دار المعارف بمصر
مقدمة فى
علم الاجتماع
ترجمة وتقديم
د. محمد الجوهرى
د. علياء شكرى
د. السيد محمد الحسينى
د. محمد على محمد

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الخامس عشر

أليكس إنكلر

مقدمة في علم الاجتماع

ترجمة وتقديم

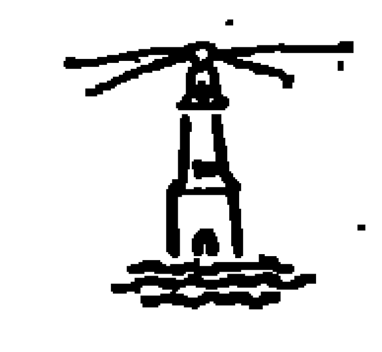
الدكتور محمد الجوهرى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة القاهرة

الدكتورة علياء شكرى
أستاذة علم الاجتماع المساعدة
كلية البنات – جامعة عين شمس

الدكتور السيد محمد الحسينى
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة عين شمس

الدكتور محمد على محمد
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى
١٩٧٥



دار المعارف بمصر

ترجمة عن الإنجليزية لكتاب

Alex Enkeles

What is Sociology :

An Introduction To The Discipline and Profession, Prentice-Hall, Inc; Englewood Cliffs, N.J.,U.S.A; 1964.

الناشر : دار المعارف بمصر — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج. م. ع.

إلى روح أستاذنا

الدكتور أحمد الخشاب

(١٩١٩ — ١٩٧٤)

فهرس المحتويات

مقدمة الترجمة العربية

نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع :
دراسة فى مشكلات النظرية والمنهج

بقلم
الدكتور السيد محمد الحسينى

شهدت العقود الثلاثة الماضية تطورات حاسمة وضعت علم الاجتماع الغربى فى مأزق حرج. ومن أبرز هذه التطورات ميل علماء الاجتماع الغربيين تقديم صور اجتماعية إستاتيكية تكاد تخلو من أى خيال سوسيولوجى . وفى إطار هذه الصور ازداد الاهتمام بالمشكلات الجزئية التفصيلية فى إطار نزعة إمبيريقية مغالية . وكان من نتيجة ذلك ظهور شغف بالغ بجمع الحقائق الكمية النوعية وإهمال المعانى التى تنطوى عليها الأفعال الاجتماعية ، بحيث بات واضحاً أن تصميم المقاييس والإجراءات المنهجية المختلفة هدفاً فى حد ذاته . وإذا كنا قد شاهدنا خلال الفترة الماضية رواجاً شديداً لبعض « النظريات الكبرى » فى علم الاجتماع ، فإن ذلك لايعود — فيما أعتقد — لما تنطوى عليه من قيمة نظرية وأهمية تطبيقية ، بقدر مايعود إلى الشهرة الشخصية التى حققها أصحابها .

وليس من الصعب علينا تفسير السيطرة التى حققتها النزعة الإمبيريقية فى علم الاجتماع خلال الفترة الماضية . فلقد ظهرت النزعة الأمبيريقية — فى بادئ الأمر — كرد فعل للنزعة التاريخية التى ظلت تمارس تأثيرا هائلا على علم الاجتماع ولفترة طويلة نسبيا من الزمان [1] ، فضلا عن

---

(١) للتعرف على ظهور النزعة الأمبيريقية وعلى الأخص فى جانبها الرياضى يمكن الرجوع إلى نيقولا تيماشيف ؛ نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ؛ ترجمة الدكاترة محمود عوده ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ . ص ص ٢٨٧ — ٣١٤ . وللتعرف على تأثير النزعة التاريخية فى علم الاجتماع بوجه عام يمكن الرجوع إلى : بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ؛ ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ ، الفصل الأول .

أن النزعة الأمبيريقية قد بدت وكأنها تتفق مع روح المجتمع الصناعي الغربي الحديث ، وأنها — بما تتضمنه من وسائل وأساليب منهجية قياسية — تمكن عالم الاجتماع من الحصول على بيانات واقعية خالية من أية اعتبارات قيمية أو تأثيرات ايديولوجية . ومع مايبدو عليه هذا التفسير من واقعية وشمول ، إلا أن الأمر يتطلب مزيداً من دراسة العوامل التي ضمنت للنزعة الأمبيريقية هذا الاستمرار والذيوع ، والتي مكنتها من تحدى الاتجاهات الفكرية المعارضة . إن مثل هذه الدراسة تدخل في نطاق علم الاجتماع المعرفي أو « سوسيولوجيا علم الاجتماع » [١] . وإذا كنت لا أطمح في هذه المقدمة إجراء تحليل متعمق لأسباب التحولات التي طرأت على علم الاجتماع الغربي الحديث خلال الفترة الأخيرة[٢] ، إلا أنني — مع ذلك — أطمع في معالجة بعض القضايا النظرية والمنهجية في علم الاجتماع من منظور أكثر شمولا وعالمية . ولسوف نهتم هنا بمعالجة الحواجز والعقبات العملية التي حالت دون انطلاقة هذا العلم — طوال عقود ثلاث خلت — نحو ما أطلق عليه ميلز Mills بحق « الخيال السوسيولوجي » . على أن إهتمامنا بالحواجز والعقبات العملية لن يحول بيننا وبين تناول المشكلات النظرية الحقيقية في علم الاجتماع المعاصر .

١

ولعل إحدى السمات المميزة لعلم الاجتماع الغربي الحديث تأثره الشديد بالنزعة الوضعية المحدثة

---

(١) Gouldner, A; *The Coming Crisis of Western Sociology*, London : Heinemann, 1971.

ويحاول جولدنر في كتابه هذا البرهنة على أن علم الاجتماع الحديث بعيد كل البعد عن الاتجاه النظري والدقة المنهجية التي اتصفت بهما كتابات الرعيل الأول من علماء الاجتماع ، وإن كان يذهب بعد ذلك إلى أن الضعف الأساسي الذي يعاني منه علم الاجتماع الحديث هو ضعف نظري في المحل الأول. أما علاج هذا الضعف — في رأى جولدنر — فيتم عن طريق التحول الأيديولوجي وتغيير الافتراضات الأساسية الكامنة وراء الكتابات السوسيولوجية التقليدية . وفضلا عن ذلك يعتقد جولدنر أن علم الاجتماع المعرفي — بوضعه الراهن — لا يستطيع النفاذ إلى جوهر عملية إنتاج المعرفة ، وبالتالي فهو لا يعيننا على إثراء التفكير النظري . ومن هنا يتعين على علم الاجتماع أن ينظر إلى المعرفة بوصفها نتاجاً لأشخاص معينين ، ثم ينظر بعد ذلك إلى هؤلاء الأشخاص بوصفهم تعبيراً عن خبرة إجتماعية . ويحاول جولدنر إيجاد حل لما أطلق عليه « بأزمة » علم الاجتماع الحديث . ويكمن هذا الحل في تطوير ما أطلق عليه بسوسيولوجيا علم الاجتماع الذي يقوم على التحرر من مخاطر الوعي الاجتماعي وتنمية وعي ذاتي سوسيولوجي لدى علماء الاجتماع .

(٢) فذلك سيكون موضوعاً لدراسة مستقلة مقبلة .

بما تتضمنه من تأكيد واضح للجوانب الكمية [1] والسلوكية [2] . ولقد أشار لندبرج Lundberg في مؤلف شهير له [3] أن القياس الكمي يعد ضروريا إذا ما أراد العلم أن يقدم وضعاً وتحليلا أكثر دقة للظاهرة التي يدرسها . كما أشار لندبرج في المؤلف نفسه إلى أهمية قياس الاتجاهات وتصميم « مقاييسها » ، ومنكرا وجود اختلافات أو فروق بين الوحدات التي يحتكم إليها الباحث في القياس ، والوحدات الطبيعية التي تمثل بالفعل موضوع البحث . وفضلا عن ذلك نجد لندبرج يؤكد الدور الذي تلعبه التعريفات الإجرائية في علم الاجتماع ، ذاهبا إلى أن الظواهر تكون « موضوعية » إلى المدى الذي تصبح فيه محكات الاتفاق والاستدلال والتنبؤ على درجة عالية من الكفاءة . ويذهب لندبرج بعد ذلك إلى أن التساؤل الأساسي الذي يطرحه العلم هو : ماهي التعريفات الإجرائية ؟ لأنها تستطيع أن تحدد الإجراءات أو العمليات التي يستعان بها في قياس الظاهرة موضوع الدراسة . فالمسافة هي تلك التي تقاس بمسطرة أو آية أداة أخرى ، والزمن هو ماتشير إليه عقارب الساعة مثلا ، والذكاء هو مايقاس عن طريق استخدام اختبارات الذكاء [4] . ولقد صاحب ذلك كله ميل شديد لاستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية المعقدة في قياس الظواهر الاجتماعية والتنبؤ باتجاهاتها المقبلة ؛ عاون على ذلك التقدم السريع الذي طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، فضلا عن تزايد عدد علماء الاجتماع الذين اقتفوا أثر المدرسة الوضعية بتطبيقهم المنطق الرياضي التحليلي على القضايا المتعلقة بالحياة الاجتماعية [5] .

---

(١) تدعمت النزعة الكمية في علم الاجتماع بعد الدراسات التي أجراها فرانسيس جالتون Galton ، وبخاصة دراسية عن « العبقرية الوراثية » ، و « رجال العلم الإنجليز » . ولقد تميزت هاتان الدراستان بطابع إحصائي واضح . ثم نشر بعد ذلك أحد تلاميذ جالتون وهو كارل بيرسون Pearson دراسة بعنوان « قواعد العلم » ، أصبحت بعد نشرها مرجعاً أساسياً للوضعية الحدثة .

(٢) يتضمن كتاب بيرسون – الذي أشرنا إليه في الحاشية السابقة – البذرة الأولى للنزعة السلوكية . غير أن هذه النزعة حققت تقدماً ملحوظاً ، وبخاصة بعد أن منحها عالم النفس الأمريكي جون واطسون Watson صيغة أساسية ومحددة في عدد من أعماله المنشورة . ويذهب واطسون إلى أن علم النفس – وبالتالي علم الاجتماع – يدرس فقط السلوك القابل للملاحظة . انظر تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ وما بعدها .

(٣) Lundberg, G,A; *Social Research*, 2nd ed (New York : Longmans, Green 1942.

(٤) وقد يثير ذلك بعض التساؤلات . من ذلك – مثلا – هل يمكن تعريف السكان بأنهم هم الذين نحصيهم باستخدام أداة كالتعداد مثلا ؛ وما هي طبيعة هذه الأدوات المقننة ؟ .

(٥) ومن أبرز هؤلاء العلماء لازارسفليد Lazarsfeld وجيمس كولمان Coleman وهيربرت سيمون Simon وهاريسون هوايت Whyte . هذا ولقد خضعت أعمال هؤلاء العلماء لهجوم عنيف من جانب بيتريم سوروكين في مؤلف له بعنوان « بدع ونقائص في علم الاجتماع المعاصر » .

والملاحظ أن الاهتمام الشديد بالدراسات الأمبيريقية والتجارب الاجتماعية المختلفة قد صاحبه ابتعاد ملحوظ عن إقامة نظريات تفسيرية ملائمة . ومن يتأمل التراث الغربى الحديث فى علم الاجتماع (وعلى الأخص فى الولايات المتحدة) يلحظ على الفور أن تصميم الإجراءات المنهجية أصبح هدفا فى حد ذاته لا وسيلة لتحقيق أهداف أبعد . وكان من نتيجة ذلك أن أحرز علماء الاجتماع تقدما ملحوظا فى مجالات تصميم البحوث واختيار العينات وأساليب التحليل الإحصائى .. وربما أمكننا الاستشهاد فى هذا المجال بتقرير أعده وليام روبسون Robson عن علم السياسة ويوضح هذا التقرير أن جانبا كبيرا من البحوث السياسية التى تجريها الجامعات لا يعبر عن المشكلات والقضايا السياسية الهامة . فالموضوعات التى يتم دراستها لاتمثل أهمية خاصة ، كما أن النتائج التى تسفر عنها الدراسة لاتلقى الأضواء على المشكلات المعاصرة وفضلا عن ذلك أوضح التقرير أن الباحثين الذين يقومون بإجراءات الدراسات المختلفة فى مجال علم السياسة يفتقدون الدافع أو القدرة المحركة التى تحفزهم للبحث، كما أن النتائج التى يتوصلون إليها غالبا ماتخلو من أية قيمة تطبيقية [1] . ولقد حاول ليرنر Lerner وهيلجارد Hilgard تفسير هذا الموقف حينما أوضحا أن « العلماء الطبيعيين يتمتعون بهيبة عالية داخل الثقافة الأمريكية بسبب التأكيد المتزايد على الحضارة الصناعية وما يرتبط بها من ارتفاع مستويات المعيشة . ومن شأن ذلك أن يدفع العلماء الاجتماعيين إلى محاكاة العلماء الطبيعيين (وعلى الأخص علماء الكيمياء والطبيعة والأحياء) . ولعل ذلك يفسر اندفاع العلماء الاجتماعيين نحو العلوم الطبيعية وتطبيق نظرياتها فى المجال الاجتماعى . هم إذن يسعون إلى منح العلوم الاجتماعية معايير العلم « الدقيق » : ملاحظات موضوعية ، وأدوات منهجية دقيقة وصادقة ، وفروض توجه البحث وتثريه ، ونظريات عامة وقوانين تشبع الحاجة إلى نسق نظرى متجانس ومترابط » [2] .

---

(١) William A. Robsan, *The university Teaching of Social Sciences : Political Science* (Paris, 1954), p. 116.

وهنا تبدو مشكلتان متداخلتان : الأولى المعايير أو المحركات التى نحكم فى ضوئها على مدى أهمية النتائج ، والثانية تفسير البيانات تفسيراً كيفياً عميقاً يتجاوز كل ما هو ظاهر . انظر على سبيل المثال

Bernard Barber, *Science and the Social Order* (Glencoe, 1952), pp. 142-3.

(٢) Ernest P. Hilgard and Daniel Lerner'', The Person : Subject and Object of Science and Policy'', *The Policy Sciences : Recent Developments in Scope and Method*, eds D. Lerner and H.D. Lasswell (Stanford, 1957), p. 38.

وفى الوقت الذى سيطرت فيه النزعة الأمبيريقية على علم الاجتماع الغربى ، نلحظ ميلا ملحوظا لدى علماء الاجتماع نحو استخدام هذا العلم فى أغراض « الإصلاح الاجتماعى » . وهنا نلمس رفضاً شديداً لمفاهيم كالاشتراكية ، وتأكيدا متزايداً للحبكة المنهجية ، وسعيا حثيثا لاكساب علم الاجتماع طابعا مهنيا خاليا من أية « تحيزات » أو تصورات قبلية . وليس من الصعب علينا هنا أن نلمس توازيا ملحوظا بين مصالح علماء الاجتماع ورجال الأعمال . فالطابع « العلمى » لعلم الاجتماع يكسبه هيبة فى نظر رجال الأعمال مما يشجعهم على الاستعانة بنتائجه على نطاق واسع ، خاصة إذا ما كانت هذه النتائج تمثل تدعيما لأهداف رجال الأعمال ومصالحهم . ومن شأن هذا الموقف أن يدعم — مرة أخرى — موقف علماء الاجتماع ويكسبهم ميزات لم يكونوا ليحصلوا عليها إلا بتطويع نتائجها لخدمة أهداف رجال الأعمال [1] . وإذا كان لى أن أفسر نتائج إلتون مايو Mayo وشستر بيرنارد Bernard فى مجال علم الاجتماع الصناعى [2] ، فإنها تمثل تدعيما واضحا لأهداف الإدارة العليا فى المصانع والشركات الأمريكية ؛ وبعبارة أخرى تغفل الصراعات الطبقية وما يمكن أن تؤدى إليه من تغيرات اجتماعية .

ولقد صاحبت النزعة الإمبيريقية فى علم الاجتماع الغربى نزعة تطبيقية تسعى إلى تطبيق نتائج دراساته وبحوثه على الواقع الاجتماعى . وكنتيجة لذلك ازداد عدد المشتغلين بعلم الاجتماع وتدعم ارتباطهم بالصفوات الحاكمة [3] وهنا نجد ضرورة لتسجيل عدد من الحقائق . من ذلك — مثلا — أن علم الاجتماع الغربى قد اكتسب طابعا « مهنيا» خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ؛ وأنه وإن كانت نتائج دراساته متاحة — من الناحية النظرية — للجميع ، إلا أنها — من الناحية العملية — متاحة فقط للصفوات الحاكمة . وفضلا عن ذلك نلحظ تحول الاهتمام

---

(١) ويكفى أن نشير إلى المقارنة التى عقدها بول لازارسفيلد Lazarsfeld بين محتويات مجلتى American Journal of Sociology/ Harvard Business Review انظر .

Paul F. Lazarsfeld, "Reflections on Business", *American : Journal of Sociology*, LXV, July 1959, pp. 1-26 .

(٢) السيد الحسينى ؛ النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مكتبة القاهرة الحديثة ، تحت الطبع .

(٣) وقد يكون معهد البحوث الاجتماعية التابع لجامعة ميتشجن مثالا واضحاً على ذلك . فلقد جاء فى أحد تقاريره أن عدد الباحثين قد ازداد من ١٢ باحثاً فى سنة ١٩٤٦ حتى وصل إلى ٤٥٠ باحثاً فى سنة ١٩٦١ . كذلك لوحظ أن هذا المعهد كان يحصل على اعتماداته من منح وتبرعات كانت تقدمها هيئات تمارس نشاطات مختلفة ، بينما لم يرد ذكر لنقابة واحدة حصل منها المعهد على منح وتبرعات .

من الدراسات الأكاديمية «الخالصة» إلى البحوث التطبيقية «البحتة». ولقد كان من نتائج ذلك إهمال بعض ميادين علم الاجتماع (كالنظرية الاجتماعية، وتاريخ الفكر الاجتماعى، وعلم الاجتماع الدينى، وعلم الاجتماع التربوى ... إلخ) فى الوقت الذى تطورت فيه المسوح والدراسات الميدانية فى مجالات ضيقة مختلفة (كالاتصال والتأثير، والقيادة، والسلوك التنظيمى ... إلخ). وفى كل هذه المسوح والدراسات الميدانية نلحظ انفصالا واضحا بين الوقائع والقيم، تحت ستار الموضوعية والدقة المنهجية.

ومن الطبيعى أن تكون التحولات الحديثة التى طرأت على علم الاجتماع الغربى انعكاسا لاتجاهات فكرية سابقة سيطرت على هذا العلم منذ مطلع القرن العشرين. فمن يقرأ أعمال علماء الاجتماع الغربيين خلال الربع الأول من هذا القرن يلحظ تأكيداً متزايداً لفكرة «الحياد الأخلاقى» [1]. ومثل هذه الفكرة تعنى أن علم الاجتماع هو علم «متحرر من القيمة»، وأنه «محايد» سياسيا قدر الإمكان [2]؛ مما يعنى — مرة أخرى — فصلا واضحا بين علم الاجتماع من ناحية والفلسفة السياسية من ناحية أخرى [3]. ولقد كان لتطور مناهج البحث فى علم الاجتماع أكبر الأثر فى تدعيم هذا الفصل. يؤكد ذلك تلك الشعارات التى تزخر بها المؤلفات الحديثة فى مناهج البحث الاجتماعى. من ذلك مثلا — أن «العلم يعلمنا فقط كيف نحقق الأهداف، ولكنه لايزودنا بالأهداف التى ينبغى أن نحققها» [4] ولاشك أن ذلك يمثل نكوصا وردة عما ذهب إليه ماكس فيبر منذ قرابة قرن من الزمان.

ولعل أهم النتائج المترتبة على ذلك كله اكتساب علم الاجتماع الغربى لنزعة علمية مغالية [Scientism]. فلم يعد الأمر مقصوراً على تجاهل وجود القيم الاجتماعية، بل تعدى ذلك إلى رفض أى ضرب من وجود التباين داخل هذه القيم. وهنا يبدو المجتمع وكأنه وحدة واحدة

---

(١) وهذا ما يبدو واضحاً على وجه الخصوص فى كتابات ماكس فيبر وإميل دوركايم. انظر:

Max Weber, *The Methodology of the Social Sciences* (Glencoe Ill. :The Free Press, 1949); Emile Durkheim, *The Rules of the Sociological Method*, (New York The Free Press, 1964

(٢) لمزيد من التفصيل انظر مقدمتنا لكتاب ت. ب. بوتومور؛ الصفوة والمجتمع؛ دراسة فى علم الاجتماع السياسى؛ ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وآخرون؛ دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ٥ — ٣٠.

(٣) Robert Bierstedt (ed.), *The Making of Society: An Outline of Sociology* (New York, Rev. Ed; 1959), P.V.

(٤) William J. Goode and Paul K. Hatt, *Methods in Social Research* (New York, 1952), p. 27.

يؤمن أفرادها بقيم مشتركة وأهداف عامة واحدة [١] . ومع ذلك فإن الشيء الهام هنا ليس مجرد اختفاء القيم من الدراسات الاجتماعية المعاصرة ، بل هو – إن حدث ذلك – تأكيد العلماء الاجتماعيين للقيم السائدة أيا كانت وميلهم لتدعيمها قدر استطاعتهم . هنا نجد النزعة الامبيريقية السوسيولوجية تؤدى وظيفة هامة لعلماء الاجتماع وتعفيهم من أى التزام أخلاقى نحو مشكلات القطاعات العريضة من السكان [٢] . ولعل ذلك يقودنا – مرة أخرى – إلى تأمل مفهوم الحياد الاخلاقى فتبنى مثل هذا المفهوم – يعنى – صراحة أو ضمنا – تجاهلا للمشكلات السياسية ورغبة فى اكتساب أعلى درجات « العلمية» فى نظر صناع السياسة . ومن شأن هذا الموقف أن يخلق جموداً سياسيا وعجزاً عن فهم التيارات الفكرية العامة ؛

(١) وهنا نجد لندبرج وآخرون يذهبون إلى « أن اختلاف آراء أفراد المجتمع حول القيم (الحديثة) يمثل هوة اجتماعية غير ضرورية ؛ ذلك أن بتقدم أساليب البحث الاجتماعى يمكن – بسهولة . تحديد القيم والأهداف التى يؤمن بها الناس » . انظر :

George A. Lundberg,
C.C. Schrag, and O.N. Larsen, *Sociology*(New York Rev. Ed; 1958), pp. 122-3.

(٢) ويرتبط ذلك – بطبيعة الحال – بالجوانب المهنية لعلم الاجتماع وعلى الأخص فى الدول الغربية . فالملاحظ أن الاهتمام بعلم الاجتماع فى هذه الدول (وبصفة خاصة الولايات المتحدة) يميل إلى التركز فى جامعات معينة دون أخرى . وبفضل المكانة والهيبة التى تتمتع بهما الجامعات الجاذبة ظهرت وتطورت ثقافة دراسية مهنية تقوم على تشجيع «عمل الفريق» ، ونبذ الاختلافات الفكرية ، والسعى الجاد لجمع بيانات واقعية كمية من أجل الحصول على الدرجات العلمية العليا . ولقد أوضح بار Barr كيف أن الخريج لا يفقد صلته بالجامعة التى يتخرج منها ؛ فهو دائم الارتباط بها من خلال المنح الدراسية ، والمطبوعات الجامعية ، والدوريات المختلفة . كذلك أشار بار إلى الدور الذى يلعبه الأستاذ الجامعى فى تشكيل تفكير تلاميذه على نحو يضمن الأمتثال للمعايير الجامعية بغض النظر عن المستوى الذى قد تصل إليه الرسالة لو عارضت هذه المعايير . وفى ضوء هذا الموقف يصبح المطلب الأساسى هو إكساب الدارس التفكير المدرسى «الدقيق» ، الذى فيه تختزل «الأصالة» إلى إجراءات منهجية طقوسية كاختيار موضوع الدراسة ، وكيفية تسجيل الوقائع ، وقواعد اقتباس النصوص . وما تلبث أن تظهر معايير « علمية » جديدة كدرجة « دقة » البيانات ، وحجم الوقائع ، ومدى تعبير الشواهد عن الواقع . وهذا يعنى أن اختيار موضوعات الدراسة يتوقف على بعض القيم والمعايير « الميكانيكية » كمدى توافر البيانات عن موضوع معين ، والتسهيلات الميدانية التى يمكن الحصول عليها . وفضلا عن ذلك فإن الدراسات الامبيريقية التى يتم إجراؤها تميل إلى التسليم بقضايا عامة موجهة ، يضيق النطاق عن مناقشتها مناقشة متعمقة . وهكذا تصبح الامبريقية ايديولوجية اجتماعية وليست مجرد نزعة منهجية فى علم الاجتماع . انظر .

Stringfellow Barr; *Purely Academic* (New York, 1958), Bernrsd Barbar; *Science and the Oocial Srder* (Glencoe, 1952),pp. 142-;3 Logan Wilson, *The Academic Man* (New York, 1942), p. 33.

وهذا مايبدو واضحا فى دراسات لازار سفيلد Lazarsfeld وكابلاو Caplow .[١]

إن أخطر النتائج المترتبة على تبنى مفهوم الحياد الأخلاقى تشويه فكرة الأيديولوجية فى ظل كلمة براقة هى القيم ومثل هذه النتيجة يجب أن تحتل أهمية خاصة إذا ماأردنا تقييما شاملا لموقف علم الاجتماع الغربى المعاصر .

وهكذا نجد قضية القيم تحتل أهمية خاصة فى تطور علم الاجتماع . فهى فى نظر الأمبيريقيين من علماء الاجتماع تمثل أخطر عائق فى سبيل تقدم البحث الاجتماعى ؛ ذلك لأن هؤلاء العلماء لاينظرون إلى علم الاجتماع فى ضوء نظرة إنسانية شاملة ؛ إنه – كما يذهبون – مرتبط ارتباطا عضويا بنزعة بيولوجية – سيكولوجية عميقة ؛ نزعة بعيدة كل البعد عن أى فهم تاريخى حقيقى . وقد يكون من الملائم هنا أن نقتبس من روبرت ريدفيلد Redfield فقرة من كتاباته حاول فيها أن يبرهن على أن الانثربولوجيا هى علم إنسانى أولا وقبل كل شىء . يقول ريدفيلد [٢] : (أ) مهما بلغت حبكة تصميم التجربة ، فإن هناك دائما فارقا واضحا بين ماهو إنسانى وما هو غير إنسانى ؛ بين التاريخ فى أعلى مستوياته والفيزياء فى أدنى مستوياتها . (ب) إن دراسة الثقافة فى ضوء مفاهيم الفيزياء تعنى تفتيت الإنسانية إلى أجزاء ليست هى الأفراد أو الجماعات . (حـ) إن تبنى نظريات ونماذج العلوم الطبيعية وتطبيقها فى المجال الاجتماعى لم يصاحبه تقدم فى معرفتنا للمجتمعات . (د) إن الأساس الذى ينهض عليه أى علم اجتماعى هو دراسة قطاع محدد من الإنسانية ، وهو فى ذلك يشارك العلوم الاجتماعية الأخرى إهتمامها بدراسة هذا القطاع من زوايا مختلفة . (هـ) إن دراسة القيم والمعتقدات التى يؤمن بها الباحثون لاتقل أهمية وخطورة عن دراسة القيم والمعتقدات التى يؤمن بها المبحوثون .

٢

إن أى إنجاز حقيقى فى مجال علم الاجتماع يجب أن يستند إلى وعى عميق بأبعاد حياتنا الاجتماعية : ماضيها وحاضرها [٣] . علينا أن نربط خيوط الماضى وأن تعى إحساسنا بالذات

---

(١) Paul Lazarsfeld and Wagner Thielens, *The Academic Mind*(Glencoe, 1958); The odore Caplow and Reece J. McGee, *The Academic Marketplace* (New York,1958)

(٢) Robert Redfield, "Relations of Anthroplogy to the Social Sciences and to Humanities", in A.L. Kroeber; *Anthropology Today* : *An EncyclopedicInventory*, (Chicago, 1953), PP. 728 - 38.

(٣) وفى ذلك تأييد صريح لما ذهب إليه جان دوفينو من أن الفهم هو الأمر الوحيد الذى يصلح عندما يتعلق الأمر ببعض الظواهر التى يدخل فيها الإدراك الإنسانى ؛ وأن النقد الجوهرى الذى يقترحه علم الاجتماع قد يكون بمثابة علاج فعال لأشكال الاضطراب المعاصر أو النضوب=

دون أن نكون أسرى الزمان والمكان . ومن هنا يتعين علينا أن نربط ربطا وثيقا بين علم الاجتماع المعرفى وسوسيولوجيا علم الاجتماع . بعبارة أبسط علينا أن ندعم الصلة بين علم الاجتماع والوعى الاجتماعى . إن من الأمور المألوفة أن نجد الدراسات والمقالات المنشورة فى دوريات علم الاجتماع تقصر إشاراتها على الأعمال التى نشرت مؤخراً ، متجاهلة الأعمال الكلاسيكية الهامة . وتفسير هذا الموقف مرتبط بالرغبة فى محاكاة العلوم الطبيعية . وإذا كان العلماء الطبيعيون فى دراساتهم يقصرون إشاراتهم على البحوث الحديثة ، إلا أنهم لايتجاهلون تراثهم ابتداء من نيوتن حتى إنيشتاين . أما العلماء الاجتماعيون فإنهم يلجأون إلى التخفى وراء مهاراتهم المنهجية والرقمية دون فهم عميق لعلاقة المنهج بالظاهرة موضوع الدراسة .

وتدفعنا هذه الاعتبارات إلى إعادة النظر فى تحديد موضوع علم الاجتماع وعلاقته بالماضى والحاضر على السواء ، ثم علاقته بالعلوم الإنسانية الأخرى والعلوم الطبيعية أيضا . إن الفارق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ليس فارقاً منهجيا فقط كما يذهب بعض علماء الاجتماع الامبيريقيين ، ولكنه فارق بنائى أيضا . ومن هنا تبدو الحاجة ماسة إلى إقامة علم اجتماع واسع النطاق ؛ علم ليس حكرا على عالم أو مجموعة من العلماء ذات اتجاه متحيز ، بل مفتوح لكل الاتجاهات النقدية الممكنة ؛ علم يهتم بالمشكلات الفعلية الحقيقية التى تواجهها الجماهير [1] .

ولاشك أن التجهيل الأيديولوجى الذى خضع له علم الاجتماع الغربى قد أدى بعلمائه إلى الوصول إلى نتائج تنطوى على تناقض صريح . ويمكننا أن نستشهد فى هذا المجال بعدد من الأمثلة . فالبعض يذهب إلى أن الثقافة الجماهيرية هى سبب للمجتمع الجماهيرى ونتيجة له فى الوقت نفسه وبعض آخر يذهب إلى أن هذه الثقافة نتاج مزيد متميز لحقبة مابعد الصناعة ،

= الثقافى . ذلك أن الأمر يتعلق بتحليل جذرى لمظاهر الحياة الجمعية كافة ، لا يدعى أنه يضع القوانين حول مضمون التجارب ولايدعى أنه يفرض تدرجا فى التجمعات والقيم . انظر لمزيد من التفصيل جان دوفينو ؛ مقدمة فى علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق الدكتورة علياء شكرى ؛ دار نهضة مصر ، ١٩٧٣ ، ص ١٥٩ وما بعدها .

(١) وقد يكون ذلك مبرراً لإعادة النظر فى اصطلاحات ومفاهيم صكها بعض علماء الاجتماع دون أن تجد اهتماماً يذكر من جانب الدارسين . من ذلك – مثلا – ما أطلق عليه روبرت بارك Park « الإحساس بالقضايا الكبرى » ، وما أطلق عليه روبرت ليند Lynd « الفروض الواسعة النطاق » . ولقد قضى علماء الاجتماع أكثر من عشرين عاماً يعتقدون أن حل « المشكلات المتوسطة المدى » سوف يمهد الطريق لمعالجة « المشكلات البعيدة المدى » . غير أن الواقع المعاشى يشير إلى أن هذه « المشكلات المتوسطة المدى » لم تجد حلا حتى الآن .

بينما يذهب بعض ثالث إلى أنها قديمة قدم المجتمع الأثيني نفسه . كذلك نجد نظريات اجتماعية تذهب إلى أن الجريمة تعد نتاجا للبناء الطبقي في المجتمع ، بينما تذهب نظريات أخرى إلى أنها نتاج لعوامل عائلية وسيكولوجية وإيكولوجية ... إلخ . وبالمثل نجد كتابات اجتماعية تعرف التفكك الاجتماعي في ضوء مفاهيم الصحة العقلية ، بينما نجد كتابات أخرى تعرفه في ضوء فكرة الانحراف عن المعايير الاجتماعية . وفي مجال تخطيط المدن نجد من يذهب إلى أن الأيكولوجيا تمثل البعد الأول والهام في عملية التخطيط الحضري، بينما نجد آخرون يذهبون إلى أن الأيكولوجيا الاجتماعية هي البعد الأساسي في هذا المجال ، وأن العلاقات الاجتماعية تحتل مرتبة تفوق العلاقات المكانية . وفي مجال علم الاجتماع السياسي نجد بيانات تشير إلى أن سلوك الطبقات الدنيا يتصف بقدر كبير من التسلطية ، بينما نجد بيانات أخرى مناقضة تشير إلى أن هذه الطبقات أقل تسلطية لأنهم لا يخضعون كثير المتطلبات الحراك الاجتماعي . وفي مجال الإعلام نجد دراسات تؤكد أن مشاهدة التليفزيون قد أدت إلى مزيد من العزلة بين الجماهير والانفصال عن المعايير الاجتماعية ، بينما تؤكد دراسات أخرى أن التليفزيون وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية ، وأن استخدامه على نطاق واسع قد يسهم في تغيير اتجاهات الناس . وفي مجال الأسرة نجد شواهد تشير إلى أن الأسرة في انهيار مستمر ، بينما نجد شواهد أخرى تؤكد صلابتها ودعمها بأساليب مختلفة . ولعل هذه النتائج المتناقضة تشير إلى أن الدعائم النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع لاتزال تفتقد القدر الضروري من الوضوح والدقة والتحديد .

ومن المحاولات الهامة التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة لسد الفجوة الهائلة التي تفصل النظريات المجردة في علم الاجتماع عن الشواهد الامبيريقية ما أطلق عليه روبرت ميرتون Merton بالنظرية المتوسطة المدى [1] . غير أن النجاح الذي حققته هذه النظرية كان محدوداً للغاية .

---

(١) من التطورات الأساسية التي شهدها علم الاجتماع الغربي (وعلى الأخص الأمريكي) خلال العقود الثلاثة الماضية سيطرة نزعتين أساسيتين : الأولى يمثلها علماء الاجتماع الأمبيريقيون الذين يهتمون في المحل الأول بجمع بيانات تفصيلية عن الحياة الاجتماعية ثم تحليلها تحليلا كمياً مستنداً إلى أساليب إحصائية على درجة عالية من الدقة . ويمثل هذه النزعة العلماء الذين أشرنا إليهم في المتن في مواضع سابقة . أما النزعة الثانية فيمثلها أصحاب النظريات الكبرى . ومن أشهر هؤلاء تالكوت بارسونز Parsons وعلى الأخص في مؤلفه « النسق الاجتماعي » . ويحاول بارسونز في مؤلفه هذا صياغة نظرية شاملة عامة يستطيع بمقتضاه تفسير كافة البناءات الاجتماعية أيا كانت مستوياتها . وكنتيجة لذلك ظهرت محاولة ميرتون كوسيلة للتقريب بين التعميمات البالغة التجريد والشواهد الامبيريقية البالغة التفصيل . انظر .

Talcott Parsons, *The Social System*, New York, 1972;

G. Lundberg, Social Research; *op. cit.* Robert Merton, *Social Theory and Social Structure*; Glercoe, Free Press; 1968.

فإذا كانت قد تفادت المشكلات الناجمة عن التعميمات المجردة ، وإذا كانت قد تجنبت الثغرات الكامنة فى نظرية الجماعة الصغيرة ؛ إلا أنها قد أحاطت موضوعات علم الاجتماع بغموض شديد ، وأبعدته عن إدراك المشكلات الاجتماعية الحقيقية[١] . إن على علم الاجتماع الحديث أن يدرس المشكلات والقضايا العامة التى تواجه مجتمعاتنا المعاصرة . من ذلك — مثلا — تعدد صور المذاهب السياسية (الرأسمالية والاشتراكية) ، ومشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول العالم الثالث ، والمذاهب الفكرية الجديدة التى نشهدها من فترة لأخرى ، وتأثير النمو الصناعى على البناء الاجتماعى ، ومشكلات السكان فى مختلف أنحاء العالم ، وفوق كل ذلك قضية الصراع الدولى . إن دراسة مثل هذه المشكلات والقضايا هى من صميم مهمة عالم الاجتماع ؛ ويجب أن تتم هذه الدراسة على المستوى العام الذى تحتله هذه المشكلات ، وأن تقودنا إلى صياغة نظرية تتضمن حلولا اجتماعية للمشكلات الإنسانية . ومن هنا أرى أن من واجب علماء الاجتماع المحدثين أن يشرعوا على الفور فى دراسة مشكلات وقضايا كالرأسمالية والاشتراكية والتنمية والسكان والاغتراب ... إلخ ، وأن تكون هذه الدراسة تاريخية — بنائية ؛ أى أن تستند إلى فهم عميق للظروف التاريخية وفهم موازللسياق العام فدراسة مشكلات[٢] التنمية الاجتماعية — مثلا — لايمكن أن تتم فى ضوء فهمنا لقرية (أو مدينة) معينة خلال فترة زمنية معينة . ولقد قال بيتر ويرسلى Worsley — بحق — « إنك لاتستطيع حل مشكلات قرية صغيرة دون أن تأخذ فى اعتبارك المشكلة الزراعية ككل وغيرها من مشكلات كالطبقة والطائفة والاستعمار . . الخ[٣] .

وإذا ماقصرنا اهتمامنا عند دراسة التنمية الاجتماعية — على الظروف المعاصرة التى تعيشها قرية (أو مدينة) معينة بالذات ، فإننا سنكون حينئذ قد حولنا علم الاجتماع التطبيقى إلى مجرد فرع من فروع الخدمة الاجتماعية ؛ وبذلك يصبح عالم الاجتماع أسير إطار فكرى مفروض عليه

(١) ومن العبارات المألوفة بالنسبة للكتابات التى استعانت بالنظرية المتوسطة المدى عبارة : « ... هذا من ناحية ، ولكن من ناحية أخرى ... » . مثل هذا العبارة لا تعكس فهما حقيقياً لخصوصية الواقع الاجتماعى . غير أننى — مع ذلك — أستثنى بعض المحاولات الهامة التى استعانت بهذه النظرية فى إجراء تحليلات تاريخية إحصائية واسعة النطاق فى مجالات السكان والجريمة . أذكر منها المسح العالمى الذى قام به هيرمان مانهايم (Mannheim) ، حيث تناول فيه أنماط وتوزيع الجرائم فى مختلف أنحاء العالم ، وكذلك لدراسات دافيد جلاس Glass عن مشكلة التخلف والتضخم السكانى فى الدول النامية .

(٢) انظر لمزيد من التفصيل السيد الحسينى ؛ علم الاجتماع والتنمية ؛ دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية ؛ السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ؛ دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٣) Peter Worsley; *The Third World*; Weidenfield G Nicolson, 1967.

لايجد منه فكاكا . إن على علم الاجتماع ألا يسهم فقط فى رسم السياسات الاجتماعية ، بل عليه أن يوجه إليها الانتقادات كلما كان ذلك ضروريا .

والواقع أن علم الاجتماع الحديث لايعدم محاولات جادة سعت إلى فهم الواقع الاجتماعى من منظور تاريخى — بنائى واسع [1] . وعلى الرغم من أن هذه المحاولات لاتزال ضئيلة نسبيا ، إلا أن باستطاعة علماء الاجتماع تدعيم الإنجازات التى تحققت بالفعل وإرساء دعائم قوية للمرحلة المقبلة من تطور علم الاجتماع . ولسنا نطلب فى هذه المرحلة إقامة إطار نظرى واسع يستطيع تفسير كل مانطمح تفسيره ، بل إننا نعتبر أن إقامة مثل هذا الإطار إنما هو بمثابة خطوة تمهيدية نحو إقامة علم اجتماع أكثر طموحا وكفاءة . ويمكننا أن نستشهد فى هذا المجال بدراسة أوسكار لويس Lewis عن أطفال سانحيز [2] The Children of Sanchez . فلقد برهن لنا على إمكانية دراسة مجتمعات انتقالية باستخدام الكلمات وطرق التفكير والتصرفات الصادرة عن أسرة واحدة . ومثل هذه الدراسة قد تنطوى على أهمية تطبيقية تفوق تلك التى تحتلها دراسات سوسيولوجية تتمتع بدرجة عالية من الحبكة المنهجية ؛ فضلا عن أنها تتناول قضايا كبرى يتعين محضها بدقة . إن على عالم الاجتماع أن يجد صيغة يجمع بمقتضاها بين الفهم الحقيقى

---

(١) يمكننا أن نستشهد فى هذا المجال ببعض الدراسات . من ذلك — مثلا — مؤلف إيرك فروم Fromm بعنوان Escape Frame Freedom ، ودراسة فريدنبرج Friedenberg بعنوان The Vanishing Adolescent، ومؤلف وليام فوت‌هوايت Whyte بعنوان The Organization Man ومؤلف Goffman بعنوان Asylums ومؤلف دافيد ريزمان Reisman بعنوان Crowd The Lonely ، ومؤلف أناتول رابوبورت Rapoport بعنوان Debates Fights, Games and

(٢) فى هذه الدراسة نجد أوسكار لويس يطور فكرة ثقافة الفقر من خلال دراسة تفصيلية لأسرة بورتوريكية تعيش فى مدينة نيويورك . ولقد أوضح لويس كيف أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا . ومن سمات هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها ؛ أى أن خصائصها تنتقل من جيل إلى الجيل التالى : وهى تمثل أسلوباً مستقلا فى الحياة ذا خصائص مشتركة نصادفها أينما وجدت ، ولكنها تمثل فى نفس الوقت ثقافة فرعية داخل الاطار الثقافى الكبير الذى توجد فيه أينما كانت . هذا وقد اتبع لويس فى دراسته هذه منهجاً يقوم على إقامة علاقات وثيقة مع الأسر ، وتسجيل المحادثات والمناقشات التى تتم بين أفراد الأسرة بواسطة جهاز التسجيل ، واستكتابهم لتقارير عن حياتهم ، وأبرز الأحداث التى وقعت لهم . وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التى تعرضت لها دراسة لويس ، إلا أنها قد تمكنت من إثارة قضايا عديدة يتعين دراستها دراسة كمية . لمزيد من التفصيل انظر بيلز ؛ الانثربولوجيا الحضرية ؛ فصل مترجم ، فى دكتور محمد الجوهرى وآخرون ؛ دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ؛ دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٢٠ — ١٥٨ .

والنقد البناء[١] ؛ فذلك هو المخرج الحقيقي من تلك الحلقة المفرغة التي تدور فيها دراسات علم الاجتماع الغربي الحديث .

٣

ولعل أحد النتائج الأساسية المترتبة على اهتمامنا بالقضايا الكبرى تدعيم إحساسنا بالتاريخ ثم استيعابه على نحو يمكننا من فهم الواقع الاجتماعي فهما أشمل وأعمق . لقد إنشغل علماء الاجتماع الأمبيريقيون بكل ماهو محسوس ونوعي . إنهم لايميلون إلى التجريد لسبب بسيط هو ؛ أنهم مولعون بجمع الحقائق وإقامة النماذج . ويكفي للتدليل على ذلك أن علماء الاجتماع المعاصرين لم يولوا اهتماما يذكر لأخطر القضايا التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ؛ أعني قضية التسابق على إنتاج الأسلحة الذرية (ونزع السلاح بصفة عامة)[٢] .

ولايعني ذلك فقط تجاهلا لقضايا عالمية كبرى ، ولكنه يعني أيضا — وفي نفس الوقت — إنكارا للزمان التاريخي . فالتاريخ بالنسبة للكثيرين من علماء الاجتماع هو تاريخ ذاتي ، أو إن شئنا الدقة سيرا ذاتية . ومن هنا يصبح من الضروري ربط علم الاجتماع بالزمان التاريخي ؛ إن أحد أسباب أفتقادنا للفهم العميق للقضايا الاجتماعية هو أننا لم نألف بعد الاستعانة بالمصادر التاريخية[٣] .

والنظرة العابرة للتراث السوسيولوجي الغربي المعاصر تؤيد — إلى حد كبير — ماذهبنا إليه قبل قليل . ففي ميدان التدرج الاجتماعي (أو الطبقات الاجتماعية عموما) نجد أغلب علماء

(١) من المؤسف أن نجد تحليلا لبعض القضايا الاجتماعية الهامة في الصحف اليومية والمجلات الشعبية يفوق في عمقة وثرائه ذلك الذي قد نصادفه في الدوريات السوسيولوجية المتخصصة .

(٢) في الوقت الذي زخرت فيه الصحف بتحليلات بالغة العمق لهذه المشكلة . وما يقال عن نزع السلاح يمكن أن يقال عن قضايا أخرى كثيرة مثل احتمالات الحرب العالمية الثالثة ، وتنمية العالم الثالث ، والصراع الأيديولوجي . . . إلخ . ومع ذلك نجد خلال السنوات القليلة الأخيرة محاولات (أوربية أساساً) جادة للاهتمام بمثل هذه القضايا . وهذا ما يبدو واضحاً في الدوريات العلمية الجديدة .

(٣) وهنا يمكن إقامة نوع من المقابلة بين ما يفعله الرجل العادي وعالم الاجتماع الأمبيريقي . فالرجل العادي يقرأ الصحيفة اليومية وهو يحس بأن خبر اليوم هو امتداد لخبر الأمس ، بينما لا يحس عالم الاجتماع الأمبيريقي ذلك بالنسبة لمجال تخصصه . والواقع أن عالم الاجتماع الأمبيريقي يميل باستمرار إلى منح مهمته طابعاً فنياً دقيقاً متخصصاً مما يخلق بينه وبين المثقفين الآخرين (ومنهم الصحفيين) حاجزاً قوياً . إن باستطاعة الصحفي أن يقدم لعالم الاجتماع بيانات وفيرة ، وباستطاعة الأخير أن يزود الأول بأطر نظرية تصلح للتحليل والمعالجة .

الاجتماع ينطلقون فى دراساتهم من تلك النظرية « الخالدة » التى يطلقون عليها النظرية البنائية الوظيفية [١] . ولقد أدت الاستعانة بهذه النظرية إلى إغفال دراسة طبيعة التغير الاجتماعى ، وفى بعض الأحيان تبنى تفسيرات سيكولوجية فى دراسة الطبقة الاجتماعية . بمعنى أن هناك قانونا سيكولوجيا يحكم علاقة الحاكم بالمحكوم . أما تطور المجتمع فيتم عن طريق تحول الحكم من فئة لفئة أخرى . وهكذا نجد التاريخ يبدو وكأنه يتخذ شكل دوائر متعاقبة لاتكف عن الدوران. يضاف إلى ماسبق نقطة هامة أن هى دارسى التدرج الاجتماعى يميلون إلى الاستعانة بأدوات منهجية قياسية للبرهنة على أن هذه الظاهرة (أى التدرج الاجتماعى) توجد فى كل المجتمعات : فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والهند . وهذا يعنى أنها ظاهرة خالدة ؛ بمعنى أن كل مجتمع يشهد ضربا من التدرج تنتظم فى ضوئه علاقة الحاكم بالمحكومين [٢] . إن مايعنينا هنا ليس فقط البرهنة على أن مجتمعات الهند والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تعرف ظاهرة التدرج الاجتماعى ، بل أيضا توضيح حركة هذه المجتمعات والإجراءات التى تستخدمها كل منها للحد من التفاوت الطبقى . مالم نربط الوقائع السوسيولوجية بإطار تاريخى واسع ، فسوف سيكون من العسير علينا معالجة مشكلات التدرج الاجتماعى معالجة واقعية . علينا أن نتعرف على الديالكتيك الذى يربط بين السيطرة والخضوع ؛ بين القهر والإرهاب من ناحية والإجماع والامتثال من ناحية أخرى . إن استيعاب مثل هذا الديالكتيك هو أساس ضرورى لدراسة البناء الطبقى ؛ فبدونه لاتكتسب هذه الدراسة معناها ومغزاها [٣] .

---

(١) وهذا ينطبق بصفة خاصة على دراسات وارنر Warner وليندز Lynds ودولار Dollarydd وآخرون .

(٢) انظر تحليلا نقدياً ممتعاً لهذه القضايا فى : بوتومور ؛ الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على والسيد الحسينى ؛ دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ . ولمن يريد تطبيقاً عملياً فليقرأ مقدمة الترجمة العربية بقلم الدكتور محمد الجوهرى من ص ١٣ — ٦١ .

(٣) ومثل هذا عن دراسة الدين يقال . فالمؤلفات العامة فى علم الاجتماع تميل إلى تأكيد الطابع « الوظيفى » للدين فى الحياة الاجتماعية ؛ بمعنى أن كل مجتمع يميل إلى تبنى دين معين . والواقع أن علم الاجتماع يجب ألا يقصر اهتمامه على الجانب الوظيفى للدين ، بل إن عليه الاهتمام بدراسة ما هو أبعد من ذلك . وباستطاعتنا أن نثير فى هذا المجال تساؤلات عديدة . من ذلك — مثلا — هل يمكن أن يوجد مجتمع دون هيئات دينية منظمة ؟ وما هى طبيعة دور رجل الدين فى ظل ظروف المجتمع الصناعى الذى يتصف بقدر كبير من العلمانية ؛ وما هى طبيعة المعتقدات العلمانية التى يتبناها أولئك الذين يرفضون المعتقدات الدينية ؟ مثل هذه الأسئلة وأشباهها جديرة بالإثارة إذا ما أردنا فهما أعمق لدور الدين فى المجتمع الحديث .

وما يقال عن علاقة علماء الاجتماع بالمؤرخين يمكن أن يقال أيضا عن علاقتهم بالفلاسفة . فأغلب الدراسات الاجتماعية الأمبيريقية الحديثة إما أنها تفتقد مبادئ المنطق أو أنها تمنحها أهمية ثانوية . لقد سلم علماء الاجتماع الأمبيريقيون بأن النزعة الوظيفية تمثل نظرية متكاملة ومنهجا شاملا فى آن واحد . غير أن هذه الحقيقة قد خضعت لانتقادات مريرة من جانب كثير من الفلاسفة . ولقد دفعت هذه الانتقادات بعض علماء الاجتماع إلى نبذ النزعة البنائية الوظيفية بمعناها الضيق ، وتبنى أساليب استقراء أكثر دقة وصدقا . والمؤكد أن هناك دروسا فلسفية مفيدة أخرى يتعين على علماء الاجتماع استيعابها . من ذلك – مثلا – قضية العلاقة بين الحقائق والقيم ، وعلاقة الفكر بالواقع[١] ؛ ذلك أن علماء الاجتماع قد ظلوا لفترة طويلة يدرسون قضاياهم فى ظل ازدواجية واضحة ؛ ازدواجية تقوم على الفصل الكامل بين الحقائق والقيم وكان من نتيجة ذلك إهمال دراسة القيم . إن إقامة علم إجتماع امبيريقى حقيقى (إن كان لنا أن نستخدم هذا المفهوم) يتطلب مواجهة شجاعة لقضايا القيم والاختيارات والقرارات وكل الأنساق المعيارية الكامنة وراء أفعال الأفراد .

وتستطيع الفلسفة بعد ذلك أن تعين عالم الاجتماع على فهم أعمق وأدق للمعانى التى تنطوى عليها الأفعال الاجتماعية[٢] . إن العالم الاجتماعى ليس مؤلفا فقط من تناقضات ظاهرة : خير فى مقابل شر ، وخطأ فى مقابل صواب ؛ ولكنه مؤلف أيضا من بدائل قيمية متصارعة. فالإنسان بحاجة دائمة لأن يعرف مكانه فى هذا العالم ؛ ومثل هذه الحاجة تفرض على عالم الاجتماع ألا يقف موقفا حياديا أمام الاختيارات الأخلاقية ولسوف يكون خطأ بالغا لو تصور عالم الاجتماع أن « الموضوعية » هى اتخاذ موقف وسط بين حقيقتين ذاتيتين . فالحقيقة لاتتخذ بالضرورة وضعا وسطا ، ولكنها قد تتخذ أيضا وضعا متطرفا . ومن هنا يمكن القول إن الحقيقة ماهى إلا التفسير العقلى للوقائع ، أما المعتقد أو العقيدة فهى النتاج الطبيعى

---

(١) See, Lucien Goldmann, *The Human Sciences Philosophy*, (trans by H. White and R. Anchor); London, 1970.

(٢) يعد ماكس فيبر أول من طور منهج الفهم فى علم الاجتماع ؛ وهو منهج يستند إلى حقيقة أساسية هى ؛ أن الكائنات البشرية تكون على وعى مباشر وإدراك تام ببناء الأفعال الإنسانية . فى دراسة الجماعات الاجتماعية – مثلا – نستطيع أن نفهم الأفعال والمقاصد الذاتية للفاعلين الذين يمثلون أعضاء الجماعات . أما فى العلوم الطبيعية فإننا لا نستطيع أن نفهم – بهذه الطريقة – حركات الذرات ؛ وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نلاحظ فقط أو نستنتج الانتظام القائم بين هذه الحركات . لمزيد من التفصيل انظر Dennis Wreng; (ed), *Mxa Weber*; Prentice - Hall; 1970; esp. Part I

للاحساس العميق بالمصلحة . وفى ضوء هذا التصور يمكننا اكتشاف ضرب من التناقض الأخلاقى فى أية قضية سوسيولوجية . فدوركايم – مثلا – يذهب إلى أن تحقيق الحراك الاجتماعى يتطلب قبول مستوى معين من الانحراف الاجتماعى . وبالمثل نجد ميرتون Merton يذهب إلى أن الاغتراب قد يؤدى إلى نتائج إيجابية . بل إن أغلب علماء الاجتماع المحدثين المعنيين بدراسة التغير الاجتماعى قد أصبحوا يقيمون موازنات دقيقة بين الأخطار التى قد يحدثها التغيير والمزايا المترتبة على الاستقرار . وهكذا نجد عالم الاجتماع فى مواجهة قضايا أخلاقية يتعين عليه مواجهتها وإتخاذ موقف محدد منها ، وإلا وقع فى شراك « الموضوعية المزيفة » .

٤

وفضلا عما سبق نجد علم الاجتماع الغربى لايزال يؤدى مهمته فى ظل نظريات ومفاهيم تكاد تعبر فقط عن ظروف المجتمع الغربى وحده . ومعنى ذلك أن نتائج الدراسات التى يجريها علماء الاجتماع لاتكاد تتمتع بصدق أمبيريقى ، خاصة إذا ماحاولنا تطبيقها على مجتمعات أو ثقافات (غير غربية)[1] . ولست أنكر بطبيعة الحال الجهود التى بذلت خلال السنوات الأخيرة من أجل فهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية فهما حضاريا مقارنا . غير أن النظرة المتأنية لهذه الجهود تكشف عن حقيقة هامة هى ؛ علماء الاجتماع الذين يطالبون بمزيد من الدراسات المقارنة هم أنفسهم الذين يقعون فى أخطاء التحيز أو التعصب العلمى . ذلك أن هذه الدراسات المقارنة غالبا ماتفترض ضمنا مجتمعات عليا (أو ثقافات) وأخرى دنيا ، استناداً إلى حقيقة أساسية هى ؛ أن ثقافة المجتمع الغربى تمثل قمة الثقافات الراقية[2] .

---

(١) يستطيع القارئ أن يجد توضيحاً لهذه الفكرة فى ميدان علم اجتماع التنمية إذا ما رجع إلى : السيد الحسينى ؛ علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق وباستطاعته أن يجد توضيحاً لها فى ميدان علم اجتماع التنظيم إذا مارجع إلى السيد الحسينى ؛ النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق.

(٢) ولنضرب على ذلك مثالا واقعياً . فالتراث الغربى يميل بصفة عامة إلى التسليم بأن الترشيد يمثل خاصية مميزة تكاد تنفرد بها المجتمعات الغربية . غير أن مفهوم الترشيد يستخدم عادة وفى ذهن الدارس مجموعة من القيم المسيطرة عليه . وهذه القيم عادة ما تعبر عن الصورة النمطية للانسان الغربى الحديث . وعلى ذلك نجد بعض الدارسين يصفون شعوب الدول النامية بالافتقار إلى الرشد والمعقولية ، وضعف الدافعية ، وعدم القدرة على تأجيل الإشباعات ، وسيطرة النزعة التشاؤمية على التفكير وعلى الأخص فيما يتعلق بالفرص المتاحة . غير أن هناك دراسات حديثة عديدة أوضحت كيف أن الفرد فى الدولة النامية لا يفتقد الرشد ، كما أن الفرد فى الدول المتقدمة لا يتصف – بالضرورة بالرشد . فالسلوك الاقتصادى للانسان الغربى يتأثر بعوامل عديدة منها القيم والأهداف الاجتماعية والأذواق . انظر Edwards, W; The Theory of Decision Making; in Edwards, W; and Tversley(eds.) *Decision Making*; Pengun Books, 1967.

إن من الصعب تفسير أية ظاهرة (حتى ولو بدت غريبة تماما) فى ضوء ظروف المجتمع الغربى وحده . فتفسير حركات الزنوج فى أمريكا مثلا يجب ألا يتم فى ضوء الظروف النوعية التى يعيشون فى ظلها ، بل فى ضوء فهم تاريخى شامل لعلاقة أمريكا (وأوربا) بالدول الأفريقية المتخلفة . بعبارة أخرى فإن تفسيرنا لهذه الحركات يجب أن يأخذ فى اعتباره قضايا أعم وأشمل كالتنمية والقومية والعنصرية . . إلخ مثل هذا التفسير يجنبنا بالضرورة الوقوع فى تلك الأخطاء التى اعتاد الوقوع فيها أولئك الذين يفسرون حركات الزنوج فى ضوء مفاهيم سيكولوجية اجتماعية ضيقة . إنها حركات سياسية اقتصادية أولا وقبل كل شىء .

وإذن فعلى علماء الاجتماع أن يبذلوا أقصى جهد ممكن لتخطى حواجز الزمان والمكان ، وأن يتحرروا من التصورات التعصبية التى تحكم نظرتهم لكل ماهو غير غربى . وأحد وسائل ذلك زيادة اهتمام علماء الاجتماع بدراسة تاريخ علم الاجتماع . إن ذلك من شأنه تعميق إحساس هؤلاء العلماء بالنسبية الاجتماعية ، وضرورة العمل من أجل إقامة فهم عالمى للمجتمع الدولى . لذلك فإن أحد مهام علماء الاجتماع فى نيويورك الإلمام التام بما يفعله علماء الاجتماع فى لندن وكراتشى والقاهرة وأكرا وبيونس آيرس . . . إلخ . لقد أنجز علماء الاجتماع فى الدول النامية (فى مجالات القرية والمدينة والتصنيع والتنمية . . . إلخ) دراسات بالغة الأهمية يتعين على علماء الاجتماع الغربيين الإلمام بها إذا ماأرادوا صياغة أدق لنظرياتهم .

وربما أمكننا الاستشهاد هنا بالدراسات الغربية التى حاولت تفسير مشكلة تخلف دول العالم الثالث . فالملاحظ أن هذه الدراسات تتصف — بصفة عامة — بنزعة تطورية محافظة ، وهى نزعة تمثل امتداداً لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكى الغربى الذى تناول ظاهرتى التحديث والتقليد فى ضوء شعارات الموضوعية والحياد والتحرر من الاعتبارات الأخلاقية . . ولقد أوضح جونار ميردال Myrdal التحيز الكامن فى هذه النزعة بقوله : « إن المصدر الأساسى للتحيز الكامن فى البحوث الاقتصادية التى تتناول الدول الفقيرة يتمثل فى . . . السعى نحو معالجة مشكلاتها الداخلية من وجهة نظر المصالح السياسية والعسكرية الغربية التى تحول بين هذه الدول وإقامة صداقات مع دول المعسكر الإشتراكى . . . وغالبا ما نجد هذه البحوث تتسم بالطابع

= بل لقد أوضحت دراسات حديثة أخرى كيف أن الفلاحين فى الدول النامية (وهم أبرز الفئات أو القطاعات قرباً إلى التقليد وبعداً عن الترشيد ، يتصرفون بطريقة رشيدة تماماً ، وأنهم فى ذلك يماثلون المنتجين الزراعيين الغربيين أنظر Johnson

G.L. (ed), *Study of Managerial Processes of Midwestern Farmers*, Iowa State Univesity Press, 1961.

الاعتذارى عن تخلف هذه الدول ، فى الوقت الذى تعنى فيه بالحبكة المنهجية[1]. ومع ماتتصف به تعليقات ميردال من صراحة ، إلا أنها رقيقة للغاية . فكثير من الدراسات التى يجريها العلماء الغربيون فى الدول النامية تكون موجهة لخدمة أهداف سياسية لاصلة لها بالبحث عن عوامل التخلف وإمكانية التنمية ؛ بل إن كثيرا من هذه الدراسات قد أجرى لكى يكون بمثابة سند للنشاطات الرجعية فى هذه الدول [2] .

٥

إن أحد المهام الأساسية لعلم الاجتماع الاستجابة للتطورات والتحولات التى يشهدها العالم المعاصر ؛ ذلك لأن هذا العالم يمثل وحدة أساسية تتطلب ملاحظة شاملة وبحثاً دقيقاً دقيق : ولاشك أن تحقيق هذه المهمة بنجاح يضمن لعلم الاجتماع الخروج من الأزمات القاسية والحلقات المفرغة التى ظل يدور فيها منذ مطلع القرن العشرين . ولعل أحد النتائج المترتبة على ذلك اتساع مجالات اهتمام علم الاجتماع وقدرته على مواجهة المشكلات العامة . وإذا كان علم الاجتماع قد أحرز تقدما ملحوظا فى فهم مشكلات الفرد والجماعة الصغيرة ، فإن عليه الآن أن يثبت كفاءته فى فهم المشكلات العالمية ومواجهة الصراعات الدولية وتحقيق مثل هذا الفهم يتطلب أن نأخذ فى اعتبارنا الماضى كخطوة ضرورية لفهم كل من الحاضر والمستقبل . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — تبنى آفاق سوسيولوجية أوسع وتخلى عن الاهتمام بالمشكلات المحدودة . ويتسق ذلك مع رفض « الأيديولوجيات » السوسيولوجية المستقرة ، تلك التى عاقت تطور علم الاجتماع لفترة طويلة . وباستطاعة علماء الاجتماع المحدثين أن يعيدوا النظرة فى الإمكانيات والجوانب الإيجابية التى ينطوى عليها علم الاجتماع الكلاسيكى . فلقد اهتم علماء القرن التاسع (أمثال ماركس وفيبر . . . إلخ) بقضايا إنسانية كبرى وطوروا مفاهيم شاملة تصلح للبحث الأمبيريقى المعاصر[3] . ولاشك أن هناك قضايا كبرى تستأهل الاهتمام الشديد

(١) G. Myrdal, *An American Dilemma : The Negro Problem and Modern Democracy,* N.Y; 1944 .

(٢) ذلك أن كثيراً من العلماء الاجتماعيين المعنيين بالدول النامية لا يجرون دراساتهم بهدف اكتشاف حقائق جديدة بطريقة موضوعية ، ولكنهم يقومون — عادة — بخدمة مؤسسات خاصة أو عامة تعنى بالحصول على نتائج معينة من طبيعة خاصة .

(٣) من ذلك — مثلا — مفاهيم السلطة والقوة والطبقة والاغتراب . . . إلخ . للتعرف على إمكانية الاستخدام الحديث لهذه المفاهيم انظر : S. Ethusseni; „Organizational Dynamics : A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations";*National Review of Social Sciences;* Vol. 10, No. 1; pp. 3 - 17.

من جانب علماء الاجتماع المحدثين : من ذلك — مثلا — مشكلات الوحدة الوطنية ، والارتباط بالنظام العالمى الراهن ، ومصير القيم الديموقراطية فى هذه الحقبة التى تسيطر عليها التكنولوجيا . مثل هذه المشكلات التى قد تبدو عامة جداً ، هى فى حقيقتها من صميم عمل علماء الاجتماع .

ومن الحقائق المقررة أن الهدف الأسمى لأى علم هو الحد من مخاطر المستقبل والتنبؤ بمشكلاته . ولو طبقنا هذه الحقيقة على ما أنجزه علم الاجتماع الغربى خلال القرن العشرين ، وجدنا أن حصيلته متواضعة للغاية . فلقد ظل بعيدا عن المشكلات الكبرى التى تواجه المجتمعات الإنسانية . لقد افتقد علم إجتماع القرن العشرين أبرز المزايا التى ميزت علم اجتماع القرن التاسع عشر ؛ أعنى القدرة على تشكيل المستقبل . ذلك أن علم اجتماع القرن العشرين قد ركز على الشكل (الحبكة المنهجية) أكثر من تركيزه على الجوهر (المشكلات الكبرى) . ولقد قال أكوف Ackoff بحق : « علينا أن نتخلى عن الفكرة الذاهبة إلى أن الطبيعة الإنسانية تنتظم فى شكل علوم فرعية تعكسها أقسام الجامعات المختلفة »[1] .

ولايستطيع علم الاجتماع الحديث أن يؤدى مهامه بنجاح دون التزام ايديولوجى محدد وواضح . إن مثل هذا الالتزام هو القادر على تحديد أولوية المشكلات التى تستأهل الدراسة ، وهو القادر على رسم معالم هذا العلم (سواء من حيث النظرية أو المنهج أو النتائج) . وليس صحيحا على الإطلاق مايذهب إليه الأمبيريقيون من أن هذا الالتزام يقيد حركة البحث ويبعدها عن طريق الانطلاق . . إن عكس ذلك هو الصحيح تماما . فالعمى الأيديولوجى والجبن الأخلاقى كانا من أسباب تخلف علم الاجتماع الأمبيريقى عن فهم المشكلات الحقيقية للإنسان المعاصر . ومن هنا يتعين على علماء الاجتماع السعى نحو فهم أعمق للأسس الاجتماعية للظروف الإنسانية . ولاشك أن العودة إلى المنظور الكلاسيكى للعلم الاجتماعى (بالمعنى الذى كان سائدا خلال القرن التاسع عشر) قد تمثل بداية واعدة لنظرة جديدة للإنسان والمجتمع .

إن استمرار العلاقة بين علم الاجتماع الحديث وعلم الاجتماع الكلاسيكى هو مطلب ضرورى لنمو الأخير إذا ماأراد أن يكسب موضوعات دراسته معنى ودلالة . ومن الخطأ وصف هذه العلاقة بأنها عودة إلى الماضى ورغبة فى عبادة الذات ، إنها دعامة هامة من دعائم العلم الحديث. والماضى هو أحد وسائل استكشاف الحاضر واستشراق المستقبل . إن قيمة العلم الحديث تتحدد أساسا — بما يقدمه للمجتمع الإنسانى ، لا بما يمكن الحصول عليه منه فلنسعى جميعا

---

(١) Russell L. Ackoff, as quoted in Alfred kuhn, *The Study of Society : A unified Approach* (Homewood, Ill. : 1963.

إلى إقامة علم اجتماع أكثر وضوحاً والتزاما وإنسانية ، ولنحرر أنفسنا من المعتقدات الزائفة التى حكمت هذا العلم لفترة طويلة وأبعدته عن فهم المشكلات الحيوية التى تواجه الإنسان المعاصر .

٦

ونستطيع بعد ذلك كله أن نتعرف على وضع مؤلف ألكس إنكلز من علم الاجتماع المعاصر . فلقد سعى إنكلز فى هذا المؤلف الصغير الحجم إلى تحديد معالم هذا العلم ، وطرح فى هذا المجال موضوعات بالغة الأهمية . من ذلك مثلا مجالات اهتمام هذا العلم ، وأنماط التحليل فيه ؛ ومفهوم الإنسان كما يبدو فى الدراسات الاجتماعية . وفضلا عن ذلك نجد موضوعات أساسية أخرى تتعلق بالجانبين المنهجى والمهنى لتراث العلم : ولقد عالج إنكلز هذه الموضوعات باقتدار شديد ينم على استيعاب شامل لتراث علم الاجتماع سواء كان متعلقاً بما قدمه لنا الرواد أو مايقدمه لنا المعاصرون : وفضلا عن ذلك فلقد كان المؤلف حريصاً كل الحرص على إثبات وجهة نظره فيما ينبغى أن يكون عليه علم الاجتماع ، مستشهداً فى ذلك بدراسات مختلفة ؛ كما نجد وعياً شديداً يربط النظرية بالبحث فى علم الاجتماع . وهذا ما يبدو واضحاً فى كل صفحات هذا الكتاب . إن الأهمية الكبرى التى ينطوى عليها هذا المؤلف تتمثل فى طرح قضايا جديدة تكاد تفتقدها المؤلفات العامة فى علم الاجتماع . ومن هذه القضايا مفهوم الإنسان فى علم الاجتماع ، والجانب المهنى لهذا العلم . مثل هذه القضايا لا نكاد نجد لها معالجات شاملة فى المؤلفات العامة . وتكاد تكون معالجاتها مقصورة على الكتب المتخصصة والدوريات العلمية .

والمؤكد أن القارئ سوف يلحظ اختلافاً ملحوظاً بين أفكارنا فى هذه المقدمة والأفكار التى تبناها إنكلز فى كتابه هذا . ذلك أن إنكلز يعد — على نحو ما — من أنصار الاتجاه البنائى — الوظيفى فى علم الاجتماع ، كما أنه يعد واحداً من الذين قدموا إسهامات هامة فى مجال التحليل الاجتماعى للشخصية . ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على تصوره لعلم الاجتماع والدور الذى يمكن أن يؤديه . ومن هنا يستطيع القارئ أن يكتشف المبرر الذى من أجله حرصت فى هذه المقدمة على تسجيل وجهات نظرى فى أغلب الموضوعات التى تناولها الكتاب . إن اختلاف الآراء والأفكار هو أحد مصادر التجديد . ومن حق القارئ أن يكون ملماً بوجهات نظر المؤلف والمترجم فى وقت واحد . إن الأسباب التى دعتنا إلى ترجمة هذا الكتاب عديدة منها الشمول والدقة والتجديد . تلك اعتبارات عامة يتعين أخذها فى الاعتبار قبل أن نعرض لمحتويات هذا المؤلف .

في الفصل الأول نجد المؤلف يحاول تحديد موضوع علم الاجتماع فيطرح عدداً من الطرق التي تستخدم في هذا المجال كالطريق التاريخي والأمبيريقي والتحليلي (أو النظرى) . ويحاول المؤلف استعراض المزايا والعيوب الكامنة في كل من هذه الطرق الثلاثة كمحاولة لوضع إطار عام لموضوع علم الاجتماع . ويستند هذا الإطار إلى أربعة عناصر أساسية هي : التحليل السوسيولوجي ، والوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية ، والنظم الاجتماعية الأساسية ، والعمليات الاجتماعية الأساسية . ويعتقد إنكلز أن هذا الإطار يتصف بالشمول والواقعية برغم أنه قد لايلقى إجماعاً كاملا . أما موضوع علم الاجتماع عند إنكلز فهو دراسة أنساق الفعل الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بينها . ومن الواضح أن ذلك يعكس تأثراً واضحاً بماكس فيبر والبنائيين الوظيفيين بصفة عامة .

ويحاول إنكلز في الفصل الثاني تحديد وجهة نظر علم الاجتماع . ولقد تطلب ذلك توضيح علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى التي تتناول بالدراسة ظاهرة وجود الأنساق في مجتمع ، كما تطلب تقديم تعريف أكثر تحديداً لعلم الاجتماع . وهكذا نجد معالجة مستفيضة لعلاقة علم الاجتماع بكل من علم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والتاريخ ، وعلم النفس ، والأنثربولوجيا . وعلى الرغم من التفرقة التي أقامها إنكلز بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، إلا أنه كان واعياً بالصعوبات التي تواجه هذه التفرقة وأهمها — بطبيعة الحال — تداخل اهتمامات هذه العلوم . ويذهب إنكلز بعد ذلك إلى أن علم الاجتماع يشارك العلوم الأخرى إيمانها بالقضية التي تذهب إلى أن ثمة نظاماً طبيعياً ، وأن بالإمكان اكتشافه ووصفه وفهمه . ومن هنا يصبح « النظام » هو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع فمهمة هذا العلم هي اكتشاف التتابع المنتظم في الظواهر الاجتماعية . غير أن إنكلز مايلبث أن يستدرك قائلا : « إن البعض قد يسئ فهم تأكيدنا لفكرة النظام . . . إن تحديد طبيعة النظام الاجتماعي لايعني — بالضرورة — تأييده أو تبريره » . وفي موضع آخر يقول : إن اهتمام عالم الاجتماع بمشكلة النظام يجب ألا يقودنا إلى الزعم بأنه (أي عالم الاجتماع) لايهتم بدراسة أعراض التفكك الاجتماعي . فليس هناك نسق اجتماعي يؤدي وظائفه في إنسياب كامل ، بغض النظر عن المنظور الذي نرى من خلاله هذا النسق »

وإذن فالهدف الأساسي لعلم الاجتماع — كما يذهب إنكلز — هو دراسة القوى الطبيعية التي تسهم في إحداث النظام والاستقرار ، وتلك التي تسهم في إحداث التفكك والصراع . وهنا نجد المؤلف — مرة أخرى — يؤكد انتماءه للاتجاه البنائي الوظيفي (بشكله المعدل) .

وفي الفصل الثالث نجد تحليلا مستفيضاً لنماذج التحليل السوسيولوجي وتمثل هذه النماذج الإطار الواسع الذي من خلاله يتناول عالم الاجتماع الوقائع الاجتماعية ويفسرها تفسيراً ملائماً .

أما أهم النماذج التى تناولها إنكلز فهى النموذج التطورى ، والنموذج العضوى (البنائية — الوظيفية) ، ونموذج التوازن فى مقابل الصراع ، ونموذج العلم الطبيعى ، والنماذج الإحصائية والرياضية . غير أن المؤلف لم يتخذ موقفاً محدداً من أى من هذه النماذج ؛ فكلها — من وجهة نظره — صحيحة من زاوية معينة . إذ أنها لاتعدو أن تكون وسائل لتركيز الاهتمام ، وطرح الأساليب الفنية الملائمة لجمع البيانات وطرق تحليلها . ومن هنا يذهب المؤلف إلى أن هذه النماذج قد تكون ذات فائدة أو عديمة الجدوى ، ولكنها لايمكن أن تكون خاطئة ؛ بل إنه قد ذهب بعد ذلك إلى إجراء منافسة مفتوحة بين هذه النماذج لنتعرف على كفاءة أكثر فى فهم الظواهر الاجتماعية . والنظرة المتأنية فى هذا الفصل تشير إلى أن إنكلز كان ينظر بإعجاب شديد إلى النموذج البنائى — الوظيفى ، مما جعله يستبعد — حتى ولو لمجرد الإشارة — النموذج الماركسى من الدخول فى المنافسة التى يريد إجراؤها .

ثم ينتقل إنلكز فى الفصل الرابع إلى معالجة مفهوم الإنسان فى علم الاجتماع ، موضحاً كيف أن علماء الاجتماع قد استندوا فى دراساتهم لتصورات معينة عن الإنسان ، برغم ما أبدوه من اهتمام ظاهر بكل ماهو اجتماعى . ولقد عرض المؤلف للتصورات غير السوسيولوجية للإنسان (مثل النزعة الإنسانية والتحليل النفسى) كأساس لمعالجة التصور السوسيولوجى للإنسان ، ذلك التصور الذى ينظر إلى الإنسان الاجتماعى بوصفه مخلوقاً يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية التى بمقتضاها تتحول غرائزه الحيوانية لتتطابق مع طبيعة الحياة فى مجتمع إنسانى . وإذن فالتصور السوسيولوجى للإنسان ينهض على ثلاثة عناصر هى : الطبيعة الأساسية للإنسان ، والتنشئة الاجتماعية ، والطبيعة الخارجية للإنسان . ولقد استشهد إنكلز بعد ذلك ببعض التصورات السوسيولوجية الشائعة عن الإنسان (كتلك التى قدمها بارك ، وميرتون ، ولا زارسفيلد ، وباكارد) موضحاً الأهمية الأمبيريقية التى تنطوى عليها وما يرتبط بذلك من إجراءات منهجية ومشكلات قياسية . ويعالج إنكلز أخيراً بعض تطبيقات مفهوم الشخصية فى المجالات الاجتماعية ، فيناقش فكرة الأدوار الاجتماعية ، والسلوك السياسى ، والبناء الاجتماعى ، مشيراً إلى ضرورة الربط بين الأبعاد السيكولوجية والسوسيولوجية من أجل تفسير شامل لظواهر وحقائق بالغة التعقيد .

وفى الفصل الخامس نجد معالجة شاملة للعناصر الأساسية للحياة الاجتماعية ، ومن الطبيعى أن تبدأ هذه المعالجة بتحليل للشروط التى يجب أن يحققها المجتمع إذا ما أريد للحياة الاجتماعية أن تبقى وتستمر . ومن بين هذه الشروط يشير المؤلف إلى ضرورة التكيف مع البيئة الخارجية (الطبيعية والاجتماعية) ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة وضع قواعد وإجراءات منظمة لتحديد الأدوار ، وتنظيم حركة الأفكار . . . إلخ . إن ذلك هو الوسيلة لإقامة وحدات التنظيم

الاجتماعى . أما محتويات هذا التنظيم فهى شاملة وواسعة إلى أبعد الحدود . فهى تضم فيما تضم العادة الاجتماعية ، والسنن الأخلاقية ، والمكانة الاجتماعية (سواء كانت وراثية أو مكتسبة) ، والنظام الاجتماعى (سياسى ، اقتصادى ، تعبيرى . . . إلخ) ، والنسق الاجتماعى ، والمجتمع المحلى ، والمجتمع القومى ، وأخيراً المجتمع الدولى . وفى نهاية هذا الفصل يخصص إنكلز معالجة مستقلة لموضوع العلاقات الاجتماعية ، موضحاً مدى تغلغلها فى صميم النظم الاجتماعية ، وحياة الأسرة ، وجماعات الجوار ، والمجتمعات المحلية ، والمجتمع . ولقد قادته هذه المعالجة لتناول الفعل الاجتماعى الذى يمثل أصغر وحدة للتحليل السوسيولوجى مشيراً إلى بعض النماذج المثالية فى هذا المجال (وعلى الأخص متغيرات النمط عند بارسونز) ، وما يمكن أن تسهم به فى مجال المقارنات الحضارية .

ويتناول إنكلز فى الفصل السادس بعض العمليات الاجتماعية الأساسية كالامتثال والتباين والانحراف ، موضحاً العلاقة الدينامية بينها ، مستشهداً ببعض الدراسات الميدانية فى هذا المجال . ثم يتناول بعد ذلك قضية التدرج والحراك ، ويلاحظ أن معالجته لهذه القضية تستند — شأنها شأن معالجاته السابقة — إلى مفاهيم وظيفية خالصة . فهو يسلم بعمومية ظاهرة التدرج . غير أنه يقدم بعد ذلك معالجة شاملة لأنساق التدرج الاجتماعى والمشكلات المنهجية والقياسية المتعلقة بقياس الوضع الطبقى . ويشير إنكلز بعد ذلك إلى بعض القضايا الهامة المتعلقة بدراسة ظاهرة التدرج فى المجتمع ، وطبيعة العلاقات التى تنشأ بين أية جماعة تشترك فى واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية ، ومعدلات الحراك الاجتماعى . ويختتم إنكلز هذا الفصل بمعالجة قصيرة لموضوع التغير الاجتماعى مشيراً إلى أشهر النظريات التى تناولته .

وفى الفصل السابع يتناول المؤلف أساليب البحث فى علم الاجتماع فيطرح قضايا بالغة الأهمية تتعلق بمدى « علمية » علم الاجتماع ، مشيرا للأفكار المتصارعة فى هذا السبيل . ومن بين هذه الأفكار المتصارعة ما إذا كان علم الاجتماع يتناول ظواهر متكررة الوقوع أم ظواهر فردية الوقوع ، وما إذا كان بإمكان علم الاجتماع التوصل إلى قوانين اجتماعية تتمتع بقدر كبير من الصدق أم أن عليه الاكتفاء بدراسة الحالات الفردية والتعمق فى فحصها . ويرتبط ذلك بالصراع بين المعنى والقياس . ذلك أن علم الاجتماع بقدر ما يتطلب مزيداً من الدقة والقياس الموضوعى والتعبير الرياضى بقدر مايحتاج إلى فهم المعانى . كما يرتبط بالصراع بين بناء النظرية والأمبيريقية ؛ ذلك أنه برغم العلاقة العضوية الوثيقة التى تربط بينهما ، إلا أنهما — فى الواقع — يمثلان تخصصين مستقلين إلى حد بعيد . وفى نهاية هذا الفصل نجد معالجة موجزة لدور القيم والسياسة فى علم الاجتماع وما يرتبط بذلك من مشكلات كالموضوعية والتحرر من القيمة .

وفى الفصل الثامن والأخير نجد معالجة للجانب المهنى لعلم الاجتماع ويضم هذا الجانب الاستخدامات أو التطبيقات العملية لمجموعة المعارف كما يقوم بها المشتغلون بهذا العلم . كما يضم — العلاقة التى تربط بين المشتغلين بعلم الاجتماع ومدى الحرية والإستقلال الذى يتمتعون به . وعلى ذلك نجد بيانات تفصيلية تتناول نمو علم الاجتماع كمهنة تدريس فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والنمو الذى حققته أقسام الاجتماع فى هذا البلد ، والاهتمامات المتزايدة لهذه الأقسام بما فى ذلك محتويات برامج التدريس . ثم نجد بعد ذلك بيانات وشواهد عديدة تشير إلى نمو البحوث الاجتماعية وتطورها ، وزيادة الإنفاق عليها ومدى الإفادة من النتائج التى تسفر عنها هذه البحوث . وأخيراً نجد إشارة لممارسة عالم الاجتماع للنقد الاجتماعى والقيود المفروضة عليه فى هذا المجال سواء أكانت متعلقة بطبيعة التقليد السائدة فى وطنه أو باستقلال الجامعة وذاتيتها .

وعلى الرغم من الأسلوب الجماعى الذى تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، فإن الإنجاز النهائى للترجمة قد تم بتقسيم تولى فيه الدكتور محمد الجوهرى ترجمة الفصلين الأول والخامس ، والدكتور السيد الحسينى الفصول الثانى والرابع والسادس إلى جانب مقدمة الترجمة العربية والدكتور محمد على محمد الفصلين الثالث والسابع والدكتورة علياء شكرى الفصل الثامن .

ونرجو أن يكون هذا العمل خطوة فى سبيل تحقيق الآمال المعقودة من أجل تقدم البحث الاجتماعى فى بلادنا .

الفصل الأول

موضوع علم الاجتماع

إن أي محاولة لوضع حدود لميدان من ميادين الفكر هي جهد عقيم لا طائل منه . فأيا كانت الحدود التي نعينها ، فإنها سوف نسقط حتما جهود بعض الأفراد التي كان ينبغي أن تدخل ضمن هذا العلم . بيد أننا إذا وسعنا هذه الحدود بحيث ندخل هؤلاء الأفراد وأعمالهم ضمن نطاق العلم ، فإننا سوف ندرج حتما بعض الأفراد الذين كان ينبغي استبعادهم . ثم إن الشيء الذي يبدو لنا اليوم داخلا بالتأكيد ضمن مجتمعنا العلمي الصغير ربما كان يمثل بالأمس أحد الجيوب البعيدة عن نطاق هذا العلم وقد يصبح في الغد ميدانا مستقلا خارجا عن نطاق علمنا ، يحاول أن يضع لنفسه حدوداً هو الآخر .

وبرغم كل هذه الصعاب والمشكلات ، فإننا لا يمكن أن نتوقع من دارس مبتدئ أن يدخل إلى حظيرة علم جديد لا تعريف له ولا حدود له على الإطلاق . فلو أراد أن يتحمل مسئولية كل شيء ، فإنه سوف يعجز عن أداء كل شيء ، وعن إجادة أي شيء . ولن يجد له ملاذاً سوى الهروب مذعوراً من هذا العلم . لذلك فإن تعيين حدود علم من العلوم يعتبر أمراً لازما كل اللزوم كأساس لبدء الاشتغال بهذا العلم ، حتى ولو كان هذا التحديد مؤقتا ، وحتى لو اتضح أنه ليس سوى موجه عام على المدى الطويل . والحقيقة أن الخطر لن يصبح داهما إذا ماوعينا أن أي حدود نعينها ليست إلا وسيلة تعيننا على الفهم . وينبغي أن تكون تلك الحدود رداء فضفاضا ، وليست سترة حديدية صارمة تعوق الحركة وتصيب العلم وأهله بالجمود .

ثلاث طرق للتعريف :

هناك ثلاث طرق رئيسية لتحديد موضوع علم الاجتماع ، يمكن أن نذكرها فيما يلي :

١ ـ الطريق التاريخي :

وهنا نحاول أن نحدد الاهتمامات التقليدية الأساسية التي شغلت علم الاجتماع كعلم ، وذلك من خلال دراسة الكتابات السوسيولوجية الكلاسيكية . فنحن في هذه الطريقة نسأل باختصار : « ماهو رأي الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ؟ » .

٢ ـــ الطريق الإمبيريقى :

وهنا ندرس الأعمال السوسيولوجية المعاصرة لكى نقف على الموضوعات التى يوجه إليها العلم أكبر اهتمامه . بمعنى آخر نحن نتساءل هنا : « ماذا يفعل علماء الاجتماع المعاصرون ؟ » .

٣ ـــ الطريق التحليلى (أو النظرى) :

ونحن هنا نقوم بتحديد موضوع واسع للعلم تحديداً تعسفياً ، ونحدد كذلك موقعه بين العلوم الأخرى . فنحن هنا نتساءل : « ماهو حكم العقل ؟ » .

الواقع أن العاطفة واحترام التراث تدعونا إلى الاستعانة بالطريقة التاريخية فى تحديد موضوعات العلم . فهذا السبيل يتيح لنا فرصة الاستفادة من حكمة الأجيال السابقة . ثم إنه ييسر لنا فهم الموضوعات التى لايتسنى لنا فهمها دون الإحاطة بخلفيتها . ولو أننا نعرف بالطبع أن الناس يمكن أن يقرأوا نفس التاريخ ، ويفهموه بطرق مختلفة تمام الاختلاف . ليس هذا فقط بل إن المنهج التاريخى يعرضنا لخطورة أن يصاب تفكيرنا بالجمود ، حيث إن التراث قد يكون عاجزاً فى بعض الأحيان عن التصدى بشكل فعال للمشكلات التى يطرحها علينا الحاضر والمستقبل .

أما الطريقة الإمبيريقية فهى أقلها جميعاً غموضا ، لأنها لاتتطلب منا أساسا أكثر من نوع من أنواع الحساب والتقدير . حقيقة أن بعض مايهتم به علماء الاجتماع المعاصرون فى دراساتهم قد يكون مجرد هوى عابر ، لاتربطه صلة وثيقة بالأعمال الهامة التى أنجزتها الأجيال السابقة من علماء الاجتماع ، أولا يمثل سوى أمل ضعيف بالنسبة للمستقبل . وها هو عالم الاجتماع الكبير بيتريم سوروكين Pitirim Sorokin لايرى فى التراث السوسيولوجى المعاصر سوى « بدع أو نقائص »[١] ، كما يرى رايت ميلز C. Wright Mills أن الدراسات السوسيولوجية المعاصرة تفتقر إلى « الخيال السوسيولوجى »[٢] .

أما الأسلوب التحليلى (النظرى) فهو أقلها جميعا إرهاقا . إذ يكفى أن نضع بعض أسس التعريف القليلة ، ونصيغ عدداً أكبر قليلا من عبارات التفسير ، وبذلك ينتهى الأمر ، ونكون قد استطعنا وضع تعريف نظرى للعلم . وهو أسلوب قديم فى التعريف كان العلماء

---

(١) Pitirim A. Sorokin, Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences (Chicago : Regnery, 1956).

(٢) C. Wright Mills, The Sociological Imagination (New York : Oxford University Press, 1959).

يلجأون إليه باستمرار ، منذ أن حدد معالمه لأول مرة أوجيست كونت Auguste Comte أبو علم الاجتماع . إلا أننا يجب أن ندرك أن المراسيم التى تقسم ميدان المعرفة البشرية إلى مجالات بعينها ليست لها قوة القانون ، وليست ملزمة لأحد ذلك . فالمفكرون والعلماء يسيرون حيث تقودهم ميولهم ، وهم يدرسون ما يودون أن يدرسوه عندما يريدون ذلك . فهم بطبيعتهم أشخاص لا تقف أمامهم علامات الحدود التقليدية ، ولا يكترثون كثيراً بحقوق الملكية ، ولا يعيرون اهتماما للعلاقات التى تنهى عن انتهاك الحدود . فالتعريف التعسفى لميدان من ميادين الدراسة قد يكون مرضياً من الناحية الفنية الجمالية فى أغلب الأحيان ، ولكنه لهذا السبب يكون عاجزاً بوجه عام عن توجيه ما يحدث فعلا فى نطاق هذا العلم . إنه يمكن أن يمدنا بخطة دقيقة محكمة ، ولكن البناء الواقعى للبحوث لا يلتزم بها كثيراً فى أغلب الأحيان ، بسبب عدم الإلتزام الصارم بقوانين التقسيم إلى فروع ومجالات بعينها .

على أنه لا حاجة بنا إلى التعجل فى حسم القضية بإصدار حكم مسبق عليها . ذلك أن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة يمكن أن يقدم لنا شيئا له قيمته فى فهم علم الاجتماع . ولقد تجنبت فرض تعريف مسبق لموضوع العلم ، ورأيت بدلا من هذا أن أدع هذا المفهوم الجديد يبرز بنفسه من بين مجموعة متنوعة من المواد المتصلة بهذه القضية . ولما كان المنهج الذى سنلجأ إليه فى هذه المحاولة استقرائيًّا ، فسوف يتطلب منا شيئا من الصبر . فالإجابات لن تبرز أمامنا بشكل مباشر دائما ولكنى على يقين من أن الإجابات التى تبرز تدريجيا هى تلك الإجابات التى لا تنهار سريعا . ثم إننى آمل ألا يعيننا هذا الأسلوب فى العرض على تحديد موضوع علم الاجتماع فحسب ، وإنما يتسنى فى ثنايا ذلك أن ننقل للقارئ شيئا من تاريخ علم الاجتماع ، ونعطيه فكرة سريعة عن القضايا المعاصرة فى هذا العلم . وسوف تدعونا الحاجة إلى العودة إلى هذين الموضوعين كثيراً فيما بعد .

ولن أكون أميناً تماماً إذا قلت : « إننى سوف أدع الحقائق تتحدث عن نفسها » . فالحقائق يمكن فعلا أن تتحدث عن نفسها ، ولكنها لا تستطيع أن تنتقى نفسها . ولذلك حاولت واعياً أن أنتقى الحقائق دون تعصب ، وحرصت على أن أقدم تنوعاً كبيراً فى الآراء . ولا حاجة بى إلى القول ، أننى قد أبرزت وجهة نظرى الخاصة بين وجهات النظر التى عرضت لها . وهدفى من ذلك كله الوصول إلى مفهوم واسع وشامل لعلم الاجتماع . ويتطلب هذا الهدف البحث عن الموضوعات المتآلفة ونقط الالتقاء المشتركة . إلا أننى لم أبذل جهداً لإخفاء التنوع الكبير فى الآراء الموجود فعلا ، ولا إنكار الاختلاف العميق الذى غالبا ما يقسم علماء الاجتماع شيعاً وأحزاباً .

ماذا قال الرواد المؤسسون

لقد أورد الأستاذ سوروكين فى مؤلفه « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » أكثر من ألف عالم ممن يحظى إنتاجهم بأهمية تبرر معالجتهم فى عرض عام لتطور علم الاجتماع المعاصر[١] ؛ كما نجد أن « التاريخ والتفسير » الذى قدمه هوارد بيكر وهارى إلمر بارنز فى كتابهما « الفكر الاجتماعى من الحكمة إلى العلم » يملأ مجلدين يقعان معا فى ١١٧٨ صفحة من القطع الكبير، عدا الحواشى والملاحق العديدة[٢] . فمن ذا الذى يستطيع — وسط هذا التيه العظيم — أن يحدد أى العلماء نجح فى تعريف علم الاجتماع ؟ .

هناك على أى حال أربعة رجال ربما لا يختلف أى من المشتغلين بعلم الاجتماع — مهما كانت ميوله الخاصة أو نزعاته أو تعصبه — على اعتبارهم الشخصيات البارزة فى تاريخ علم الاجتماع الحديث . هؤلاء الرجال هم : أوجيست كونت ، وهربرت سبنسر ، وإميل دوركايم ، وماكس فيبر . وهم يغطون معاً القرن التاسع عشر بأكمله وأوائل القرن العشرين ، وهى الحقبة التى تشكل فيها علم الاجتماع الحديث وتحددت معالمه . كما أنهم يمثلون القوميات الرئيسية التى ازدهر فيها علم الاجتماع فى بداية عهده ، والتى بدأ يتكون فيها تراثه الحديث ، وهى فرنسا ، وإنجلترا ، وألمانيا . كما مارس كل منهم تأثيراً شخصيًّا عميقاً على تصور علم الاجتماع كميدان من ميادين المعرفة . لذلك يبدو من المفيد بوجه خاص أن نعرض لآرائهم حول الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع .

أما بالنسبة لأوجيست كونت (١٧٩٨ — ١٨٥٧) — والذى أعطى لعلم الاجتماع اسمه — فقد كرس المزيد من جهده للتعبير عن آمال هذا العلم ولتأكيد دعاواه ، فاهتم بذلك أكثر من اهتمامه بتحديد موضوع العلم . وقد كان يحس أن علم الاجتماع فى أيامه يقف بالنسبة لمستقبله فى نفس الظروف التى وقف فيها يوما علم التنجيم من علم الفلك ، ووقفت فيها الكيمياء القديمة من علم الكيمياء الحديث . وكان يرى أن انفصال علم الاجتماع عن دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى لن يكون عمليًّا ومرغوباً إلا فى المستقبل البعيد . أما بالنسبة لعصره فقد كان يرى : « أنه من

---

(١) Pitirim A. Sorokin, Contemporary Sociological Theories (New York: Harper, 1928).

(٢) Howard Becker and Harry E. Barnes, Social Thought from Lore to Science, 2nd ed. (Washington, D.C. : Harren Press, 1957).

المستحيل التعجيل بهذا التقسيم الرئيسي »[1] . ولذلك لا يمكننا أن نجد عنده قائمة لموضوعات أو فروع علم الاجتماع .

وعلى الرغم من أن أوجيست كونت كان يرفض تحديد فروع علم الاجتماع بشكل مفصل كان يرى أن علم الاجتماع ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما : الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics والديناميكا الاجتماعية Soaeil Dynamics . وكان يعالج موضوعات العلم على هذا الأساس . ويمثل هذان المفهومان تقسيما أساسيًّا لموضوع علم الاجتماع ما زال يبدو فى صور ومظاهر عديدة متباينة على امتداد تاريخ هذا العلم وحتى يومنا هذا . وتمثل الوحدات الرئيسية للتحليل السوسيولوجى فى القسم الأول النظم الأساسية أو الوحدات التنظيمية المركبة للمجتمع ، كالاقتصاد أو الأسرة أو السياسة . ويفهم علم الاجتماع فى هذه الحالة على أنه دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه النظم . ويقول كونت فى هذا الصدد : « يتمثل الجانب الاستاتيكى لعلم الاجتماع فى دراسة قوانين الفعل ورد الفعل التى تخضع لها مختلف أجزاء النسق الاجتماعى »[2] .

ويستطرد كونت قائلا : « إن أجزاء المجتمع لا يمكن أن تفهم منفصلة عن بعضها كما لو كان لكل منها وجود مستقل . وعلينا بدلا من هذا أن ننظر إليها على اعتبار أنه تربط بينها علاقة متبادلة ، وأنها تكون كيانا كليًّا ، يفرض علينا أن نتناولها فى علاقاتها ببعضها البعض »[3] . وقد وصف كونت مبدأ « التفاعل الاجتماعى الشامل » هذا بأنه « الفكرة الرئيسية » فى اتجاهه برمته[4] .

وأطلق كونت على القسم الرئيسى التالى لعلم الاجتماع اسم الديناميكا الاجتماعية فإذا كانت الاستاتيكا هى دراسة كيفية تداخل أجزاء المجتمع وتفاعلها مع بعضها البعض ، فإن الديناميكا يجب — فى رأيه — أن تركز على مجتمعات كاملة ، وتتخذها وحدة للتحليل السوسيولوجى . والهدف من ذلك أن توضح كيف تطورت هذه المجتمعات وتغيرت عبر الزمن . ويقول كونت فى هذا الصدد « يجب أن نتذكر أن قوانين الديناميكا الاجتماعية تبدو أكثر إيضاحا عندما ننظر إليها فى ضوء مجتمعات كبيرة »[5] . ويبدو أن كونت كان يعتقد أنه قد استطاع بذلك حل مشكلة التغير

---

(١) Auguste Comte (H. Martineau, trans.), The Positive Philosophy of Auguste Comte (New York : Blanchard, 1855), p. 442.

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٤٥٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٦١ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٦٦ .

والتطور نهائياً . فقد كان مقتنعاً أن جميع المجتمعات قد مرت ببعض مراحل التطور المحددة ، وأنها كانت تتقدم باستمرار نحو مزيد من الكمال »[1] . ولا تجد هذه الأفكار كثيراً من المؤيدين فى يومنا هذا . وأقل منهم من يوافقون على أن المراحل التى حددها كونت هى بالفعل تلك المراحل التى مرت بها كافة المجتمعات ، أو يتوقع أن تمر بها . ولكن الذى يهمنا هنا على أى حال أن كونت كان يعتبر أن الدراسة المقارنة للمجتمعات بوصفها كيانات كلية تمثل موضوعاً رئيسياً من موضوعات التحليل السوسيولوجى .

أما بالنسبة لهربرت سبنسر (١٨٢٠–١٩٠٣) فيمثل مؤلفه « أسس علم الاجتماع » (الواقع فى ثلاثة مجلدات ، والمنشور عام ١٨٧٧) أول دراسة منهجية شاملة كرسها صاحبها صراحة لاستعراض موضوعات التحليل السوسيولوجى . وقد كان سبنسر أكثر دقة من كونت بكثير فى تحديد الموضوعات أو الميادين الخاصة التى كان يرى أنه يتحتم على علم الاجتماع أن يهتم بها . وهكذا كتب فى المجلد الأول من كتابه أسس علم الاجتماع يقول :

« يتعين على علم الاجتماع أن يصف كيفية ظهور الأجيال المتتابعة من الوحدات المدروسة ، ونموها وإعدادها للتعاون . ولذلك يأتى موضوع تطور الأسرة فى المقام الأول . . . ثم يتعين على علم الاجتماع بعد ذلك أن يصف ويفسر نشأة وتطور التنظيم السياسى ، الذى ينظم شئون المجتمع التى تنسق بين أفعال الأفراد الذين يعيشون فى المجتمع ... والتى تفرض عليهم ضوابط معينة فى بعض معاملاتهم مع بعضهم البعض . . . كما يتعين عليه بالمثل أن يصف تطور الأبنية الكنسية ووظائفها . . . ونسق الضوابط الذى ينظم الأفعال الأصغر . . . كما يجب أن يدرس المراحل التى مر بها القطاع الصناعى فى المجتمع . . . وكذلك نمو الأبنية التنظيمية التى استطاع ذلك القطاع الصناعى أن يطورها فى داخله »[2] .

وهكذا يتضح أن موضوع علم الاجتماع كما حدده سبنسر يتضمن عناصر مألوفة لنا تماما . وربما كان علينا أن نترجم هنا أو هناك مصطلحا معينا من اللغة التى كان يستخدمها سبنسر إلى لغتنا المعاصرة . فمن الواضح مثلا أنه عندما يتكلم عن « نسق الضوابط » إنما يقصد الموضوع الذى نطلق عليه فى علم الاجتماع المعاصر اسم « الضبط الاجتماعى » . وليست هناك أية صعوبة فى أن نتبين الصلة التى تربط موضوع علم الاجتماع كما يحدده علماء الاجتماع المعاصرون بالخطوط العريضة التى حددها سبنسر . فإذا تتبعنا ترتيب الموضوعات فى العبارة التى اقتبسناها من سبنسر ،

(١) وسنعود إلى المناقشة لهذه النظريات التطورية فى النمو الاجتماعى بشكل أكثر تفصيلا فى الفصل الثالث .

(٢) Herbert Spencer, The Principles of Sociology, 3rd. ed. Vol. I (New York : D. Appelton and Company, 1910), pp. 437-440.

وجدنا أن ميادين علم الاجتماع عنده هي : الأسرة ، السياسة ، الدين ، الضبط الاجتماعي ، الصناعة أو العمل . وقد ذكر سبنسر فضلا عن هذا صراحة الدراسة السوسيولوجية للاتحادات ، والمجتمعات المحلية وتقسيم العمل ، والتباين ، ودراسة الفن والجماليات . وتدلنا الدراسة غير المتحيزة لقائمة الموضوعات التي أوردها سبنسر في كتابه «الأسس» في ضوء الدراسات المعاصرة التي سنعرض لها في الفصول التالية ؛ تدلنا على أن إطار الموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع قد ظل مستقراً بشكل ملحوظ على مدى فترة طويلة من الزمن .

ولكن من المؤكد أن سبنسر لم يكن ليوافق على اقتصار علم الاجتماع على عدد من النظم كالأسرة أو العمليات كالضبط الاجتماعي . فقد أكد على التزام علم الاجتماع بدراسة علاقات التفاعل بين مختلف عناصر المجتمع ، وبيان كيفية تأثير الأجزاء على الكيان الكلي ، وتأثره بها هو الآخر . وقد لفت نظرنا إلى طائفة من الأمثلة التي توضح هذه « الآثار المتبادلة » ، نذكر منها آثار المعايير الجنسية على الحياة الأسرية ، والعلاقات بين النظم السياسية وغيرها من أشكال السلوك المنظم لحياة الناس كالدين والشعائر . كما اقترح إجراء دراسة مناظرة لتنظيم السلك الكهنوتي وغيره من صور التدرج للكشف عن كيفية « ارتباط التغيرات البنائية التي تحدث فيه بالتغيرات البنائية التي تحدث فيها »(١) .

كذلك ألقى سبنسر على علم الاجتماع عبئاً آخر ، وهو اعتبار المجتمع ككل وحدة التحليل بالنسبة لرجل الاجتماع . وكان يؤكد أنه على الرغم من أن أجزاء المجتمع تمثل وحدات منفصلة متميزة ، إلا أنها ليست موجودة في مواقعها هكذا عشوائياً . إذ تربط بين هذه الأجزاء « علاقة دائمة » إلى حد ما . ومثل هذه الحقيقة تجعل المجتمع — بوصفه هذا — « كيانا كلياً » له مغزى ، يمثل موضوعات للبحث العلمي . وعلى هذا الأساس كان سبنسر يرى أن على علم الاجتماع أن يقارن « المجتمعات على اختلاف أنواعها والمجتمعات على اختلاف مراحل تطورها »(٢) . وأكد سبنسر أنه يتعين علينا لكي نلم بأسس علم الاجتماع أن « نتناول ظواهر البناء والوظيفة كما تبدو في المجتمعات بصفة عامة ، منفصلة قدر الإمكان عن الظواهر الخاصة التي ترجع إلى ظروف خاصة »(٣) . وهكذا نرى أن التقسيم الرئيسي لاهتمامات البحث السوسيولوجي كما حدده كونت يبدو واضحا كذلك في تفكير سبنسر .

أما إميل دوركايم (١٨٥٨ — ١٩١٧) فلم يعرض تصوره لموضوع علم الاجتماع بنفس الدرجة من التفصيل التي عرضها بها سبنسر . وإن كنا نستطيع بسهولة على أي حال أن نعيد

---

(١) المرجع السابق ، صفحة ٤٣٩ .
(٢) المرجع السابق ، صفحة ٤٤٢ .
(٣) المرجع السابق ، صفحة ٣٧ .

صياغة رأيه من واقع الملاحظات التي جاءت في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع ، وفي عدد من كتاباته الأخرى[1] .

أشار دوركايم كثيراً إلى ما كان يطلق عليه « الفروع الخاصة » لعلم الاجتماع ، وكان يحبذ صراحة إزدهار هذه الفروع ونموها على نطاق واسع . وقال في هذا إن علم الاجتماع لا يستطيع أن يصبح علما إلا إذا تخلى عن دعواه الأولى في الدراسة الشاملة للواقع الاجتماعي برمته ، وإلا إذا ميز بين مزيد من الأجزاء ، والعناصر ، والجوانب التي يمكن أن تتخذ موضوعات لمشكلات محددة » . وقد أيد دوركايم في استعراضه لمؤلفاته ومؤلفات زملائه من علماء الاجتماع في فرنسا ؛ أيد « طموحهم المشترك في أن يبدأوا في علم الاجتماع المرحلة التي أسماها كونت مرحلة التخصص »[2] . وقد قبل دوركايم صراحة فكرة أن علم الاجتماع يجب أن يختص بطائفة واسعة من النظم والعمليات الاجتماعية . وقد كتب على سبيل المثال يقول : « الواقع أن علم الاجتماع شأنه شأن كثير من العلوم الاجتماعية له من الفروع بقدر التنويعات الموجودة في الظواهر الاجتماعية »[3] .

وقد أوضح دوركايم موقفه دون أي لبس في الإطار العام الذي حدده للأعداد الأولى من مجلة « الحولية الاجتماعية » l'Anné Sociologique التي كانت أول مجلة سوسيولوجية متخصصة . فقد قسم المجلة إلى سبعة أقسام يندرج تحت كل قسم رئيسي منها عدد من الأقسام الفرعية وقد تضمن أحد الأعداد الممثلة الأقسام الرئيسية التالية :

— علم الاجتماع العام ، ويتضمن قسما فرعيًّا عن الشخصية عند الفرد ، وعند الجماعة .

— علم الاجتماع الديني .

— علم الاجتماع القانوني والأخلاقي ، ويتضمن أقساما فرعية عن :

● التنظيم السياسي .

● التنظيم الاجتماعي .

● الزواج والأسرة .

---

(١) وقد تم جمع عدد من هذه المقالات في المرجع التالي :

Kurt H. Wolff (ed.) Emile Durkheim, 1858-1917 : A Collection of Essays, with Translations anda Bibliography (Columbus : Ohio State University Press, 1960), 463 pp.

(٢) Durkheim, "Sociolgy" in Wolff (ed.), Emile Durkheim, p. 380.

(٣) Emile Durkeim, De la Methode dans les Sciences (Paris : Alcan, 1902), p. 272.

— علم الاجتماع الجنائى .

— علم الاجتماع الاقتصادى ، ويتضمن أقساماً فرعية عن :

- قياس القيمة .
- والجماعات المهنية .

— الديموجرافيا ، وتتضمن قسما فرعيًّا عن المجتمعات الحضرية والريفية .

— علم الاجتماع الجمالى .

ومن الممكن تماما أن نستخدم هذا الإطار العام ، الذى يرجع إلى عام ١٨٩٦ إذا ماأردنا إلقاء نظرة عامة على علم الاجتماع المعاصر .

وعلى الرغم من أن دوركايم قد قدم صورة عامة للنظم والعمليات الاجتماعية التى يجب على علماء الاجتماع الاهتمام بها ؛ إلا أنه أكد ؛ شأنه شأن كونت وسبنسر ؛ على أهمية تحليل للعلاقات القائمة بين النظم ؛ وبعضها من ناحية ؛ وبينها وبين البيئة الموجودة فيها من ناحية أخرى. ويؤكد دوركايم : « أن من أبرز إسهامات علم الاجتماع الوعى بأن هناك علاقة وثيقة بين جميع الظواهر الاجتماعية المتباينة أشد التباين ؛ والتى تمت دراستها حتى الآن . . . وأنها توجد فى حالة من الاعتماد المتبادل الكامل . » وكان يرى أن كل ظاهرة اجتماعية لابد وأن ترتبط « ببيئة اجتماعية معينة ؛ وبنمط محدد من أنماط المجتمعات »[1] وكان يرى أن عدم مراعاة ذلك يعنى ترك الظواهر الاجتماعية ، كظواهر الدين والقانون ، والأفكار الأخلاقية ، والاقتصاد « معلقة فى فراغ » . وكان يتمسك بأننا لايمكن أن نفهم هذه الظواهر « ما لم ندرسها فى علاقتها ببعضها البعض وفى علاقتها بالبيئة الاجتماعية التى تطورت فيها ؛ والتى تعد هذه الظواهر تعبيراً عنها» .[2]

ولم يكن دوركايم أقل حرصا من سبنسر على اعتبار المجتمعات وحدات هامة للتحليل السوسيولوجى . فكان يصف علم الاجتماع بأنه « علم دراسة المجتمعات »[3] . كما أكد أكثر من مرة أهمية دراسة أنماط مختلفة من المجتمعات دراسة مقارنة . ولذلك كتب فى كتابه قواعد المنهج يقول : « إننا لانستطيع أن نفسر أى ظاهرة اجتماعية أيا كانت درجة تعقيدها إلا من خلال تتبع عملية التطور الكاملة التى مرت بها خلال التكوينات الاجتماعية المختلفة . فعلم الاجتماع

---

(١) Durkheim, "Prefaces to L'Année Sociologique", in Wolff (ed.), Emile Durkheim

(٢) Durkehim, "Sociology", in Wolff (ed.), Emile Durkheim.

(٣) Durkheim "The Dualism of Human Nature and Its Social Conditions", in Wolff (ed.), Emile Durkheim, p. 326.

المقارن ليس إذن مجرد فرع من فروع علم الاجتماع وإنما هو علم الاجتماع نفسه »[1] .

أما ماكس فيبر (عاش من ١٨٦٤ — ١٩٢٠) فقد كرس الجانب الأكبر من كتاباته فى علم الاجتماع لشرح وتفسير المنهج الخاص الذى نادى به ، والذى أسماه منهج الفهم Verstehen[2] لمناقشة التقلبات التى تطرأ على التمسك بالموضوعية والحياد فيما يتصل بإطلاق الأحكام القيمية فى العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فقد قدم ماكس فيبر تعريفا عاما لعلم الاجتماع الذى وصفه ذات مرة بأنه « تلك الكلمة البالغة الغموض » . وعلم الاجتماع فى رأى فيبر « هو العلم الذى يحاول الوصول إلى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى من أجل التوصل إلى تفسير علىّ لمجراه ولنتائجه[3] .

وفى رأينا أن العبارة الحاسمة فى هذا التعريف هى « الفعل الاجتماعى » إذ الواقع أن ماكس فيبر قد أعطى هذا المصطلح معنى واسعاً كل السعة ، إذ ضمنه « كافة أنواع السلوك الإنسانى عندما يخلع عليها الأفراد الفاعلون معنى ذاتياً ، وتختلف أهميتها تبعا لما يخلعونه عليها من هذا المعنى الذاتى »[4] . وقد يوحى هذا التعريف بأن فيبر كان يعتبر « الفعل الاجتماعى » أو « العلاقة الاجتماعية » هى الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . ومع أن فيبر قد اقترح فعلا نسقاً دقيقاً لتصنيف الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ، إلا أنه لم يدرسها بصفتها هذه . فلم يؤسس علم الاجتماع عنده على مجموعة من الأحكام الوصفية عن مثل هذه الأفعال أو أنماط العلاقة الموجودة بينها ، كما أنه لم يقدم أى تفسيرات مفصلة لمثل هذه الأنماط . فقد ركز كل جهده أساسا على تحليل بعض النظم المشخصة الموجودة فعلا . ومن بين الموضوعات التى كتب عنها كتابة مركزة : الدين ، وبعض جوانب الحياة الاقتصادية ، كالنقود ، وتقسيم

---

(١) Emile Durkheim, (6. Catlin ed.; S. Solovay and J. Mueller, trns.) The Rules of Sociological Method, 8th ed. (Chicago : University of Chicago Press, 1938), p. 139.

وقد صدرت لهذا الكتاب ترجمة عربية بعنوان « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » ترجمة الدكتور محمود قاسم ، ومراجعة الدكتور السيد بدوى ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، د . ت .

(٢) يعنى ماكس فيبر بهذا أنه يتعين على علماء الاجتماع أن يدرسوا الفعل الاجتماعى من خلال تفسير العمليات التى تدفع الفاعلين فى المواقف التى يوجدون فيها ، أو فى السياق التاريخى أو الرمزى الذى يعيشون فيه . فهو يعنى فى جوهره أن يضع الباحث نفسه — مجازاً — فى ظروف الآخرين ، ويتوصل إلى تفهم أفعالهم عن طريق الحدس intuition .

(٣) Max Weber, (A. Henderson and T. Parsons, trans.), Theory of Social and Economic Organization (New York : Oxford University Press, 1947), p. 88.

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

العمل ، والأحزاب السياسية وغيرها من أشكال التنظيم السياسى ، والسلطة ، والبيروقراطية وغيرها من أنواع التنظيمات ذات النطاق الواسع ، والطبقة الاجتماعية والطبقة المغلقة ، والمدينة ، والموسيقى .

ولا يكشف تعريف فيبر لعلم الاجتماع ، ولا قائمة الموضوعات التى كتب فيها ، بالقدر الواجب عن بعض السمات البارزة لعمله . وقد كتب البروفيسور راينهارد بندكس Reinhard Bendix — أحدث من أرخ لفيبر — كتب عن دراسات فيبر الشهيرة عن الدين يقول : « إن الموضوعات الرئيسية الثلاثة كانت تدور حول الكشف عن أثر الأفكار الدينية على الأنشطة الاقتصادية ، وتحليل العلاقة بين التدرج الاجتماعى والأفكار الدينية ، وتحديد وتفسير السمات المميزة للحضارة الغربية »[1] . وسوف ندرك على الفور أن الموضوع الرئيسى الأول من هذه الموضوعات يمثل جانبا آخر من مفهوم علم الاجتماع باعتباره ينفرد بدراسة العلاقات المتبادلة بين مختلف أجزاء المجتمع . أما الموضوع الرئيسى الثالث ، نعتبره إشارة جديدة إلى علم الاجتماع المقارن الذى يتخذ من المجتمعات وحدة للتحليل ، والذى يبحث فى العوامل التى تفسر أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين المجتمعات على اختلاف الأماكن والعصور التى توجد فيها .

وعلى الرغم من أن هؤلاء المؤسسين الأربعة لعلم الاجتماع لم يعبروا عن آرائهم بمصطلحات متطابقة كل التطابق ، إلا أن هناك اتفاقا أساسيا فيما بينهم على الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . وأول نقط الاتفاق فيما بينهم أنهم جميعا يسمحون — بل يحثون أحيانا — علماء الاجتماع على دراسة طائفة كبيرة من النظم الاجتماعية ، ابتداء من الأسرة حتى الدولة . وهم يتفقون على أنه ينبغى تحليل هذه النظم من منظور خاص ، هو منظور علم الاجتماع ، وهو المنظور الذى لم نقدم له تحليلا كاملا بعد .

ثانياً : يتفق أصحاب التراث الكلاسيكى فى علم الاجتماع على أن العلاقات المتبادلة بين النظم المختلفة تمثل موضوعا متميزاً للدراسة فى علم الاجتماع .

ثالثاً : يتفق هؤلاء الرواد على القول بأن المجتمع ككل يمكن أن يتخذ كوحدة متميزة للتحليل السوسيولوجى ، على أن يسند إلى علم الاجتماع مهمة تفسير أسباب أوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعات .

رابعاً : وأخيراً يجب أن نلاحظ أن الكتاب الكلاسيكيين فى علم الاجتماع يميلون إلى أن يركز علم الاجتماع على « الأفعال الاجتماعية » أو « العلاقات الاجتماعية » بغض النظر عن إطار النظام

---

(١) Reinhard Bendix, Max Weber : An Intellectual Portrait (New York : Doubleday 1960), P. 265 ff.

الذى توجد فيه هذه الأفعال أو العلاقات[1] . وقد كان ماكس فيبر أوضح من عبر عن هذه الفكرة ، وإن كان يؤيده فى ذلك طائفة من الكتاب الكلاسيكيين فى علم الاجتماع .

ماذا يفعل علماء الاجتماع

إذا استرشدنا بما يؤديه علماء الاجتماع فعلا لتحديد موضوع علم الاجتماع ، فإن هناك ثلاثة مصادر رئيسية يتعين علينا أن ندرسها هى :

١ — الكتب الدراسية التى يحاول فيها علماء الاجتماع أن يلخصوا ميدان دراستهم .

٢ — الاتجاهات التى يختارونها عندما يطلب منهم أن يحددوا اتجاههم لهذا النوع أو ذاك من فروع علم الاجتماع .

٣ — البحوث التى يقومون بإجرائها ، والتقارير التى يقدمونها إلى المؤتمرات السوسيولوجية أو ينشرونها فى صورة كتب أو فى المجلات السوسيولوجية المتخصصة .

ولعل هذه الاتجاهات الثلاثة جميعا تعكس لنا أساسا ما يفعله علماء الاجتماع « العاديون » أو « الطرازيون » . فقد نجد من يقول إنه أيا كان ما يفعله علماء الاجتماع العاديون ، ربما كان الواجب عليهم أن يفعلوا شيئا آخر مختلفاً تمام الاختلاف . ولكن لنكف مؤقتا عن التقييم ، لكى نقف أولا على ما يفعله علماء الاجتماع العاديون ، خيراً كان أم شراً .

الكتب الدراسية فى علم الاجتماع[2] :

الملاحظ أن الغالبية العظمى من علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة يقومون بالتدريس ، وغالبية هؤلاء تستعين فى تدريس علم الاجتماع للطلاب بالكتب الدراسية . وتقدم هذه الكتب تصوراً أساسياً لميدان الدراسة فى هذا العلم ، ولعل استخدامها فى التدريس يدل على تقبل أبناء المهنة لها . وقد بلغ عدد الكتب الدراسية فى علم الاجتماع التى نشرت فى الولايات المتحدة فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨ أربعة وعشرين كتابا . وقد وجد أن أبرز هذه الكتب

---

(١) سوف نتناول بالتعريف الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية بشىء من التفصيل فى الفصل الخامس .

(٢) يعتمد الجزء الأكبر من المادة الواردة فى وصف هذه الكتب الدراسية على دراسة غير منشورة للبروفسور هورنل هارت Hornell Hart مدير مشروع بحث « التحليل المقارن لكتب المدخل الحديثة فى علم الاجتماع » بكلية فلوريدا الجنوبية .

جميعاً وأكثرها شهرة لم يكن يستخدمه سوى ١٥ ٪ فقط من الطلاب الذين يدرسون مادة المدخل فى علم الاجتماع . واتضح أن كتابين فقط من الكتب الأربعة والعشرين يحظى كل منهما بإقبال ١٠ ٪ فقط من جمهور الدارسين . فإذا أخذنا هذا الانتشار الواسع فى الاعتبار ، أصبح من الأمور ذات الأهمية الفائقة لفهم طبيعة هذا الميدان أن نعرف ما إذا كانت هذه الكتب تتفق بشكل أساسى على موضوع علم الاجتماع ، أم أن وجهات النظر حول هذا الموضوع تتنوع بمقدار عدد هذه الكتب .

وقد توصل البروفيسور هورنل هارت Hornell Hart – الذى حلل مضمون هذه الكتب الدراسية – إلى تحديد ٩٢ موضوعا رئيسيًّا تناولها عشرون كتابا على الأقل من الكتب الدراسية المذكورة ، وهى تمثل حوالى ٨٥ ٪ من هذه الكتب . وهذه الموضوعات الاثنى عشر هى :

١ – المنهج العلمى فى علم الاجتماع .

٢ – الشخصية فى المجتمع .

٣ – الثقافة .

٤ – الجماعات الإنسانية .

٥ – السكان .

٦ – الطبقة المغلقة والطبقة الاجتماعية .

٧ – السلالة .

٨ – التغير الاجتماعى .

٩ – النظم الاقتصادية .

١٠ – الأسرة .

١١ – التربية .

١٢ – الدين .

والملاحظ أن بعض العمليات الاجتماعية لم تدخل ضمن قائمة الموضوعات الرئيسية بسبب نظام الحساب الذى اتبعه هارت . فنجد على سبيل المثال أنه إذا لم تكن الحياة الحضرية والريفية قد عولجتا منفصلتين ، فإنه من الواضح أن « حياة المجتمع المحلى » قد عولجت فى عشرين كتابا على الأقل من الكتب الأربعة والعشرين . ونفس هذا الكلام تقريباً يمكن

أن يقال عن موضوع « المشكلات الاجتماعية » . والملاحظ علاوة على هذا أن عدداً قليلا من النظم الواضحة قد اقتربت بشكل وثيق من رأس هذه القائمة ، مثل موضوعات الحكومة والسياسة .

ويبدو أن هناك اتفاقا أساسياً على هذا العدد أو نحوه من الموضوعات الذى يتحتم أن يتضمنه أى كتاب مدخل فى علم الاجتماع . على أن مثل هذا الاتفاق لا يمتد بالضرورة ليشمل الأهمية النسبية للموضوعات الأساسية المختلفة . ونجد فيما يتعلق بهذه القضية أن الاختلاف القائم بين علماء الاجتماع قد يتجاوز بكثير مدى الخلاف الذى يمكن أن نجده فى أى من العلوم الطبيعية . فبعض الكتب الدراسية تتباين فى تأكيدها على الموضوعات المختلفة ، وتتجاوز المستوى النمطى الشائع إلى درجة أنها تعطينا انطباعا مختلفا أشد الاختلاف عن موضوع الاجتماع . وهكذا نجد البروفيسور أرنولد جرين Arnold Green يغفل فى كتابه[1] الإشارة تماما إلى الموضوعات التالية ، سواء فى قائمة المحتويات ، أو فى ثبت الموضوعات : الاتجاهات ، المنظمات ، الاتحاد ، الضبط الاجتماعى ، الحشد ، الرأى العام ، والتخطيط الاجتماعى . كذلك نجد البروفيسور جورج لندبرج G. Lundberg يهتم بموضوع « المنهج العلمى » ثلاثة أضعاف اهتمامه بسائر الموضوعات ، ويكاد يتجاهل تقريبا موضوع الضبط الاجتماعى[2] . أما والبروفيسور رونالد فريمان Ronald Freeman وزملائه من جامعة ميتشجان[3] فيخصص ثلاثة أضعاف الحيز الذى تخصصه الكتب العادية لتناول موضوع الايكولوجيا البشرية وحياة المجتمع المحلى . ولكنه يكاد يتجاهل تماما موضوعى التفاعل الاجتماعى والاتصال .

وبرغم هذه الاختلافات الهامة فإن الظواهر تدل على أن علم الاجتماع يقوم على نواة مشتركة وأن الاجتماع على هذه النواة أكبر مما يتصوره كثير من الناس ، ومنهم كثير من علماء الإجماع أيضاً . وفى النهاية يقيم البروفيسور هارت كل هذه الشواهد منتهيا إلى النتيجة التالية : « يبدو أن هناك نواة صلبة ومحددة — بالقدر الكافى — لموضوع علم الاجتماع ، وهى النواة التى يتناولها بدرجات متفاوتة من التفصيل كافة الكتب الدراسية فى علم الاجتماع تقريبا[4] .

---

(١) Arnold Green Sociology-An Analysis of Life in Modern Society, 2nd. ed. (New York : Mc Graw-Hill, 1956).

(٢) George A. Lundberg, Clarence C. Sharge, and Otto N. Larsen, Sociology, rev. ed. (New York : Harper, 1958).

(٣) Ronald Freeman et. al., Principles of Sociology : A Text with Readnigs, rev. ed. (New York : Holt 1956).

(٤) Hornell Hart, "Comparative Coverage on Agreed on Sociological Topics", Third Report for the Project for comparative Analysis of Introductory Sociology Text-books, 1959, p. 10.

تحديد علماء الاجتماع لمجال تخصصهم :

لايدهش الجميع ذلك الدليل الذى أوردناه عن وجود اتفاق أساسى حول موضوع علم الاجتماع فى كتب المدخل الأساسية . إذ قد يرى البعض أن هذه الكتب قد تعرض لنفس الموضوعات الرئيسية لمجرد أن الخبرة علمت المشتغلين بالتدريس أن هذه هى الموضوعات التى يرغب معظم الدارسين فى أن يعرفوا عنها المزيد وربما تصدق هذه الملاحظة على موضوع العلاقات العنصرية ، ولكن من الصعب أن ندعى أنها تصدق بنفس الدرجة على موضوع مثل المنهج العلمى فى علم الاجتماع ، وهو الذى يمثل أحد الموضوعات الأساسية فى الكتب الدراسية المذكورة. وقد يرى البعض على أى حال أنه لا جمهور الدارسين المبتدئين ولا أصحاب هذه الكتب الدراسية الذين يؤلفون لهؤلاء الطلاب هم أصلح المختصين لتحديد موضوع دراسة علم من العلوم . ويرى هؤلاء أن السبيل الأفضل هو الوقوف على تحديد المشتغلين بهذه المهنة — ككل — لموضوع تخصصهم . ومن حسن الحظ أننا يمكن أن نقف على صورة هذا الوضع بسهولة نسبية من واقع الدراسات التى أجرتها الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (١) .

فقد طلب فى عام ١٩٥٠ ، ومرة أخرى فى عام ١٩٥٩ ، من كل عضو من أعضاء جمعية علم الاجتماع أن يحدد ثلاثة ميادين من ميادين علم الاجتماع يعتبر نفسه أهلا لتدريسها أو للقيام ببحوث فيها . وتركت لكل مشتغل بعلم الاجتماع حرية وصف مجال تخصصه بطريقته الخاصة ، بحيث إن الميادين التى اتضحت فى النهاية لم تكن محددة سلفا قبل إجراء هذا الاستفتاء . ثم صنفت الإجابات التى قدمها كل عضو وتكونت منها فى النهاية ٣٣ مجموعة تشمل كافة الميادين التى ذكرت . ومن اللافت للنظر أن الموضوعات التى ذكرها المشتغلون بالمهنة ككل اتفقت مع الأربعة وخمسين موضوعاً أساسياً التى ورد ذكرها فى أكثر من ثلث الكتب الدراسية فى علم الاجتماع .

إلا أن هناك مع ذلك بعض الحالات القليلة التى لم تتطابق فيها القائمتان تطابقا كاملا . فنجد مثلا أن الكتب الدراسية تتضمن فصولا عن الحكومة ، والسياسة ، والعلاقات الدولية والحرب . ولكنها كقاعدة لاتعرض بشكل منهجى لعلم الاجتماع المعرفى ، أو علم الاجتماع التاريخى أو علم الاجتماع القانونى ، التى ورد ذكرها كمجالات تخصص فى استفتاء علماء الاجتماع .

---

(١) Matilda White Riley, "Membership in the American Sociological Association, 1950-1959, "American Sociological Review. (1960), *XXV* : 914-926.

وقد تعرض المؤلف (إنكلز) الكلام عن عضوية الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع بمزيد من التفصيل فى الفصل الثامن من كتابه الذى ترجمنا عنه هذا الفصل (المترجم) .

وقد يدعى البعض بأن مثل هذا الأمر ليس من الخطورة بمكان ، طالما أنه لم يختر كلا من هذه الميادين سوى واحد أو اثنين بالمائة فقط من علماء الاجتماع . إلا أن كثيراً من علماء الاجتماع سوف يلاحظون بأسف أن الكتب الدراسية المعاصرة لا تولى مزيد اهتمامها وعنايتها للموضوعات التى كانت تحتل مكانة بارزة فى تاريخ الفكر والبحث السوسيولوجى . ومع ذلك فإننا يمكن أن نخلص إلى أن المهنة ككل تتفق إلى حد بعيد فى تحديدها لطبيعة اهتمامها بقائمة الموضوعات التى تهتم بها كتب المدخل فى علم الاجتماع .

كما نلاحظ فضلا عن هذا أن هذين المصدرين يتفقان اتفاقا وثيقا فى الأهمية النسبية التى يخلعونها على الميادين الفرعية المختلفة . ويمكن أن نقيس هذا بنسبة علماء الاجتماع الذين يختارون موضوعا معينا مجالا لتخصصهم وتأتى على رأس هذه الموضوعات تلك الموضوعات التى سمعنا بها من قبل عند استعراضنا لمحتويات كتب المدخل ، وهى : الثقافة ، الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية ، الزواج والأسرة ، المنهج ، العلاقات السلالية والعنصرية ، الاتصال والرأى العام . فقد ادعى التخصص فى هذه الموضوعات الغالبية العظمى من المشتغلين بعلم الاجتماع . وكانت أبرز حالات التضارب بين اهتمامات المتخصصين ومحتويات كتب المدخل موضوعى « نظرية علم الاجتماع » و « علم الاجتماع العام » . فقد كان هذان الموضوعان من أهم الميادين التى يشتغل بها أبناء المهنة ، فى الوقت الذى لا يعالجان فيها فى الغالب معالجة مستقلة فى كتب المدخل التى توضع للمبتدئين .

ونستطيع بالطبع أن نورد عديداً من الأسباب التى تدفعنا إلى عدم الأخذ بهذا الاتجاه للحصول على إجابة محددة عن موضوع علم الاجتماع . فما يفعله علماء الاجتماع اليوم قد لا يعكس الاهتمامات الأساسية التقليدية والمستمرة لعلم الاجتماع كعلم . ويمكن أن نسوق مثالا على هذا الزيادة الهائلة فى الاهتمام بعلم الاجتماع الطبى فى السنوات الأخيرة . فقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك أكثر من عشرة أو نحو ذلك من الأمريكيين الذين يهتمون بموضوعات علم الاجتماع الطبى . ثم وصل عدد هؤلاء إلى سبعمائة باحث فى عام ١٩٦٠ . فقد زاد المشتغلون بعلم الاجتماع الطبى فى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٩ أكثر من الزيادة التى شهدها أى ميدان فرعى آخر من ميادين علم الاجتماع . إذ تضاعف عدد الذين يدعون التخصص فيه سبع مرات خلال تلك الفترة . وكان من المحتم أن ينشأ قسم خاص لهذا الموضوع داخل الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، واحتل بذلك مكانة مساوية لبعض المجالات الفرعية العريقة والتقليدية فى تاريخ علم الاجتماع .

وربما أمكننا أن نفسر الزيادة فى عدد البحوث التى تجرى على الصحة وعلى المستشفيات بأن الكونجرس الأمريكى قد أنشأ معهداً قومياً جديداً للصحة ، وقد خصصت لهذا المعهد

ميزانية بحوث طائلة . ولذلك أصبحت الدراسة السوسيولوجية للمرضى وللطب دراسة أكثر عملية، وأكثر جاذبية فى نفس الوقت .

على أننا لانستطيع أن نفسر كل ما يطرأ على اهتمامات علماء الاجتماع من تغيرات بمثل هذه السهولة . فقد جاء ميدان التدرج الاجتماعى بعد علم الاجتماع الطبى مباشرة من حيث معدل النمو الذى حققه فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٩ . فقد تضاعف هذا الميدان سبع مرات أيضا. ذلك أننا لا نستطيع فى هذه الحالة أن ندعى أن تدفق ميزانيات البحوث من جانب الحكومة أو الهيئات هو المسئول عن زيادة الاهتمام بدراسة الطبقات الاجتماعية والحراك الاجتماعى . بل إننا يجب أن نسلم ، على العكس من هذا ، أن الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع تمثل زيادة تلقائية فى الاهتمام بجانب أساسى من جوانب الحياة فى كل المجتمعات ، وكان علم الاجتماع قد أغفل الاهتمام بهذا الجانب طوال ماضيه القريب . ولعله مما يشجع الحراس الأمناء على التراث الكلاسيكى فى علم الاجتماع أن هناك بعض الميادين الأخرى التى زاد عدد المنتمين إليها زيادة فوق المعدل إبان الفترة المذكورة ، وهى ميادين : علم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم اجتماع الفن ، وعلم اجتماع التنظيم ، وعلم اجتماع العمل .

ويمكن أن نقول على وجه الإجمال أن الجاذبية النسبية لميادين علم الاجتماع المختلفة كموضوعات للتخصص قد ظلت مستقرة بشكل لافت للنظر طوال العقد السادس من هذا القرن الممتد من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠ . فالميادين الستة عشر التى كانت أكثر شيوعا فى عام ١٩٥٠، ظلت كلها (فيما عدا ميدانا واحداً هو علم الاجتماع الريفى) تحتل نفس المكانة بعد تسع سنوات . ولم تحدث فضلا عن هذا سوى تغيرات حاسمة قليلة للغاية فى ترتيب أهمية الميادين المختلفة بالنسبة لبعضها . ولعل أبرز هذه التغيرات الحاسمة أن قفز ميدان التنظيم الاجتماعى (متضمنا دراسة البناء الاجتماعى ، والنظم الاجتماعية ، والقيادة ، والبناء المقارن للنظم) من المركز السادس عشر فى عام ١٩٥٠ إلى المركز الرابع فى عام ١٩٥٩ . أما التغيرات الأخرى العادية فى المكانة بين الستة عشر موضوعا فكانت أقل من مرتبتين صعوداً أو هبوطا .

اهتمامات صفوة علماء الاجتماع

قد يعترض البعض علينا قائلا إن تفضيلات وقدرات علماء الاجتماع قد تكون مفيدة، ولكننا يجب ألا نعطيها أكثر من وزنها . وقد يرى هؤلاء أن علينا لكى نتفهم الاهتمامات الأساسية لعلم من العلوم أن ننظر بعناية أكبر إلى القادة، إلى الصفوة التى توجه دفة الأمور وتحدد من خلال تأثيرها شكل ووجهة العمل الذى يسير عليه الآخرون .

وليس من اليسير دائما أن نحدد من هم الصفوة ، وحتى لو أمكننا أن نتعرف عليهم، فقد نجد أنهم لا يوضحون مواقفهم تماما فى أحيان كثيرة . ولعلنا نتفق على أن هناك جماعة معينة تنتمى انتماء واضحاً إلى فئة الصفوة ، هى أولئك الذين يلعبون دوراً بارزاً فى وضع برامج المؤتمرات السنوية لعلم الاجتماع ، وأولئك الذين ينشرون المقالات التى تظهر فى مجلات علم الاجتماع البارزة . وقد خصص مؤتمر علم الاجتماع الذى عقد فى عام ١٩٥٧ لتقديم عرض عام « لمشكلات وآفاق علم الاجتماع » . وكان المفروض أن يتطرق هذا العرض ليغطى كل « الفروع الرئيسية لعلم الاجتماع » . وقامت لجنة خاصة للبرنامج[١] بالإشراف على اختيار بضعة وثلاثين موضوعا سوسيولوجياً متخصصاً ، ودراستها، ثم جمعت نتائج تلك المناقشات فيما بعد ونشرت فى كتاب حظى بانتشار واسع بين المشتغلين بعلم الاجتماع هو : « علم الاجتماع المعاصر »[٢] .

وهنا نلتقى مرة أخرى بكل الموضوعات المألوفة لنا : كنظرية علم الاجتماع ، والمنهج ،

---

(١) وكان يرأس هذه اللجنة البروفيسور روبرت ميرتون الأستاذ بجامعة كولومبيا ، والذى كان يرأس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع لتلك السنة ، وهو كذلك صاحب الفضل فى اختيار موضوع ذلك العام .

(٢) Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr. (eds.), Sociology Today : Problems and Prospects (New York : Basic Books, Inc., 1959), 599 pp.

والفصول السادس ، والسابع ، والحادى عشر ، والرابع عشر من كتابنا هذا « دراسة علم الاجتماع » مترجمة عن الكتاب المذكور (المترجم) .

والفرد فى المجتمع ، والأسرة ، والمجتمع المحلى ، والعلاقات السلالية والعنصرية . . . . إلخ . وقد أسقط هذا الكتاب عدداً قليلا من الميادين الهامة ، مثل : علم الاجتماع التاريخى ، وعلم الاجتماع الحربى . واعتذر المشرفون على تحرير الكتاب عن إسقاطهما بسبب ضيق الحيز . وهناك بعض الشواهد — هنا أيضا — على ارتفاع مكانة بعض الميادين الجديدة «كسوسيولوجيا المرض العقلى» . ويمكن أن نقول على وجه العموم إن اختيار الموضوعات قد سار تقريبا على نفس النمط الذى عرضنا له من قبل .

ويمكن أن نتحقق من أن مؤتمر الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع الذى عقد فى عام ١٩٥٧ لم يكن ممثلا لاهتمامات الغالبية العظمى من علماء الاجتماع النشطين من واقع التوزيع الموضوعى للمقالات التى كتبوها لمجلات علم الاجتماع البارزة . ونلحظ فى هذا الصدد أول ما نلحظ وجود بعض الاختلافات فى الاهتمام تبعا للاتجاهات الخاصة لكل مجلة من مجلات علم الاجتماع . وبرغم هذا فإننا يمكن أن نتبين — فيما يتعلق بمقالات علم الاجتماع العام — أن الموضوعات التى برزت فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع American Sociological Review، فى عام ١٩٥٩ على سبيل المثال ، هى موضوعات : الضبط الاجتماعى والانحراف ، التباين الاجتماعى والتدرج ، المنهج العلمى . . . إلخ قائمة الموضوعات التى عددناها من قبل[1] .

مجالات اهتمام علم الاجتماع :

يبدو أن هناك اتفاقا أساسيًّا بين كتب المدخل فى علم الاجتماع ، واهتمامات أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، واهتمامات صفوة علماء الاجتماع على الموضوعات التى تكون موضوع علم الاجتماع فى نظر هذه الأطراف جميعا . ولذلك يمكننا أن نضع إطاراً عاما لميادين علم الاجتماع يمكن أن يتفق الجميع عليها .

الجدول رقم (١) : إطار عام لموضوع علم الاجتماع * :

أولا : التحليل السوسيولوجى .

الثقافة الإنسانية والمجتمع .

---

(١) وقد تم توزيع مقالات المجلة على أساس الخطة التى عرضناها فى الجدول رقم (١) .

* يلاحظ أن بعض المصطلحات الواردة فى هذه القائمة ليست واضحة بذاتها ولذلك سوف نتناولها بمزيد من التحديد والمناقشة فى مواضع تالية من هذا الكتاب ، انظر على وجه الخصوص الفصلين الخامس والسادس .

وجهة نظر علم الاجتماع .

المنهج العلمى فى العلوم الاجتماعية .

ثانياً : الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية .

الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية .

الشخصية الفردية .

الجماعات (بما فيها الجماعات السلالية والطبقات الاجتماعية) .

المجتمعات المحلية : الحضرية والريفية .

الاتحادات والتنظيمات .

السكان .

المجتمع .

ثالثاً : النظم الاجتماعية الأساسية :

نظام الأسرة والقرابة .

النظام الاقتصادى .

النظام السياسى والقانونى .

النظام الدينى .

النظام التربوى والعلمى .

النظام الترويحى والرفاهية .

النظام الجمالى والتعبيرى .

رابعاً : العمليات الاجتماعية الأساسية :

التباين والتدرج .

التعاون ، والتوافق ، والتمثل .

الصراع الاجتماعى (بما فيه الثورة والحرب) .

الاتصال (بما فيه تكوين الرأى العام ، والتعبير ، والتغير) .

التنشئة الاجتماعية والتلقين .

التقييم الاجتماعى (دراسة القيم) .

الضبط الاجتماعى .

الانحراف الاجتماعى (الجريمة ، والانتحار . . . إلخ) .

التكامل الاجتماعى .

التغير الاجتماعى .

ومن المستبعد أن يجمع كثير من علماء الاجتماع على عدم أحقية أى موضوع من الموضوعات السابقة ضمن هذه القائمة . وربما كان هناك موضوع أوموضوعان قد يتفق نفرمن علماء الاجتماع على أنهما سقطا من القائمة ، مع ما يتمتعان به من أهمية بارزة . ولكنا نستطيع فى الغالب أن ندلل على أنهما مدرجان ضمن هذا الموضوع أوذاك من موضوعات القائمة . ولايعنى هذا أن القائمة شاملة كل الشمول ، فهى أبعد ماتكون عن ذلك . ذلك أن علم الاجتماع ينقسم إلى قائمة تكاد تكون لا نهاية لها من الموضوعات والتخصصات . فليس هناك فرع خاص من فروع علم الاجتماع لدراسة الجماعات الصغيرة وحسب ، وإنما نجد بعض أقسام الاجتماع تضمن برامج الدراسة فيها دروسا مستقلة عن الجماعة المكونة من شخصين . وليس هناك فقط علم اجتماع عام لدراسة التنظيم ، وإنما هناك كذلك علم اجتماع خاص بدراسة المستشفى . وهناك كذلك فرع خاص ومتقدم من علم الاجتماع لدراسة الغرباء . بل هناك بعض علماء الاجتماع الذين كتبوا عن « سوسيولوجية الدراجة » . ولكنا نستطيع أن نعتبر هذا كله حالات خاصة ، وتحديدات دقيقة متحذلقة لأبواب أوسع من الاهتمامات السوسيولوجية ، التى يوجد اتفاق عام على انتمائها إلى ميدان هذا العلم . على أننا يجب أن نعى دائما أن الاتفاق العام على صلاحية هذه الموضوعات كموضوعات للدراسة فى علم الاجتماع لايمتد بالضرورة إلى تقييم أهميتها النسبية ، ولا ينطوى على أحكام معينة عن كيفية دراستها .

ما يوحى به العقل

قد يرى البعض بحق أنه لا آراء الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع ، ولا ما يفعله اليوم فعلا علماء الاجتماع هوأنسب السبل لتحديد الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . وإنما قد يحسن تحديد هذا الموضوع عن طريق عملية التحليل المنطقى . ومع ذلك ، وكما سنكتشف بعد قليل ، فإن أكثر الأسس « منطقية » لتحديد أعباء دراسة أمور الحياة الإنسانية ليس بديهيا على الإطلاق .

يبدو فى البداية أن لكل فرع من فروع الدراسات الاجتماعية والإنسانية موضوعاً خاصاً متميزاً . فعلم السياسة على سبيل المثال يتناول الأساليب التى يحدد بها المجتمع حق استخدام السلطة الشرعية . وهو يتناول بالتحليل الأفكار المتعلقة بالحكومة والسلطة ، ويصف التوزيع الفعلى للسلطة والمسئوليات العامة ، والمؤسسات التى يتم ممارسة هذه السلطة من خلالها . فإذا اهتدينا بهذا الأسلوب فى تحديد موضوعات كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية ، أصبحت مهمتنا

اليسيرة هنا هى تحديد الموضوع الخاص أو المتميز لعلم الاجتماع . ويحسن أن يكون هذا الموضوع شيئا ملموساً ومحدداً ، وسهل التعريف ، ولا يتنازعه فى نفس الوقت هذا الفرع أو ذاك من فروع الدراسات الإنسانية الراسخة الأقدام .

وتدلنا النظرة الخاطفة إلى النظم الرئيسية الواضحة ، والمنتجات الاجتماعية ، والعمليات الاجتماعية على أن هناك بالفعل بعض الموضوعات التى لاينازع علم الاجتماع فيها علم آخر . فإذا بدأنا بالسياسة والاقتصاد وجدناهما يمثلان موضوعات لدراسة علوم « مستقرة » . ويصدق هذا الكلام إلى حد بعيد على الأدب ، واللغة ، والتربية ، والإدارة ثم يتبقى لنا بعد ذلك نظم : الأسرة والجريمة ، والطبقات الاجتماعية والجماعات العنصرية والسلالية ، والمجتمع الحضرى والمجتمع الريفى . فلم يصبح أى من هذه المكونات الرئيسية للمجتمع موضوعا متميزاً لدراسة أى فرع متخصص من فروع العلم يتمتع بمكانة مستقلة تناظر علم السياسة أو علم الاقتصاد .

ولكننا نجد أن كل موضوع من هذه الموضوعات قد أصبح بؤرة للبحوث والنظريات فى حقل علم الاجتماع . وبهذه الطريقة يمكن القول إلى حد ما بأن علم الاجتماع قد أصبح المستودع الكبير لفضلات العلوم الاجتماعية . ويترتب على هذا أيضا أنه ليس لعلم الاجتماع موضوع واحد ، وإنما موضوعات متعددة . بل إن البعض قد يعلق على هذا الموقف قائلا بأن علم الاجتماع بهذا المعنى لا يكون له موضوع خاص متميز . وإنما هو مجرد مجموعة من الفروع التى يؤلف بينها إنها تتناول نظما وعمليات اجتماعية لم تستطع على مدى التاريخ أن تصل إلى المستوى الكافى من التخصص ولا إلى الأهمية التى تمنحها مكانة العلوم المستقلة .

ومن الطبيعى أنه قد يحدث فى أى وقت أن يصل أى فرع من فروع هذا العلم إلى المستوى الذى يؤهله للاستقلال ، ويخلق لنفسه أقساما خاصة بالدراسة بالجامعات ويصبح معترفاً به كعلم مستقل من جانب الهيئات الأكاديمية ، ومؤسسات البحث ، والمجتمع العلمى ككل . وقد حدث هذا بالفعل إلى حد ما بالنسبة لدراسة السكان والديموجرافيا ، وعلم الإجرام وعلم العقاب ، وعلم الاجتماع الصناعى ، ودراسة الأسرة .

وهنا نتوقف لنطرح على أنفسنا السؤال التالى : إذا استمرت عملية التباين والتخصص فى موضوعات الدراسة إلى الحد الذى تتحول فيه كافة فروع علم الاجتماع إلى علوم مستقلة فهل يختفى علم الاجتماع عندئذ كعلم مستقل متميز ؟ إننا لانستطيع أن نجيب عن هذا السؤال بـ « لا » إلا إذا توصلنا إلى تحديد موضوع متميز يمكن أن يظل خاصا بعلم الاجتماع . ومن حسن الحظ أننا نستطيع ذلك فعلا . فالواقع أننا لو استعنا بالتحليل الذى جاء فى الأقسام السابقة من هذا الفصل لاستطعنا أن نقترح بعض الموضوعات المتميزة التى يمكن لعلم الاجتماع أن يدعى

لنفسه الاستئثار بها . ونرتب هذه الموضوعات فيما يلي ترتيبا تنازليا تبعا للحجم ودرجة التعقيد : المجتمعات والنظم والعلاقات الاجتماعية .

علم الاجتماع كدراسة للمجتمع :

لايتحتم على علم الاجتماع أن يقتصر على دراسة جانب واحد فقط من جوانب الحياة الاجتماعية وإنما يمكنه أن يدرس الكيان الكلى . أى أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علما خاصا مستقلاً يتخذ المجتمع وحدة للتحليل. وهنا يصبح هدفه الكشف عن الصلات التى تربط النظم التى تكون المجتمع فى ظل الأنساق الاجتماعية المختلفة . فالمتخصص فى نظم الحكم يمكن أن يدرس أنماط الحكومات ، ويبحث فى كيفية تحديد وظائف السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وكيفية ارتباط الوحدات التى تضطلع بهذه الوظائف ببعضها ، والنتائج التى تترتب على مركزية الإدارة الحكومية ، فى الوقت الذى فيه السلطة التشريعية موزعة على أجزاء الدولة المختلفة . على هذا النحو تماما يمكن أن يكون هناك فرع من فروع الدراسة يركز على المجتمع كوحدة للتحليل ، ويمكن أن تتضمن مثل هذه الدراسة للمجتمع قسمين رئيسيين على الأقل. يختص الأول بالتباين الداخلى بين المجتمعات المختلفة . ويتناول الثانى كافة المجتمعات كمجموعة من الناس تتميز ببعض السمات الخارجية المحددة . وفى الحالة الثانية يستطيع علم الاجتماع أن يطرح تساؤلات من النوع التالى : هل هناك أى شواهد على أن أنماطا معينة من المجتمعات كالإمبراطوريات الكبرى مثلا ، يمكن أن تستمر فترة معينة من الزمن ؟ هل تمر المجتمعات بمراحل تطور معينة ؟ وقد سيطرت مثل هذه الموضوعات ذات يوم على الفكر السوسيولوجى فى مرحلة معينة من مراحل تطوره ، خاصة فى صورة النظرية التطورية فى تفسير النمو الاجتماعى(١) . ويبدو أن الانتقادات التى وجهت إلى النظريات التطورية لم تعد تشجع على بذل مزيد من الجهود فى هذا السبيل .

أما اليوم فنجد أن الدراسات الأكثر شعبية والأكثر نجاحاً ، هى تلك الدراسات الاجتماعية التى تركز أساسا على البناء الداخلى للمجتمع . ومن التساؤلات الطرازية التى يطرحها هذا النوع من الدراسات ما هى المشكلات الداخلية التى يتحتم على كل مجتمع أن يواجهها ؟ ما هى أكثر المكونات شيوعاً فى معظم المجتمعات ؟ كيف تحدد المجتمعات – بشكل طرازى – مسئولية أداء الوظائف المختلفة ؟ ما هى النتائج التى تترتب على ارتباط بعض النظم الاجتماعية ببعضها ، من هذا مثلا : إلى أى مدى يتفق النمط الصناعى من الحياة الاقتصادية مع نمط الأسرة « الممتدة » ؟

---

(١) ناقشنا هذه النظرية التطورية بمزيد من التفصيل فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

ويسير على هذا النمط قدر كبير من دراسات مايعرف باسم علم الاجتماع التاريخي وعلم الاجتماع المقارن. وقد أجرى ماكس فيبر مجموعة من الدراسات الكلاسيكية التي طرح فيها مجموعة الأسئلة التالية : هل تنطوى كل أخلاق دينية على بعض الدلالات التي توجه السلوك في العالم الواقعي ، وخاصة السلوك الاقتصادى ؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فهل لا يترتب على ذلك أن أتباع أديان معينة قد يكونون أكثر نشاطاً أو أكثر فاعلية فى الحياة الاقتصادية من أتباع أخلاق دينية أخرى ؟ وقد حاول فيبر أن يجيب عن هذه التساؤلات من خلال مجموعة من الدراسات البارزة لتأثير الدين على النشاط الاقتصادى فى الصين والهند ، والأجزاء البروتستانتية من أوربا. وقد خرج من دراسته للنموذج الأخير بدراسة تعتبر من أشهر الدراسات التى عرفتها العلوم الاجتماعية ، ومن أكثرها إثارة للجدل ، وهى : « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»* . وقد أشرنا إلى ماكس فيبر كمثال لدراسة المجتمع لأن اهتمامه لم يكن منصباً على الدين فى ذاته، وإنما على تأثير أنماط معينة من التنظيم الدينى على جوانب أخرى من جوانب الحياة الاجتماعية ، وخاصة على الحياة الاقتصادية .

علم الاجتماع كدراسة للنظم الاجتماعية :

إن الفكرة التى مؤداها أن الوحدة المتميزة للتحليل السوسيولوجى هى المجتمع ، أوبصورة أدق العلاقات التى تربط بين عناصر المجتمع ، فكرة قديمة وتحظى بقبول واسع النطاق. وإن كان البعض قد يرى أن النظم الاجتماعية فى ذاتها — كالأسرة ، والكنيسة ، والمدرسة ، والحزب السياسى — موضوع أكثر تميزاً لعلم الاجتماع ، على أساس أن المجتمع ككل يمثل فعلا وحدة التحليل فى علمى التاريخ والأنثروبولوجيا . ويمكن أن نسوق فيما يلى أمثلة للموضوعات التى يتناولها علم متخصص فى دراسة النظم : ماهى السمات المشتركة بين كافة النظم الاجتماعية ؟ ما هى الأبعاد التى يمكن على أساسها التمييز بينها، وكيف تختلف هذه الأبعاد عندما نكون بصدد مقارنة النظم التى تؤدى وظائف مختلفة ؟ وهل تشترك بعض النظم فى السمات الأخرى — بغض النظر عن وظائفها — بسبب تشابهها فى الحجم وفى ، درجة التخصص ، وفى درجة الاستقلال ، وما إلى ذلك ؟

وقد كتب دوركايم فى عام ١٩٠١ أنه يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه علم دراسة النظم »[١] إلا أن هذا النوع من أنواع التحليل السوسيولوجى لم يتم بشكل مركز . إلا أن لأهمية المتزايدة

---

* The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.

(١) Durkheim, The Rules of Sociological Method, P. lvi.

لنمط معين من أنماط النظم ، هو التنظيم الواسع النطاق ، فى العالم المعاصر قد أدت إلى تجديد الاهتمام وتنشيط البحوث فى موضوع الخصائص العامة للنظم الاجتماعية .

علم الاجتماع كدراسة للعلاقات الاجتماعية .

كما أن المجتمعات تعتبر أنساقاً معقدة من النظم ، كذلك تعتبر النظم أنساقاً معقدة من « علاقات اجتماعية » أكثر بساطة . فالأسرة – على سبيل المثال – تتكون من مجموعات عدة من العلاقات ، منها العلاقات القائمة بين الرجل وزوجته ، والعلاقات بين الأبوين والطفل ، وتلك بين الأخ وأخته وبين الجدين والحفيد . فكل علاقة من هذه العلاقات يمكن أن تدرس كنمط متميز من العلاقات . ونستطيع فى دراستنا لكل العلاقات الاجتماعية أن نتتبع بعض الجوانب المشتركة ، من هذا بعض الخصائص المتعلقة بحجم الجماعة (ثنائية ، أوثلاثية . . إلخ) أونوع العلاقة ، كما نجد مثلاً فى دراسة السيطرة والخضوع .

ونستطيع من وجهة النظر التحليلية أن ندعى أن مثل هذه العلاقات تكون موضوعاً مستقلا متميزاً للدراسة . وكما نستطيع أن ندرس الخصائص التى تؤدى إلى خلق التشابه والتباين بين النظم ، كذلك نستطيع دراسة العلاقات الاجتماعية بنفس الطريقة . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا فندعى أن هذه العلاقات ليست سوى « جزيئات » الحياة الاجتماعية ، وأنه ما تزال هناك وحدة أصغر ، هى « الفعل الاجتماعى » الذى يمثل « الذرة » الحقيقية للحياة الاجتماعية ، التى يمكن أن تكون موضوعاً خاصًّا لدراسة علم الاجتماع .

وسوف نناقش مدلول هذه المصطلحات بشكل أكثر تفصيلا فى فصل لاحق من فصول هذا الكتاب* . ولكننا نكتفى فى هذا المقام بالإشارة إلى أن ماكس فيبر قد التزم التزاما جاداً بالفكرة التى مؤداها أن علم الاجتماع يقوم أساساً على دراسة العلاقات والأفعال الاجتماعية ، كما وضع مجموعة من المقولات لوصفها وتحليلها . وقد شاركه فى هذه النظرية بعض علماء الاجتماع الألمان البارزين فقد دافع ليوبولد فون فيزه Leopold von Wiese دفاعاً مفصلا عن الفكرة التى مؤداها أن دراسة العلاقات الاجتماعية تمثل الموضوع الوحيد المتميز لعلم الاجتماع (١) . كما أن الجانب الأكبر من كتابات جورج زيمل Georg Simmel فى علم الاجتماع

---

* انظر الفصل الرابع من كتابنا هذا . (المترجم) .

(١) Leopold von Wiese (F.H. Mueller, ed. and ann.), Sociology (New York: Priest, 1941), and (adapted and amplified by Howard Becker), Systematic Sociology on the Basis of the Beziehungslehre and Gebildelehre of Leopold von Wiese (New York: wiley, 1932), 772 pp.

كانت تطبيقاً لهذا المبدأ الأساسي[1] .. وكان تالكوت بارسونز Talcott Parsons من بين علماء الاجتماع المعاصرين الذين عبروا عن آراء مشابهة لهذه [2] . إلا أنه لم تجر بحوث إمبيريقية منظمة على الفعل الاجتماعي والعلاقة الاجتماعية على نطاق واسع إلا حديثاً فقط ، وقد تركزت أساساً فى دراسة الجماعات الصغيرة وفى البحوث الصناعية .

فإذا انطلقنا من المبدأ القائل بأن لكل علم من العلوم موضوعاً خاصاً متميزاً ، اتضح أن هناك مجموعة من النظم التى لم تفلح فى أن تصبح موضوعاً لأى علم راسخ مستقل ، وأصبحت بدلا من ذلك موضوعات لفروع من علم الاجتماع . وقد رأينا أيضاً أنه حتى إذا استطاعت بعض النظم الاجتماعية – كالأسرة مثلا – أن تصبح موضوعات لدراسة علوم مستقلة متميزة ، فإن المجتمعات ، والنظم والعلاقات الاجتماعية ، والعمليات الاجتماعية (كالتباين ، والتعاون ، والتقييم ، والمنافسة) سوف تظل تمثل بؤراً متميزة للتحليل السوسيولوجى . والمعروف طبعاً أن الأنثروبولوجيا تتناول نفس هذه الموضوعات جميعاً ، كما أصبح التاريخ يهتم بدراسة المجتمعات والنظم الاجتماعية . ولكى نميز بين أى علمين تمييزاً دقيقاً ، يجب ألا نقتصر على مقارنة الموضوع فى كل منهما فقط وإنما يجب أن تمتد المقارنة إلى الأهداف التى يسعى كل منهما إلى تحقيقها ، والمناهج التى يستخدمها . ولذلك نؤجل إلى الفصل التالى استعراض مزيد من الفروق بين علم الاجتماع ، والتاريخ ، والأنثروبولوجيا .

وقد حاولنا فى هذا الفصل أن ننهج سبلا ثلاثة يمكن أن توصلنا إلى تحديد موضوع علم الاجتماع ، حيث ركزنا على هذه الجوانب على التوالى : « آراء الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع » و« ما يفعله علماء الاجتماع فعلا » ، و« ما يقول به المنطق » . وقد أوضحت كل هذه السبل الثلاث أن علم الاجتماع يدرس طائفة كبيرة من النظم والعمليات الاجتماعية . ثم إن ادعاء علم الاجتماع ملكية بعض هذه الموضوعات لا يطرح مشكلة خاصة . فمن غير المعقول ألا يكون نظام اجتماعى بمثل هذه العمومية – كالأسرة – أو عملية اجتماعية بمثل هذه الأهمية – كالتدرج الاجتماعى – موضوعاً لدراسة مركزة ومتخصصة . ولذلك يمكن أن يعتبر علم الاجتماع مجموعة من الفروع التى تتناول النظم والعمليات الاجتماعية التى لا يدعيها لنفسه أى من العلوم الأكثر تخصصاً .

ومع ذلك يجب أن ندرك أنه حتى وإن كانت هناك بعض النظم – كالنظام الاقتصادى أو السياسى – تمثل موضوعاً لدراسة علوم مستقلة ومتخصصة ، فإنها ستظل مع ذلك موضوعات

(١) Georg Simmel (Kurt H. Wolff, ed. and trans.), The Sociology of Georg. Q Simmel (Glencoe Ill. : The Free Press, 1950).

(٢) Tilcott Parsons, The Social System (Glencoe, Ill., The Free Press, 1951).

للبحث السوسيولوجي . وليس فى هذا شيء من التزيد ، أو نزعة علم إلى السيطرة على علوم أخرى . فذلك الجانب من جوانب أى نظام أو عملية اجتماعية الذى يربطه بأى نظام آخر أو عملية أخرى هو خاصيته « كنسق » متشابك من الأفعال[1] . ولذلك نستطيع أن نقول : إن علم الاجتماع **هو دراسة أنساق الفعل الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بينها** وأبرز هذه الأنساق — مرتبة تنازليًا تبعاً للحجم ودرجة التعقيد — ما يلى : الأفعال الاجتماعية المستقلة ، العلاقات الاجتماعية ، التنظيمات والنظم ، المجتمعات المحلية ، والمجتمعات[2] .

ولم يتضح لنا هذا على الفور من دراسة كتب المدخل فى علم الاجتماع ، لأننا لا نقف من هذه الكتب إلا على النظم التى تدرس ، دون أن نقف بالتحديد على الجانب الذى يتم التأكيد عليه فيها . وإذا استرجعنا مرة أخرى الموضوعات التى يعتبر علماء الاجتماع أنفسهم متخصصين فيها ، فإننا نتذكر أنه كان من بين أكثر التخصصات تواتراً : « نظرية علم الاجتماع » و « علم الاجتماع العام » . ولم نعرض فيما سبق لمعانى هذين المصطلحين . ولو كنا فعلنا لاتضح لنا أن كثيراً من علماء الاجتماع يعبرون باختياراتهم هذه عن رأى مؤداه أن علم الاجتماع ليس مجرد مجموعة من الفروع التى تشمل كل مجالات الحياة ، وإنما هو دراسة تلك الجوانب من الحياة
مجموعة من الفروع التى تشمل كل مجالات الحياة ، وإنماهو دراسة تلك الجوانب من الحياة
الاجتماعية المتمثلة فى كافة الأشكال الاجتماعية . والمعروف بالطبع أن هذه الفكرة قد وجدت تعبيراً واضحاً عنها فى الكتابات الكلاسيكية فى علم الاجتماع . كذلك ستواجهنا نفس الفكرة حتماً إذا ماحاولنا عن طريق التحليل المنطقى أن نحدد موضوعاً متميزاً لعلم الاجتماع لايتصارع مع دعاوى علوم أخرى تهتم بنظم معينة كالنظام السياسى أو النظام الاقتصادى .

ومن الواضح أننا نحتاج لكى نفهم علم الاجتماع أن نعرف شيئاً عن موضوعه . ولكن النقطة الأكثر أهمية وأخطر وزنا فى تعريف طبيعة أى علم هى التساؤلات التى يطرحها عن موضوعه وعن الأساليب التى يتبعها فى الإجابة عن هذه التساؤلات . ونجد أن قوائم الموضوعات كتلك التى عرضناها فى الجدول رقم (١) ، تطلعنا على موضوعات الدراسة فى علم الاجتماع ، ولكن دون أن تجيب إجابة واضحة نهائية عن السؤال الهام : « ما هو موضوع علم الاجتماع برمته ؟ » . فالموقف الذى نحن فيه الآن يشبه إلى حد كبير موقف الطالب الذى طلب منه أن يكتب بحثاً عن البيولوجيا البشرية كفرع من فروع العلم ، ثم عاد يقول إنها تدرس الأذرع ، والأقدام ، والرءوس وما إلى ذلك . كما أنها تدرس الدورة الدموية ، والتنفس ، والهضم ،

(١) سنعرض لموضوع « أنساق الفعل » بمزيد من التفصيل فى الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(٢) تناولنا هذه المصطلحات بالتعريف والمناقشة المفصلة فى الفصل الخامس أيضاً .

وكذلك تجرى دراسات مقارنة بين الرجل والمرأة . فمن المؤكد أن هذه المعلومات يمكن أن تعين بعض الشيء على التقدم فى دراسة هذا العلم ، ولكنها لاتقدم تعريفاً وافياً لموضوعه .

وعلينا أن نستكشف فيما يلى وجهة النظر الخاصة التى ينظر بها علم الاجتماع إلى هذه الموضوعات ، كيف يتناولها ، وما هى المناهج التى يستخدمها فى دراسته لها ، وما نوع النتائج التى يتوصل إليها من دراستها . وستكون هذه هى الموضوعات التى سنديرعليها الفصول التالية من هذا الكتاب . وسوف يتضح لنا فى ثنايا هذه الفصول أن بعض الفروق فى أهمية مختلف الموضوعات – والتى ألمحنا بشكل عابرفى ثنايا تحديدنا لموضوع علم الاجتماع – ستصبح بالغة الأهمية عندما يتحتم اتخاذ قرارات محددة بشأن تحديد الأهمية النسبية للموضوعات المختلفة وبشأن تحديد المناهج الملائمة لدراستها .

الفصل الثانى

وجهة نظر علم الاجتماع

سوف نحاول هنا تحقيق هدفين أساسيين : الأول هو توضيح علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى التى تتناول بالدراسة ظاهرة وجود الأنساق فى مجتمع . أما الهدف الثانى فهو تقديم تعريف محدد لعلم الاجتماع . وتحقيقنا لهذين الهدفين مرتبط أوثق الارتباط بمناقشاتنا السابقة . لذلك فإن التحليل الذى نقدمه فى هذا الفصل يعكس ــ بشكل أو بآخر ــ تصورنا لوجهة نظر علم الاجتماع .

ولقد أوضحنا فى موضع سابق من هذه القضية حينما ذهبنا إلى أن موضوع دراسة علم الاجتماع لايستطيع ــ بذاته ــ أن يكون وسيلة لتعريف هذا العلم . لذلك فنحن لا نعتقد أننا بحاجة إلى التأمل كثيراً حتى نتمكن من تبرير محاولتنا تقديم تحديد دقيق للملامح الأساسية للتحليل السوسيولوجى . أما علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى فموضوع يختلف عن ذلك أشد الاختلاف . إن العلوم الثقافية الحديثة قد وصلت حداً من التعقيد والتنوع ، بحيث يصعب معه تقديم تحليل موجز لها ؛ إذ أن ذلك يتيح المجال لظهور التعسف وتقديم صورة غير دقيقة لهذه العلوم . وحينما نحاول التمييز بين فروع للدراسة الاجتماعية فإننا عادة ما نبالغ فى وجوه الاختلاف أكثر مما نقر وجوه التشابه ؛ وبرغم هذه المخاطر ، فإن علينا أن نقدم خريطة لميدان الدراسة الاجتماعية حتى يستطيع أن يفيد منها الذين يريدون التخصص فى هذا الميدان المعقد . ويتعين التنبيه إلى أن الانطباعات التى يكونها الدارس ــ وهى سطحية بالضرورة ــ غالباً ماتتغير بعد ذلك حينما يتعمق فى الدراسة ويزداد فهماً للعلوم الاجتماعية . وهذا يتطلب ــ فى الوقت نفسه ــ الإشارة إلى حقيقة هامة هى ، أن الاختلافات (فى المنظور والممارسة) بين العلوم العديدة التى تتناول بالدراسة الإنسان فى المجتمع ، إنما هى اختلافات أساسية ، وأنها قد ظلت قائمة لفترة طويلة نسبياً من الزمن .

علم الاجتماع والعلوم الأخرى المرتبطة به

علم الاجتماع هو علم سلوكى أولا وقبل كل شىء ؛ فهو يحاول تفسير السلوك الإنسانى (المعاصر والتاريخى) سواء ذلك الذى يصدر عنا أو ذلك الذى نستجيب له أياً كان مصدره (الفنون ، والآثار ، والقوانين ، والكتب . . . إلخ) . غير أن هذا التعريف يعنى أن التاريخ

والاقتصاد – بل حتى النقد الأدبى – يمكن أن تعد علوماً سلوكية . لذلك نجد من الضرورى هنا أن نذكر شيئاً عن اتجاه علم الاجتماع فى تناوله لهذه الظواهر ، حتى يزداد فهمنا لطبيعة علم الاجتماع .

لعل أول ما يمكن أن يقال إن أية محاولة للتمييز بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى ، إنما هى محاولة تنطوى على غير قليل من التعسف والغموض . فبتقدم المعرفة وتغير اتجاهات البحوث ، أصبحت محاولات تعريف العلوم الاجتماعية المختلفة عسيرة إلى أبعد الحدود . ولقد قال جوزيف شواب Schwab – وهو فيلسوف ومؤرخ للعلوم – فى معرض تناوله لهذه المشكلة من منظور تاريخى : « قد يقلل عالم معين من أهمية علم من العلوم ، وقد يرفضه فى وقت آخر ، ثم ما يلبث هذا العلم أن يصبح لدى هذا العالم مفيداً للغاية »(١) . ومع ذلك فإن العلوم التى تتناول الإنسان وإنجازاته قد تكشف عن ملامح متميزة عديدة ، بحيث تجعل من اليسير إقامة تفرقة بينها . ومن بين الأسئلة الحاسمة التى يمكن أن تعيننا على التمييز بين هذه العلوم : ما إذا كانت (أى العلوم) تتناول الأبعاد المختلفة للظاهرة أم أنها تركز على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية ، وما إذا كانت تهتم مباشرة بملاحظة السلوك ، أم أنها تركز على بيانات أخرى غير تلك المتعلقة بمجالات الحياة اليومية ، وما إذا كانت تسعى إلى تحقيق هدف أساسى هو التوصل إلى نظرية مجردة أو تعميمات دقيقة ، أم أنها تكتفى بوصف الظواهر المباشرة أو الملموسة ؛ وما إذا كانت تهتم بالقياس والمعالجة الرياضية للبيانات أم أنها تفضل الملاحظة المباشرة وما يتطلبه ذلك من فهم علاجى أو تعاطفى للسلوك الإنسانى . ولما كانت هذه الأسئلة تكاد تنطبق على كل العلوم ، فإننا لا نجد مبرراً لمعالجتها معالجة مستفيضة ! ولسوف أتناول فيما يلى علاقة علم الاجتماع بالعلوم التى قد تتداخل معه بشكل ظاهر (وأعنى علم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والتاريخ) ، على أن أتناول بعد ذلك كلا من علم النفس والأنثربولوجيا .

علم الاقتصاد :

يوصف هذا العلم فى بعض الأحيان بالكآبة . ويبدو أن بعض علماء الاجتماع يبدون ارتياحهم لهذا الوصف ، حينما يصفون علمهم بالوضوح . وبغض النظر عن طبيعة هذه الاتهامات فإن هناك أسساً عديدة يمكن فى ضوئها تحديد الفرق بين علمى الاقتصاد والاجتماع .

يهتم علم الاقتصاد – بوجه عام – بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ولقد تطور علم الاقتصاد فى ظل المجتمع الغربى والمدرسة الكلاسيكية فى بريطانيا بخاصة . لذلك نجده

(١) Joseph J. Schwab, "What Do Scientists Do", Behavioral Science (1960), V : 1.

يتناول العلاقات المتبادلة بين متغيرات اقتصادية خالصة كالعلاقة بين الأسعار والعرض وتدفق النقود ... إلخ . وفى المراحل الأولى من تطور علم الاقتصاد لانجد اهتماماً كبيراً بالسلوك الاقتصادى الواقعى للفرد أو دافعيته، بل إن أقصى ما وصل إليه علم الاقتصاد فى هذه المراحل الأولى هو دراسة المشروعات الإنتاجية كالتنظيمات الصناعية . ولقد أدى ذلك إلى ظهور ثغرات أساسية فى معرفتنا بالحياة الاقتصادية؛ فضلا عن عدم قدرة علم الاقتصاد على دراسة السياق الواقعى للأحداث الاقتصادية. ولقد أبدى علماء الاقتصاد فى السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بموضوع الدافعية والسياق النظامى للفعل الاقتصادى. ومع ذلك نجد مشكلات عديدة بالغة الأهمية (من وجهة نظر علم الاقتصاد) لم تحظ بالاهتمام الواجب من جانب علماء الاقتصاد. من ذلك مثلا تأثير القيم والتفضيلات على طلب القوة العاملة ، والتأثير الذى تمارسه الهيبة أو العرف على أسعار السلع ، والأصول الاجتماعية للمنظمين والمديرين فضلا عن الدوافع التى تحركهم، ومدى إسهام التعليم فى رفع معدل الإنتاجية . الواقع أن هذه المشكلات لم تنل نصيبها الضرورى من الاهتمام من جانب علماء الاقتصاد .

وإذا كان تضييق مجال علم الاقتصاد قد مثل نقطة من نقاط الضعف فى تاريخ هذا العلم، إلا أنه قد أفاده فى الوقت نفسه ؛ ذلك أن علم الاقتصاد قد استطاع – بفضل ذلك – أن يصبح علماً محدد النطاق، قادراً على معالجة ظواهره بطريقة متسقة . وكثيراً مانجد علماء الاجتماع يحسدون علماء الاقتصاد على دقة مصطلحاتهم ، وكفاءة المقاييس التى يستخدمونها، وسهولة الاتصال فيما بينهم، واتفاقهم على مبادئ أساسية معينة، فضلا عن قدرتهم على تحويل دراساتهم النظرية إلى مقترحات عملية تجد لها صدى عميقاً فى رسم السياسة العامة . ومع ذلك فلا تزال قدرة علماء الاقتصاد على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية ضئيلة إلى حد ما بسبب عدم اهتمامهم بعوامل كالدافعية الفردية ، والمقاومة النظامية ، تلك العوامل التى يمنحها علماء الاجتماع أهمية كبيرة .

وبرغم كل ماسبق ، فإن ثمة تشابهاً واضحاً فى طابع التفكير العلمى السائد فى علمى الاقتصاد والاجتماع . والملاحظ أن علماء الاجتماع المحدثين يجدون أن طابع التفكير السائد فى علم الاقتصاد أقرب إليهم من ذلك الذى يسود التاريخ أو النظرية السياسية[1] ؛ ذلك أن علماء الاقتصاد – شأنهم فى ذلك شأن علماء الاجتماع – يفكرون فى ضوء الأنساق ، والأنساق

---

(١) For example, See Talcott Parsons and Neil Smelser, Economy and Society : A Study in the Integration of Economics and Social Theory (Glencoe, Ill. : The Free Press (1956)

الفرعية ؛ حيث يؤكدون فكرة العلاقات بين الأجزاء وعلى الأخص أنماط الاعتماد والسيطرة والتبادل . . . إلخ . وفضلا عن ذلك فالعلمان يهتمان اهتماماً خاصًّا بالقياس وبالعلاقات بين المتغيرات المختلفة ؛ أى أنهما يستعينان بالنماذج الرياضية فى تحليل البيانات[١] .

علم السياسة :

ينقسم هذا العلم إلى مبحثين أساسيين هما : النظرية السياسية ، والإدارة الحكومية . ويرتبط كلا المبحثين بروابط عميقة بالسلوك السياسى . فغالباً ما نجد برامج النظرية السياسية تتناول الآراء السياسية المتعلقة بالحكومة كتلك التى قدمها أفلاطون وميكيافيللى وروسو وماركس . أما برامج الإدارة فغالباً ما تزود الدارس بوصف شامل لبناء الهيئات الحكومية ووظائفها .

وإذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة كل جوانب المجتمع ، فإن علم السياسة مكرس جل اهتمامه لدراسة القوة كما تتجسد فى التنظيمات الرسمية . وإذا كان علم الاجتماع يولى اهتماماً كبيراً بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة النظم (بما فى ذلك الحكومة) فإن علم السياسة يميل إلى الاهتمام بالعمليات الداخلية ، أى العمليات التى تحدث داخل الحكومة مثلا . ومع ذلك فإن علم الاجتماع السياسى يشترك مع علم السياسة فى دراسة كثير من الموضوعات . ولقد لعب بعض العلماء البارزين أمثال ماكس فيبر Weber وروبرت ميشلز Michels دوراً هامًّا فى تطور علم الاجتماع السياسى . وبرغم ذلك فهناك اختلافات أساسية بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى . ولقد عبر ليبست Lipset عن ذلك بقوله : « يهتم علم السياسة **بالإدارة العامة** ، أى كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة . أما علم الاجتماع السياسى فيعنى **بالبيروقراطية** ، وعلى الأخص مشكلاتها الداخلية[٢] » .

وخلال العقود الثلاثة الماضية نلحظ لدى علماء الاجتماع اهتماما شديداً بالسياسة ، مما أظهر قدراً من الاختلاف بينهم وبين علماء السياسة . ولقد تأكد ذلك بوضوح من خلال الدراسات العديدة التى أجراها علماء الاجتماع على السلوك السياسى[٣] ؛ ذلك أن هؤلاء

---

(١) انظر مناقشتنا للنماذج الرياضية فى علم الاجتماع فى موضع لا حق من هذا الكتاب .

(٢) S. Martin Lipset, "Political Sociology", in Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr.; (eds.), Sociology Today : Problems and Prospects (New York : Basic Books, 1959), p. 83.

(٣) For example, See S. Martin Lipset, in Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr; (eds.), Sociology Today, pp. 81-114; Alex Inkeles; National Character and Modern Political Systems", in Francis Hsu (ed.) Psychological Anthropology (Homewood, Ill. : Dorsey, 1961), pp. 122-208; Feliks Gross, "Political Sociology", in Joseph S. Roucek (ed.) Contemporary Sociology (New York : Philosophical Library, 1958), pp. 201-223.

العلماء قد اهتموا بدراسة السلوك الانتخابى ، والاتجاهات والقيم الشعبية المتعلقة بالقضايا السياسية والعضوية فى الحركات السياسية الراديكالية سواء كانت يمينية أو يسارية ، والتنظيمات الطوعية، وعملية اتخاذ القرار داخل المجتمعات المحلية الصغيرة والتنظيمات البيروقراطية الخاصة والحكومية[1] .
ولقد منح ذلك علم الاجتماع السياسى طابعاً جديداً بحيث بدا وكأنه علم سلوكى متميز . وفى نفس الوقت نجد بعض العلماء السياسيين يولون اهتماما خاصًا بالدراسات السلوكية فى علم السياسة . ومن هؤلاء العلماء كى Key (هارفارد) ، وروبرت دال Dahl (ييل) وجبرائيل ألموند (ستانفورد)[2] . ونستطيع أن نلمس فى كتابات هؤلاء العلماء مزجا شديداً بين التحليل السوسيولوجى والتحليل السياسى ، بحيث يمكن القول إن علماً سلوكيًا جديداً يتناول العمليات السياسية قد بدأ يظهر إلى حيز الوجود :

التاريخ :

يسعى التاريخ إلى إقامة تتابع للأحداث التى تمت بالفعل . هو إذن يحاول ترتيب وتصنيف السلوك عبر الزمن . ويهتم علماء الاجتماع اهتماماً خاصًا بالكشف عن العلاقات بين الأحداث التى تتم – بشكل أو بآخر – خلال نفس الفترة الزمنية . أما المؤرخون فيقصرون اهتمامهم على دراسة الماضى ، وعلى الأخص الماضى البعيد نسبيًا . وفضلا عن ذلك نجد المؤرخين – باستثناء فلاسفة التاريخ – يتجنبون مهمة اكتشاف الأسباب ؛ إذ أنهم يقنعون بالتعرف على كيفية حدوث الأحداث . أما علماء الاجتماع فيهتمون – بدرجة أكبر – بالبحث عن العلاقات المتبادلة بين الأحداث ثم التوصل إلى تتابعها السببى . وعادة ما نجد المؤرخ يفخر كثيراً بوضوح بياناته وبعدها الشديد عن التجريد ، بينما نجد عالم الاجتماع يميل إلى تجريد الواقع الملموس ثم تصنيفه تمهيداً للوصول إلى تعميمات ؛ أى أن عالم الاجتماع لا يهتم بما هو حقيقى

---

(١) Paul Lazarsfeld, Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, The Voters Choice (New York : Columbia University Press, 1944); Elihu Katz and Paul Lazarsfeld, Personal Influence (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1955); Hadley Cantril, The Politics of Despair (New York : Basic Books, 1958), S. Martin Lipset, Martin A. Trow, and James S. Coleman, Union Democracy (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1956); William Kornhauser, The Politics of Mass Socity (Glencoe, Ill. . The Free Press, 1959); Amitai Etzioni; A Comparative Analysis of Camplex Organizations (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1961).

(٢) V.O. Key, Jr; Southern Politics in State and Nation (New York : knopf, 1949); Robert Dahl and L.E. Lindbloom, Politics, Economics and Welfare : Planning and Politicoeconomic Systems Resolved into Basic social Processes (New York : Harper, 1953); Gabriel Almond, The Appeals of communism (Princeton : Princeton University Press, 1954).

بالنسبة لتاريخ شعب معين بقدر مايهتم بما هو حقيقى بالنسبة لتاريخ عدد كبير من الشعوب والواقع أن مايقوم به عالم الاجتماع من تجريد لتاريخ شعوب عديدة إنما يعد من وجهة نظر المؤرخ تشويهاً للواقع الذى يميز مكاناً تاريخياً أو فترة زمنية بعينها .

إن جانباً كبيراً من التاريخ المدون هو — فى حقيقة الأمر — تاريخ الملوك والحروب؛ ذلك أن المؤرخين لايهتمون كثيراً بالأحداث العادية أو التغيرات التى تطرأ عبر الزمن والتى تتخذ شكلا نظامياً مثل الملكية أو العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة داخل الأسرة . لذلك نجد عالم الاجتماع يهتم بهذه الظواهر اهتماماً خاصاً ، بل قد يجعل منها محور اهتمامه .

وبرغم وجوه الاختلاف هذه بين التاريخ وعلم الاجتماع ؛ إلا أن ثمة وجوه شبه بينهما واضحة كل الوضوح . فعلى سبيل المثال نجد بعض المؤرخين (روستوفتزيف Rostovtzev ، وكولتون Coulton ، وبوركهات Burkhardt)[١] . يكتبون تاريخا اجتماعياً؛ حقيقياً ؛ أى يعالجون العلاقات الاجتماعية ، والأنماط الاجتماعية ، والسنن والأعراف والنظم الاجتماعية الهامة . كما نجد تحليلات سوسيولوجية هامة — كتلك التى قدمها فيبر — تحاول معالجة مشكلات تاريخية بعينها . ولقد أصبح علم الاجتماع التاريخى علماً بالغ الأهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع . يشهد على ذلك جهود بعض الاجتماعيين أمثال سيجموند دايموند Diamond وروبرت بيلاه Bellah ونورمان بيرنباوم Birnbaum[٢]

علم النفس :

يمكن تعريف علم النفس بأنه علم دراسة العقل ؛ أو العمليات العقلية . فدراسات علم النفس تتناول قدرات العقل على إدراك الأحاسيس ، ومنحها معانى معينة ثم الاستجابة

---

(١) Mikhail I. Rostovtzev, The Social and Economic History of the Hellenistic World (Oxford: The Clarendon Press, 1941); George C. Coulton, Medieval Panorama : The English Scene fram Conquest to Reformation (New York : Meridian Books, 1957); Jakab Burckhard : (S.G.C.) Middlemore, trans.), The Civilization of the Renaissance in Italy Vol. 1 - 11 (New York : Harper, 1958).

(٢) Sigmund Diamond, The Reputation of the American Businessman (Cambridge : Harvard University Press, (1955); Robret Bellah, Tokugawa Religion : The Values of Pre-Industrial Japan (Glencoe Ill. : The Free Press, 1957, Norman Birnbaum, "Social Structure and the German University", (pH. D. Thesis, Harvard University 1958); "Great Britain : The Reactive Revolt", in M. Kaplan (ed.), The Revolution in World Politics (New York : Wiley, 1962). Also see George C. Homans English Villagers of the Thirteenth Century (Cambridge : Harvard University Press, 1941).

لهذه الأحاسيس . بعبارة أخرى يعالج علم النفس العمليات العقلية كالإدراك والتعرف والتعلم . ويولى علماء النفس المحدثين اهتماماً خاصاً بدراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز ، والدور الذى تلعبه فى تحديد نمط الشخصية .

ولعلم النفس جذور عميقة فى كل من علمى الأحياء ووظائف الأعضاء ، بل لا يزال يرتبط بهما حتى الآن ارتباطاً وثيقاً . والملاحظ أن جانباً كبيراً من بحوث علماء النفس التى تتناول الإدراك البصرى والسمعى لا تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للسلوك الاجتماعى ؛ بينما نجد ارتباطاً واضحاً بين الدراسات التى تتناول العواطف والدافعية . . . إلخ ، وتلك التى تتناول مشاركة الفرد فى العلاقات الاجتماعية . وغالباً مايسعى دارسو الإدراك والتعلم والعمليات العقلية الأخرى إلى التوصل إلى قوانين الوظائف السيكولوجية ، تلك القوانين التى تتجاوز الفروق بين الأفراد أو حتى الأنواع . أما الذين يدرسون العواطف والمشاعر والسلوك العرفى فغالباً ما يتناولون الفرد والطابع المميز لشخصيته ، وهذا ينطبق — بصفة خاصة — على علماء النفس الإكلينيكيين .

ويعد مفهوم « الشخصية » مفهوماً محورياً بالنسبة لعلماء النفس الذين يعنون بالجوانب السيكولوجية أكثر من عنايتهم بالجوانب الفسيولوجية . ويكاد يلعب مفهوم « الشخصية » هنا بالنسبة لعالم النفس نفس الدور الذى يلعبه مفهوم « المجتمع » أو « النسق الاجتماعى » بالنسبة لعالم الاجتماع [١] . وبهذا المعنى فإن علم النفس يحاول تفسير السلوك كما يتبدى فى شخصية الفرد ، وكما يتحدد من خلال وظائف أعضائه وجهازه النفسى وخبراته الشخصية الفريدة . أما علم الاجتماع فيحاول — على العكس من ذلك — فهم السلوك كما يتبدى فى المجتمع ، وكما يتحدد من خلال بعض العوامل مثل عدد السكان والثقافة والتنظيم الاجتماعى . . . إلخ .

ويكاد يلتقى علم الاجتماع وعلم النفس عند نقطة معينة تشكل مبحثاً متميزاً هو علم النفس الاجتماعى . ومن وجهة النظر السيكولوجية الخالصة ، نجد علم النفس الاجتماعى يهتم بتناول الوسائل التى من خلالها تخضع الشخصية (أو السلوك) للخصائص الاجتماعية للفرد أو الوضع الاجتماعى الذى يشغله . ويمكننا أن نستشهد على ذلك بدراسات سولومون آش Asch عن الامتثال والإدراك . فلقد أوضح كيف أن العملية السيكولوجية (الإدراك) تتأثر بالموقف الاجتماعى ، مما يؤدى إلى حدوث اضطراب معين فى إدراك الشخص [٢] .

أما من وجهة النظر السوسيولوجية فإننا نجد علم النفس الاجتماعى يضم فيما يضم أية دراسة

---

(١) سوف نقدم تعريفاً لهذه المفاهيم فى موضع لاحق .

(٢) Solomon Asch, Social Psychology. (Englewood cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1952), pp. 450-501.

للعمليات الاجتماعية تحاول توضيح كيف أن الخصائص السيكولوجية لكل فرد ، أو الاستعدادات الشخصية لمجموعة معينة من الأفراد أو التصرف على نحو معين فى موقف معين ، يمكن أن يؤثر على طابع العملية الاجتماعية . ولقد وضح جانوفيتز Janowitz ومارفيك Marvick — فى دراسة لهما عن السلوك الانتخابى — كيف أن تأييد السياسة الخارجية الانعزالية كان شائعاً لا فقط بين الأشخاص ذوى التعليم المحدود ، بل أيضاً بين الذين تتصف شخصياتهم بالتسلطية (١) .

على أن وجهتى النظر السوسيولوجية والسيكولوجية فيما يتعلق بعلم النفس الاجتماعى غالباً ماتتداخلان وتختلطان عند إجراء البحوث الواقعية . فى الدراسات التى تتناول الرأى العام ، والحركات الجماهيرية فى مجال السياسة والدين مثلا ، نجد صعوبة كبيرة فى التمييز بين اهتمامات عالم الاجتماع واهتمامات عالم النفس . لذلك نجد البعض يذهب إلى ضرورة اعتبار علم النفس الاجتماعى علماً مستقلا ، شأنها فى ذلك شأن الكيمياء الحيوية .

الأنثروبولوجيا :

تضم الأنثروبولوجيا — شأنها شأن علم الاجتماع — مباحث عديدة مثل الحفريات ، والأنثروبولوجيا الطبيعية ، والتاريخ الثقافى وكثير من مباحث علم اللغة . وتدرس الأنثروبولوجيا كل جوانب حياة الإنسان البدائى أينما كان . والأنثروبولوجيا — شأنها شأن علم النفس — ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الطبيعية . فعلى سبيل المثال نجد الأنثروبولوجيا الطبيعية تشترك مع علم الحياة فى دراسة كثير من الموضوعات .

والأنثروبولوجيا — كعلم للثقافة — ذات صلة بالغة القوة بعلم الاجتماع . وبإمكاننا تعريف الثقافة بأنها ذلك النسق من الرموز الذى يضم اللغة والقيم اللتين تسودان مجتمعاً من المجتمعات . وهنا يمكن تحديد موضوع دراسة الأنثروبولوجيا بنفس الطريقة التى نعتبر بها القوة والسلطة موضوعاً لعلم السياسة ، وإنتاج وتوزيع السلع موضوعاً لعلم الاقتصاد . أما إذا عرفنا الثقافة تعريفاً واسعاً (بأنها تضم كل الأساليب التى يمكن بواسطتها صنع الأشياء بما فى ذلك القيم السائدة والإجراءات النظامية العامة) ، فقد يترتب على ذلك تداخل الأنثروبولوجيا مع علم الاجتماع . وفى الجامعات البريطانية نجد الأنثروبولوجيا علماً أكاديمياً ذا تقاليد أقوى من تقاليد

---

(١) Morris Janowitz and D. Marvick, "Authoritarianism and Political Behavior", Public Opinoin Quarterly (1953), *XVII* : 185-201.

علم الاجتماع ؛ بينما نجد الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع فى كثير من الجامعات الأمريكية يمثلان معاً — مجالا واحداً من مجالات الدراسة .

ومع ذلك فهناك وجوه اختلاف ملحوظة بين العلمين . فالأنثروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائى أو غير المتعلم ، بينما يتناول علم الاجتماع بالدراسة الحضارات الأكثر تقدماً . والواقع أن هذه الحقيقة الأساسية تمارس تأثيراً كبيراً على مضمون العلمين وموضوعهما . فالأنثروبولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كلية شاملة . أما علماء الاجتماع فيميلون — غالبا — إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع كأن يدرسوا نظاماً بعينه مثل الأسرة ، وعملية بذاتها كالحراك الاجتماعى . وعادة ما يعيش الأنثروبولوجيون فى المجتمع الذى يدرسونه حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة ، ويسجلون العادات والأعراف مستعينين فى ذلك بالإخباريين . والمنهج الأنثروبولوجى هو — بالضرورة — منهج كيفى أو « علاجى » . أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الإحصاءات والاستبيانات . لذلك فإن تحليلاتهم غالباً ماتكون رسمية وكيفية . وفضلا عن ذلك فالوسط الطبيعى لعالم الأنثروبولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة المكتفية بذاتها بينما نجد عالم الاجتماع يدرس — بمرونة كبيرة — التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة .

والواقع أن استمرار وجود عالم الأنثروبولوجيا مرتبط باستمرار وجود الشعوب البدائية ذاتها . وفى حالة انتقال هذه الشعوب إلى عالم متقدم أو حديث ، فإن باستطاعة عالم الأنثروبولوجيا أن يتتبع دراستهم طالما ظلت تمثل جيوباً أو مجتمعات محلية متميزة داخل مجتمع أكبر . أما إذا مرت هذه الشعوب بعملية تثقيف أو تشتت داخل المجتمع الأكبر ، فإن فرصة الأنثروبولوجيا فى البقاء تكون ضئيلة للغاية وقد تتحول الأنثروبولوجيا — حينئذ — لتصبح فرعاً من علم الاجتماع يدرس القيم والمجتمعات المحلية الصغيرة ، أو أن تذوب فى إطار علم اجتماعى عام .

العلوم والحدود والقضايا

كتب بينجامين كيد Kidd عن علم الاجتماع فى الطبعة الحادية عشرة من دائرة المعارف البريطانية يقول : « ابتداء من القرن السابع عشر يمكن اعتبار الإسهامات الهامة فى ميدان الفلسفة الغربية بمثابة إسهامات حقيقية فى ميدان علم المجتمع (علم الاجتماع) » . ويستطرد كيد قائلا

إنه خلال السنوات التالية على ذلك ظهرت مصطلحات عديدة كبديل عن مصطلح « علم الاجتماع » مثل السياسة وعلم السياسة ، والاقتصاد الاجتماعى ، والفلسفة الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية[١] . إن إقامة حدود معينة لنطاق علم الاجتماع قد تكون مسألة عسيرة ؛ إذ أن ذلك معناه استبعاد عالم الاجتماع للنظم التى قد لا تدخل فى نطاق علم الاجتماع بمعناه المحدود . وهنا يجب أن نمتدح حرص عالم الاجتماع على دراسة النظم ذات الأهمية الخاصة ولا نعتبر ذلك تمييعا لحدود العلم .

والواقع أن انفتاح مجال الدراسة فى علم الاجتماع واستعداده لقبول ميادين جديدة للدراسة ، إنما ينشأ عن اهتمام عالم الاجتماع بأنساق الفعل الاجتماعى والعلاقات المتبادلة بينها[٢] . ومن الضرورى أن يؤدى ذلك إلى معالجة علم الاجتماع لكل جوانب الحياة الاجتماعية سواء كانت هذه الجوانب متعلقة بالمجال الضيق لهذا العلم أم متعلقة بمجالات علوم إنسانية أخرى .

وليس أمامنا — فى حقيقة الأمر — محكمة يمكن الاحتكام إليها فى حل هذه المنازعات الإقليمية . لذلك فإن علينا أن نتوجه إلى كل علم من العلوم الإنسانية لنوجه إليه طائفة من التساؤلات مثل : هل يتناول هذا العلم قضايا حاسمة ؟ وهل هناك منهج معين يمكن بواسطته التعرف على القضايا موضوع الدراسة ؟ هل يؤدى هذا المنهج إلى التوصل إلى حقائق ذات معنى ؟ وهل يمكن تجميع هذه الحقائق وصياغة استنتاجات أو تعميمات يمكن أن تزيد المعرفة التى لدينا ؟ وهل يمكن أن تؤدى هذه الاستنتاجات إلى ظهور قضايا جديدة يمكن أن تقودنا إلى بذل مزيد من الجهد لفهم الإنسان ونشاطاته ؟ والآن كيف يجيب علم الاجتماع على هذه التساؤلات ؟ ذلك ما سنعرض له فى مواضع لاحقة . غير أننا نجد — مع ذلك — ضرورة هنا لعرض إجابة علم الاجتماع على التساؤل الأول وهو : ما هى القضية الأساسية التى يعنى علم الاجتماع بدراستها ؟

نحو تعريف لعلم الاجتماع : النظام الاجتماعى : والتفكك ، والتغير :

إذا كان علينا أن نحدد فى عبارة المشكلة الأساسية التى يعنى علم الاجتماع بدراستها ، فبإمكاننا القول بأنه يسعى إلى تفسير طبيعة كل من النظام الاجتماعى والتفكك الاجتماعى .

والواقع أن علم الاجتماع يشارك العلوم الأخرى إيمانها بالقضية التى تذهب إلى أن ثمة نظاماً

---

(١) "Sociology , Vol. *XXV*, Encyclopedia Britannica (1911), p. 322 ff.

(٢) سنناقش تعريف أنساق الفعل الاجتماعى فى موضع لاحق .

كامناً فى الطبيعة ، وأن بالإمكان اكتشافه ووصفه وفهمه . فإذا كانت قوانين الفيزياء تصف النظام الذى يحكم العلاقة بين الأشياء الطبيعية . وإذ كان علم الفلك يصف حركة النظام الكونى ، وإذا كانت الجيولوجيا تصف النظام الذى يحكم بناء الأرض (تاريخه وحاضره) ، فإن علم الاجتماع يسعى إلى اكتشاف ووصف وتفسير النظام الذى يميز الحياة الاجتماعية للإنسان .

وحينما نتناول « النظام » فإننا نقصد أن الأحداث تتم فى شكل تتابع منتظم أو نمط ، بحيث يمكننا صياغة أحكام قابلة للتحقق الإمبيريقى حول علاقة حادثة معينة بحادثة أخرى عند نقطة معينة من الزمن وتحت ظروف محددة . ويهتم علم الاجتماع بأشكال عديدة من النظام تختلف فى نطاقها اختلافاً كبيراً ولكنها ذات طابع واحد .

وتبدو هذه المشكلة أوضح ما تكون على مستوى الوحدات الكبرى التى يهتم علم الاجتماع بدراستها كالأمة مثلا . ونستطيع أن نتصور هنا أن أعضاء مجتمع كبير قد يقومون بملايين (أو حتى بلايين) الأفعال الاجتماعية خلال تفاعلاتهم اليومية[1] . ولا يؤدى ذلك — بطبيعة الحال — إلى فوضى واضطراب ، بل يؤدى — فى نهاية الأمر — إلى ظهور ضرب من النظام . إن النظام يمكن الفرد من تحقيق أهدافه دون تضارب أو تداخل مع أهداف الآخرين ومن الطبيعى أن هذا النظام يضمن معاونة الفرد للآخرين فى تحقيق أهدافهم . وإذن فالهدف الأساسى لعلم الاجتماع هو تفسير كيفية حدوث ذلك ، وكيف يؤدى التنسيق بين الأفعال المتنوعة الصادرة عن الأفراد إلى تدفق الحياة الاجتماعية واستمرارها . وحينما نقول إن هناك نسقاً اجتماعياً ، فإننا نشير — حينئذ — إلى التنسيق والتكامل بين الأفعال الاجتماعية ، بحيث يتحقق النظام فى نهاية الأمر .

وقد يسيء البعض فهم تأكيدنا هذا لفكرة النظام ، لذلك نبادر فنقول إن تحديد طبيعة النظام الاجتماعى لا يعنى — بالضرورة — تأييده أو تبريره فالحكومة القائمة على مركزية السلطة قد تخلق نظاماً اجتماعياً معيناً وعلى عالم الاجتماع الذى يدرس مثل هذا الشكل من الحكومات أن يفسر دور الحزب الواحد فى احتكار السلطة السياسية . وقد يوضح كيفية استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى تعبئة الرأى العام وخلق إجماع لدى الأفراد ، وقد يعرض لنا طبيعة الدور الذى يلعبه البوليس السرى فى تحقيق الضبط الاجتماعى الذى تريده الصفوة الحاكمة . وحينما يفعل عالم الاجتماع ذلك ، فإنه لا يسعى — بطبيعة الحال — إلى تبرير الأوضاع القائمة أو حتى إصدار أية أحكام قيمية تتعلق بالنظام الاجتماعى الذى يدرسه والمحقق أن عالم الاجتماع يخضع لتأثير

---

(١) سوف نناقش فى موضع لاحق مصطلحى الفعل الاجتماعى والمجتمع .

قيمه الخاصة ، ويبدو ذلك واضحاً عند تأكيده لأهمية مشكلة معينة دون مشكلة أخرى . وحينما يقوم عالم الاجتماع بتحليلاته ، فإنه بذلك يزود الذين لا يفهمون تماماً النظام القائم بأساس يمكن فى ضوئه إصدار أحكامهم الأخلاقية والسياسية . غير أننا يجب ألا نخلط بين هذه الأحكام من ناحية والحقائق التى يتضمنها التحليل السوسيولوجى من ناحية أخرى .

إن اهتمام عالم الاجتماع بمشكلة النظام يجب ألا يقودنا إلى الزعم بأنه (أى عالم الاجتماع) لايهتم بدراسة أعراض التفكك الاجتماعى . فليس هناك نسق اجتماعى يؤدى وظائفه فى انسياب كامل ، بغض النظر عن المنظور الذى نرى من خلاله هذا النسق . ولعل من الأمور الجوهرية فى الحياة الاجتماعية أن البعض قد لايستطيع الالتزام بالمعايير الاجتماعية ، وأن البعض الآخر قد لايتمكن من تحقيق أهدافه ، ذلك أن فى كل مجتمع من المجتمعات قلة معينة من الناس تنتهك المعايير الاجتماعية أو القانونية ، وأن على المجتمع أن يدفع نفقات باهظة نتيجة لذلك . ولسنا بحاجة إلى القول بأن كل المجتمعات تشهد فترات (قد تطول) اضطراب ، وحروب أهلية ، وعنف ، وإرهاب ، وجريمة وتفكك اجتماعى عام . وكل هذه المظاهر تمثل — بطبيعة الحال — خرقاً للنظام الاجتماعى القائم .

وعلى المستوى الاجتماعى والفردى يبدو أن هناك قوى « طبيعية » تسهم فى إحداث النظام والاستقرار ، وأخرى تسهم فى إحداث التفكك والصراع . أما التوازن بين هذين الضربين من القوى فيختلف من فترة زمنية لفترة زمنية أخرى . ويبدو أن لدى الناس ميلا شخصياً أو فلسفياً لرؤية العالم المحيط بهم من أحد منظورين : إما أن يكون (أى العالم) فى حالة فوضى أو تفكك ، بحيث يتعين عليه أن يناضل من أجل قدر من النظام ، وإما أن يكون فى حالة نظام ، ولكنه خاضع لتهديد التفكك . أما وجهة نظرى الخاصة فى هذا الموضوع فهى ، أن النظام يمثل ظرفاً أساسياً للإنسان ، وأن هذه الحقيقة تتلاءم مع الحقائق الشائعة ، فضلا عن أنها تعين على إجراء تحليل سوسيولوجى ملائم . وأنبه إلى أن وجهة نظرى هذه لا تتجاهل الإسهامات الهامة والدائمة التى يقدمها الإنسان فى ظروف التفكك النسبى ، وأقول « نسبى » لأنه بدون قدر من النظام (أو حتى بدون الظروف التى قد تبدو مفككة) لايستطيع الإنسان الاستمرار فى البقاء . ولقد أخفقت بعض المجتمعات فى حل مشكلة النظام ، وكان من نتيجة ذلك تفككها ، وبعثرة أفرادها ، ثم اندماجهم فى مجتمعات أخرى . إن هذه الحقيقة تعنى أن نسقا اجتماعياً آخر يمكن أن يظهر إلى حيز الوجود ، وأن النظام مايلبث أن يتدعم فيه ، ومن ثم يتمكن الإنسان الاجتماعى من البقاء .

إن تجاهل علم الاجتماع لمشكلتى التفكك والصراع من شأنه أن يفقده اكتماله وفعاليته ، كما أن تجاهل عالم الاجتماع للحقائق الأساسية للنظام الاجتماعى قد يدفعه إلى الاكتفاء بدراسة

مشكلات التفكك الاجتماعي وحدها . والواقع أن الصراع الذى نشهده الآن بين الذين يتبنون « نظرية التوازن » والذين يتبنون « نظرية الصراع » إنما هو – فى حقيقة الأمر – صراع عقيم ، ذلك لأن علم الاجتماع يجب أن يهتم بدراسة كل من النظام والتفكك . ولقد أكد أرنولد فيلدمان Feldman وولبرت مور Moore ضرورة تبنى تصوراً أكثر دينامية وشمولا للمجتمع .

وحينما نقول إن هناك « نظاماً » معيناً فى أى نسق اجتماعى ، فإننا نعنى كلا من الأنماط المنتظمة من الأفعال والنظم التى تمارس ضبطاً معيناً وتلك التى توجه الصراع فى مسارات معينة . إن المجتمع ينطوى على صراعات تؤدى إلى تغيرات معينة ، كما أنه ينطوى على نظام اجتماعى يضمن منع التوترات وتوجيهها(١) .

والمهمة الأولى التى يتعين على عالم الاجتماع أن يواجهها هى ، تحديد معنى النسق الاجتماعى فى ضوء العلاقات السائدة بين الأفعال الاجتماعية العديدة والمعقدة . غير أن بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن هذه المهمة أقل أهمية بكثير من مهمة أخرى هى ؛ تحديد مدى استمرار الأنساق الاجتماعية عبر الزمن . وقد تبدو عملية التنسيق (فى وقت واحد) بين آلاف أو حتى ملايين الأفعال الفردية فى نسق اجتماعى مستقر نسبياً عملية بالغة التعقيد أو صعبة التحقيق غير أن هذه الحقيقة تتضاءل إذا ما أخذنا فى اعتبارنا استمرار النسق الاجتماعى عبر فترات طويلة من الزمن . ولقد أوضحت دراسات عديدة أن بالإمكان تدريب بعض السلالات الحيوانية (كالكلاب والفيلة) على التنسيق بين أفعالها . وبدون هذا التدريب يصعب على هذه السلالات الحيوانية أن تنقل أسلوبها فى الحياة إلى الأجيال اللاحقة . على أن هذا التنظيم الغريزى للسلوك لايوجد بنفس هذه الطريقة لدى الإنسان ، ذلك لأن استمرار النظام الاجتماعى يعتمد على ميكانزمات اجتماعية أخرى .

وإذن فعلم الاجتماع يسعى إلى تفسير استمرار الأنساق الاجتماعية عبر الزمن . ومع ذلك فيجب أن نعتبره استمراراً نسبياً . وعلينا ألا نعتبر حدوث الاستمرار دليلا على قوته ، بل إنه يثير التساؤل دائماً . وقد يجد البعض مبرراً للاعتقاد بأن بعض المجتمعات التى تبدو مستقرة قد تستمر فى وجودها دون تغير أساسى فى جوانبها الأساسية . غير أننا نعتقد أن ذلك أمر صعب التسليم به ، إذ أن تصور المجتمعات على أنها مستقرة غير متغيرة قد يعود إلى عدم كفاية السجلات التاريخية . وعلى أية حال فباستطاعتنا القول بأن المجتمعات الحديثة تخبر عملية تغير مستمرة وشاملة وسريعة . وبحدوث التغير والاستمرار قد يذهب عالم الاجتماع إلى أن تتابع الأحداث هو عملية كامنة فى قلب

---

(١) Arnold Feldman and Wilbert Moore, "Industrialization and Industrialism : Converggence and Differentiation", Transactions of the Fifth World Congress of Sociology vol. 11 (Louvain : International Sociological Association, 1962), p. 155.

الواقع الاجتماعى . إن عملية التغير ليست عملية عشوائية ، حتى ولو بدت فى بعض الأحيان اعتباطية . على علم الاجتماع — إذن — أن يصف التغير الذى يطرأ على الأنساق الاجتماعية ، وأن يتعرف على العمليات الأساسية التى من خلالها يتحول نسق اجتماعى من حالة إلى حالة أخرى .

وباختصار يمكننا القول إن علم الاجتماع هو علم دراسة النظام الاجتماعى ؛ أى دراسة انتظام السلوك الاجتماعى الإنسانى . أما مفهوم النظام فيضم كلا من المحاولات التى تدعمه وتلك التى تصفه . وعلى علم الاجتماع أيضاً أن يحاول تحديد وحدات الفعل الاجتماعى الإنسانى ، وأن يتعرف على نمط العلاقة بين هذه الوحدات ، أى أن يتعرف على كيفية انتظامها كأنساق فعل . وباستعانة علم الاجتماع بأنساق الفعل يمكنه بعد ذلك تفسير الاستمرار عبر الزمن ، كما يمكنه فهم كيفية وأسباب تغير هذه الوحدات أو اختفائها تماماً .

الفصل الثالث

أنماط التحليل السوسيولوجى.

يضع كل عالم اجتماع فى ذهنه نموذجا واحداً أو أكثر للمجتمع والإنسان يؤثر تأثيراً بالغاً فيما يبحث عنه ، وينظر إليه ، ويقوم به بصدد الملاحظات التى يحاول ربطها بغيرها من الوقائع داخل إطار أوسع للتفسير . ولا يختلف عالم الاجتماع فى ذلك عن أى عالم آخر : ذلك أن كل عالم لديه بعض التصورات العامة عن الميدان الذى يدرسه ، وهى بمثابة صورة عقلية تكشف عن « الصلات القائمة بين مختلف جوانب ميدان الدراسة وكيفية عملها » . والواقع أن مثل هذه النماذج لاغنى عنها فى أى عمل علمى . وجدير بالذكر هنا أنه ليس من اليسير دائماً التمييز بين « النموذج العلمى » والنظرية العلمية ، إذ يستخدم المصطلحين أحياناً للإشارة إلى نفس الشىء . وقد يؤدى النموذج إلى تطوير مجموعة نظريات، بينما نظرية واحدة قد تكون من القوة بحيث تصبح نموذجاً عاماً . ولعلنا نستخدم مصطلح النموذج فى مناقشاتنا التالية للإشارة إلى الصورة الأساسية لظاهرة بعينها ، ويتضمن ذلك أيضاً الأفكار المتعلقة بطبيعة وحداتها المكونة وما ينشأ بينها وبين غيرها من صلات . وتستخدم النظرية كوسيلة لتنظيم معارفنا ، أو مانعتقد أننا على معرفة به فى فترة زمنية معينة حول مسألة واضحة أو تساؤلات مطروحة . والنظرية على هذا النحو تصبح أكثر تحديداً من النموذج . ويمكن — بالطبع — التدليل على خطأ النظرية ، أما فى حالة النموذج فمن الممكن الحكم عليه بأنه غير مكتمل ، أو مضلل ، أو عقيم .

وثمة مثال توضيحى مقنع هو الافتراض القائل بأن الجراثيم تسبب الأمراض . فمثل هذه النظرية تعد بمثابة نموذج عام ، على حين أن تفسير أمراض معينة فى ضوء هذا النموذج قد يمثل نظريات مشتقة من النموذج . ونحن نسلم بأن النموذج الخاص بأسباب المرض نموذج منتج : فهو يقودنا إلى البحث عن كائنات عضوية بالذات بوصفها تؤدى إلى إحداث أمراض بالذات ، وعلينا أيضاً أن نتبع أساليب فنية ملائمة فى بحثنا هذا . يضاف إلى ذلك أن النموذج يشجع الجهود التى نبذلها للسيطرة على المرض عن طريق أساليب تقتل هذه الكائنات العضوية . غير أن الاعتماد المطلق على هذا النموذج قد يضللنا أو يعوق تقدمنا إذا كنا نحاول تفسير الأمراض السيكوسوماتية ، أو أمراض النقص فى التغذية أو حالات التسمم الكيميائى . وهكذا ، فمع أن النماذج ضرورية ولا غنى عنها ، إلا أن علينا أن نتحمل تكلفة الاعتماد عليها .

وفى الظروف المثالية لا يشكل النموذج نظرتنا بصورة طاغية تحجب عنا رؤية الوقائع الهامة والظروف الجديدة . إذ يتعين على الدارسين التوحد الشخصى بنموذج واحد بالذات . فطالما أنه من الممكن أن يحصلوا على صورة أفضل ، يجب عليهم توسيع تصورهم للعالم . ونادراً مايتحقق هذا الوضع المثالى فى الحياة . إذ أن النماذج التى يستعين بها العلماء غالباً ما تصبح نماذج جامدة ، فهى تحجب عن اهتمامنا تلك الوقائع والأفكار الجديدة ، بل قد تؤدى بنا إلى تجاهلها . والعالم على هذا النحو يصبح متعلقاً بصفة شخصية بنموذج معين بالذات ، ومن ثم يقاوم الجهود التى تبذل لاستبداله ، كما لوكانت محاولة تستهدف النيل منه شخصياً . فى ضوء ذلك لايصبح النموذج نظرية ، ولكنه يعبر فقط عن وجهة نظر محددة ، وأحياناً يمثل إيديولوجية علمية ، تحجب وتحدد القدرة على رؤية الأشياء فى ضوء جديد[1] . وقد تنبه كبار العلماء إلى هذا الجمود ، بل إن بعضهم قد واجه هذا الجمود بنفسه .

وتبدو هذه المشكلة حادة فى علم الاجتماع . فالنماذج الخاصة بالمجتمع والإنسان تنطوى على مضامين أخلاقية سياسية واضحة ومباشرة أكثر من أى تصورات علمية أخرى . يضاف إلى ذلك أن الفيلسوف الفرنسى والعالم الكبير بوان كاريه Poincaré قد أشار ذات مرة إلى أن علماء الطبيعة لديهم مادة موضوعية ، على حين أن علماء الاجتماع ينشغلون غالباً فى مسائل تتعلق بالمنهج[2] ومن اليسير فى العلوم الطبيعية تخطى الاختلافات بين العلماء ، طالما أنه من الممكن مواجهة الوقائع وفقاً لقواعد إجرائية عامة ومعروفة. على حين أننا فى العلوم الاجتماعية نجد صعوبة أكبر تواجه الاتفاق حول الوقائع ، وهناك أيضاً عدم اتفاق لايقل عن ذلك خطورة حول الطريقة المستخدمة فى تقييم هذه الوقائع . والنتيجة المترتبة على ذلك أن نظريات العلوم الاجتماعية مستثناة من النقد والهجوم ، فالنماذج المستخدمة فى هذه العلوم تصور لنا الحياة تصويراً مزدهراً بصفة مطلقة ، وهى تستمر فى بقائها حتى وإن قدمت لنا صورة مضللة للمجتمع والإنسان . وفى الوقت ذاته طالما أننا فى مجال لايحظى بوجود وقائع مستقرة ؛ فإنه من اليسير أن يتمسك الناس بالنماذج التى أمكن صياغتها، باعتبارها الأساس الأكيد الوحيد الذى يمكن أن يؤسسوا عليه نظرتهم للعالم .

على أن كافة العلوم تستعير أفكاراً من ميادين أخرى ، لكن يبدو أن علم الاجتماع له وضع متميز بين هذه العلوم ، فغالبية النماذج المستخدمة فى دراسة المجتمع والتى حققت أوسع

---

(١) Bernard Barber "Resistauce by Scientists to Scientific Discovery" (New York December, 1960.

قدمت هذه الدراسة إلى الجمعية الأمريكية لتقدم العلم .

(٢) Morris Cohen, Reason and Nature (An Essay on the Meaning of Scientific Method (New York : Harcurt Brace & World, 1931) p. 350.

انتشار هى فى الواقع مماثلات مستمدة من ميادين أخرى . ومع ذلك فليست كل نماذج المجتمع والإنسان السائدة فى علم الاجتماع كانت واضحة ومعترفاً بها صراحة من جانب أولئك الذين طوروها للاستخدام . إذ نادراً ما يفرق علماء الاجتماع بين النموذج البسيط ، والصورة أو التصور ، وبين النظرية العلمية . وليس من الشائع أن يتجاهل علماء الاجتماع تلك النماذج المنسوبة إليهم . وحينما تتضح هذه النماذج ، كما يبدو ذلك فى هذا الفصل ، سنجد أنها بسيطة ومحددة بصورة تخالف ذلك التصور الذى يوجد عند أصحابها . ومع ذلك كله ، فمن المؤكد أن علماء الاجتماع يسترشدون بنماذج يمكن وصفها بأنها متسقة نسبياً وهى تمثل أيضاً توجيها محدداً للباحث أو هى « إيديولوجية » . وسوف نقدم فى هذا القسم بعض النماذج العامة للمجتمع التى تقف وراء أعمال رواد علم الاجتماع ، وربما كانت تكمن وراء معظم مدارس علم الاجتماع . وأحيانا تأخذ هذه النماذج صورة الأزواج المتقابلة أو الأقطاب المتعارضة التى يتخذ كل منها موقفاً محدداً من بعض المسائل . وفى ضوء الالتزام بجانب معين أو تأكيد وجهة نظر محددة يجرى علماء الاجتماع دراساتهم . وبدون معرفة هذه النماذج يتعذر علينا وضع الكثير من الدراسات السوسيولوجية فى منظورها الصحيح . وطالما أن هذه النماذج تمثل الأساس الذى تستند إليه المدارس المتصارعة فى علم الاجتماع ، فإن فهمنا لها يعد ضرورياً حتى نتمكن من تحديد التيارات الفكرية الرئيسية فى الميدان .

النموذج التطورى :

كان تفكير علماء الاجتماع الأوائل محكوماً بتصور للإنسان والمجتمع بوصفهما يتقدمان عبر خطوات محددة للتطور تنتهى إلى أعقد المراحل وأكملها . وهناك عدد كبير من النظريات تمثل النموذج التطورى العام للمجتمع . فكونت Comte على سبيل المثال حدد ثلاث مراحل كبرى تمر خلالها كافة المجتمعات — وهى مراحل التدهور ، والدفاع ، والصناعة . وفى مقابل كل مرحلة من هذه المراحل حدد خطوة موازية يقطعها تطور الفكر الإنسانى ، ذلك الذى أدركه بوصفه يتطور من المرحلة اللاهوتية ، خلال المرحلة الميتافيزيقية ، حتى نصل فى النهاية إلى الفلسفة الوضعية التى اعتبرها كونت النموذج الكامل . على حين أن نموذج سبنسر للتطور كان أقل مبالغة ، فقد اتخذ موقفاً مؤداه أن علم الاجتماع هو « دراسة التطور فى أكثر أشكاله تعقيداً »[1] .

(١) Harbert Spencer, The Study of Sociology (New York, Appleton, 1873), p. 350.

ويعالج النموذج التطورى المجتمع كما لو كان ينطوى بداخله على قوة التطور الاجتماعى للإنسان التى تقتضى التسليم بأن كل مرحلة تؤدى دورها وفقاً لقانون طبيعى . وقد أغرى هذا التصور رواد الفلسفات الاجتماعية على استخدام النظرية التطورية والاستعانة بها فى تدعيم مواقفهم السياسية . مثال ذلك أن وليام جراهام سومنر Sumner كان يبرر امتياز الطبقات العليا على الطبقات الدنيا على أساس أن التباين هو قانون طبيعى يحفظ مبدأ بقاء الأصلح . وقد استخدم سومنر ، الذى أطلق عليه أنه من أتباع الدارونية الاجتماعية ، فكرة التطور كما فعل سبنسر لكى يعارض الجهد الذى يبذل للتغير الاجتماعى ، ذاهباً إلى أن التطور الاجتماعى يسير بطريقته الخاصة توجهه الطبيعة ، ذلك هو السبب الذى يدفعنا إلى القول : « بأنه من الحماقة البالغة أن يعتقد المرء أن بوسعه أن يجلس ومعه لوحه وقلمه لكى يخطط عالماً اجتماعياً جديداً »[1] .

ولقد استخدم أيضاً الاتجاه التطورى فى دراسة المجتمع لتدعيم حجم الاتجاه اليسارى المتطرف فى السياسة . فقد تأثر ماركس وإنجلز تأثراً بالغاً بأعمال الأنثروبولوجى لويس مورجان I.H. Morgan الذى حاول أن يدلل على أن كافة المجتمعات تمر خلال مراحل محددة للتطور كل مرحلة تتبع الأخرى تبدأ من الوحشية ثم البربرية إلى الحضارة . وذهب ماركس وإنجلز إلى أن كل مرحلة للحضارة مثل الإقطاعية تهيىء الأساس الملائم للمرحلة التالية ، فهى تحمل فى ذاتها بذور فنائها ، ولا بد أن تتلوها مرحلة أعلى وأرقى منها فى سلم التطور . وعلى هذا الأساس ذهبا إلى أن مرحلة الرأسمالية قد عملت على تطوير الإنتاج الرشيد وتركزه داخل وحدات أكبر بحيث جعلت من الاشتراكية والتخطيط مرحلة تاريخية ضرورية وأضافا أيضاً الفكرة التى مؤداها : أن كل حقبة تقاوم ميلاد المرحلة الجديدة ، وخلصا إلى أن المرحلة التالية فى التطور الاجتماعى لن يمكن تحقيقها إلا بواسطة ثورة عنيفة .

وتشترك نظريات كل من كونت وماركس فى التسليم بالافتراض القائل بأن كل مجتمع يتعين أن يمر بمراحل محددة للتطور تسير وفقاً لتتابع معين . ولهذا السبب يشار إليهما بأنهما من أصحاب نظريات التطور الأحادية الخط unilinear Theories وقد سيطرت هذه النظريات لفترة طويلة على الخيال السوسيولوجى . ومن المتوقع فى كل جيل أن يسعى أظهر علماء اجتماع هذا الجيل إلى وضع إطار جديد يصلح لتصنيف مراحل التطور الاجتماعى .

---

(١) William Graham Sumner, ,The Absurd Effort to Make the World Over in A.G. Keller and M.R. Davis (eds.). Essays of William Graham Sumner (New Haven, Yale University Press, 1934) p. 106.

وطالما أن هذه الإطارات الأخيرة لاتزال أقل تكاملا ووضوحاً ، فلذا يطلق عليها النظريات شبه التطورية .

أما بالنسبة لدوركايم فقد كان البعد الأساسي للمجتمع عنده هو درجة التخصص فيه ، أو ما أطلق عليه تقسيم العمل . وأعتقد أن هناك اتجاهاً تاريخياً ، أو تطوراً من درجة دنيا إلى درجة أعلى فى التخصص ، وأن ثمة نتائج هامة تترتب على ذلك . وفرق دوركايم بين نموذجين أساسيين للمجتمع استناداً إلى مدى تقدم تقسيم العمل . . الأول يقوم على ما أطلق عليه التضامن الآلى ، ويسود هذا الشكل للتضامن فى المجتمع المحلى الصغير الذى تكون فيه درجة التخصص محدودة ، وترتبط الناس ببعضهم روابط قوية ناتجة عن اندماجهم فى نظم أولية قوية مثل الأسرة الممتدة والدين المحلى . والنموذج الثانى للمجتمع هو ذلك الذى يرتكز على التضامن العضوى . وفى هذا النسق تصبح العلاقات أقل ارتباطاً وشخصية ، وتربط المصالح العامة بين الناس ويسود التعاقد من خلال رموز أكثر تجريداً . واعتقد دوركايم أن هذا النموذج الثانى ينبع دائماً عن النموذج الأول ويتبعه كلما ازدادت درجة التخصص وتقسيم العمل[1] .

وقبل أن ينشر دوركايم مؤلفه تقسيم العمل بسنوات قليلة قدم فريديناند تونيز أحد علماء الاجتماع الألمان نموذجاً مشابهاً يفترض نفس اتجاه التطور ، حيث فرق بين المجتمع المحلى والمجتمع بوصفهما نموذجين للمجتمعات . الأول منهما يرتبط إلى حد كبير بالتضامن الآلى عند دوركايم ، والثانى وثيق الصلة بالتضامن العضوى . وهناك آخرون وضعوا أفكاراً مماثلة . ومكان الإطار الذى حظى حديثا بالاهتمام هو ذلك الذى صاغه الأنثروبولوجى الأمريكى روبرت ريد فيلد الذى وضع تفرقة بين المجتمع الشعبى (الفولك) والمجتمع الحضرى[2] على أن الاكتشاف المنظم والصياغة الجديدة ، وتطوير ثنائيات أساسية تعبر عن الأنماط الاجتماعية شىء يوحى بأن التفرقة بين المجتمعات تعد أساسية . يضاف إلى ذلك أنها تكشف عن الصعوبة التى يواجهها علم الاجتماع حين يحاول أن يتخطى حدود مرحلة تطوير نماذج المجتمع ، ويتجه نحو إمكانية استخدامها فى العمليات الاجتماعية الأساسية .

وتعد النظريات الدورية بمثابة تطوير هام للتصور الآحادى للتطور : وتفترض هذه النظريات أن هناك عدداً من المراحل أو الدوائر التى لا بد أن تمر خلالها أية ثقافة تتسم بالدوام .

---

(١) Emile Durkheim (G. Simpson, trans). The Division of Labor in Society (Glencoe III The Free Press, 1933.

(٢) Robert Redfield. "The Folk Society, American Journal of sociology' (1947 vol, III No. 4.

وتعتبر نظرية باريتو عن دورة الصفوة* نموذجاً أساسياً لهذا النوع من النظريات[١] .

ومن بين الأمثلة الحديثة جداً لهذا المنظور نظرية الأستاذ سوروكين عن الديناميات الاجتماعية والثقافية . فقد نظر إلى المجتمعات بوصفها تمر خلال ثلاث مراحل ، يسيطر على كل منها نسق معين للحقيقة : ففى المرحلة الفكرية تبدو الحقيقة متمثلة فى العناية الإلهية وتدور حول الإيمان ، وتسيطر على الثقافة الحسية حواسنا ، وتنطوى الثقافة المثالية على تأليف يضم هاتين المرحلتين ، حين يسيطر عليها العقل[٢] . وقد صنف الأستاذ سوروكين الثقافة الأوربية المعاصرة والأمريكية فى المرحلة الأخيرة حيث يتقدم تكامل الثقافة الحسية ، وذهب إلى أن المخرج الوحيد من أزماتنا يتمثل فى إيجاد تركيب أو تأليف بين الإيمان والحس . فذلك — كما يقول — هو « التطور المحدد للأزمات الكبرى فى الماضى ، وهو طريق الخلاص من أزماتنا الحالية ، وليس هناك أى احتمال آخر »[٣] .

وتسلم النظرية العالمية للتطور[٤] بأن كل مجتمع ليس من الضرورى أن يمر خلال نفس مراحل التطور المحددة ، وهى تذهب إلى أبعد من ذلك . فثقافة الإنسان حين تؤخذ ككل قد سارت وفقاً لخط محدد للتطور . ولقد تمثلت هذه المبادئ بوضوح فى أعمال سبنسر حين ذهب إلى أن الجنس البشرى قد تطور من جماعات صغيرة إلى جماعات أكبر ، ومن جماعات بسيطة إلى أخرى مركبة ، ومزدوجة التركيب . أو بعبارة أخرى أكثر عمومية تطور الجنس البشرى من حالة

* دورة الصفوة عند باريتو تشكل إحدى القضايا الأساسية فى نظريته السوسيولوجية . وتتألف الصفوة من أفراد يتميزون بقدرة عالية على الأداء فى مجالاتهم المتخصصة . وهناك فئتان أساسيتان للصفوة هما : الصفوة الحاكمة التى تضم الأفراد الذين يؤدون دوراً بارزاً فى ممارسة السلطة السياسية ، ثم الصفوة غير الحاكمة وتضم أفراداً لديهم القدرة ولكنهم ليسوا فى مراكز القوة . ويرى باريتو أن هناك تعاقباً أو تناوباً للصفوة ، بحيث يتخذ التغير الاجتماعى طابعاً دورياً . انظر تفاصيل هذه النظرية عند بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وزملائه ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

(المترجم) .

(١) يجد القارئ عرضاً وافياً لهذه القضية فى معالجتنا للدراسات السوسيولوجية عن الانحراف والامتثال فى الفصل السادس .

(٢) Pitrim Sorokin, Social and Cultural Dynamics, one Volume -ed. (Boston : Sargent, 1957).

(٣) Pitrim Sorokin, The Crisis of Our Age (New York, 1947, p. 324.

(٤) إننى هنا أتبع المصطلحات التى اقترحها جوليان ستيوارد انظر Evolution and Process in A Kroeber (ed.) Anthropology Today, (Chicago : University Press, 1953) pp. 313-326.

التجانس إلى حالة اللا تجانس (١) . كذلك كان الأنثروبولوجي ليزلي هوايت White أحد رواد هذا التصور (٢) . فلقد ذهب الأستاذ هوايت إلى أن التكنولوجيا ، وبخاصة كمية الطاقة الموجودة وطريقة استخدامها ، تحدد صور ومضامين الثقافة والمجتمع . وقد ذهب إلى أن تطور الثقافة ليس شيئا غير مستقر ، ولكنه يمثل انفجارات كبرى تصاحب اكتشاف مصادر جديدة للطاقة . وهكذا نجد أن الثورة الزراعية التي قامت حولها حضارات العالم القديم الكبرى ، قد أعقبتها فترة ركود طويلة إلى أن شهد العالم الجديد عصر الوقود حوالى عام ١٨٠٠ . وعلى الرغم من أن هذه النظرية تقرر أن هناك خطاً واضحاً للتقدم تقطعه الأنواع الإنسانية ككل ، فإنها لاتذهب إلى أن كل مجتمع يمر بالضرورة خلال كل مراحل التطور أوحتى غالبيتها . وإنما الأمر على خلاف ذلك تماماً فكل مرحلة تسهم فى تقدم المرحلة التالية عليها كنتيجة لانتشار الاكتشافات التكنولوجية . يضاف إلى ذلك أن كل وثبة للأمام تعمل على الإسراع من معدل التطور ، بمعنى أن معدل السكان والطاقة يتزايدان نسبياً مع رأس المال . ومع ذلك ، فإن هوايت يعود مرة أخرى إلى وجهة نظر التطوريين القدامى . فهو ينظر إلى التطور ككل على أنه يتجه نحو نقطة ما نتحرك نحوها بالضرورة . فالمستقبل يقدم وعداً لبنى البشر « بمستويات أعلى للتكامل . . . ومزيداً من التركز للقوة السياسية والضبط . . . وتنظيما سياسياً فريداً يستطيع أن يستوعب البشرية بأسرها » (٣) .

وقد صاغ وليام أوجبرن أفكاراً مشابهة ، فهو يركز على دور الاختراع فى التغير الاجتماعى ، حين تناول بالذات سرعة معدلات تغير الثقافة المادية ، واستطاع أن يتوصل إلى قانون التخلف الثقافى — الذى يحدد تغير ثقافتنا اللامادية — أى التغير فى الأفكار والتنظيمات الاجتماعية . إذ أن هذا الجانب يتخلف دائماً وراء التغيرات فى الثقافة المادية ، أى التغير فى التكنولوجيا والاختراعات (٤) .

ولايزال هناك أيضاً نموذج آخر للنظرية التطورية ؛ ذلك الذى يمكن أن نطلق عليه التطور المتعدد الخطوط (٥) . وأولئك الذين يتبنون هذا المنظور لايحاولون تفسير الخط المستقيم للتطور فى كل مجتمع ، أو تقدم الجنس البشرى ككل . ولكن التساؤل الذى يطرحونه هو : « فى كل الحالات التى حدث فيها تحول من الصيد إلى الزراعة فى المجال الاقتصادى هل حدث

---

(١) Herbert Spencer, Principles of Sociology, p. 471.

(٢) Leslie White, The Science of Culture (New York, Farrar, Strauss, (1949).

(٣) Ibid, p. 338 ff.

(٤) William F. Ogburn Social Change with Respect to Culture and Original Nature, N.Y. Viking, 1950.

(٥) Julian Steward "Evolution and Progress, in A. Kroeber, Anthropology Today, pp. 313-326.

أيضاً تغير مصاحب في نظام الأسرة ؟» . ولهذا التساؤل أهميته وقيمته الخاصة ، لاولكنه يختلف إلى حد كبير عن التفكير التطوري التقليدي .

ويهتم حديثاً عدد من علماء الاجتماع الشبان ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، بالنتائج المترتبة على انتشار التصنيع . فقد حاول كل من هوايت وأجبرن فحص الثقافة والبناء الاجتماعي في كافة المجتمعات حتى يتمكنا من قياس مدى انتشار تبني الأشكال الصناعية للإنتاج بصورة تشجع تطور نظم وأنماط اجتماعية متماثلة . وقد عبر أرنولد روز A. Rose عن وجهة نظر شائعة حينما كتب في مقدمة مؤلفه « نظم المجتمعات المتطورة » : إن ثقافة عالمية أثرت في كافة المجتمعات المتطورة قد نمت خلال القرون الأربعة الماضية . . . ويكمن مصدر هذه الثقافة المشتركة وجوهرها في نمو التجارة العالمية والصناعة والنتائج المباشرة لهما فيما يتعلق بالتحضر ، والتخصص ، والعلمانية ، وتزايد فرص الحراك الاجتماعي ، والتعليم الجامعي ، والتحسن الذي طرأ على المستويات المادية للحياة »(1) .

على أن هذه المدرسة الأخيرة لعلم الاجتماع لاتستخدم في الحقيقة نموذجاً تطورياً عالمياً أو متعدد الخطوط ، ولكنها تتبنى تصوراً للمجتمع يفترض أن أي تغيرات تطرأ على جانب معين من النسق الاجتماعي سوف تكون لها نتائج هامة بالنسبة للأجزاء الأخرى وللنسق الوظيفي ككل . ومثل هذا النموذج يطلق عليه غالباً النموذج العضوي ، أو البنائي الوظيفي ، وسوف نناقشه في الفقرة التالية .

ولقد تراكمت شواهد هائلة كشفت عن أن المجتمعات لاتمر خلال مراحل محددة تماماً . يضاف إلى ذلك أن ظروف العالم خلال القرن العشرين قد جعلت من العسير الاعتقاد بأن المجتمع المعاصر يمثل أعلى مراحل تطور الإنسان ، أو أنه سوف يتحرك بالضرورة نحو مرحلة أكثر تطوراً ، أي أشكالا متقدمة للحياة الاجتماعية . ومن ثم فإن النموذج التطوري الآحادي الخط للنمو الاجتماعي أصبح قليل الأهمية جداً بالنسبة لمعظم علماء الاجتماع المعاصرين . كذلك فشلت نظرية التطور العالمي في جذب اهتمامهم بوصفها نظرية هامة . ويبدو أن علماء الاجتماع قد تركوا مهمة الدراسة المستمرة للتطور الآحادي والعالمي لعلماء الأنثروبولوجيا . وهم يشعرون بأن الشيء الذي تقدمه نظرية التطور المتعدد الخطوط يمكن أن يتحقق بصورة أفضل عن طريق استخدام نماذج أخرى . وهكذا ، أصبح النموذج التطوري للنمو الاجتماعي بكافة اتجاهاته لا يحظى بعناية علماء الاجتماع .

---

(1) Arnold Rose (ed.) the Institutions of Advanced Societies (Minneapols : 1958). p. 28. also Inkeles, Industrial Man, The Relation of status to Experience Perceptionand value, A.J.S, 1960, I.X.VI : 1-31.

وبعد رفض وجهة النظر التطورية ، أصبحت بعض الأنشطة التى كانت نابعة عنها غير جديرة بالاهتمام . إذ يتطلب المنظور التزاما كبيراً بدراسة التاريخ ، وبخاصة التاريخ المبكر للإنسان . ولقد انتهى عهد هذا الاهتمام فى ميدان علم الاجتماع . والتطبيق الصحيح للإطار التطورى يستند إلى تطوير تصنيف للمجتمعات ، إلا أن علماء الاجتماع المعاصرين ينظرون إلى هذه المهمة على أنها عديمة الجدوى . ومن بين نتائج إهمال علماء الاجتماع للتاريخ أنهم أصبحوا يلعبون دوراً محدوداً فى توجيه دراسة الأشكال الجديدة للمجتمعات ، مثل النظام الشمولى فى أوربا ، والأمم الجديدة التى انبثقت عن الظروف القبلية والاستعمارية التى كانت سائدة فى آسيا وأفريقيا[1] . والاهتمام الحديث لعلماء الاجتماع الشبان بنتائج التصنيع وما صاحبه من صور للمجتمع الصناعى ، قد يكون هو الطريق الذى تستطيع من خلاله أن تستعيد بعض الأعمال التى وجهها المنظور التطورى مكانتها فى علم الاجتماع المعاصر .

النموذج العضوى : البنائية ـ الوظيفية :

المماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية قديمة قدم التفكير الاجتماعى . فقد تحدث أفلاطون عن العناصر الثلاثة للمجتمع وهى التفكير أو العقل ، والشعور أو الروح ، والشهوة ، وكل منها تمثل طبقة اجتماعية خاصة . وانتشرت المماثلة العضوية فى الفكر السابق على أوجيست كونت . وليس من الغريب فى شىء أن تظهر مبكراً فى تاريخ علم الاجتماع . والصورة الرئيسية لهذه المماثلة هى تطور مفهومى البناء والوظيفة ، اللذين ظهرا عند سبنسر ، واستخدمهما دوركايم ، ثم تطورا أساساً فى أعمال الأنثروبولوجيين البريطانيين ذوى التوجيه السوسيولوجى من أمثال مالينوفسكى وراد كليف براون[2] . ومن خلال هذه القنوات وغيرها أصبح لهذا

---

(١) من أهم الاستثناءات من هذا الحكم :

Barrington Moore, Jr. Soviet Politcs : The Dilemma of Power (Cambridge : Harvard University Press, 1950); Raymond Baver, Alex Inkeles, and Clyde Kluckhohn, How the Soviet System Works (Cambridge : Harvard University Press, 1959); Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East Glencoe, Ill. : the Free Press, 1958); Morroe Berger, The Arab World Today (London : Nicolson, 1962;) Willbert Moore and Arnold Feldman, Labor Commitment and Social Change in Developing Areas (New York : Social Science Research Council 1960); Marion Levy, Family Revolution in Modern China (Cambridge : Harvard University Press, 1949).

(٢) Herbert Spencer Principles of Sociology; Emile Durkheim (J.W. Swain,trans.), Elementary Forms of Religious Life (New York : Macmillan 1926); Bronislaw Malinowsk, Crime and Custom in Savage Society (London : Trench and Trubner, 1926); A.Ri. Radcliffe - Brown, Structure and Function in Primitive Society (Glencoe: Ill. : The Free Press, 1952).

المنظور تأثيره فى علم الاجتماع الأمريكى ، وبخاصة بين تلاميذ وأتباع تالكوت بارسونز ؛ وهو الآن يعرف عموماً باسم المدرسة الوظيفية فى علم الاجتماع .

وهناك بالطبع اختلافات بين البنائيين الوظيفيين فى اهتماماتهم وفى مدى تعلقهم الكامل بالمماثلة العضوية للمجتمع [1] . والمنظور الأساسى للاتجاه البنائى الوظيفى جعل محور اهتمامه هو المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه ، أكثر من الاهتمام بالفرد أو الجماعات مثل الأسرة . والتساؤل الرئيسى الذى يطرحه مؤداه : « كيف تستطيع الحياة الاجتماعية أن تحقق بقاءها وتستمر خلال الزمن بالرغم من ذلك التحول التام الذى يطرأ على عضوية المجتمع مع كل جيل جديد ؟ » . والإجابة التى يقدمها هى : « أن الحياة الاجتماعية مستمرة لأن المجتمعات لديها وسائل (بناءات) تشبع بها الحاجات (الوظائف) التى إما أن تكون ظروفاً سابقة أو نتائج للحياة الاجتماعية المنظمة » .

على أن وجهتى النظر التطورية والوظيفية ليستا متعارضتين ، ولكن الاختلاف يكمن فقط فى اهتماماتهما وما يؤكدان عليه . فالمنظور التطورى يشبه فكرة كونت عن الديناميات الاجتماعية ، على حين أن الاتجاه البنائى الوظيفى هو بديل معاصر للإستاتيكا الاجتماعية . ويهتم العالم التطورى بتصنيف المجتمعات وفقاً لمقياس تطورى محدد ، ومن ثم فإن مراحل التطور والتغير يحتلان أهمية خاصة عنده . أما الاتجاه البنائى الوظيفى فهو يتضمن تصوراً محدوداً عن الزمن . فهو يوقف حركة النسق عند نقطة زمنية معينة لكى يتمكن من فهم كيفية قيامه بعمله كنسق . وحينما يهتم أولئك الذين يوجههم المنظور التطورى بنظام معين بالذات يحاولون فهم كيف تشكل مراحل تطور المجتمع ككل صورة هذا النظام . على حين يؤكد البنائيون الوظيفيون أكثر على كيفية إسهام النظام فى المحافظة على استمرار المجتمع . ومن الواضح إذن أن هذا الاتجاه يؤدى بسهولة بالعالم الوظيفى إلى إهمال عملية التغير ، وهى نقطة سنعود إليها بإيجاز بعد ذلك .

ويهدف أصحاب وجهة النظر البنائية الوظيفية إلى تمييز تلك الظروف والمتطلبات الخاصة بالحياة الاجتماعية ، وتتبع العملية التى يستعين بها مجتمع معين لكى يحقق مطالبه . ولنقدم مثالا واضحاً ، فإذا كان للمجتمع أن يستمر ، فإن عليه دورياً أن يجد أعضاء جدداً . وهذه الحاجة يشبعها فى كل المجتمعات نظام الأسرة . فالأسرة هى النظام الذى يحقق للمجتمع

---

(١) لا غنى عن المصادر التالية للوقوف على الاتجاه العام للمدرسة البنائية الوظيفية :

Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure (Glencoe, The Free Press, 1957); Kingsley Davis, Human Society (New York : Macmillan, 1949) Marion Levy; The Structure of Society (Princton, 1952). Talcott Parsons, The Structure of Social Action, Glencoe Ill, The Free Press, 1949, and the Social System, Glencoe Ill, the FreePress, 1951).

وظائف التناسل ، والعناية الأولية بالطفل ، وتدريبه على الأساليب السائدة في المجتمع الذى سيعيش فيه .

ويتعين أيضاً على الباحث الذى يستخدم التحليل البنائى الوظيفى أن يتناول طريقة التنسيق بين البناءات المختلفة وكيفية تكاملها للمحافظة على وحدة المجتمع كنسق كلى (أو كائن عضوى) ولقد أوضح كونت هذه النقطة تماماً حينما كتب يقول : « يتناول علم الاجتماع بحث قوانين الفعل والاستجابة بالنسبة لكافة أجزاء النسق الاجتماعى »[1] .

ولاشك أن وجهة النظر البنائية الوظيفية قد أسهمت إسهاماً كبيراً فى تطور الفكر الاجتماعى والبحث . فالكثير من ملامح المجتمع ، التى كانت تبدو محيرة لاتخضع لمنطق يبرر وجودها ، أصبحت واضحة مفهومة حينما نظر إليها فى علاقتها بالوظيفة (إسهامها فى استمرار الحياة الاجتماعية) . وهكذا ، فبينما تبدو شعائر المرور rites depassage – مثلا – عنيفة ومضرة بالفرد أصبحت وجهة النظر الوظيفية تمثل تدريباً مفيداً على الجزاء العام الذى يفرضه مجتمع يعتمد على الصيد – مثلا – فى الحصول على الطعام. كما أن الحب الرومانسى فى مجتمعنا أصبح ينظر إليه على أنه يقوم بوظيفة توجيه الشباب للتخلص من التبعية التى يشجعها النظام الأسرى ، حتى يتحمل مسئوليات الزواج .

على أن هذا المنظور أيضاً قد زاد من حساسيتنا لوظائف عديدة تعتبر هامة لاستمرار الحياة الاجتماعية كانت مهملة أو لم تكن بالاهتمام الكافى. فقد بذل دوركايم وتلاميذه جهداً كبيراً فى توضيح أهمية الطقوس العامة كوسيلة لزيادة التضامن الاجتماعى[2] ، وتكشف الدراسات التى قام بها تلميذه مارسيل موس عن الهبة The Gift[3] بالتفصيل كيف أن الجوانب التى تبدو عديمة الأهمية فى الحياة الاجتماعية تؤدى وظائف هامة فى المحافظة على الروابط بين الأفراد والجماعات ، ومن ثم تحافظ على وحدة المجتمع ككل .

ولقد عملت تلك الحساسية للعلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنسق الاجتماعى على زيادة فهمنا للتغير الاجتماعى . فإدراكنا بأن التغيرات فى جانب معين من المجتمع ذات نتائج هامة بالنسبة للأجزاء الأخرى من النسق قد عمل على توسيع آفاق نظرتنا ، وساعدنا على تطوير فهم أفضل لأسباب تبنى الاكتشافات الجديدة ببطء (المقاومة) ، وأسباب تعدد نتائج التغيرات التى تستهدف تحقيق هدف معين ، بحيث تختلف هذه النتائج عن تلك التى نقصدها بداءة أو نتوقعها .

(١) Auguste Comte, (H. Martineau, trans.), The Positive Philosophy of Auguste Comte (New York Blanchord, 1855), p. 457.

(٢) Durkheim, Elementary Forms of Religious life.

(٣) Marcel Mauss (I. Cunnison, trans), The Gift (Glencoe Ill, The Free Press, 1954).

كذلك كانت وجهة النظر البنائية الوظيفية دعامة كبرى للدراسات المقارنة ، وبخاصة تلك التى تناولت الثقافات البدائية وغيرها من الثقافات الغريبة عنا . وهناك مجتمعات كثيرة تبدو خالية من الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية بالمعنى الذى نفهمه ، لكن الاتجاه الوظيفى يدفعنا إلى البحث عن تلك الطرائق التى لاتكون واضحة تماماً وتستعين بها هذه المجتمعات فى ترتيب مايتعلق بالسلع والخدمات أو الممارسة الشرعية للقوة . ومن ثم فإننا نستطيع أن نجعل رؤيتنا أكثر اتساعاً من حيث تباين صور الحياة الاجتماعية ، ونصبح على وعى بالقيود الفعلية التى تفرض على تلك المخططات الطوبائية للتنظيم الاجتماعى .

ومن اليسير بعد ذلك توضيح المخاطر والصعوبات التى تنطوى عليها وجهة النظر هذه . فهناك نقد غالباً مايثار مؤداه أن الاتجاه البنائى الوظيفى اتجاه غائى . فالوظيفة تبدو فقط مصطلحاً بديلا لمصطلح « الغرض »، وقد يكون للفرد غرض ما ، لكن يصعب أن يقال إن للمجموعة نفس الغرض . ومع ذلك فمن الممكن الرد على ذلك بأن هناك جماعات تسلك بفاعلية بحيث تبدو كما لو أنها كائن عضوى فريد ذو إرادة معروفة ويوجهه هدف محدد . يضاف إلى ذلك أن بعض رواد الاتجاه البنائى الوظيفى يستخدمون الوظيفة لكى يصفوا بها فقط « نتيجة مترتبة على شيء ما » ، ومن ثم يتجنبون تماماً مسألة القيمة والغرض .

على أننا حتى إذا استخدمنا الوظيفة بهذا المعنى المحدود فإن ذلك لايجنبنا النقد الهام الذى يوجه إلى العلماء البنائيين الوظيفيين وهو أنهم لايستطيعون كشف الحقيقة التى مؤداها : على أى مقياس يصبح الشيء وظيفياً؛ فما هو وظيفى بالنسبة للمجتمع قد لايكون وظيفياً بالنسبة للفرد . مثال ذلك نظام العبودية فى اليونان القديمة أو مستعمرات زراعة القطن فى أمريكا الجنوبية قبل عام ١٩٤٠ . والحقيقة أن وجهة النظر الوظيفية تجعلنا نبالغ فى تأكيد أهمية الفرد وحاجاته بالنسبة للجماعة . ولا شك أن محور البحث ، وطبيعة المشكلات التى يؤكدها ، والمادة التى يحصل عليها الباحث سوف تختلف كلية إذا افترض أن المجتمع يوجد أساساً لكى يشبع حاجات الفرد بدلا من الاعتقاد بأن للمجتمع طبيعته الخاصة ، وأن الفرد يوجد أساساً لإشباع حاجات المجتمع .

ومن الملاحظ كذلك أن ماهو وظيفى بالنسبة لفرد معين أو جماعة ما قد لايكون وظيفياً بالنسبة لفرد آخر أو جماعة أخرى . وإذا زعمنا أن باستطاعتنا حل هذه المشكلة باختيار البديل الذى يبدو وظيفياً بصورة أكثر بالنسبة للمجتمع ، فإن هذا القول لايمثل إجابة مقنعة إلا إذا اتفقنا على مكونات المجتمع ، وعلى ماهو وظيفى أو غير وظيفى بالنسبة له . ولسوء الحظ أننا لانستطيع دائماً أن نتفق على مايعنيه مصطلح « المجتمع » . فالعبيد اليونانيون لم يكونوا من بين أعضاء المجتمع اليونانى القديم ، على الرغم من أنهم كانوا فى بعض الأقاليم يمثلون غالبية السكان . وحتى

إذا اتفق العلماء الاجتماعيون على أولئك الذين يكونون عضوية المجتمع . فإنهم قد يجدون أن أعضاء المجتمع أنفسهم يختلفون حول مايهم المجتمع أو يحقق مصالحه . وحتى إذا اتفق الناس فإنهم مع ذلك قد يقودون مجتمعهم إلى طريق يؤدى به إلى الانحلال والتدهور ، بحيث يصعب أن يكون وظيفياً على أى نحو .

غير أن الاتجاه البنائى الوظيفى يشجع البحث عن وظيفة كل بناء قائم بالفعل . وليس هناك شيء يعوق الخيال فى بحثه عن تلك الوظائف . والنتيجة المترتبة على ذلك أن كل شيء يوجد فى المجتمع فى وقت معين نفترض بسهولة أنه يحقق وظيفة معينة تبرر وجوده . أما إذا افترضنا عدم وجوده فإن إحدى حاجات المجتمع ستظل دون إشباع . ومثل هذا المبدأ يمكن الاعتماد عليه فى الرد على النقد الذى يوجه إلى هذا الاتجاه من أنه يتجاهل التجريب والتغير الاجتماعى ، فما يوجد فى المجتمع لتحقيق وظيفة ما ، يتعذر تجنبه دون أن يترتب على ذلك نتائج بالغة الضرر .

وعلى الرغم من هذه النقائص والأخطار التى ينطوى عليها هذا النموذج ، إلا أن كل عالم اجتماع يعتبر إلى حد ما من أصحاب التحليل البنائى الوظيفى . وهناك فئة قليلة جداً من علماء الاجتماع تذهب إلى أنه ليس ثمة نظام أو نسق فى الحياة الاجتماعية . ولا يؤمن إلا قليلون بأن المجتمع يعبر عن شيء مضطرب غير محدد ، أو أن الأنماط التى يدعى علماء الاجتماع أنهم يلاحظونها فى الحياة الاجتماعية ليست إلا أوهاماً . ومن المشكوك فيه أن يتجاهل أى عالم اجتماع أن استمرار الحياة الاجتماعية يتطلب وجود هيئات اجتماعية معينة تقوم بأداء بعض الوظائف مثل تنشئة الأطفال ، وضبط الانحراف ، وتنظيم الجنس أو أداء الأعمال ، ولايعارض كثيرون أيضاً أهمية دراسة البناءات المميزة للمجتمع لكى نتعرف على الوظائف التى تؤديها .

ومع أن هناك اعترافاً عاماً بهذا الاتجاه ، إلا أن المدخل البنائى الوظيفى قد خضع لنقد شديد . ويستند هذا النقد إلى الصعوبات المشار إليها فيما سبق ومنها الميل إلى إعطاء وظيفة لكل شيء ، هذا من ناحية . كما يستند من ناحية أخرى إلى اعتقاد ذوى الاتجاه البنائى الوظيفى بأنهم يملكون المفتاح السحرى لعلم الاجتماع . وربما كان أهم نقد وجه إلى وجهة النظر هذه هو ذلك الذى أثاره أولئك الذين يتبنون مايعرف بنموذج الصراع فى دراسة المجتمع ، إذ أنهم يضعون الصراع فى مقابل التوازن ، الذى يعد فى رأيهم المفهوم الرئيسى عند أصحاب النزعة البنائية الوظيفية .

نموذج التوازن فى مقابل الصراع :

يمثل نموذج التوازن للمجتمع إحدى صور الاتجاه الوظيفى . ويذهب أولئك الذين يوجهون إليه النقد إلى أنه يصرف اهتمامنا عن وقائع الصراع والتوتر الاجتماعى ، ومن ثم فهو يمثل تياراً سياسيًّا محافظاً يؤثر فى الفكر الاجتماعى . والاتجاه المحافظ ليس ظرفاً ينطوى عليه المنظور البنائى الوظيفى ، ذلك الذى يستطيع أن يتناول معظم مشكلات التغير . والحقيقة أن النظرية تقرر بوضوح أن الفشل فى مواجهة وظائف معينة سوف يؤدى إلى انهيار المجتمع . فالتغير الذى يطرأ على البناء يؤثر فى القدرة على أداء الوظيفة ، كما أن التغير الذى يطرأ على بناء فرعى معين يؤثر على البناءات الفرعية الأخرى فى نفس النسق . ومع ذلك ، ففيما يتعلق بنموذج التوازن تسقط مشكلة التغير من الاعتبار حيث يمكن التركيز على حالة ثبات النسق . وليس هذا التصور شيئاً غير معروف فى نموذج التوازن ، ولكنه يظهر عند الممارسة بصورة واضحة .

ولقد طور تالكوت بارسونز وتلاميذه نظرية التوازن . ويمكننا أن نقرر بأن النموذج العام لهذه النظرية كما يتجلى فى أعمال روادها هو مفهوم إعادة التوازن Homeostasis* كما طبقه والتر كانون W.B. Canon فى الفزيولوجيا فى مؤلفه الذائع الصيت : حكمة الجسم . والنموذج الذى سار عليه كانون فى تحليله تمثل فى مناقشة تلك العمليات التى تكشف عن أن الأنسجة تتغذى دائماً عن طريق الدم ، وهذا بدوره هو مايجعلها صالحة ويعوض الضائع . وقد أوضح كانون أنه دون أن تحدث أية إصابة يعمل الجسم بسرعة على إيجاد سلسلة من الميكانيزمات مثل انقباض الوعاء الدموى المؤدى إلى نقطة الإصابة ، ثم مجموعة من التوافقات التى تعمل على حدوث التجلط ، وزيادة إنتاج خلايا الدم الحمراء . . إلخ . والجسم بهذه الطريقة يمنع فقدان الدم من أن يؤثر بشدة على اختلال التوازن، ويستعيد النسق تدريجيًّا حالة التوازن السابقة[١] .

ووفقاً لهذا النموذج أدرك بارسونز وزملاؤه المجتمع على أنه يحاول أيضاً عن طريق بعض التوافقات الآلية أن يحافظ على ميزان توازنه حينما تؤثر فيه قوى داخلية أو خارجية . ولكى نقدم مثالا على ذلك دعنا نفترض أنه فى بعض طبقات المجتمع تكون الأسرة ضعيفة ،

---

* مبدأ إعادة التوازن : أحد الخصائص العامة الأساسية للكائنات الحية ، من حيث اتجاهها إلى الاحتفاظ بظروف الحياة فى مستوى ثابت واستعادة هذا المستوى إذا طرأ عليه تغير . انظر دكتور سامى محمود على ، القاموس الملحق بترجمة لكتاب سارتر « نظرية فى الانفعالات » دار المعارف ، ١٩٦١ . (المترجم)

(١) Walter B. Cannon, the Wisdom of the Body, (New York : Norton, 1932).

وهذا بدوره يؤدى إلى إهمال الأطفال وعدم تنشئتهم التنشئة الصحيحة . وإذا كانت قيم المجتمع تؤكد أهمية العناية الفائقة بالصغار وإتاحة الفرصة أمامهم ، ومثل هذا الموقف يمثل أحد مصادر الضغط على نسق القيم . وإذا أدى ذلك بالمناطق التى أصيبت بالعدوى إلى إخراج نسبة عالية من الأحداث الجانحين ، فإن ذلك معناه ظهور نوع من الخلل الاجتماعى . كل هذه الظواهر تشكل عناصر اختلال توازن النسق الاجتماعى . ويؤكد نموذج التوازن أن المجتمع الذى يواجه هذا الموقف عليه أن يتخذ بعض الإجراءات الإيجابية : وقد تتضمن هذه الإجراءات تدعيم الخدمة الاجتماعية للأسر لكى تحافظ على تماسكها حتى تستطيع تدريب الأطفال وفقاً لأسس جديدة ، وتطوير مراكز خدمة فى المجتمع المحلى للشباب ، وبناء مساكن جديدة لمحاصرة المناطق المصابة . هكذا ، مع بذل الجهد الواعى المنظم على نطاق كاف يمكن حصار المنطقة المصابة بالعدوى . ومن ثم تكتسب الجماعة عادات جديدة فى رعاية الأطفال وصلتهم بالمجتمع ، ومن ثم يستعيد المجتمع حالة توازنه المفقود .

ونموذج التوازن باعتباره يمثل صورة خاصة من التحليل البنائى الوظيفى له بعض مميزات هذا الاتجاه . ولكن المماثلة التى تقترحها دراسات كانون لاتضيف شيئاً هاماً جديداً إلى ماينطوى عليه التحليل البنائى الوظيفى ، وإنما هناك نقائص جديدة واضحة : فهناك شواهد تاريخية لاحصر لها تدلل على أن المجتمعات كثيراً ماتفشل فى السيطرة على الأحداث التى تتعرض لها ، وأنها تشهد تغيراً أساسياً ، بل هى عادة ماتتعرض للفناء . وثانياً أن تطبيق المماثلة بنموذج إعادة التوازن الفزيولوجى يحتاج منا أن نعرف الحالة المثلى للنسق التى سوف يعود إليها بعد أن يصيبه الاختلال . وقد يكون ذلك واضحاً بالنسبة لحرارة الجسم الإنسانى ، ولكنه ليس بنفس درجة الوضوح بالنسبة للمناخ الاجتماعى : ثالثاً : علينا أن نعرف السبب الذى يؤدى إلى حدوث هذه العملية . أما النموذج الذى يتبناه كانون فيؤكد أن التوافقات الضرورية كامنة داخل بناء الخلايا ، والأعضاء ، والتركيب الكيميائى للجسم الإنسانى لكننا لانستطيع أن نحدد بنفس الدقة عوامل التوازن فى المجتمع .

ولعل النقد المرير الذى وجه إلى نموذج التوازن هو ذلك الذى أثاره أولئك الذين ينتمون إلى مايعرف باسم نموذج الصراع للمجتمع . فهم يقولون إنه من الوهم أن نعتقد بأن المجتمع ، وبخاصة المجتمع الحديث ، يحقق ضرباً من التوازن المنسجم مهمته المحافظة على كل شىء . ويذهب نقاد نظرية التوازن إلى تعذر وجود حالة توازن تام . وبالتالى فكل المجتمعات تشهد حالة صراع ، وبخاصة صراع المصالح . وبعبارة أخرى أنهم يقررون أنه بدلا من الاتفاق أو الإجماع ، نلاحظ أن النزاع هو الشرط الأساسى للحياة الاجتماعية ، ذلك الذى ينشأ عن المنافسة حول القوة والامتياز بين الجماعات المختلفة . ومن ثم ، فإن العملية الاجتماعية الأساسية ليست هى الجهد

المنظم لاستعادة الانسجام أو التوازن ، ولكنها الصراع اللا محدود بين الذين ليست لديهم امتيازات ويرغبون فى اكتسابها ، والذين لديهم بالفعل هذه الامتيازات ويرغبون إما فى المزيد منها، أو فى منع الآخرين من الحصول على ماهو سائد . ويذهب أصحاب نظرية الصراع إلى أن نموذج التوازن أصبح دعامة للوضع القائم . فبدلا من أن يكون منظوراً لرؤيتنا يصور الواقع الاجتماعى تصويراً صحيحاً ، أصبح يمثل عدسة حمراء تشوه الواقع ، وتحجب عن رؤيتنا وقائع صراع الأهداف والمصالح فى الشئون الإنسانية .

وقد تطور نموذج الصراع للمجتمع حديثاً بصورة عميقة وشاملة على أيدى لويس كوزر ، ورالف داهرندورف ، وجوهان جالتنج[1] . ولكنه وجد تدعيما قويًّا من جانب عدد من نقاد علم الاجتماع الحديث مثل رايت ملز . وهناك بالطبع جانب حق ينطوى عليه نقدهم . فتحليل الكتابات السوسيولوجية الحديثة سوف يكشف عن اهتمام ضئيل بوصف الصراع الطبقى والاجتماعى على عكس ما توحى به الوقائع .

غير أن قولنا هذا لايعنى أن نموذج الصراع أفضل من نموذج التوازن . فنحن لانزال لسوء الحظ فى موقف لا يسمح لنا أن نقرر ماهو النموذج الصحيح . والحق أن وضع السؤال على هذا النحو العام يجعل من العسير الإجابة عليه . فالمجتمعات تكشف عن ميل نحو الصراع والاتفاق أيضاً. ففترات الاستقرار النسبى تتبعها فترات صراع حاد وتغير سريع . وتختلف المجتمعات فيما بينها باختلاف الزمان والمكان من حيث هذ الاعتبارات . وليست هذه ملاحظة عابرة ، فهى حقيقة لايجب أن نتجاهلها . والشىء الذى علينا أن ندركه تماماً عند هذه النقطة من دراستنا للتحليل السوسيولوجى هو أن علماء الاجتماع يختارون الوقائع ويؤكدونها معتمدين فى ذلك على نموذج المجتمع الذى يتبنونه .

ولقد أشار فيلسوف العلم موريس كوهن إلى أن العلوم الاجتماعية تتبنى مجموعات متضاربة من التعميمات ، بحيث يمكن القول إن كلا النوعين من التعميمات صحيح . والمثال الذى أشار إليه هو الفكرة القائلة بأن الناس تحركهم غريزة . اجتماعية ، ثم الفكرة المقابلة القائلة إنهم فرديون بالفطرة ، وربما كانوا غير اجتماعيين . ولعلنا نستطيع يوما أن نقدر الوزن الحقيقى لأحد هذين العاملين ، ومن ثم يصبح بوسعنا فى مواقف معينة المفاضلة بينهما . ولقد حدث ذلك

---

(١) Lewis Coser, The Functions of Social Conflict (Glencoe II, The Free Press 1956), Ralf Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society (Stanford University Press 1959), Johan Galtung, ,Pacifism Sociological Point of View, Journal of Social Issues (1959), 3 : 67-84.

إلى حد ما فى علم الاجتماع الحديث . وحتى نتمكن من تحقيق تقدم أكثر عبر هذا الاتجاه علينا أن نتبع ماقاله كوهن من أن « العلم يعنى الوزن الدقيق لكل الشواهد ، مع الاهتمام الكلى بكافة النظريات الممكنة « فذلك هو طريق التخلص من التحيز والتعصب » [١] .

نموذج العلم الطبيعى :

من أقدم نماذج المجتمع ذلك النموذج الذى يقدمه العالم الطبيعى . والحقيقة أن كونت قبل أن يصك مصطلح علم الاجتماع أشار إلى العلم الجديد على أنه الفيزياء الاجتماعية ، ثم ظهرت هذه الفكرة مرات أخرى بانتظام خلال تطور علم الاجتماع وهى لاتزال ذات تأثير حتى يومنا هذا على تفكير عدد كبير من علماء الاجتماع . حتى إننا نجد أحد رواد وجهة النظر البنائية الوظيفية وهو تولكوت بارسونز يصوغ مبدأ سوسيولوجياً على هيئة قانون طبيعى . فمبدأ القصور الذاتى Inertia عنده مثلا يقرر : « أن عملية معينة للفعل الاجتماعى سوف تظل كما هى دون تغير فى المعدل أو الاتجاه إلى أن توقفها أو تعترضها قوى دافعية معارضة » [٢] .

وهناك كثيرون من علماء الاجتماع وعلى الأخص جورج لندبرج Lundberg وستوارت دود Dodd [٣] ، أصبح لديهم إيمان عميق بذلك الموقف الذى يؤكد أن علم الاجتماع ينبغى أن يتبع نمط العلوم الطبيعية . والحقيقة أنهم غالباً مايأخذون ظواهر من العالم الطبيعى بوصفها نماذج واضحة للأحداث الاجتماعية ، ويذهبون إلى أن القوانين التى تنطبق على الأول تنطبق أيضاً على الثانية ، بل إن الفيزياء الاجتماعية المعاصرة تذهب إلى حد القول بأن القوانين التى تفسر طيران قطعة من الورق عبر الريح سوف تفسر أيضاً حركات الإنسان حينما يبتعد عن الحشد . أما عمق الجدل الذى تثيره هذه الفكرة فهو يشبه الفجوة التى تفصل بين أولئك الذين تأثروا تماماً بالنموذج الطبيعى للمجتمع ، والذين يعارضون تماماً ملاءمته . وتتسع هذه الفجوة حينما تؤخذ مبادئ الفيزياء من ميدان الميكانيكا .

ولعل أفضل تفسير لرواج نموذج العلم الطبيعى هو أن نجاح علماء الطبيعة والكيمياء قد جعل طريقتهم ذات قوة وهيبة جذبت إليها الناس بشدة . ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن العلم الطبيعى لديه مفتاح سحرى لكل شىء ، حتى وإن كانت المماثلة بين الظواهر الطبيعية

---

(١) Cohen, Reason and Nature : An Essay on the Meaning of Scientific Method, p. 347.

(٢) Talcott Parsons, Robort F. Bales and Edward Shils, Working Papers in the Theory of Action (Glencoe Ill, the Press, 1953), p. 102.

(٣) See George Lundberg Foundationds of sociology (1939) and Stuart Dodd, Dimensions of Society (1947).

والاجتماعية محدودة الصدق . والواقع أن التحديد الدقيق الذى يميز العبارات المستخدمة فى العلم الطبيعى بإبعاده عن الزمان والمكان وعن القوى والمجالات قد أغرى إلى حد بعيد أولئك الذين يعانون من غموض كثير من مصطلحات علم الاجتماع ، وعدم تحديد العلاقات بين المتغيرات ، وعدم دقة النتائج التى يتم التوصل إليها .

ويتعين علينا أن نميز بدقة بين الإجراءات العامة للعلم وبين النظريات الخاصة فى العلوم الطبيعية والكيميائية . إن علم الاجتماع لاشك أنه يشارك فى المنهج ويفيد من تقدمه فى نطاق العلم ، ذلك الذى أسهم فيه العلماء الطبيعيون إسهاماً كبيراً . ومع ذلك ، فبرغم فائدة المبادئ العامة للعلم ، إلا أن ذلك لايعنى أن المبادئ الخاصة بالعلوم الفيزيائية التى تحكم انجذاب الأجسام وفقاً لقانون الجاذبية يجب أن تكون نماذج دقيقة لتفسير الظواهر الاجتماعية . غير أن التطبيق المباشر للنماذج التفسيرية فى علمى الطبيعة والكيمياء لم يقدم شيئاً يذكر إلى تطوير التحليل السوسيولوجى . فالمبادئ السوسيولوجية المصاغة فى صورة قوانين طبيعية تبدو فارغة ، ذلك أننا لانستطيع أن نحدد وحدات هذه المصطلحات مثل : معدل التغير أو « الاتجاه » . وهكذا يصبح تطوير قواعد مثل تلك التى صاغها بارسونز عن القصور الذاتى لايعدو أن يكون أكثر من تمرين .

وحتى إذا كان بوسعنا أن نكسب المفاهيم مضموناً يشتق معناه من الطبيعة ، فليس هناك مايبرر الافتراض القائل بأن العلاقات بين العناصر المتشابهة فى الميدان الاجتماعى سوف تظل هى نفس العلاقات فى نطاق الفيزياء . والحقيقة أنه لايوجد لذلك أى مبرر على الإطلاق . ومن ثم تنعدم فائدة الدراسات المعملية التى تسعى إلى ترجمة مشكلات علم الاجتماع إلى مشكلات فيزيائية أو كيمائية .

ولعل الصعوبة التى تنطوى عليها هذه الترجمة يمكن أن يكشف عنها تاريخ الجهود المبذولة لتفسير حركة السكان فى المكان ، وهذه بالتأكيد مشكلة تناسب النموذج الطبيعى . فقد حاول جورج زيبف G.K. Zipf من هارفارد وهو متخصص فى فقه اللغة ومن رواد الفيزياء الاجتماعية ، أن يفسر هذه الحركة عن طريق ما أسماه مبدأ اختزال الجهد الذى اعتبره قانونا طبيعياً . ولقد حاول تطبيق هذا القانون بطرق شتى ، حيث استخدمه فى تفسير بعض مظاهر اللغة وحركة السكان . ووفقاً لقانون اختزال الجهد يصبح عدد السكان الذين ينتقلون من مدينة إلى أخرى مرتبطاً بالمسافة التى تفصل بينهما ، طالما أن الجهد الذى يتطلبه عبور هذه المسافة سوف يتزايد بتزايدها . غير أن هذه القاعدة (١) لم يكتب لها النجاح فى وصف الحركة الفعلية للسكان على الأقل بالنسبة لمسألة الهجرة .

---

(١) George K. Zipf. „The P1.P2/D Hypothesis on the. Intercity Movement of = Persons'' American Sociological Review (1946), XI : 677.

وثمة تحليل آخر استخدمه ستوفر Stouffer كشف من خلاله كيف نستطيع التنبؤ بحركات السكان بصورة أفضل عن طريق الاستعانة بفكرة الفرص الوسيطة . وقد ذهب ستوفر إلى أن حركة السكان تتأثر بالفرص المتاحة لهم عبر الطريق ؛ تلك التى قد تجذب المهاجر فتمنعه من الاستمرار فى الحركة . وقد عبر ستوفر عن فكرته تعبيراً دقيقاً للغاية [١] . فأثبت هو وزملاؤه أن نظريته تتفوق من الناحية الواقعية على النظرية الأصلية التى قدمها زيبف . ثم عدل ستوفر فى دراساته اللاحقة من نظريته لكى يدخل فى اعتباره تأثير المهاجرين المتنافسين حول نفس الفرص النادرة على حركة السكان من مدينة إلى أخرى [٢] . وهذه المحاولة مكنته من استيعاب الوقائع المتصلة بالهجرة بين المدن . وفى دراسة أخيرة نشرت له قبل وفاته ، ناقش أولئك الذين سوف يدرسون هذه المشكلة فى المستقبل وينهمكون فى قياس المسافات على أساس الأميال فقط ، وطالبهم بأن يستعينوا بدلا من ذلك بمقياس اجتماعى مثل تكاليف الانتقال .

على أن التفاصيل الدقيقة لهذه الدراسة لاتعنينا فى هذا الصدد . فالشيء الذى يهمنا هو فشل أى قاعدة طبيعية بسيطة فى تفسير الظاهرة الاجتماعية برغم أنها تبدو منطبقة عليها . إن مبدأ اختزال الجهد لايتضمن أية مفاهيم سوسيولوجية ، إنه يتناول ظواهر اجتماعية فى ضوء وحدات فيزيائية ؛ أى أنه يدرس عدد الأشخاص ، والمسافة . . إلخ . وقد فشل فى استيعاب الوقائع المتصلة بهجرة السكان من مدينة إلى أخرى . ولقد اكتسبت هذه التفسيرات بعض الأهمية بعد أن أدخل ستوفر وزملاؤه مفاهيم مثل « الفرص الوسيطة » و « المهاجرون المتنافسون » ، والتكاليف الاقتصادية ، وهى مصطلحات لانجد لها مثيلا يطابقها فى العالم الطبيعى . وهكذا ، فإن المبدأ التفسيرى الذى صاغه ستوفر أخيراً يكشف عن صلة محدودة جداً بالمفهوم الذى طوره

= والصياغة الدقيقة لهذه القضية هى أن عدد الأشخاص الذين يتحركون بين أى مجتمعين محليين فى الولايات المتحدة والذين يتراوح سكانهما ما بين P1 و P2 ، وتفصل بينهما المسافة D ، سوف يتناسب هذا العدد مع النسبة P1.P2/D وتخضع لتأثير عوامل تعدل من الوضع القائم .

(١) Samuel Stouffer Intervening Opportunities : A Theory Relating Mobility and Distance American Sociological Review (1940), VI, 845-867.

(٢) Samuel Stouffer, Intervening Opportunities and Competing Migrants', Journal of Regional Studies (1960). II : 1-26.

وتقرر نظريته بالتحديد أن عدد الناس الذين سوف يعبرون المسافة (S) من نقطة ما ، يتناسب مباشرة مع عدد الفرص الواقعة على محيط دائرة قطرها (S) ، ويتناسب عكسياً مع عدد الفرص الواقعة على هذه الدائرة أو داخلها » .

زيبف . إن نظرية زيبف قد عاونته على اختيار مشكلة اجتماعية هامة ، لكن نموذج العلم الطبيعى عنده منعه من تطوير تفسير ملائم لها . .

غير أن هذه الشكوك التى أثيرت بصدد ملاءمة تلك النماذج الخاصة بالظواهر الفيزيائية والكيميائية للعلوم الاجتماعية ، لايجب أن تجعلنا نتجاهل تلك المسألة العامة المتصلة بانتماء علم الاجتماع إلى دائرة العلوم . فحينما يتضح لنا أن نموذجاً أو آخر مستمد من الفيزياء أو الكيمياء يلائم الظواهر الاجتماعية بقدر محدود جداً ، أو أنه يلائمها تماماً ، فذلك لايحسم التساؤل الخاص بإمكانية وجود علم مستقل للظواهر الاجتماعية . أما ميلنا إلى الافتراض أن هذه المسألة قد حسمت فعلا ، فهو يستند إلى الحقيقة التى مؤداها : أن أولئك الذين يطالبون باستخدام مناهج العلم الطبيعى فى علم الاجتماع هم الذين ينزلقون بسهولة فى استخدام القوانين الطبيعية بوصفها نماذج للتحليل السوسيولوجى . مع أن الاتجاهين مختلفان تماماً . وربما كانت المفاهيم المستعارة من الفيزياء هى أقل المفاهيم ملاءمة لعلم الاجتماع ، بل إنها قد تؤدى إلى التضليل . كما أن المناهج الخاصة بالفيزياء والكيمياء تعد بالمثل غير ذات أهمية بالنسبة للعلوم الاجتماعية . ومع ذلك كله ، فإن العلوم الطبيعية قد توجه العلوم الاجتماعية من حيث إنها تعطى الاتجاهات التفسيرية العامة أو النماذج دون أن تطبق تماماً . كما أن الإجراءات العامة للعلم تعد ملائمة بالتأكيد لعلم الاجتماع [1] .

النماذج الإحصائية والرياضية :

يعتبر أغلب علماء الاجتماع الذين يستخدمون الطرق الإحصائية فى التحليل أنها أدوات أو وسائل فنية . وربما يندهشون إذا أشار المرء إلى أن مجرد تبنى تكنيك إحصائى معين معناه أنهم يقبلون نموذجاً رياضياً باعتباره يمثل وصفاً ملائماً لجانب معين على الأقل من العالم الاجتماعى . ويعتقد علماء الاجتماع أن أدواتهم الفنية « محايدة » ولا تعنى أنهم يلتزمون ضمنياً بأية نظرة خاصة للعالم . والواقع أنه يتعذر تطبيق أى أسلوب إحصائى بحذق ما لم توضع بعض الافتراضات لمواجهة بعض الظروف . وهنا يضطر عالم الاجتماع إلى قبول بعض العلاقات الرياضية كنموذج ، حتى وإن كان ذلك بصفة مبدئية ، لدراسة العلاقات الاجتماعية . وطالما أن الأساليب الإحصائية التى يستعين بها عالم الاجتماع تتبع نظرية الاحتمال ، فإن علماء الاجتماع الذين يستخدمونها يتبنون نموذجاً احتمالياً للمجتمع :

(١) سنعود إلى مناقشة هذه القضية عند الحديث عن إمكانية وجود علم للإنسان فى فصل لاحق .

ولقد أصبح تطبيق النماذج الرياضية على الظواهر الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية إجراء شائعا وواضحاً . ويتخذ تطبيق هذه النماذج أحد طريقين . فقد يلاحظ الباحث أن نتائجه تتخذ باستمرار شكلا معينا ، ومن ثم يبحث عن نموذج رياضي يلائم هذا النمط ، ويطبقه مباشرة على دراسته . فإذا ماوجد أنه ملائم تماماً اتجه نحو استخدام النموذج الرياضي كأساس للتنبؤ بملاحظات أخرى عن نفس الظاهرة . وقد يوحي النموذج له أيضاً بأنواع معينة من البيانات ، أو يتنبأ بعلاقات لم يتناولها قبل ذلك .

وتقدم لنا دراسة روبرت بيلز Bales عن التفاعل فى الجماعات الصغيرة مثالا على ذلك . فقد سجل الأستاذ بيلز داخل جماعات المناقشة الصغيرة الأفعال الصادرة عن الأشخاص تجاه بعضهم البعض . ثم قام بترتيب كل مشارك فى الجماعة وفقا لعدد الأفعال الموجهة إليه من الآخرين . ولاحظ بيلز فى بعض الجماعات أن حوالى ٤٥ ٪ من الأفعال تتجه نحو الشخص الذى يمثل المرتبة الأولى ، وأن ١٨ ٪ من هذه الأفعال تتجه نحو الشخص ذى المرتبة الثانية ، وأن ٦ ٪ موجهة نحو الشخص الذى يحظى بأقل اهتمام ، وكان ذلك فى جماعة تتألف من ستة أشخاص . ولما كان هذا النمط يشبه المنحنى الاعتدالى ، فقد حاول الأستاذ بيلز تطبيق نموذجه الرياضى على جماعات تختلف فى حجمها من ٣ إلى ٨ أشخاص . وقد توصل إلى نتيجة مثيرة مؤداها : أنه كلما وصل حجم الجماعة إلى ثمانية أشخاص ، لوحظ وجود هذا النمط . فالشخص الذى يحظى بأكثر اهتمام هو الذى يحصل على ٤٥ ٪ من الأفعال فى الجماعة ، والثانى ١٨ ٪ ، أما بقية الأفعال فتتنوع بانتظام على الأشخاص وفقا لحجم الجماعة . ومع أن المنحنى الاعتدالى هو فى حقيقة الأمر شيء تقريبى لايرقى إلى مستوى الدقة الكاملة ، إلا أنه يصلح نموذجا للنمط الملاحظ (١) .

على أن هذا الإجراء ليس بسيطاً دائما . فالبيانات المتاحة لعالم الاجتماع قد لاتوحى له بوضوح بأن هناك أسلوبا رياضيًّا ملائما . فالواقع ، أنه من الضرورى دائما صياغة نماذج رياضية جديدة حتى يمكن تناول نمط العلاقات السائد فى ميدان معين .

ولعل الأعمال التى ضمنها هربرت سيمون مؤلفه : نماذج الإنسان الاجتماعية والعقلية (٢) . تمثل تطبيقاً ناجحاً للنماذج الرياضية على مشكلات العلوم الاجتماعية . فقد أوضح كيف

---

(١) Robert, F. Bales, Interaction Process Analysis (Cambridge, Addison-Weslay, 1951).

(٢) Herbert Simon, Models of Man : Social and Rational (New York : Wiley 1957).

أن نظرية الفئة Set theory [١] يمكن أن تستخدم فى وصف القوة السياسية أو السلطة ، وكيف تستخدم المعادلات الفارقة فى ترجمة القضايا التى طورها الأستاذ جورج هومانز لوصف التفاعل فى الجماعات الصغيرة إلى صيغ رياضية ، وكيف أن نموذج الاحتمال [٢] يمكن أن يصف سلسلة من الانتظامات الإحصائية المتعلقة بتوزيع حجم المدينة ، والدخول ، والنشر . وهذه المشكلة الأخيرة تعنى أن العمليات الرياضية الاحتمالية تصلح نموذجاً عاماً لوصف الظواهر المتصلة « بالتقليد الاجتماعى » .

ولاشك أن النماذج الرياضية شأنها شأن أى تصور آخر للعالم الاجتماعى قد أثرت على أعمال علماء الاجتماع ، فقد وجهت اهتمام عالم الاجتماع نحو تلك المشكلات التى تبدو الرياضيات ملائمة لها تماماً ، وأبعدته عن تلك التى لاتصلح لهذه المعالجة . وطالما أنه من العسير عادة ترجمة الملاحظات الواقعية أو تحويلها إلى مصطلحات مستخدمة فى النموذج ، فإن الاهتمام بالنماذج الرياضية قد شجع العناية المركزة بمشكلات القياس ، أو ذلك الاتجاه الذى يتبناه الدارس متجاهلا مسألة انطباق النموذج على العالم الواقعى ، ومركزاً ببساطة على قبول القضية التى مؤداها أن العالم يبدو « كما لوكان » متطابقاً مع الأوصاف التى يقدمها النموذج .

وإذا اعترفنا بأن استخدام إجراء إحصائى هو فى الواقع تبنى للنموذج الرياضى ، وهو نموذج احتمالى فى هذه الحالة ، فإن علينا أن نقر بأن النماذج الرياضية لها تأثير هائل فى علم الاجتماع ، بل إنها فى الواقع قد أدت إلى تعديله . وإذا نظرنا إلى الإحصاء على أنها مجرد تكنيك محايد ، فإن النتيجة التى نخلص إليها هى أن الاستخدام الواضح للنماذج الرياضية فى علم الاجتماع قد حقق إسهاما محدوداً جداً . وسوف تكون لهذه النماذج نتائج بالغة الأهمية فى المستقبل، إذ أخذنا فى اعتبارنا هذا النص الذى ذكره الأستاذ سيمون :

« أولا : علينا أن نتحرر من الالتزام مسبقاً بأى نماذج خاصة سواء كانت احتمالية أو حتمية ، دائمة أو فريدة ، تحليلية أو تنتمى إلى نظرية الفئة .

وثانياً : لانتوقع أن نجد النماذج التى نحتاجها جاهزة فى مؤلف رياضى . إننا لسنا بحاجة

(١) نظرية الفئة صيغة رياضية تعالج مجموعات أو فئات من الظواهر أكثر من معالجة الأعداد . وهى فى العلوم الاجتماعية أساس لنظرية اللعب ، وصيغت لحساب العائد والمفقود فى بعض القرارات الخاصة .

(٢) تشير عملية الاحتمال بصفة عامة إلى أى عملية إحصائية .وهى بالتحديد أى عملية إحصائية تتضمن سلسلة من الأحداث ، بحيث يعتمد احتمال وقوع حادثة معينة على الأحداث السابقة . ولقد درست ظواهر مثل : اللغة ، والتعلم ، وتحركات السكان ، والاستجابات المطردة عن طريق العمليات الاحتمالية .

إلى ابتداع رياضيات جديدة ، وإنما بوسعنا أن نشكل نموذجنا من مجموعة مواد متاحة . ولهذا السبب علينا أن نتنبه إلى الاستعارة أو المماثلات المستمدة من العلوم الطبيعية . حقيقة أنه توجد مماثلات . . . ولكن الأجدر أن نلاحظ هذه المماثلات بعد تطوير نظرياتنا ، بدلا من استخدامها كأساس لبناء النظرية »[1] .

إن الانتقادات التي يقدمها الأستاذ سيمون تصلح في ذاتها كنموذج نحتكم إليه في محاولاتنا اختيار نماذج العلوم الاجتماعية .

النماذج والقضايا والحقيقة :

إن نماذج المجتمع التي يتضمنها علم الاجتماع عديدة ومتباينة . وطبيعي أن يثور التساؤل التالي : أي هذه النماذج صحيح ، وأيها حقيقي وما هي النماذج الخاطئة ؟ ومن العسير الإجابة على هذا التساؤل ، بل إنه يتعين في الحقيقة رفضه أصلا . إذ من الممكن اعتبار كل هذه النماذج صحيحة من زاوية معينة ؛ فكل منها ينطوي على جانب حق . أما التساؤل عن أي منهما أكثر صحة من الآخر فمعناه الفشل في فهم الوظيفة الحقيقية لهذه النماذج ، فهي وسائل لتركيز الاهتمام ، لأنها تحدد المشكلات ونوعية البيانات الملائمة لها ، وتطرح الأساليب الفنية الملائمة لجمع البيانات ، وطرق تحليلها . وقد تكون قضية معينة أو فرضا خاطئا أو صحيحا . وأحيانا يكون النموذج محدداً بصورة كافية بحيث يشكل فرضا دقيقا . وتعد النظرية الآحادية للتطور من هذا النوع . ومع ذلك ، فمعظم النماذج تقدم منظورات عامة . ومثل هذه النماذج قد تكون ذات فائدة أو عديمة الجدوى ، مثمرة أو عقيمة ، ولكنها لايمكن أن تكون خاطئة أو صحيحة .

إلا أن قولنا هذا يبدو كما لو أننا نعترف بأن علم الاجتماع لايمكن أن يكون علما . إن ذلك يعتمد بالطبع على تصورنا للعلم . إذ يعتقد غالبية الناس أن العلم أكثر انتظاماً ، وتحديداً ووحدة ، بصورة تخالف واقع الأمر . إن مايتضمنه أي علم تلخصه مجموعة نظريات بينها تكامل جزئي ، وأحيانا ما تكون منفصلة تماما إحداها عن الأخرى . وقد لاحظ ألفرد نورث هوايتهد في مؤلفه : العلم والعالم الحديث أن نظرية هيوجين عن الموجات الضوئية مع أنها قد فتحت آفاقا رحبة ، لكنها لم تستطع أن تكشف طبيعة الظلال التي تسببها الأشياء العارضة ، وهذه الأخيرة أوضحتها نظرية نيوتن في الضوء . ويقول هوايتهد عن هذه النظريات المتنافسة إن لكل من هذه النظريات « فترات ازدهار »[2] .

---

(١) Simon, Models of Man : Social and Rational, p. 97 ff.

(٢) Alfred North White head, Science and the Modern World (New York : Macmillan, 1925) p. 48.

ومن الأمور التى يسلم بها المرء أنه بقدر مايتقدم العلم ، بقدر ما يستطيع تطوير نظريات تضم المزيد من الملاحظات . وهكذا وصف روبرت أوبنهايمر Oppenheimer خصائص علماء الفيزياء الذرية المعاصرين بقوله : « إن الشعور الذى يخالجنا الآن أننا نطوف فى ضباب ، فإلى جانب القاعدة رقم (١) هناك اتجاهات عديدة فى دراسة الذرة ، لايستوعب إحداها الموضوع كلية فعليك أن تفكر فى أكثر من اتجاه واحد ، وأن تستخدمها جميعا لكى تستطيع أن تكشف عن الشىء الذى تريده »(١) .

ولقد وصف أوبنهايمر ذلك بأنه اتجاه تكميلى يمكن أن يستخدم فى دراسة الأنساق الذرية(٢) . ويتعين على هذا الاتجاه أن يسود العلوم الاجتماعية . إن علينا أن نعيش فى ظل إطار متنوع ؛ إذ يجب أن نتخلى عن التمسك الشديد بنموذج واحد ، وأن نتقبل إمكانية دراسة هذا العالم من خلال نماذج متضاربة وعديدة . ونحن لا نفعل ذلك لمجرد أن هذه النماذج يمكن أن « تضيف لنا شيئا فى النهاية » ، بل لأنها ضرورية لفهم الحياة الاجتماعية المعقدة . وقد نكتشف فى نهاية الأمر — كما وجد أوبنهايمر فى مجال الفيزياء — أن فعل شىء واحد معين قد « يفقدنا أهمية فعل أشياء أخرى » . إن كل اتجاه — كما يقول أوبنهايمر — يمثل فصلا بأكمله ، وإن « هذه الفصول ليست متتابعة أو متراكمة بأى حال من الأحوال » .

كذلك يجب علينا ألا نتجاهل نماذجنا مجتمعة . إن مجرد الاعتقاد فى ذلك يمثل وهما . ذلك أن هذه النماذج — مجتمعة — سوف تواصل تأثيرها على تفكيرنا دون وعى منا . وإذن فعلينا أن نتقبل ماأطلق عليه أوبنهايمر « بالحقائق القاسية » إن مدى دقة النموذج أو المنظور تتحدد من خلال الذين يستعينون به . ولقد قال أوبنهايمر فى هذا المجال : « لكى نفهم أى شىء فإننا لانتمكن من فهم أشياء أخرى بعيدة . إننا دائما ما نشترى المعرفة على حساب مايتعين علينا أن نراه وأن نتعلمه . ولعل ذلك يمثل الظرف الذى من خلاله نستطيع أن نقبض على المفاتيح التى تمكننا من فهم العالم المحيط بنا »(٣) .

وإذن فالنماذج التى يستعين بها عالم الاجتماع تمثل دعامة هامة ، ويجب ألا تختلط هذه الدعامات مع المعرفة التى نسعى إلى الحصول عليها . ولكن لما كان العالم متنوعا تنوعا لا نهائيًا ، فإننا نجد المجال يتسع — على الدوام — لنماذج عديدة تمثل كل منها دعامة من دعائم هذا العلم .

---

(١) Robert Oppenheimer, „Tradition and Discovery" AGLS Newsletter (October, 1959) p. 7.

(٢) وفى الفيزياء نجد بعض المضامين الهامة التى لا نجد ضرورة للإسهاب فيها هنا .

(٣) Oppenhemier, „Tradition and Discovery", p. 15.

غير أن دعوتنا لمنافسة مفتوحة بين النماذج النظرية المختلفة فى علم الاجتماع لاتعنى أننا لانهتم بعملية اختيار النموذج النظرى الملائم . إن لكل نموذج زمنا معينا وفترة معينة للازدهار . أما العوامل التى تخلع — فجأة — على نموذج معين أهمية خاصة ، أو تجعله قادراً على توجيه البحوث بشكل فعال فهى عوامل متعددة ومتنوعة بحيث لانستطيع هنا الخوض فى تفاصيلها . « إن النماذج أشبه ماتكون بالمناجم . » فالمنجم الغنى غالبا ما يستنفد بسرعة أكبر . أما الذين يفضلون العمل فى المناجم القديمة ، فإنهم يجنون بعض الثمار ، وإن كانت الحصيلة النهائية ضعيفة » . ويظهر دائما شخص يعترض على هذا الأسلوب ، ومن ثم يصبح اكتشاف منجم جديد للذهب مصدر جذب للجميع . ومع ذلك فلدينا دائما باحثين أو منقبين منفردين ، يتبعون خرائط غير منتظمة ، ويتخبطون هنا وهناك فى منطقة عقيمة ، لكن يظهر واحد منهم أيضا هو الذى يتزعم الإضراب الثانى الكبير . وليس هناك من شك فى أن وجود عدد كبير من النماذج يعتبر من السوء بقدر مساو لوجود نموذج واحد . وليست استخدامات النماذج هى التى تهم علماء الاجتماع ، وإنما مساوئ هذه النماذج هى التى تعنيهم . فعلماء الاجتماع يميلون إلى الانتماء الفكرى غير المرن الذى يجعلهم يفضلون اتجاها أو آخر ويستبعدون بقية الاتجاهات . ومن ثم تصبح النماذج التى يفضلونها هى الوسيلة الضرورية التى يستبعدون بها الملاحظات غير الملائمة ، أو يقيمون عليها الوقائع المختارة إلى أن تتخذ الشكل الذى يوحى به النموذج .

ومن الضرورى أن نكون على وعى تام فى التمييز بين تركيز الاهتمام حول شىء معين بصورة مختارة ويوحى من نموذج معين ، وبين تشويه الوقائع المدركة تحت تأثير هذا النموذج . فالإدراك الانتقائى أو الاختيارى شىء ضرورى ، وربما كان مرغوبا . إذ بدونه يتعذر ليس فقط وجود الفن ، بل وجود العلم أيضا . ومع ذلك ، فالإدراك الذى يتخذ شكلا مختلفا عن الواقع هو الأمر المهم . فقد حذر داروين منذ فترة بعيدة من أن الملاحظات الخاطئة هى أكثر خطراً على التقدم العلمى من النظريات الخاطئة . ويميل علماء الاجتماع إلى درجة كبيرة نحو استنتاج الوقائع مباشرة من نماذجهم بدلا من الحصول على هذه الوقائع عن طريق ملاحظة مستقلة . وطالما أن التأكد من صحة هذه الوقائع الاجتماعية يعد مهمة عسيرة فإن علماء الاجتماع نادراً مايعتمدون على التجربة الدقيقة التى تحل كل المشكلات . وقد أوضح كوهن وناجل هذه النقطة تماما بقولهما : « إن العلوم الطبيعية يمكن أن تكون أكثر تحرراً لأننا متأكدون من أن الأفكار غير الصائبة سوف تحذف تماما بعد مواجهة الوقائع . ومع ذلك ، فى الميدان الاجتماعى لايستطيع المرء أن يختبر هذه الأفكار أو يبرهن على فسادها »[1] .

وليس الحل مع كل ذلك هو تجاهل نماذجنا كلية ، ولكنه يتمثل فى القدرة على وضع القضايا المشتقة منها بصورة تسمح باختبارها موضوعياً عن طريق القواعد العامة المقررة علمياً .

---

(١) Morris Cohen and Nagel, An Introdution to Logic and Scientific Method, london, 1939, p. 239.

الفصل الرابع

مفهوم الإنسان فى علم الاجتماع[1]

على عالم الاجتماع أن يقيم تصوراً معيناً عن طبيعة الإنسان . ومن الطبيعى أن يؤثر هذا التصور على الدراسات التى يجريها عالم الاجتماع . وعلى الرغم من ذلك نلحظ اتجاها شائعاً فى علم الاجتماع يميل إلى رفض تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء العوامل السيكولوجية التى تتألف منها الحياة الاجتماعية .

ولاشك أن الذين يرفضون تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء العوامل السيكولوجية قد تأثروا تأثراً واضحاً بالدراسة الشهيرة التى أجراها دوركايم عن الانتحار ، والتى أكد فيها استحالة تفسير معدلات الانتحار فى ضوء حقائق علم النفس الفردى. ولقد حدد دوركايم هدف دراسته للانتحار بقوله : « الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العوامل الأساسية التى تسهم فى حدوث الانتحار . . ونحن لانهتم هنا كثيراً بدوافع الفرد وأفكاره » . وبعد أن استعرض دوركايم النظريات المختلفة المفسرة لظاهرة الانتحار (بما فى ذلك النظرية السيكولوجية) نجده يؤكد بوضوح : « حينما تجاهلنا الفرد وبدأنا فى دراسة أسباب الانتحار فى المجتمعات ، وحللنا هذه الأسباب فى ضوء طبيعة هذه المجتمعات ، أدركنا ــ حينئذ ــ أن معدل الانتحار فى المجتمع لا يمكن تفسيره إلا من خلال وجهة نظر سوسيولوجية خالصة[2] .

والمؤكد أن دوركايم كان يكافح من أجل استبدال النزعة السيكولوجية بنزعة سوسيولوجية ، ساعيا إلى خلق وعى جديد بالدور الذى تلعبه الخصائص والعوامل الاجتماعية فى مواقف الانتحار . وإذا ما أخذنا فى اعتبارنا المشكلات التى واجهها دوركايم فى هذا المجال فسنجد مبرراً لدعوته

---

(١) اعتمدنا فى تدعيم أفكارنا الواردة فى هذا الفصل اعتماداً مباشراً على مقال لنا سبق نشره فى
Robert Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr. (eds.), Sociology Today (New York : Basic Books, 1959, pp. 249-276. ,,Personality and Social Structure".

(٢) Emile Durkheim (J.A. Spaulding and G. Simpson, trans.), Suicide (Glencoe, Ill. : The Free press, '1951), pp. 151, 159.

القوية وإصراره الشديد على أهمية العوامل الاجتماعية فى تفسير الواقع الاجتماعى .

وعلى الرغم من أن موقف دوركايم كان ملائما تماما للعصر الذى عاش فيه ، إلا أن هذا الموقف لم يعد يتفق مع طبيعة علم الاجتماع الحديث . فمن الصعب الآن أن نقدم تحليلا سوسيولوجيا لمشكلات عديدة ، دون أن نأخذ فى اعتبارنا النظرية السيكولوجية والحقائق المختلفة التى يتوصل إليها علماء النفس المعاصرون . ومن ثم لنا أن نذهب إلى أن أغلب التحليلات السوسيولوجية المعاصرة تميل إلى الاستعانة بالنظريات المختلفة التى تتناول طبيعة الشخصية الإنسانية ومن شأن هذه الاستعانة أن تزودنا بفهم أعمق لطبيعة المشكلات الاجتماعية وقدرة أكبر على مواجهتها .

وعلى الدارس الذى يهتم بتحليل البناء الاجتماعى أن يفسر آثار الفعل الاجتماعى على الطابع النظامى للمجتمع . ولكى يتمكن من إجراء هذا التحليل ، عليه أن يزن — بدقة — آثار هذا الطابع النظامى على الشخصية الإنسانية . إذ أن النتائج التى تحدثها الإجراءات النظامية تتوقف — إلى حد كبير — على تأثيرها على الشخصية الإنسانية بمعناها الواسع . وعلى ذلك فإننا نجد الشخصية تمثل أحد المتغيرات الوسيطة الهامة حينما نريد تحديد أو تقييم الآثار التى يحدثها جانب من جوانب البناء الاجتماعى على جانب آخر . وفضلا عن ذلك هناك جانب آخر تلعب فيه العوامل النفسية دوراً هاما وهو الخصائص السيكولوجية المختلفة التى تميز الأفراد الذين يشغلون أوضاعا اجتماعية ؛ ذلك أن أداء الأدوار الاجتماعية يتوقف — إلى حد كبير — على حاجات الشخصية وعلى استعدادات الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية .

وتميل المناقشات التى تتناول الطبيعة الإنسانية والمجتمع إلى إثارة قضايا قديمة قدم التفكير الإنسانى . من ذلك — مثلا ماهى الطبيعة الأساسية للإنسان ؟ ماهى الخصائص الفطرية التى نرثها وماهى الخصائص المكتسبة التى نتعلمها ؟ ماهى السمات العامة التى تميز الشخصية الإنسانية ؟ كيف تتحدد الخصائص العامة للشخصية لتميز مجموعة معينة من الناس دون مجموعة أخرى ؟ تحت أية ظروف تظهر أنماط مختلفة من الشخصية ؟ .

طبيعة الإنسان :

يميل علماء الاجتماع إلى التركيز على المجتمع كموضوع للدراسة تاركين الفرد موضوعا لدراسة علم النفس . لذلك فإننا نتوقع عدم وجود نماذج سوسيولوجية عديدة تتناول الإنسان فى المجتمع .

وعلى الرغم من أن مفهوم المجتمع يتمتع بقدر كبير من الوضوح لدى علماء الاجتماع ، إلا أن نظرتهم للإنسان داخل المجتمع نظرة تتصف بقدر ملحوظ من الغموض . ومع ذلك فإن هذه النظرة الغامضة تمارس فى بعض الأحيان تأثيراً كبيراً على دراساتهم .

التصورات غير السوسيولوجية للإنسان :

نستطيع أن نتعرف على مفهوم الإنسان لدى معظم علماء الاجتماع إذا ماعقدنا مقابلة بين هذا المفهوم والمفاهيم الأخرى المقابلة له . فالنظرة الشائعة للإنسان لدى أصحاب « النزعة الإنسانية » تؤكد « تفرده ، وتنوعه ، وتغيره الدائم » . ولقد أكد مونتانى Montaigne هذه النظرة بقوله : « الإنسان كائن عجيب ، غير مستقر ، بحيث يصعب التوصل إلى قوانين تحكم سلوكه »[١] .

وعلى النقيض من ذلك نجد علماء الاجتماع يؤكدون عدداً معينا من الحقائق من أهمها انتظام سلوك الإنسان ، وتكرار هذا السلوك فى مواقف معينة ، ثم إمكان العد والقياس فى مجال السلوك الإنسانى . وهنا نجد علماء الاجتماع يهتمون بدراسة الإنسان بوصفه مخلوقا ذو عادات اجتماعية ، ثم يؤكدون أن الإنسان لايتصف بالخصائص التى أطلقها عليه أصحاب النزعة الإنسانية ، لأنه لو صدقت هذه الخصائص لما عرفنا النظم الاجتماعية المختلفة التى أقامها الإنسان ، ولما اتخذت الحياة الاجتماعية طابعا منظما .

وعلى الرغم من أن مدرسة التحليل النفسى لاتؤكد الطبيعة المتغيرة للإنسان ، إلا أنها لاتسلم بسهولة — بأن الدافع الاجتماعى يمثل مظهراً معينا ينعكس بوضوح — وبانتظام — على السلوك الإنسانى . إذ أن هذه المدرسة تسلم بأن هناك موجهات أساسية للسلوك منها الدوافع البيولوجية العميقة ، والاستعدادات الغريزية التى تضمن للشخص تحقيق الإشباع . ومن الواضح أن وجهة نظر التحليل النفسى تمنح الإنسان أولوية على المجتمع . هى إذن تنظر إلى الإنسان على أنه مخلوق ضعيف مقهور قد تتعرض طبيعته البدائية للانفجار ، تتخذ شكل السلوك المضطرب . ولقد لخص فرويد وجهة نظر فى خطاب أرسله إلى الدكتور ڤان إيدين Eeden حيث يقول : —

« توصل التحليل النفسى إلى حقيقة أساسية هى . . . أن الدوافع البدائية البربرية الشريرة التى يتصف بها أفراد الجنس البشرى لم تختف ، ولكنها استمرت فى وجودها على الرغم من عمليات الكبح . إن هذه الدوافع تتحين دائما فرص الظهور وتعبر عن نفسها فى ضروب مختلفة من السلوك . وفضلا عن ذلك فلقد أوضح لنا التحليل النفسى أن عقولنا ضعيفة ،

---

(١) Pitrim A. Sorokin, Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences (chicago : Regnery, 1959), p. 59.

وتابعة ، وأنها لاتعدو أن تكون أدوات تستخدمها دوافعنا وعواطفنا . إننا جميعا مضطرون إلى أن نتصرف — بذكاء أو غباء — طبقا لاتجاهاتنا والمقاومة الداخلية التى نبديها فى بعض الأحيان[1] .

وهناك أخيراً تصور شائع عن الإنسان هو ذلك الذى ينطلق من وجهة نظر هوبز . وطبقا لوجهة نظر هوبز فإن الدوافع الاجتماعية هى التى تحكم سلوك الإنسان ، وأن الطاقة الجنسية الغريزية ليست هى العامل الحاسم فى هذا المجال . فالإنسان يسعى إلى تحقيق الأمان لنفسه ولجماعته ، ومن أجل ذلك يحاول جمع المال وامتلاك مقاليد القوة والسيطرة . ومن الواضح أن الإشباع الشخصى (أو الجماعى المحدود) هو مايشغل الإنسان طبقا لوجهة نظر هوبز . والنتيجة النهائية لذلك هى أن العالم يبدو وكأنه يخضع لممارسة القوة ؛ أى أن الطابع العدوانى يسيطر على علاقات الناس . وهنا نجد هوبز يؤكد أن قوة الدولة هى التى تحول دون نشوب الحروب والصراعات بين الناس .

ومع أن التصورات الثلاث السابقة للإنسان لاتعكس لنا كل المحاولات المختلفة التى شهدتها الفلسفة السياسية الغربية ، إلا أنها تمثل أساسا يمكن فى ضوئه أن نحدد التصورات السوسيولوجية الشائعة عن الإنسان .

التنشئة الاجتماعية كبعد أساسى يعكس صورة الإنسان :

ينظر علماء الاجتماع إلى الإنسان الاجتماعى بوصفه مخلوقاً يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية التى بمقتضاها تتحول غرائزه الحيوانية لتتطابق مع طبيعة الحياة فى مجتمع إنسانى[2] . ومن الواضح أن وجهة النظر هذه تتعارض مع تلك التى تؤكد الجانب الغريزى غير العقلى للإنسان . ويعتقد معظم علماء الاجتماع أن الإنسان فى كل مكان (بما فى ذلك أشد القبائل بدائية) لديه طبيعة فطرية حيوانية أولية ، وأن هذه الطبيعة تتغير بعد ذلك بفضل عملية التعليم الاجتماعى التى يخضع لها لفترة طويلة . ومن شأن عملية التعلم هذه أن توجه دوافعه البيولوجية لتتخذ مسالك مقبولة اجتماعيًا ، ومن ثم تحول طاقاته الغريزية لتتخذ دوافع اجتماعية .

غير أن علماء الاجتماع لاينكرون — مع ذلك — العناصر غير العقلية الداخلة فى بناء الإنسان . إذ نجد باريتو Pareto — على سبيل المثال — يؤكد دور الجوانب غير العقلية لسلوك الإنسان .

---

(١) Quoted in Ernest Jones, The Life and Work of Sigmund Freud, Vol. 11 (New York : Basic Books, 1957), p. 368.

(٢) سنناقش مفهوم التنشئة الاجتماعية بشىء من التفصيل فى الفصل الخامس من هذا الكتاب .

وعلى أية حال فإن علماء الاجتماع لايشعرون أن الجانب غير العقلى للإنسان يشكل عقبة تحول بينه وبين قبول الحياة فى المجتمع . وهم يؤكدون قدرة المجتمع على الحيلولة دون ظهور الآثار السلبية التى تحدثها الجوانب غير العقلية للإنسان من خلال الضبط الاجتماعى وما يتضمنه من جزاءات . وفضلا عن ذلك فهم يؤكدون سعي الإنسان الدائم نحو تحقيق أهداف اجتماعية وشخصية ، تلك الأهداف التى تتخذ طابعا شرعيا من خلال الثقافة . وبهذا المعنى يمكن القول إن معظم الأفعال الإنسانية تتصف بالمعقولية أو الرشد ، إن ذلك هو الأساس الذى بدونه تصبح الحياة الاجتماعية صعبة التحقيق . وبدون الاعتماد المتبادل بين الناس لاتقوم قائمة للحياة الاجتماعية ذاتها .

وإذن فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الإنسان فى ضوء دوافعه الاجتماعية . ومن الطبيعى أن تتعارض نظرتهم هذه مع نظرة هوبز التى تؤكد الطابع الانعزالى الفردى للإنسان . إنهم يؤكدون رغبة الإنسان القوية فى الارتباط بالآخرين ، وميله إلى الاعتماد عليهم ، واستعداده لتوسيع نطاق قوته من خلال العمل الجماعى . ويميل التصور السوسيولوجى للإنسان إلى تأكيد حقيقة أساسية هى أنه (أى الإنسان) يميل إلى تقييم الآخرين ويسعى إلى ربط نفسه بهم . وهنا يبدو الإنسان وكأنه ملتزم بالتكيف المتبادل الذى يتم بمقتضاه تحقيق أهدافه الخاصة والأهداف العامة على السواء .

ومما سبق يتضح لنا أن التصور السوسيولوجى للإنسان يتضمن عدداً من العناصر . ونستطيع أن نسجل هنا ثلاثة منها . أما العنصر الأول فيتعلق « بالطبيعة الأساسية » للإنسان . ذلك أن علماء الاجتماع يميلون إلى وصف هذه الطبيعة بطريقة حيادية . هى ليست خيرة تماما وليست شريرة تماما . إنها تتضمن فى داخلها احتمالات التطور والنمو ، وأن هذه الاحتمالات تتوقف على طبيعة الفترة الزمنية ونوعية المجتمع الذى يعيش فيه الإنسان . وفضلا عن ذلك نجد ميلا واضحا لتأكيد مرونة الإنسان وقدرته على التشكل .

وتمثل التنشئة الاجتماعية العنصر الثانى للتصور السوسيولوجى للإنسان . وبمقتضى التنشئة الاجتماعية يكتسب الفرد الثقافة ويستوعب قيم المجتمع وأهدافه . إذ أن لدى الفرد استعداداً لأن يفعل مايعتبره المجتمع صحيحاً ومقبولا . وهنا — أيضا — نجد التصور السوسيولوجى يؤكد أن الطبيعة الداخلية للإنسان تتصف بطابع أخلاقى ، وأن الإنسان يميل — بشكل أو بآخر — إلى قبول متطلبات المجتمع ويسعى إلى تحقيقها .

وأخيراً نجد العنصر الثالث للتصور السوسيولوجى يتناول الطبيعة الخارجية للإنسان . فالعلاقات التى يقيمها الإنسان مع الآخرين تعكس — بوضوح — ميله الاجتماعى . ولو تأملنا شبكة العلاقات الاجتماعية التى يدخل فيها الإنسان (وهى العلاقات التى تحقق

أهدافا مختلفة) لاحظنا أنه يستجيب للضغوط الخارجية التى . تدفعه — مرة أخرى — إلى أن يتصرف ويسلك فى ضوء المعايير والقواعد السائدة فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

ولقد أوضح دنييس رونج Wrong أن العناصر الثلاث التى تشكل التصور السوسيولوجى للإنسان إنما تؤكد — بشكل واضح — الدور الذى تلعبه عملية التنشئة الاجتماعية[1] . ولو حاولنا تتبع علاقة هذا التصور بنظريات السياسة الغربية ، لاحظنا قدراً ملحوظا من التشابه بينهما . ويعبر عن ذلك بوضوح نظريات كل من لوك وروسو ومنسسكيو وجون ستيوارت ميل . غير أن هذا القدر من التشابه يقل بدرجة ملحوظة بالنسبة لنظريات ميكافيللى وهوبز وهيوم وكانت . وفضلا عن ذلك فإن التصور السوسيولوجى للإنسان يتلاءم مع الاتجاه البنائى الوظيفى الذى ينهض على فكرة التوازن أكثر من ملاءمته مع اتجاه الصراع .

وواقع الأمر أننا لانهتم هنا بمدى صحة أو كفاءة هذا التصور السوسيولوجى للإنسان بقدر مانهتم بالتعرف على النتائج المترتبة على تطبيقه فى الدراسات الاجتماعية . ولعل أحد هذه النتائج أن علماء الاجتماع لايميلون إلى تفسير الاختلافات بين الأمم والثقافات فى ضوء الخصائص الفطرية للأفراد . وبدلا من ذلك نجدهم يفسرون الاختلافات فى ضوء مستوى الثقافة المادية وأشكال التنظيم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

ولنا أن نتوقع بعد ذلك معارضة علماء الاجتماع لأية تفسيرات تستند إلى الخصائص الفطرية للأفراد . لذلك نجدهم يقدمون تفسيرات اجتماعية لظواهر ومشكلات عديدة مثل الجريمة وجناح الأحداث والانتحار . وهكذا نجد علماء الاجتماع يميلون إلى هذه الظواهر والمشكلات على أنها نتاج لاعتبارات اجتماعية مختلفة متفاوتة القوة فرضت على الأفراد فرضا بحكم الأوضاع التى يشغلونها داخل البناء الاجتماعى[2] . ومن شأن هذه النظرة أن تمنح الاستعدادات الشريرة لدى الإنسان لمكانة أدنى بكثير من تلك المكانة التى منحها إياها الفلاسفة القدامى .

ولقد كان من نتائج التصور السوسيولوجى للطبيعة الإنسانية أن ظهر اتجاه واضح لدى علماء الاجتماع مؤداه : أن تغيير الناس يجب أن يبدأ أولا بتغيير الظروف الاجتماعية المحيطة بهم لاالعكس . كذلك نجد علماء الاجتماع يعبرون عن شكوكهم فى فعالية الإصلاحات التى تستند إلى خلق ظروف خيالية تقوم على منح الحرية الكاملة للإنسان وإزالة كل العقبات والضغوط التى يخضع لها . وكنتيجة لذلك نجد علماء الاجتماع يتخذون موقفا وسطا . فهم يسلمون

---

(١) Dennis Wrong, „The Oversocialized Conception of Man'', Amevican Sociological Review (1961), XXVI : 183-192.

(٢) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر مناقشتنا للدراسات السوسيولوجية عن الانحراف والامتثال فى الفصل السادس .

بأن الدوافع اللا اجتماعية للإنسان يجب أن تخضع للتهذيب وتوجه لخدمة الصالح العام ، ولكنهم يقرون بعد ذلك أن الإنسان — خلال هذه العملية — يعانى من ضغوط عديدة ، ضغوط من شأنها أن تحول دون التعبير التلقائى عن دوافعه .

نماذج الإنسان فى علم الاجتماع

بذلت محاولات سوسيولوجية عديدة لتصنيف الشخصية الإنسانية بهدف تفسير الاختلافات السلوكية بين أفراد المجمعات المختلفة وبين أفراد الجماعات العديدة داخل المجتمع الواحد . فعلى سبيل المثال نجد توماس Thomas وزنانيكى Stonequist يقدمان تصنيفا للشخصية يستند إلى ثلاث نماذج : « البوهيمية » ، أ والمعارضة » ، و« والإبداعية » . كما نجد بارك Park وستونكويست Stonequist يقدمان نموذج « الإنسان الهامش » . أما بول لازار سفيلد Lazarsfeld فقد قدم نموذج الشخصية المؤثرة » ، بينما نجد روبرت ميرتون Merton يميز بين الشخصية « العالمية » « والمحلية »[1] . ولقد شجعت هذه المحاولات عدداً آخر من علماء الاجتماع فقدموا تصنيفات للشخصية أكثر اتساعا كما هو الحال عند فانس باكارد Packard الذى توصل إلى تحديد فئة من الناس أطلق عليهم « الباحثون عن المكانة » . ونظراً للأهمية التى تنطوى عليها التصنيفات الاجتماعية — النفسية فى التحليل السوسيولوجى ، فإننا نجد ضرورة لمعالجتها بشىء من التفصيل. ويمكننا أن نستشهد فى هذا المجال بمثالين بارزين .

أما المثال الأول فيعبر عنه باريتو Pareto الذى قدم عدداً من التصنيفات الهامة فى علم الاجتماع[2] . ويعد مفهوم « الرواسب » residues من المفاهيم الأساسية عند باريتو ،

(١) W.J. Thomas and Florian Znaniecki, The Polish Peasant in Europe and America, Vol. I - IV (Chicago : university of Chicago Press, 1918), E.V. Stonequist, The Marginal Man : A Study in Personality and (ulture Conflict.(New York : Scribner, 1937); William F. Whyte, Street Corner Society, the Social Structure of an Italian Slum (chicago : university of Chicago Press, 1943); Paul Lazarsfeld, ÆBernard Berelson, and Hazel Gaudet, The People's Choice (New York : Duell, Sloan and Pearse, 1944); Robert K. Metron, ,,Patterns of Influence : Local and Cosmopolitan Influentials", Social Theory and Social Structure, rev. and ent. ed. (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1957), pp. 387.

(٢) Vilfredo Pareto (T. Livingston, ed.), Mind, Self and Society, Vol. I-IV (New York : Harcourt Brace 1 World, 1939), For a Commentary See George C. Homans and Charles D. Curtis; An Introduction to Pareto : His Sociology (New York : Knopf. 1934).

حيث يشير إلى الخصائص الأساسية الدائمة للفعل الاجتماعى : ولقد اعتبر باريتو الرواسب بمثابة « الثوابت » التى يتضمنها السلوك الإنسانى . فالراسب قد يمثل الخاصية الأساسية التى تميز المجتمع أو النظام أو الشخص . ولقد ميز باريتو بين ست فئات أساسية من الرواسب ، ثم ميز بين المجتمعات والأزمان والجماعات والأشخاص طبقا للرواسب المميزة لها . فعلى سبيل المثال نجده يشير إلى نمط « الثعالب » من الناس ، ويعتبر أن « راسب الربط والتأليف بين الأشياء » هو الراسب المعبر عنهم . « فالثعالب » — كما يقول باريتو — تبتكر وتخاطر وتقوم على التجارب المختلفة . أما « الأسود » فهم على النقيض من الثعالب ؛ « لأنهم ذلك (أى الأسود) أكثر تقليدية ويميلون إلى السلوك الروتينى ؛ فضلا عن أنهم يفتقدن إلى الخيال . وعلى ذلك نجد الراسب المعبر عنهم هو « دوام الارتباط بالآخرين » .

ولقد استخدم باريتو هذا التصنيف لكى يفسر مايطرأ على المجتمع من استقرار أو تغير ؛ حيث أوضح أن على المجتمع أن يخلق قيادة قوية تتمتع براسب « الربط والتأليف بين الأشياء » ، وأن يكون هناك أتباع يتمتعون براسب « دوام الارتباط بالآخرين » . ولكى يدلل باريتو على صدق وجهة نظره هذه ذهب إلى أن الطبقات الحاكمة — فى أغلب الحالات التاريخية — لم تكن مرنة بالقدر الذى يمكنها من ضم بعض أفراد الطبقات المحكومة إليها ومشاركتهم إياها فى الحكم . ولعل هذا الموقف هو السبب الأساسى الذى يؤدى إلى نشوب الثورات وإحلال الصفوة القديمة بصفوة جديدة تتمتع براسب « الربط والتأليف بين الأشياء » . ويظل هذا الموقف قائما دون نهاية ، مما يشكل ماأطلق عليه باريتو « دورة الصفوة » . وهكذا نجد باريتو يستخدم الأنماط الاجتماعية لكى يقدم لنا نظرية دائرية فى التطور الاجتماعى[1] .

أما دافيد ريزمان Reisman فقد قدم فى مؤلف شهير له عدداً من الأنماط الاجتماعية الدقيقة اكتسبت شهرة كبيرة فى علم الاجتماع[2] . ولقد ميز ريزمان بين ثلاث أنماط أساسية ، يعكس كل منها نموذجا معينا من الامتثال أو الاستجابة للضبط الاجتماعى .

ويعكس النموذج الأول « التوجيه نحو التقليد » . ويعبر عن هذا النموذج سلوك الناس الذين يخضعون للمعايير الثقافية التقليدية التى تمثلها روابط القرابة والدين والطقوس والمراسيم . والخاصية المميزة لهذا النموذج هى الامتثال للمعايير الخارجية للسلوك التى ينظمها المجتمع . أما النموذج الثانى فيعكس « التوجيه الداخلى » . ويمثل هذا النموذج سلوك الناس الذين يتصرفون

---

(١) انظر أيضاً الفصل السادس من هذا الكتاب ، حيث نجد تناولا لموضوع التغير الاجتماعى

(٢) David Riesman, The Ronely (rowd, abr. (New York : Doubleday, 1958); see also S. Martin Ripset and Leo Lowenthal, Culture and Social Character (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1961).

« فى ضوء المعايير التى اكتسبونها خلال طفولتهم من كبار السن ، تلك المعايير التى تحتم عليهم السعى نحو تحقيق أهداف لامفر من تحقيقها[١] . وأخيراً نجد النموذج الثالث يعكس التوجيه نحو الآخرين » . وطبقاً لهذا النموذج نجد الأفراد يخضعون مباشرة للاتجاه الذى يتخذه قرناؤهم[٢] . ومن الواضح أن هذا النموذج يتعارض بوضوح مع النموذج السابق .

ولقد وصف ريزمان هذه النماذج الثلاثة بأنها نماذج تاريخية » ؛ ذلك لأنه اعتقد أن كلا منها قد يميز مجتمعا معينا خلال فترة زمنية معينة . فنموذج « التوجيه نحو التقليد » يسود المجتمعات المستقرة الساكنة التى تتصف فيها علاقة الإنسان بالأرض بالثبات . ويعتقد ريزمان أن أوربا قد شهدت بوضوح نموذج « التوجيه نحو التقليد » خلال العصور الوسطى .

ويعتقد ريزمان أن تغير معدلات المواليد بالنسبة لمعدلات الوفيات قد يؤدى إلى إحداث تغييرات عميقة فى مثل هذا المجتمع التقليدى . فبزيادة عدد السكان تنخفض معدلات الوفيات وتتحسن أساليب الزراعة ، ويتحقق الفائض الإنتاجى . ومن شأن هذه الظروف أن تخلق نمطا جديداً من الشخصية يميل إلى الإفادة من الفرص الجديدة . ويظهر هذا النمط من الشخصية خلال فترات الحراك الاجتماعى السريع وتراكم رؤوس الأموال والاختراعات ؛ أى أن « التوجيه الداخلى » يميل إلى الظهور خلال هذه الفترات . وعلى ذلك نجد ريزمان يذهب إلى أن نموذج الشخصية القائمة على « التوجيه الداخلى » قد ظهر بوضوح خلال عصر النهضة والإصلاح الذى شهدته أوربا .

ثم نجد ريزمان يذهب بعد ذلك إلى أن المجتمع مايلبث أن يتعرض لتغيرات أخرى . فانخفاض معدلات الوفيات يرتبط بانخفاض معدلات المواليد . ومايلبث حجم السكان أن يتجه نحو الثبات أو الانخفاض ، وما تلبث أن تحل الصناعة محل الزراعة ، وتزداد مهن الخدمات ، وتقل ساعات العمل ، وتزداد السلع وفرة . وفى ظل هذه الظروف يجد الإنسان أن من الضرورى عليه أن يهتم بالآخرين أكثر من اهتمامه بالبيئة المادية[٣] . وهنا نجد فترة زمنية يظهر فيها نموذج الشخصية « الموجهة نحو الآخرين » . وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية أوضح مثال على ذلك .

ومن الواضح أن التصنيفات التى طورها كل من باريتو وريزمان لم تكن فقط إجراء منهجياً خالصاً . فلقد استخدماها فى دراسة نماذج تاريخية معينة للشخصية بهدف التعرف على

---

(١) Riesman, The Ronely Crowd, p. 30.

(٢) Ibid; p. 31 H.

(٣) Ibid; p. 34.

العمليات الاجتماعية الأساسية لكل من التكيف والتغير . غير أن هذه التصنيفات قابلة دائما للتغير ، وأن أهميتها وفائدتها تتوقف على طبيعة التحليل السوسيولوجى الذى نريد إجراءه . ولنا أن نتوقع اختلاف التصنيفات باختلاف علماء الاجتماع واتجاهاتهم النظرية .

ولو دققنا النظر فى كثير من التصنيفات التى قدمها علماء الاجتماع ، لاحظنا أنهم يميلون إلى استخدام مصطلحات ومفاهيم جديدة لوصف فئات أو مقولات تم التعبير عنها من قبل بطرق مختلفة . فنموذج « التوجيه نحو التقليد » عند ريزمان يكاد يقترب من مفهوم « دوام الارتباط بالآخرين » عند باريتو . كما أن نموذج « التوجيه الداخلى » عند ريزمان يتشابه — إلى حد كبير — مع مفهوم « الربط والتأليف بين الأشياء » عند باريتو . ولاشك أن هذه التصنيفات تكاد تشبه إلى حد كبير تلك التصنيفات التى قدمها توماس زنانيكى . بل إن ريزمان قد أقر فى مؤلفه أن نموذج « التوجيه الداخلى » الذى صاغه يكاد يماثل نموذج ماكس فيبر عن « الإنسان البروتستانتى »[1] .

وواقع الأمر أن استخدام مثل هذه التصنيفات يتطلب منا التعرف على الأسس والمؤشرات التى تنهض عليها . ولسوء الحظ فإننا لانستطيع أن نجد محاولات جادة للتمييز بين الخصائص المختلفة التى تتضمنها هذه التصنيفات والتى على أساسها يمكن أن نفرق بينها . فإذا كان نموذج « التوجيه نحو الآخرين » — كما استخدمه ريزمان — يفترض أن الشخص يتأثر — أساسا — بزملائه ومعاصريه ، إلا أننا نجد النموذجين الآخرين (« التوجيه نحو التقليد » ، « والتوجيه الداخلى ») يفترضان أيضا أن الشخص يتأثر بالآخرين إذا ما كان عليه أن يوجد فى مجتمع ويمارس أدواره بنجاح . هنا نجد أنفسنا بحاجة إلى التعرف على مدى التأثير الذى يمارسه الآخرون ، والمجالات التى يبدو فيها هذا التأثير واضحا . هل يتعلق هذا التأثير باختيار سيارة يريد الشخص شراءها ، أم كتاب يريد قراءته ، أم فتاة يريد الاقتران بها ، أم مهنة يرغب فى الالتحاق بها ؟

وتقودنا هذه التساؤلات إلى إثارة قضية أخرى تتعلق بمدى صدق هذه التصنيفات وواقعيتها . فإذا كنا على يقين من أن الخصائص التى حددها باريتو وريزمان تتوافر بالفعل لدى الناس فكيف نستطيع أن نتعرف على ارتباطها ببعضها ؟ وحتى إذا افترضنا أن هذه الخصائص المنفصلة مرتبطة ببعضها كما تخيل ذلك علماء الاجتماع فكيف نستطيع القول بأن هذه الخصائص تميز جماعات اجتماعية معينة يظن أنها متماثلة ؟ فعلى سبيل المثال ماهى الشواهد الواقعية التى تمكننا من التعرف على مدى صدق القضية التى ذهب إليها ريزمان من أن نموذج « التوجيه نحو الآخرين » يظهر بوضوح لدى الطبقات الوسطى — العليا فى المدن الأمريكية الكبرى ؟

(١) Ibid; p. 33.

ولكى نتمكن من الإجابة على مثل هذه التساؤلات فإننا بحاجة إلى مقاييس أكثر صدقا وثباتا حتى نتمكن من التعرف على الخصائص التى يعتقد أنها مميزة للجماعات الاجتماعية المختلفة – وباستخدام هذه المقاييس فإننا نستطيع – على الأقل فى الوقت الراهن – التعرف على مدى صدق الخصائص التى أشار إليها ريزمان بالنسبة لجماعات اجتماعية معينة وفئات سكانية ممثلة للمجتمع . ولاشك أن تحليلنا للنتائج التى يمكن التوصل إليها فى هذا المجال يمكننا من التعرف على مدى صدق الفروض التى صاغها ريزمان ، كما يزودنا بصورة واضحة عن مدى فائدة النماذج التى حددها فى دراسة الجماعات الاجتماعية الواقعية .

ولقد ساد حتى وقت قريب اعتقاد مؤداه أن تصميم مثل هذه المقاييس ماهو إلا ضرب من الخيال . ذلك أن بعض علماء الاجتماع قد تشككوا فى إمكانية تصميم المقاييس والقدرة على تطبيقها وما يمكن أن تحققه لنا من فائدة بعد ذلك . لذلك نجد هؤلاء العلماء يذهبون إلى أن هذه المقاييس لاتمكننا – بذاتها – من فهم الأحداث التاريخية والمعاصرة .

غير أن هذا الموقف قد تغير الآن . فلقد مكنت التطورات التكنولوجية الحديثة علماء الاجتماع والنفس من تصميم مقاييس تتناول طابع الشخصية بحيث أمكن تطبيقها على جماعات اجتماعية كبيرة . ولقد استطاع هؤلاء العلماء بعد ذلك – بفضل استخدامهم للأساليب الإحصائية المختلفة – تحليل نتائج تطبيق هذه المقاييس ثم تفسيرها فى ضوء طبيعة البناء الاجتماعى . ومن أشهر وأقدم المحاولات التى بذلت فى هذا المجال التى قام بها ألبورت Allport وفيرنون Vernon ؛ فلقد صمما مقياسا للقيم يميز بين ستة أنماط من الشخصية كان قد حددها من قبل عالم النفس الألمانى شبرانجر Spranger[1] . كذلك نجد محاولات أخرى تسعى إلى تصميم مقاييس موضوعية لأنماط الشخصية التى حددها ريزمان والتى أشرنا إليها قبل قليل . ومن الجدير بالذكر أن الدراسات الأمبيريقية التى أجراها تلاميذ ريزمان ومريدوه قد واجهت بعض المشكلات النظرية . فى دراسة أجراها رايلى Riley على عينة كبيرة من الطلبة نجده يكشف عن صعوبة تطبيق نموذجى « التوجيه نحو الآخرين » « والتوجيه الداخلى » ، حيث اتضح أن العناصر المؤلفة للنموذجين كانت متوافرة لدى نسبة كبيرة من أفراد العينة[2] .

---

(١) Edwaurd Spranger (P.J.W. Pigers, trans.), Types of Men : The Psychology and Ethics of Personality, 5th ed. (Halle M. Niemeyer, 1928); Gordon Allport, P. Vernon, and G. Lindzey, Manual : Study of Values-a Scole for Measuring the Dominant Interests in Personality, 3rd ed. (Boston : Houghton, Mifflin, 1960).

(٢) For example, see Robert Gutman and Dennis Wrong, „David Riesman's Typology of Character", IP. 295 - 315; Elaine G. Sofer, „Inner-Direction, Other-=Direction and Autonomy", pp. 316-348; and Matilda white Riley, John W. Riley, and

وربما كانت الدراسات التى أجريت عن الشخصية التسلطية أوضح مثال على نجاح الجهود الرامية إلى تصميم مقاييس واقعية بهدف التعرف على أنماط الشخصية الإنسانية . ولقد صك إيرك فروم Fromm — وهو محلل نفسى — مصطلح الشخصية التسلطية استنادا إلى ممارسته للطب العقلى ودراساته التاريخية . ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة من علماء النفس الإكلينيكى حاولوا دراسة موضوع الشخصية التسلطية . ولقد كان أحد ثمار ذلك . ظهور مؤلف هام يعد من أهم وأدق المؤلفات التى ظهرت فى منتصف هذا القرن[1]. ولقد استندت دراسات هؤلاء العلماء إلى ربط وثيق بين البيانات المتضمنة فى الوثائق والبيانات المختلفة الأخرى التى يتم الحصول عليها من خلال تطبيق الاختبارات السيكولوجية وإجراء الاستبارات المتعمقة . وهكذا نجد علماء النفس يتوصلون إلى مركب مؤلف من سمات سيكولوجية ، ثم أطلقوا على هذا المركب مصطلح « التسلطية » . ومن بين العناصر التى يتألف منها هذا المركب : « النزعة التقليدية المفرطة » ؛ « ومقاومة استبطان الذات » ، أى مقاومة الشخص تأمل مشاعره وانفعالاته ودوافعه ، والميل إلى اعتبار السلطة مسألة مطلقة وأنها تتطلب — بالضرورة — الإذعان . ولقد كان أحد النتائج السوسيولوجية لهذه الدراسات السيكولوجية ظهور اختبار « القلم والورقة » ، وهو الاختبار الذى يعرف باسم « مقياس ف » ، حيث يمكننا من التعرف بسهولة على درجات التسلطية لدى الفرد .

وينطوى اختبار « ف » على مزايا عديدة . من ذلك — مثلا — قابليته للتطبيق على عينات كبيرة من الأفراد وما يرتبط بذلك من اقتصاد فى الوقت والمال : كذلك فإن مثل هذا النوع من الاختبارات يمكننا من التعرف — وبدقة — على موقع الأنماط السيكولوجية المختلفة داخل البناء الاجتماعى . فعلى سبيل المثال نجد جانوفيتز Janowitz ومارفيك Marvick يتوصلان — بفضل استخدامهما لاختبار « ف » — إلى أن ١٣ ٪ من أفراد الطبقة الوسطى والعليا الأمريكية قد سجلوا درجات عالية على مقياس التسلطية . كذلك أوضح الباحثان أن هذه الدرجات العالية كانت متوافرة لدى ٣٠ ٪ من أفراد الطبقة الدنيا الأمريكية . ومن النتائج الطريفة التى توصلا إليها

Mary E. Moore, „Adolescent Values and the Riesman Typology", pp. 370-388, all = in Lipset and Lowenthal (eds.), Cultu;e and Social Character.

Riley, et al; in Lipset and Lowenthal (eds.), Culture and Social character, pp. 370-388.

(١) T.W. Adorno, et al; The Anthoritarian Personality (New York : Harper, 1950), see especially Chapter VII. See also Richard Christie and Marie Jahoda (eds.), Sudies in Scope and Method of ‚The Authoritarian Personality' (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1954).

أن أعلى درجات التسلطية كانت متوافرة لدى شاغلى وظائف الياقة البيضاء وذوى الدخول الضئيلة والمستويات التعليمية الدنيا . ولقد ذهب جا نوفيتر ومارفيك إلى أن دراستهما الامبيريقية قد أيدت النظرية السيكولوجية المتضمنة فى كثير من التحليلات الحديثة ، تلك النظرية التى تذهب إلى أن شاغلى وظائف الياقة البيضاء وذوى الدخول الضئيلة والمستويات التعليمية الدنيا يتميزون بدرجات عالية من التسلطية بسبب الإحباطات التى يخبرونها عندما يسعون إلى الوصول إلى مكانة الطبقة الوسطى(١) .

ولاشك أن التقدم الذى تحقق فى مجال اختبارات الشخصية (كاختبار « ف ») قد أتاح الفرصة للإجابة على تساؤل هام يتعلق بدراسة الإنسان وهو : « هل هناك فروق أساسية فى شخصية الناس الذين يشكلون دول العالم » ؟ والواقع أن مفهوم الطابع القومى ليس مفهوما قديما فحسب ، ولكنه خضع أيضا لانتقادات مريرة ؛ ذلك لأن بعض الدارسين قد عدوه مفهوما عنصريا متحيزاً . غير أن ذلك لم يمنع بعض العلماء الاجتماعيين من معالجة هذا المفهوم معالجة نظرية وإمبيريقية فى وقت واحد(٢) .

والمحقق أن العلماء الذين يستخدمون الاختبارات السيكولوجية لأغراض حضارية مقارنة يواجهون مشكلات فنية قاسية . ومع ذلك فبالإمكان الإفادة من هذه الاختبارات إذا ما كان هؤلاء العلماء على وعى شديد بهذه المشكلات . ولقد تمكن بعض العلماء من قياس التفاؤل (أو على الأقل التعبير الصريح عن السعادة) لدى شعوب العالم الغربى عن طريق الاستعانة باستفتاءات الرأى العام . ومن النتائج التى توصل إليها هؤلاء العلماء أن الفرنسيين كانوا يظهرون دائما تشاؤمهم ؛ حيث وصف ٤٠ ٪ منهم أنفسهم بأنهم « ليسوا سعداء تماما » ؟ ، بينما نجد فى دول أوربية أخرى أن هذه النسبة لاتزيد عن ١٠ ٪ . وعلى النقيض من ذلك لوحظ أن شعب الولايات المتحدة قد سجل درجة عالية على مقياس التفاؤل . فعلى سبيل المثال نجد ٤٣ ٪ من الأمريكيين قد أقروا أنهم « سعداء جداً » ، بينما لم يقر ذلك من الفرنسيين سوى ١١(٣) .

---

(١) Morris Janowitz and D. Marrick, ,,Authoritarianism and Political Belavior'', Public Opinion Cenarterly (1953), XVII : 185 - 201.

(٢) يمكننا أن نجد نتائج حضارية مقارنة حول هذا الموضوع فى :
Alex Inkeles, ,,Industrial
Man'', American Journal of Sociology (1960), LXVI : 1 - 31.

(٣) يمكننا أن نجد استعراضاً لنتائج استفتاءات الرأى العام هذه فى المصدر التالى : —
Alex Inkeles,
,,Industrial Man'', American Journal of Sociology (1960), LXVI : 1 - 31.

ولقد طبق اختبار « ف » على شعوب دول عديدة وأتى بنتائج طيبة وعلى الأخص بالنسبة لدول أوربا . فحينما طبق الاختبار على مدرسى المدارس المختلفة فى سبع دول، لوحظ أن تطبيقه كان فعالا ومفيداً فى الدول الأوربية عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية .[١] كذلك اتضح أن هناك اختلافات ملحوظة بين أفراد عينات قومية مختلفة فيما يتعلق بمتوسط درجات الاختبار التى حصلوا عليها . فدرجة التسلطية — على سبيل المثال — كانت أكبر فى ألمانيا منها فى إنجلترا والسويد . غير أن الاختلافات والفروق بين الدول كانت أقل منها داخل الدول ، خاصة حينما تم تصنيف المدرسين طبقا لانتماءاتهم الدينية . فدرجة التسلطية كانت أعلى لدى الكاثوليك منها لدى البروتستانت ، كما أن هاتين الجماعتين الدينيتين قد أظهرتا ميولا تسلطية أوضح وأظهر من الجماعات التى لم توضح انتماءاتها الدينية .

والواقع أن دارسى الطابع القومى لم يهتموا فقط بدراسة المجتمعات الحديثة ، ولكنهم اهتموا أيضا — وبنفس الدرجة — بالمجتمعات التاريخية أو القديمة . فعلى سبيل المثال نجد دافيد ماكليلاند Mc Clelland يستخدم بعض المقاييس لكى يرتب أفراد الشعوب المختلفة طبقاً « لحاجتهم إلى الإنجاز » . ولقد استعان ماكليلاند بشواهد تاريخية تمكن من خلالها تحليل « الحاجة إلى الإنجاز » لدى اليونان القديمة ، واسبانيا خلال العصور الوسطى ، وإنجلترا خلال الفترة التى سبقت الثورة الصناعية ، والولايات المتحدة خلال الفترة المتحضرة فيما بين سنتى ١٨٨٠ و ١٩٥٠ . وعندما درس ماكليلاند شعوب الحضارات القديمة (كحضارات أمريكا اللاتينية) نجده يحلل الآثار القديمة لكى يتعرف على درجة « الحاجة إلى الإنجاز » لدى هذه الشعوب . وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التى تواجه مثل هذا النوع من الدراسات ، إلا أنها تسهم فى فهمنا للديناميات الاجتماعية المختلفة . ويكفى أن نشير هنا إلى أن ماكليلاند قد توصل إلى وجود علاقة بين التغيرات الاقتصادية التى تطرأ على المجتمع ومعدل الإنجاز التخيلى كما يتجلى فى كل من التراث المكتوب وغير المكتوب . وهناك شواهد متزايدة تميل إلى تأكيد وإثبات العلاقة التى توصل إليها ماكليلاند [٢] ..

ولاشك أن الدراسات السابقة لاتعدو أن تكون بداية متواضعة لفهم ميدان واسع من ميادين البحث الاجتماعى . لقد علمتنا التجارب أن الواقع الاجتماعى أعقد بكثير من الأطر والتصنيفات النظرية التى تتناوله ؛ وأن المدخل إلى التغير الاجتماعى هو أمر أشد تعقيداً مما تخيله

---

(١) من دراسة غير منشورة أجراها كل من داينيل ليفنسون Levinson وآثر كوش Couch وستاين روكان Rokan

(٢) David C. Mc Clelland, The Achieving Society (Princeton: D. Von Nostrand, 1961), especially Chap. IV, ,,The Achieving Societies in the Past''.

الدارسون . فسمات الشخصية التى حددها باريتو وريزمان والتى أشرنا إليها فى موضع سابق هى سمات يصعب قياسها فى الواقع ، كما أن من الصعب عزلها عن السمات الأخرى للشخصية . وفى نفس الوقت لانجد محاولات جادة لإقامة نماذج مثالية مركبة تتناول الشخصية . وبالإضافة إلى ذلك نلحظ أن مكونات الشخصية تختلف من عالم لعالم آخر . ولهذه الأسباب جميعها فإننا لانزال فى بداية الطريق الذى يوصلنا إلى فهم أعمق لسمات الشخصية . ولاشك أننا نعقد آمالا كبيرة على الدراسات الحضارية المقارنة التى ستجرى فى المستقبل . غير أن القيمة التى تنطوى عليها هذه الدراسات تتوقف على التقدم الذى يمكن إحرازه فى مجال الدراسة التاريخية لأنماط الشخصية والدور الاجتماعى . إن مقدار الإنجاز الذى يمكن تحقيقه فى مجال الدراسة التاريخية للشخصية هو الذى يحدد مدى فهمنا للدور الذى تلعبه الشخصية فى إحداث التغير الاجتماعى .

الشخصية فى الأدوار الاجتماعية

يميل عدد كبير من علماء الاجتماع إلى إبراز الدور الذى تلعبه الشخصية الإنسانية عند إجراء تحليلاتهم السوسيولوجية .. ومن ثم فإنهم يسلمون بأن العوامل المرتبطة بالشخصية تلعب — على الأقل نظرياً — دوراً هاما فى تحديد السلوك الاجتماعى للفرد . غير أن هؤلاء العلماء لايعتقدون — بعد ذلك — أن العوامل المرتبطة بالشخصية تتمتع بنفس القدر من التأثير الذى تتمتع به القوى البنائية « الموضوعية » أو الوضع الاجتماعى للفرد كما يحدده الدخل والتعليم والمهنة إلخ . . . . لذلك فإننا نجد من الضرورى هنا توضيح دور النظرية السيكولوجية فى فهم بعض الموضوعات السوسيولوجية الهامة مثل الالتحاق بالمهن والأوضاع الاجتماعية وأداء الأدوار الاجتماعية (١) .

لعلنا نعلم أن علماء الاجتماع قد اعتادوا تفسير أداء الناس لالتزاماتهم الاجتماعية فى ضوء الجزاءات التى تفرض على الذين لايؤدون التزاماتهم والمكافآت التى يحصل عليها أولئك الذين يؤدونها . ومن هنا فإن الأداء يبدو وكأنه متوقف على عوامل « خارجة » عن نطاق الشخص . والشىء الوحيد الذى يمكن أن « يدخل » فى نطاق الشخص هو رغبته فى تحاشى العقاب والحصول على المكافأة . وأيا كانت أهمية « الدوافع » الداخلية لدى الأشخاص، إلا أنها لاتكفى لتفسير الاختلافات بينهم فيما يتعلق بأدائهم للأدوار الاجتماعية . وإذا كنا نقر الأهمية الحاسمة للعوامل

(١) يمكننا أن نجد مناقشة لمفاهيم المكانة والوضع والدور فى الفصل الخامس من هذا الكتاب .

الموضوعية التى تحدد السلوك الاجتماعى ، إلا أننا يجب أن نقر أيضاً حقيقة موازية هى ؟ أن التحاق الشخص بالمهنة وأدائه للأدوار المرتبطة بها قد يتأثران أيضاً بسماته السيكولوجية . ونستطيع أن نذهب بعد ذلك إلى حقيقة أساسية هى أن النسق الاجتماعى – شأنه شأن الفرد – يخضع لعوامل سيكولوجية . لذلك فإن دراسة النسق الاجتماعى تتطلب فيما تتطلب فهماً للسمات السيكولوجية المميزة للأعضاء المكونين له .

وليس من الإنصاف القول بأن علماء الاجتماع لايهتمون بدراسة الخصائص السلوكية العامة للذين يشغلون مهناً معينة . إذ أنهم (أى علماء الاجتماع) عادة مايفترضون أن هذه الخصائص تظهر إلى حيز الوجود كاستجابة لضغوط موقفية (أو بنائية كما يحلو لهم تسميتها) يواجهها الذين يشغلون مهناً معينة . بعبارة أخرى فإن علماء الاجتماع يفترضون أن أى شخص يلتحق بمهنة معينة لابد وأن يسلك ويتصرف بنفس الطريقة ، وأن أنماط الشخصية التى يواجهها الفرد داخل مكان العمل لابد وأن تسلك بطريقة معينة . ولقد عبر روبرت ميرتون Merton عن هذه الفكرة بوضوح فى مقال شهير له نشر فى سنة ١٩٤٩ ، حيث تناول علاقة الشخصية بالبيروقراطية . وفى هذا المقال نجد ميرتون يوضح لنا كيف أن القيم والضغوط التى يخضع لها العاملون فى التنظيمات الكبرى تجبرهم على أداء السلوك « البيروقراطى » . ويعبر ميرتون عن هذه الفكرة بقوله : « كنتيجة للأعمال اليومية الروتينية التى يقوم بها الناس داخل التنظيمات الكبرى تظهر لديهم تفضيلات خاصة وتأكيدات معينة وعادات معينة »[1] . وبعبارة أخرى فإن الشخصية البيروقراطية هى نتاج للوظيفة أو المهنة » .

وعلى الرغم من تأكيد ميرتون المطلق للدور الذى تلعبه الوظيفة أو المهنة فى تشكيل الشخصية ، إلا أننا نجده فى نهاية مقاله يثير تساؤلا يتعلق بما إذا كانت التنظيمات تميل إلى اختيار نمط معين من الشخصية يتلاءم مع متطلباتها[2] .

ولقد شهدت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية اهتماما ملحوظاً من جانب علماء الاجتماع والنفس بهذا الموضوع . وهناك شواهد واقعية متزايدة توضح كيف أن الناس ينجذبون – بدرجات متفاوتة – إلى المهن طبقاً لسماتهم الشخصية . ومن أشهر الدراسات التى أجريت فى هذا المجال تلك التى تناولت التفضيلات المهنية لعينة قومية من طلاب الجامعات الأمريكية ، حيث طلب إليهم أن يذكروا المهنة التى يودون الالتحاق بها بعد تخرجهم ، كما طلب إليهم الإجابة على مجموعة من الأسئلة الأخرى بحيث أمكن فى النهاية تصنيف قيمهم وشخصياتهم وخصائصهم

---

(١) Robert K. Merton, „Bureaucratic Structure and Personality", Social Theory and Social Structure, p. 198.

(٢) Ibid; p. 205 ff.

الاجتماعية . ولقد أوضحت الدراسة أن الشخصية تمارس تأثيراً قوياً على الخطط المهنية لهؤلاء الطلاب . فعلى سبيل المثال نجد أن الذين سجلوا درجة عالية على مقياس « الثقة فى الناس » قد مالوا إلى تفضيل المهن التى يستطيع فيها الفرد تأدية خدمات شخصية . ولعل أوضح مثال على ذلك أولئك الذين عبروا عن رغبتهم فى الالتحاق بمهنة الخدمة الاجتماعية ، حيث سجل ٦٢ ٪ منهم درجات عالية على مقياس « الثقة فى الناس » ، بينما نجد هذه النسبة ٢٢ ٪ بالنسبة للذين عبروا عن رغبتهم فى الالتحاق بالمهن التجارية والإدارية . كذلك لوحظ أن الطلبة ذوى الشخصيات المستقلة قد مالوا إلى اختيار مهن لاتتطلب احتكاكا دائما بالآخرين (كمهن الفن ، والهندسة المعمارية ، والعلوم الطبيعية) ومع ذلك فلقد لوحظ أيضا أن الطلاب الجامعيين قد يغيرون تفضيلاتهم الدراسية بمرور الوقت وتقدمهم فى الدراسة .

ففى دراسة لجماعة طلابية فى جامعة كورنيل لوحظ أن معامل الارتباط بين القيم واختيار المهنة قد ارتفع من ٥٥٩ فى سنة ١٩٥٠ إلى ٧١١ فى سنة ١٩٥٢ [١] .

وقد يكون من الملائم هنا أن نعقد مقارنة بين التأثير النسبى الذى تمارسه العوامل الشخصية (المتعلقة بالشخصية) والعوامل الموضوعية (كمهنة الأب والدخل) على إختيار الفرد لمهنته . وعلى الرغم من أن تقرير البحث الذى أشرنا إليه قبل قليل لم يعقد مقارنة بين تأثير هذين النوعين من العوامل على الاختيار المهنى ، إلا أن البيانات الواردة فى هذا التقرير تشير إلى أن العوامل الموضوعية (أو البنائية) تكاد تتكافأ مع عوامل الشخصية فيما يتعلق باختيار الفرد لمهنته.

وأيًّا كان الأمر فان الاختلافات بين أنماط الشخصية فى المهن المختلفة تحتل أهمية خاصة بالنسبة لعالم الاجتماع ، خاصة وأنها قد تؤثر على أداء الفرد لدوره وبالتالى تؤثر على أداء النسق الاجتماعى لوظائفه .. والملاحظ أن الدراسات التى تتناول علاقة الشخصيه بإداء الدور لاتزال قليلة نسبيًّا . ومع ذلك فإن الدراسات القليلة المتاحة لنا تشير إلى أن الشخصية تمارس تأثيراً ملحوظا على أداء الفرد لدوره ففى دراسة أجراها جيلبيرت Gilbert وليفنسون Levinson على ممرضات إحدى المستشفيات العقلية اتضح أن بالإمكان التوصل إلى مقياس يتناول الشخصية وآخر يتناول أداء الدور . أما الجانب الهام من الشخصية الذى اهتم به الباحثان فكان التسلطية كما تقاس بواسطة مقياس « ف » الشهير ، وكما تقاس أيضا من خلال تقييم رؤساء الممرضات لهن ولقد صنف جيلبيرت وليفنسون الممرضات إلى فئتين طبقا لطبيعة معاملتهن للمرضى أما الفئة الأولى فتعكس « المعاملة العقابية » ، وأما الثانية فتعكس المعاملة « الإنسانية » وتعد الممرضة « عقابية » فى سلوكها إذا ما كانت تكثر من تهديدها للمرضى وتؤكد العقاب كوسيلة اساسية للمعاملة . وتعد الممرضة « انسانية » فى سلوكها إذا ما أقامت علاقات صداقة واحترام مع

(١) Morris Rosenberg, Occupations and Values (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1957).

المرضى وأكدت الطابع الاجتماعي في مقدماتها . ولقد اتضح ان هناك ارتباطاً قويا (٧٥و) بين الطابع العقابي لسلوك الممرضة مع المرضى ودرجة التسلطية لديها، مما يعني أن طابع الشخصية يمارس تأثيراً قوياً على مواقف العمل[1] .

وهناك دراسات عديدة حاولت الربط بين الشخصية والتحصيل الدراسي . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التي أجراها شتيرن Stern وشتاين Stein وبلوم Bloom حيث توصلوا إلى عدد من المقاييس التي تتناول التحصيل الدراسي ثم طبقوها بعد ذلك على عينات لطلبة الكليات الجامعية ولقد توصل هؤلاء الدارسون إلى وجود نمط من الشخصية التسلطية لدى الطلبة[2] ويستند هذا النمط إلى قبول السلطة على أنها مسألة مقررة واجبة الطاعة[3] . كما أن هذا النمط يميل إلى طبع العلاقات بطابع رسمي مؤكداً الامتثال منكراً الدوافع السيكولوجية[4] . وتبدو أهمية هذه السمات السيكولوجية إذا ما أدركنا أن جامعة شيكاغو (وهي الجامعة التي ينتمي إليها المبحوثون) كانت تدعم لدى الطلبة الإحساس بالانفصال[5] .

ولعل الاستنتاج الهام الذي يمكن أن نتوصل إليه من خلال هذه الدراسات هو أن التحاق الفرد بالمهنة وأدائه للأدوار المرتبطة بها لا يمكن تفسيرهما فقط في ضوء الظروف الخارجية المحيطة بالمهنة (أي الظروف المتعلقة بالبناء الاجتماعي) ، بل يجب تفسيرهما أيضا في ضوء طبيعة شخصية الفرد. ولما كان الأفراد لا يلتحقون عشوائيا بالمهن المختلفة، فلنا أن نتوقع بعد ذلك أن تمارس الشخصية تأثيراً هاما سواء فيما يتعلق بالالتحاق أو الأداء المهني ، وأن يمتد هذا التأثير إلى الجماعة بأسرها . وإذا كنا قد عالجنا البناء الاجتماعي معالجة مستقلة عن الشخصية ، إلا أننا لا ننكر التفاعل المتبادل بينهما ، ذلك التفاعل الذي يحدد — إلى حد كبير — طابع العملية الاجتماعية .

---

(١) Doris C. Gilbert and Daniel J. Levinson, „Role Performance, Idcology and Personality in Mental Hospital Aides", in Milton Greenblatt, et al; (eds.), The Patient and the Mental Hospital (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1957), p. 206.

(٢) George C. Stern, Morris J. Stein, and Benjamin S. Bloom, Methods in Personality Assessment (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1956), p. 189.

(٣) Ibid; p. 206.

(٤) Ibid; p. 210.

(٥) Ibid; p. 213.

الشخصية والسياسة

خلال السنوات الأخيرة اتسع نطاق الدراسات التى تهتم بالكشف عن تأثير الشخصية على الالتحاق بالمهن وأداء الفرد لواجباته المهنية . وأحد اتجاهات هذا الاتساع مانلحظه الآن من اهتمام بكيفية تأثير الشخصية على الدور السياسى ونمط الفعل السياسى ذاته[١] . فعلى سبيل المثال نجد هنرى ديكس Dicks — وهو أحد الأطباء العقليين فى بريطانيا — يوضح لنا فى دراسته لمجرمى الحرب الألمان أن هناك علاقة قوية بين استعداداتهم السيكولوجية واتجاهاتهم نحو النازية فبمقارنة النازيين بغير النازيين من مجرمى الحرب لوحظ أن الأولين كانوا يفتقرون إلى الرقة فى سلوكهم ، كما عبروا عن نزعات سادية[٢] .

ولاشك أن التقدم الذى طرأ على المقاييس السيكولوجية يمكننا من فهم السلوك السياسى فهما أعمق وأشمل ، خاصة حينما نهتم بتطبيق هذه المقاييس على عينات كبيرة نسبيا . ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال تلك التى أجراها جانوفيتز Janowitz ومارفيك Marvick ، حيث أوضحا أن التسلطية كانت مرتبطة ارتباطا قويا بمدى اهتمام أو عدم اهتمام الشخص بالتصويت فى الانتخابات . فهناك ٤٠ ٪ من غير المصوتين سجلوا درجة عالية على مقياس الشخصية التسلطية (مقياس «ف»)[٣] . كذلك لوحظ أن الدرجات على مقياس «ف» . كانت مرتبطة ارتباطا قويا بالموقف الذى يتخذه الشخص إزاء السياسة الخارجية فمن بين الذين سجلوا درجات عالية على مقياس التسلطية نجد ٤٥ ٪ أيدوا السياسة الخارجية الانعزالية ، بينما لم يؤيد هذه السياسة الانعزالية إلا ٢٢ ٪ من الذين سجلوا درجات منخفضة على مقياس التسلطية[٤] ومن الواضح أن هناك توازيا بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسة التى أجريت عن قيم الطلبة والتى أشرنا إليها من قبل . وهكذا نجد أن مقياس الشخصية يمكن أن يلعب دوراً فعالا فى التنبؤ بالسلوك الانتخابى واتجاهات الناس نحو السياسة الخارجية ، وأن هذا الدور لايقل أهمية عن الدور الذى تلعبه المؤشرات البنائية كالدخل والمهنة ، وهى المؤشرات التى طالما اهتم علماء الاجتماع بتأكيد دورها فى التحليل السوسيولوجى .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر :
Alex Inkeles, ,,National Character and Modern Political Systems" in Francis Hsu (ed.), Psychological Anthropology (Homewood : Dorsey, 1961), pp. 122-209.

(٢) Henry V. Dicks, ,,Personality Traits and the National Socialist Ideology", Human Relations (1950), III : 111-154.

(٣) Janowitz and Marvick, Public Opinion Quarterly, XVII : 200.

(٤) Ibid; p. 198.

الشخصية والبناء الاجتماعى

أوضحت فى مواضع سابقة كيف أن التحليل السوسيولوجى (أى فهم بناء الأنساق الاجتماعية ووظائفها) يتطلب الاستعانة بنظرية عامة فى الشخصية ، كما يتطلب التعرف بخصائص الشخصية للأفراد الذين يكونون الأنساق الاجتماعية . وقد يعتقد البعض أننى أطالب باختزال أو رد التحليل السوسيولوجى إلى مستوى التحليل السيكولوجى . إننى لاأقصد ذلك على الإطلاق . فالقضية التى تعنينا هنا ليست مجرد رد مستوى معين من التفسير إلى مستوى آخر ولكنها على وجه التحديد قضية معالجة الجوانب المختلفة للظاهرة وكما تعالجها العلوم المختلفة .

والمحقق أن علمي الاجتماع والنفس لديهما اهتمامات تحليلية مختلفة . فعلم الاجتماع يهتم بدراسة بناء الأنساق الاجتماعية ووظائفها ، أى أنساق الفعل الدائمة التى توجد فى أية جماعة إنسانية . أما علم النفس فإنه يسعى إلى دراسة بناء نسق الشخصية ووظائفه ؛ أى نسق الفعل الذى يميز الكائن العضوى البيولوجى وعلى الأخص الكائن البشرى . وهناك — فى حقيقة الأمر — ميادين سوسيولوجية تقليدية بدت فيها أهمية نظرية الشخصية واضحة إلى حد بعيد كما هو الحال فى الدراسات السكانية ، وجانب كبير من علم الاجتماع الحضرى ، فضلا عن المقاييس المختلفة التى تتناول التوزيع الاجتماعى وعلى الأخص فى مجال الطبقات الاجتماعية(1) والواقع أننا لو حاولنا تجاوز شكل البناء الطبقى بقصد فهم سلوك أفراد الطبقات المختلفة، فإننا سنجد البيانات السيكولوجية هامة بالنسبة لنا ، إذ ستزيد تحليلنا السوسيولوجى عمقا وثراء . وحينما نقول ذلك فإننا لا نقصد —بطبيعة الحال— رد التفسير السوسيولوجى إلى تفسير سيكولوجى. وقد نوضح وجهة نظرنا هذه بمثال واقعى . فإذا كان الحصول على مستوى تعليمى مطلباً أساسيا للالتحاق بمستوى مهنى معين ، وان هذا المستوى التعليمى ليس متاحا بالنسبة للمناطق الريفية ، فاننا قد نتوقع بعد ذلك أن تلعب هذه الحقيقة دوراً أساسيا فى تشكيل معدل الحراك بالنسبة لسكان المناطق الريفية .

ومن الطبيعى أن تحتل القوى السيكولوجية أهمية خاصة فى داخل هذا الإطار البنائى الواسع فالذين يفتقدون إلى القدر الضرورى من الدافعية قد لا يتمكنون من الإفادة من الفرص المهنية العديدة التى يتيحها لهم البناء الاجتماعى كذلك فإن الفرص المهنية المحدودة داخل البناء الاجتماعى قد لاتتيح الحراك بالنسبة للذين يتميزون بدرجة عالية من الدافعية والنظرة العابرة للدراسات الحديثة العديدة التى تتناول أصحاب المواهب والمبدعين تشير إلى تأكيد

(1) سوف نعالج موضوعى التدرج الاجتماعى والحراك الاجتماعى بشىء من التفصيل فى الفصل السادس .

ملحوظ للجوانب البنائية . غير أننا لو حاولنا تجاوز البيانات الإحصائية التى تتناول معدلات الحراك الاجتماعى بالنسبة للطبقات المختلفة، فسوف نجد أن عامل الشخصية يلعب دوراً هاما فى تشكيل هذه المعدلات. ومن ذلك يبدوا واضحا كيف أننا لانختزل عوامل الحراك الاجتماعى إلى عوامل سيكولوجية ، إنها تظل — مع ذلك — عوامل اجتماعية .

وما يقال عن الحراك الاجتماعى يقال أيضا عن جوانب أخرى من سلوك الفرد داخل الإطار الاجتماعى . واذا كانت أفعال الفرد فى أى موقف تتخذ طابعا شخصيا ، إلا أنها تتأثر ولاشك بالبيئة الاجتماعية تأثيرها على سلوك الفرد من خلال الشخصية وعلى ذلك فإن فهم أى موقف اجتماعى لايتطلب منا فقط إلماما بالحقائق الاساسية المتعلقة بالبناء الاجتماعى (وهى مجال الدراسة السوسيولوجية) ولكنه يتطلب إلماما بالحقائق الأساسية للشخصية الذى تدخل فى نطاق هذا البناء الاجتماعى . حينئذ لن نكون فى وضع المفاضل بين التفسيرات السيكولوجية والسوسيولوجية ، ولكننا سنكون فى وضع يمكننا من إقامة فهم متكامل وتفسير شامل لظواهر وحقائق بالغة التعقيد .

الفصل الخامس

العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية

يعمد الناس فى كل مكان إلى تطوير أنشطة متخصصة لمواجهة التحدى الذى تفرضه عليهم مشكلات تطوير وتدعيم وتنظيم حياتهم المشتركة. ويعد تنظيم العمل أول مبادئ الحياة الاجتماعية. وهو عبارة عن تنظيم محكم للأفعال المتباينة التى تستهدف مواجهة مقتضيات الحياة اليومية فى ظل الظروف الاجتماعية المختلفة. ويضطرنا تباين الأنشطة الإنسانية وتخصصها إلى تطوير مجموعة من المصطلحات التى تتميز بقدر ملائم من التباين، وقدر كاف من التخصص يناسب الظواهر التى نتصدى لدراستها.

وكثيراً مايوجه النقد إلى علماء الاجتماع لاستخدامهم لغة متخصصة، وشغفهم الواضح بابتكار كلمات جديدة، فى الوقت الذى يضفون فيه على المصطلحات القديمة المألوفة معانى جديدة كثيراً ماتكون غريبة. والحق أن هذه الاتهامات لها مايبررها فى الغالب. ولو أنها كثيرا أيضاً ماتتجاوز المنطق السليم. فالمناقشة العلمية المنظمة سوف تصبح أمراً مستحيلاً إذا لم يستخدم الباحث مصطلحات على شىء من التحديد الدقيق. وبدون اللغة الغنية المتخصصة يصبح الاتصال العلمى شيئا مرهقاً وقاصراً فى نفس الوقت. بل إنه حتى فى الإنسانيات أدت الرغبة فى مزيد من الدقة فى التحليل إلى وضع مجموعة من المصطلحات الفنية الدقيقة كما يشهد بذلك أى مطلع على حركة «النقد الجديد» فى الأدب.

والواقع أن مصطلح علم الاجتماع قد أصبح مستقراً نسبياً، على الأقل بالنسبة لكثير من المفاهيم المحورية. ومنذ عام ١٩٠٠ تضمن كشاف أولى للمجلات الكبرى فى علم الاجتماع وهى مجلة الحولية الاجتماعية تضمن كثيراً من المصطلحات التى تعد مصطلحات قياسية فى الاستخدام السوسيولوجى المعاصر. من هذا مثلا التركيز الحضرى، الطائفة الدينية، العنصر (العرق)، السن الأخلاقية، الزواج الاغترابى التفكك الأسرى، التشقق الاجتماعى، النزعة إلى الامتثال، الطبقات، الطبقة المغلقة (الطائفة)، الاتحادات، التكيف. والحقيقة أن المشكلة لاتكمن أساساً فى المصطلحات نفسها، وإنما فى عدم الاتفاق حول تعريفها، وتضارب معانيها، وعدم الاتفاق على أسلوب واحد فى استخدامها، فتلك هى المشكلات الأساسية فى علم الاجتماع. ونجد فى هذا الصدد أن علم الاجتماع فى موقف يتناقض تناقضا حاداً مع العلوم الطبيعية. ومع ذلك فالمشتغلون بعلم الاجتماع متفقون فيما بينهم على المفاهيم الأساسية.

وأيًّا كانت أهمية المصطلحات ، فإن تعريفات المصطلحات الفنية فى أى ميدان أقل أهمية بكثير من استخدامات تلك المصطلحات فى تحليل موضوع العلم . وبرغم تسليمى الشديد بهذه النقطة ، فقد قررت عدم تقديم مجموعة من المفاهيم السوسيولوجية الأساسية فى صورة قائمة تعريفات مبتسرة وموجزة . واخترت بدلا من هذا أن أقدم تلك المصطلحات بشكل تدريجى فى ثنايا استعراض النظرة إلى الإنسان فى المجتمع ، وتوضيح مشكلات التحليل التى تواجه عالم الاجتماع ، الذى يأمل فى إثراء معرفتنا وتعميق فهمنا للعمليات الاجتماعية .

وقد قمت على سبيل التمهيد بتقديم عرض موجز للحد الأدنى من شروط الوجود الاجتماعى الإنسانى ، أو متطلبات ذلك الوجود . وهى تعد الشروط التى يتحتم على أى وحدة اجتماعية أن تفى بها إذا ماأرادت لحياتها أن تستمر وتتدعم عبر الأجيال . وتمثل أساليب الوفاء بتلك الشروط مايطلق عليه على سبيل التمييز الفعل الاجتماعى ، تمييزاً له عن الفعل الإنسانى الذى لايختلف عن سلوك التدريبات الأخرى ، ومن أجل حل المشكلات الأساسية التى يواجهها الإنسان فى حياته قام بتطوير مجموعة من أنماط الفعل التى تعتبر الأشكال الأساسية للتنظيم الاجتماعى . وتتراوح تلك الأشكال مابين أبسط العادات الاجتماعية ، كعادات التحية عند اللقاء وعند الافتراق مروراً بالمستوى المتوسط من حيث الحجم ، ودرجة التعقيد والاكتمال — كالمجتمع المحلى مثلا — وصولاً إلى المجتمع المكتفى بذاته ، الذى يمثل أكبر وحدة للتحليل فى علم الاجتماع وتخلق العلاقة الاجتماعية كافة تلك الوحدات ، وهى تمثل فى نفس الوقت العنصر المشترك فيها جميعاً مما دفع بعض الاجتماعيين إلى الاعتقاد بأنها الموضوع المتميز حقيقة للدراسة فى علم الاجتماع . ونحن وإن كنا لا نقبل هذا الرأى بالضرورة ، إلا أننا نسلم مع ذلك بأهمية وجهة النظر هذه . ومن ثم نتبع ذلك بمناقشة موجزة للجهود التى بذلت لتطوير مصطلحات خاصة لوصف الجوانب المختلفة لأية علاقة اجتماعية ، وكذلك عرض بعض نماذج من تلك الجهود استخدمت هذا الاتجاه فى البحث.

الحد الأدنى من الشروط اللازمة للحياة الاجتماعية الإنسانية

إن الطبيعة المميزة للإنسان أنه قادر على تنظيم الكثير من جوانب حياته ، وهو يفعل ذلك فعلا ، حتى تصل إلى درجة من التبلور والتعقيد الذى يفوق كل تصور . وهذا الإتجاه نادر كل الندرة ، بل يكاد يكون منعدماً كلية فى عالم الحيوان والحشرات . إن الحيوانات قد تكون مزودة بوسائل بسيطة للاتصال ببعضها البعض ، كما هو الحال بالنسبة للإشارات المستخدمة للتنبيه إلى وجود عدو أو طعام ، ولكنها لاتملك لغة يمكن أن تستخدمها فى تأليف حكايات

شعبية محبوكة ، وتؤلف بها الشعر ، وتكتب بها الأعمال الروائية . حقيقة أن هناك بعض الحيوانات والحشرات التي تؤدى « رقصات » معقدة » ، ولكن هذا النشاط يخضع خضوعاً صارماً للغرائز ، ويتميز بنشأته بين النوع كله على وجه العموم ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض الأفعال كالتزاوج مثلا . وهكذا لم تستطع الحيوانات ولا الحشرات أن تخلق رصيداً من الرقصات التي تصلح لمختلف المناسبات ، أولا تصلح ببساطة لأى مناسبة سوى الترويح والمرح . كذلك الطيور يمكن أن تبنى أعشاشاً معقدة ، والعنكبوت قد ينسج بيوتا رائعة ، ولكن لايوجد حيوان أو طائر يستطيع أن يبنى المبانى ويزينها بما يفوق بكثير احتياجه المباشر إلى السكن وإلى الإيواء كما يفعل الإنسان فى ميدان فن العمارة الراقى .

إن ميل الإنسان إلى تنظيم عناصر السلوك الإنسانى تنظيماً محكماً قد تحجب ببساطة الحقيقة التى مؤداها ، أن هناك خلف ذلك الغشاء الخارجى تكمن نواة صلبة من مشكلات الوجود الأساسية التى يتعين عليه أيضاً أن يتصدى لها . وليست تلك المشكلات مقصورة على مجرد البقاء الفيزيقى للكائن العضوى المنعزل أو المستقل. إذ أنه لما كان الناس يعيشون دائماً فى جماعات ، فإنهم يواجهون مجموعة من المشكلات الأساسية الخاصة بالحياة الاجتماعية ، التى لاتقل أهمية عن ذلك.

ولاشك أن كل جماعة قائمة استطاعت أن تستمر فى الوجود لعدة أجيال ربما تكون قد توصلت إلى طريقة معينة لإشباع تلك الاحتياجات ، وإلا لما استطاعت البقاء طوال تلك المدة . وإذا كانت الحلول التى توصلت إليها قاصرة نسبيًّا ، فإن المجتمع سوف يعانى من اختلال فى أداء وظائفه ، ويتعرض لكثير من الضغوط ، وربما قضى عليه بالتفكك إذا لم يتوصل على الفور إلى حلول أفضل . أما إذا كانت استجابة المجتمع للتحديات الأساسية التى تتعرض لها الحياة الاجتماعية استجابة مرضية بالقدر الكافى ، فإن النسق الاجتماعى يمكن أن يستمر لأمد طويل . ولما كانت جميع الأنساق الاجتماعية المتطورة تشبع الحد الأدنى من متطلبات الوجود إلى حد ما ، فإنه يصبح من السهل أن نأخذ تلك الشروط كشىء ملم به ، وننتقل مباشرة إلى مناقشة النظم الرئيسية كالأسرة مثلا . إلا أن هذا ليس ملائماً فى الحقيقة . فالحد الأدنى من الشروط التى لاغناء عنها للحياة الاجتماعية تمارس تأثيراً عميقا ، بحيث إن مفهوم المجتمع لايمكن أن يكتمل أو يستوفى حقه من التعريف ما لم نأخذ فى اعتبارنا الدور الذى تلعبه تلك المشكلات الأساسية فى تنظيم وتحديد الفعل الاجتماعى بكافة أنواعه .

والمشكلة التى نواجهها هنا شبيهة بتلك المشكلة المطروحة فى علم الحياة : ماهى الشروط التى يجب تحقيقها للحفاظ على حياة كائن عضوى معين ؟ والصورة السوسيولوجية من ذلك السؤال هى : ماهى الشروط التى يجب أن يحققها المجتمع ، إذا ما أريد للحياة الاجتماعية أن تبقى وتستمر ؟

وهناك عدة مفاهيم مختلفة غطت الإجابة على هذا السؤال. وتعتبر واحدة من أفضل المحاولات الحديثة فى هذا الصدد على مفهوم : « الشروط الوظيفية لأى نسق اجتماعى » . وقد قامت مجموعة من تلاميذ العالم الأمريكى تالكوت بارسونز Parsons فاقترحت — تحت هذا العنوان — قائمة تضم نحو عشرة شروط يتحتم على أى مجتمع أن يحققها، ابتداء من الاحتياجات الواضحة ، كالحاجة إلى نسق للتواصل ، حتى الشروط الأقل وضوحاً ومباشرة ، كالحاجة إلى « تنظيم التعبير العاطفى »(١) .

ولعله من السهل — رغم ماقد يكون فى ذلك من التبسيط الزائد — أن نصنف المشكلات المتكررة التى تواجه أى مجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، تتعلق كل مجموعة منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع حقائق الحياة الأساسية .

ويعتبر التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء بمثابة المحور الأساسى للمجموعة الأولى من الشروط فإذا أرادت جماعة ما أن تستمر فى الوجود ، فلابد لها من تطوير تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام ، والملابس ، والمأوى المناسب لحجمها ، وبيئتها الجغرافية ، ومناخها وغير ذلك من الظروف . وعلاوة على مواجهة تلك المشكلة القصيرة الأمد ، فإنه يتعين على الجماعة أن تستعد لتوفير مقومات وجودها فى المدى الطويل . ويتطلب هذا ، أولا وقبل كل شىء ، توفير الغذاء والرعاية للصغار الذين ليسوا قادرين بعد على إشباع احتياجاتهم الخاصة أو حماية أنفسهم . ولا يقتصر مفهوم الحماية على مجرد دفع أخطار الطبيعة والحيوان ، وإنما على دفع الأخطار الإنسانية أيضاً . ولذلك يتدرج تحت هذا المفهوم تنظيم السلوك الدفاعى والهجومى ضد الجماعات الإنسانية الأخرى .

كذلك نجد أن التكيف مع الطبيعة الاجتماعية الحيوية للإنسان يطرح مجموعة ثانية من المشكلات . فالمجتمع لايستطيع أن يستمر فى البقاء إذا فشل فى إشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضائه. وهذه الاحتياجات عند الإنسان لاتقتصر على الطعام واللباس ، وإنما تتضمن كذلك إشباع بعض المتطلبات النفسية والثقافية ، والتى لاتبدو فى أى شىء بنفس الدرجة الموجودة بها عند الحيوان . ولم يستطع العلماء الاجتماعيون حتى الآن أن يضعوا قائمة بالاحتياجات الفردية المميزة التى يتعين على أى مجتمع أن يوفرها . كما أننا لانستطيع أن نحدد بيقين أى الاحتياجات المشتركة يرجع فى الأصل إلى الوراثة الحيوية عند الإنسان ، وأيها ثمرة تاريخه الطويل فى الحياة الاجتماعية . إلا أن هناك اتفاقا عاماً على أى حال حول أنماط الاحتياجات الفردية التى يجب أخذها فى الاعتبار . وهى تتضمن الاحتياجات الواضحة إلى الطعام والمأوى ،

---

(١) David F. Aberle, et. al., „The Functional Prerequisites of a Society", *Ethics* (1950), LX : 100 - 111.

والحاجة البالغة التعقيد إلى التنفيس الجنسى . ويرتبط بتلك إرتباطاً وثيقاً طائفة أخرى من الاحتياجات — التى ليست مفهومة بنفس الدرجة من الوضوح من ناحيتها البيولوجية — وهى الحاجة إلى الاتصال المادى والنفسى مع البشر الآخرين لممارسة الحياة ، وللتنفيس عن التوتر أو التخلص منه . أما الاحتياجات التى تعد أكثر بعداً من هذا عن البناء الفسيولوجى المتميز فهى الاحتياجات التعبيرية ، من ذلك النوع الذى يبدو عادة فى الرقص ، وفى الفنون ، وربما كذلك فى السحر ، وفى الحرب . وهناك احتياجات أخرى كالحاجة إلى الإحساس بالمكانة ، واحترام النفس ، لانستطيع أن نقيمها من الناحية الفسيولوجية على الإطلاق ، ولكنها تكاد تكون عامة فى كافة أشكال الحياة الاجتماعية ، بحيث إنه يتعين علينا أن نفترض أنها راسخة متأصلة فى الطبيعة الإنسانية الاجتماعية الحيوية الأساسية عند البشر .

ويهتم كل مجتمع ، بلا استثناء ، اهتماماً خاصاً بالجنس والسن والأحداث ذات الأهمية الحاسمة من الناحية البيولوجية كالميلاد والموت ، ويحرص على ابتكار أساليب التكيف معها . كذلك تهتم أغلب المجتمعات بالفروق فى المزاج الفردى ، على الرغم من أنها أقل انتظاماً واطراداً . وتتخذ كافة المجتمعات ترتيبات خاصة لمواجهة المرضى . وحيثما توجد حياة اجتماعية ، يوجد نمط متميز للترويح وقضاء أوقات الفراغ ، كما يوجد نوع من التنظيم للحرف والفنون ، ويوجد كذلك شكل من أشكال الدين ، الذى يتم التعبير عنه فى مجموعة خاصة من الأفكار أو الأساطير وكذلك أيضاً مجموعة من الطقوس التى تتميز بقدر واضح من الأحكام والتنظيم .

وبوسعنا أن نقدم عدداً من التفسيرات المقنعة لهذه التنظيمات المحكمة للحياة الاجتماعية الإنسانية[1] . ولكن المؤكد أن هناك قوة هامة هى التى تخلق تلك الأشكال الثقافية العامة ، هى حاجة الفرد إلى بعض الإشباعات . وهى الحاجة التى تتجاوز الحد الأدنى من احتياجه إلى الطعام ، والمأوى ، والملبس . وقد تعتبر هذه الاحتياجات اجتماعية حيوية أو نفسية ، ويتعين على كل مجتمع أن يخلق نوعاً من التكيف لها .

---

(١) Clyde Kluckhohn, „Universal Values and Anthropological Relativisim", Modern Education and Human Values (Pittsburgh : university of Pittsburgh Press, 1952), pp. 87 - 112, and „universal Categories of Culture", in A.L. Kroeber (ed.), Anthroplogy Today (Chicago : university of Chicago Press, 1958), pp. 507-523.

هذا وقد نشرت ترجمة عربية لهذا المقال الهام ، انظر : كلايد كلاكهون ، « المقولات العامة للثقافة » ، ترجمة فاروق عبد القادر ، مجلة مطالعات فى العلوم الاجتماعية ، شتاء ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، دار المعارف القاهرة ، ص ص ٩ — ٣٤ .

(المترجم)

ويخلق التكيف مع ظروف الحياة الجمعية مجموعة ثالثة من المشكلات التى يتحتم على كل مجتمع أن يحلها . ومن الواضح أن الإنسان لايستطيع البقاء فى بيئته الطبيعية دون حياة اجتماعية . وربما كانت الحاجة إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية الحيوية أواحتياجاته النفسية هى التى تدفعه إلى الحياة المشتركة . ولكن ما أن يجد نفسه يحيا فى جماعات ، حتى يواجه على الفور مجموعة خاصة من المشكلات التى تتجاوز المستوى الفردى . ذلك إن الأفراد الذين يعيشون معا يجب أن يخلقوا قدراً من التنسيق والتكامل بين أفعالهم ، إذا ماأرادوا أن يتجنبوا الخراب والفوضى . والملاحظ بالنسبة الجمعية للحيوانات والحشرات أن الغرائز تتكفل بتحقيق هذا التنسيق . أما فى المجتمع الإنسانى فإنه يعد فى مجموعة تقريباً ثمرة الاختراع الاجتماعى . إذ يجب على الإنسان أن يضع قواعد محكمة واجراءات منظمة لتحديد الاشخاص الذين يشغلون مواقع معينة ، وينسق حركة الأفكار ، وينظم استخدام القوة وقدرة البعض على الخداع ، وينظم السلوك الجنسى ، ويتحكم فى ظروف التبادل ، وهكذا إلى آخر السلسلة الكاملة للعلاقات الإنسانية بأنواعها . ومن خلال عملية وضع هذه القواعد ، يتوصل الإنسان إلى خلق الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعى . ولقد كان اختراع التنظيم الاجتماعى أكثرا أهمية وأبعد تأثيراً من اختراع الأدوات فى تمييز العالم الإنسانى عن العالم الحيوانى .

وحدات التنظيم الاجتماعى

إن الانسان قادر على الاختراع بلاحدود . غير أن أعظم اختراعاته هو عدم الاختراع ، أعنى مهارته فى نقل أساليب السلوك الأساسية التى تعلمها من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق . سليمة ودون تغيير فأغلب أعضاء المجتمع يلدون الأطفال ويربونهم ، ويبنون البيوت ، ويصيدون الأسماك ، ويقتلون الأعداء بنفس الطريقة إلى حد كبير . وتستمر تلك النماذج السلوكية ثابتة لفترات طويلة نسبياً من الزمن. وتؤدى عملية النقل الثقافى هذه إلى اقتصاد هائل فى الجهد من وجهة نظر أبناء الجيل الجديد ، وبالنسبة للمجتمع ككيان تاريخى مستمر فى البقاء . وبفضل تلك العملية لايحتاج كل جيل إلى أن يعيد اكتشاف كل منجزات أسلافه ، مع مراعاة ما يكلفه ذلك من وقت طويل وتعرض لأخطار الوقوع فى الفشل . ولايتم بهذه الطريقة الحفاظ على الثقافة فحسب ، وإنما تتأسس بهذه الطريقة نواة الحياة المشتركة القائمة على المعلومات المشتركة والفهم المشترك . ولما كان أبناء كل جيل يتلقون نفس الميراث الثقافى إلى حد ما عن الجيل السابق أصبح من الميسور عليهم أن يرتبطوا ببعضهم البعض وأن ينسقوا أفعالهم على نحو أكثر فعالية .

ويطلق الأنثروبولوجيون اسم <u>ثقافة</u> الجماعة على المجموع الكلى لكافة الأشياء ، والأفكار ،

والمعارف ، وأساليب السلوك ، والعادات ، والقيم ، والاتجاهات التي ينقلها كل جيل فى المجتمع إلى الجيل التالى عليه . ويعد نقل الثقافة البديل الإنسانى للغرائز التى تتسلح بها معظم الكائنات الحية الاخرى لمواجهة بيئتها والارتباط ببعضها البعض . إلا أن هذه الثقافة أكثر مرونة من الغرائز ويمكن أن تنمو ، بمعنى أنها تستطيع أن تختزن معلومات جديدة بشكل يفوق فى سرعته ماتستطيع أن تؤديه عملية الطفرة والتطور البيولوجى لإثراء المخزون الغرائزى لأى نوع آخر . من الأساليب الشعبية إلى النظم :

العادة الاجتماعية custom أو كما تسمى فى بعض الأحيان العادات الشعبية folkways هى أكثر المصطلحات استخداما للدلالة على الأساليب القياسية المتميزة للسلوك الشائعة بين أبناء ثقافة معينة . ويمكن استخدام المصطلح للدلالة على فعل[1] اجتماعى بالغ البساطة ، مثل رفع الرجل قبعته وإلقاء عبارة التحية ـــمرحباً؛ عندما يمر بامرأة يعرفها كما يمكن استخدامه فى الدلالة على مجموعة كبيرة معقدة من الأحداث كالخطب ، والاحتفالات ، والاستعراضات ، والألعاب النارية التى تمارس احتفالا بعيد الرابع من يوليو فى الولايات المتحدة . فالعادة الاجتماعية إذن هى أن أى مجموعة من الأفعال تتصف بالقياسية وبقدر من التميز ، وتمارس بشكل منتظم تبعاً لنمط يقبله عامة المشتركين فى جماعة معينة . أما إذا كانت العادة لا تمارس بانتظام وحسب ، وإنما تحاط علاوة على هذا بنوع من العواطف والقيم (مثلا عندما يؤدى الخروج على نمط السلوك المتوقع إلى توقيع جزاءات عنيفة على الفرد من جانب الجماعة) فإنها تعرف فى هذه الحالة بأنها جزء من السنن الأخلاقية ؛ mores ويمثل التمييز بين العادات الشعبية والسنن الأخلاقية صلب عمل عالم الاجتماع الأمريكى البارز ـــ وليام جراهام سمنر[2] . .

على أن الارتباط بين العادات الاجتماعية ، ليس ارتباطاً عشوائياً . إذ يمكننا أن نتعرف فى كل مجتمع إنسانى على مجموعات محددة أو مركبات محددة من الأساليب التقليدية فى السلوك ،

(١) سوف نقوم بتعريف مصطلح « الفعل الاجتماعى » Social act ومناقشته فيما بعد الفقرة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية .

(٢) انظر مؤلفه :

William Graham Sumner, Folkways, Boston, Ginn, 1906, 692 pp.

وقد قدم الدكتور أحمد أبو زيد دراسة تحليلية لهذا العمل الكبير فى مقاله : « الأساليب الشعبية . دراسة تحليلية لآراء وليام جرهام سمنر » ، المنشور فى : أحمد أبو زيد وزملاؤه ، دراسات فى الفولكلور ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، من ص ٩٩ — ١٣٧ » (المترجم)

التى تدور حول مشكلة معينة ، أو تستهدف تحقيق هدف معين . ويطلق على مجموعة الأساليب التقليدية (أو الاعتيادية) هذه اسم — الدور ؛ Role . ويتم تحديد الأدوار وقبولها بشكل عام من جانب الأفراد المشتركين فى نسق اجتماعى معين . فهى لذلك مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من التوقعات التى تحدد أى الأفعال تناسب أى الأشخاص ، وتسلسل تلك الأفعال ، والظروف التى تتم فى ظلها . كما أن هناك بعض الأدوار المفتوحة التى يمكن تكليف أى شخص بها . فالطفل الذى يطلب منه أن يذهب ليجمع أوراق الشجر التى تساقطت على الحشائش قد كلف مؤقتاً بدور معين عندئذ يتوقع منه أن يتبع تسلسلا معيناً من الأفعال متفق عليه بشكل عام ، بما فى ذلك وضع الأداة التى استخدمها فى جمع العشب مكانها فى جراج البيت بعد أن يفرغ من عمله . وقد يطلب من أى طفل آخر فى الأسرة أن يؤدى هذا العمل نفسه ، وسينتظر منه أيضاً أن يتبع نفس الخطوات .

إلا أن هناك أدواراً أخرى أكثر تخصصا ومن ثم تصبح وقفاً على أفراد بعينهم . وعندنا توجد هذه الدرجة من التخصص ، وبالذات عندما نستخدم اسماً معيناً ، أو لقباً ، أو تحديداً معيناً لشاغل دور معين ، فإننا نكون بصدد — وضع ؛ Position اجتماعى محدد . ويعد مصطلح « مكانة » status أشيع المصطلحات للدلالة على هذا الوضع . إلا أنه كثيراً ما يحدث نوع من الخلط بين هذا المعنى ومعنى آخر يقترب من مصطلح « الهيبة » Prestige أو وضع الشخص فى المجتمع المحلى ، كما نجد ذلك مثلا عند « فانس باكارد » فى كتابه « الباحثون عن المكانة »* ، ولهذا سوف نقتصر على استخدام مصطلح « وضع » أو « الوضع ذى المكانة » Status-position ومن الواضح أننا فى داخل أسرتنا لانعترف بوجود وضع ذى مكانة معينة لجامع أوراق الشجر من فوق الحشائش . أما فى الميدان المهنى ، حيث درجة التخصص أعلى من ذلك بكثير ، فإننا نعترف ببعض الأوضاع الاجتماعية ذات الاختصاص المحدود — كالوقاد ؛ مثلا الذى يعمل على ظهر سفينة تعمل بالفحم ، أو قطار يسير بالفحم .

فالوضع ذو المكانة إذن عبارة عن تسمية معترف بها من المجتمع تدل على وضع الفرد فى وسط اجتماعى على خلاف الوسط الجغرافى . وإلى هذا الوضع ينتسب الأفراد ، وهو يضفى على شاغله مجموعة من الحقوق والواجبات . وتمثل تلك الحقوق والواجبات الدور الذى يتوقع من شاغل الدور أن يؤديه . ويمكن أن تتباين الأوضاع فى مدى الأدوار التى تتضمنها وفى درجة تخصص تلك الأدوار . فأنا فى الوضع ذى المكانة الذى أشغله كراكب فى إحدى السيارات العامة يكون حقى الأساسى هو تيسير انتقالى إلى هدفى بشكل مباشر قدر الإمكان . أما واجباتى فتقتصر أساساً على دفع أجر الانتقال ، وعدم التسبب فى أى إزعاج للركاب الآخرين . ولكن عندما انتقل إلى وضع

(*) Vance Packard, The Status Seekers,

الزوج أو الأب فإنني أكتسب مجموعة كبيرة مركبة من الأدوار التي [تنطوي] على سلسلة متنوعة أشد التنوع من الحقوق والواجبات .

ويمكن بصفة عامة التمييز بين السبل التي تؤدى إلى اكتساب الوضع ذى المكانة على أساس ما [إذا كان الوضع موروثاً أو مكتسباً . فالوضع ذو المكانة الموروثة هو ذلك الذى يكتسبه الفرد تلقائياً — إلى حد ما — على أساس المولد . ويمثل العمر والنوع (ذكر أو أنثى) أبرز أسس ذلك النوع من الاكتساب الوراثى ، وغالبا ما يتدخل أيضا اللون ، والطبقة المغلقة (الطائفة) ، والانتماء العائلى ، والدين فى تحديد ذلك النوع من الاكتساب . أما الوضع ذو المكانة المكتسبة فهو ذلك الذى يمثله الفرد بسبب سلوك من جانبه معين أو إنجاز استطاع أن يحققه . ويمثل العمل السياسى والمهنة أو التخصص — فى المجتمع الأمريكى مثلا — أهم نماذج الوضع المكتسب . وإن كنا نستطيع أن ننظر بنفس الطريقة إلى وضع كل من الزوج والزوجة ، أى باعتبارها أوضاعاً ذات مكانة مكتسبة . وهناك بعض الأوضاع المكتسبة التى قد لا تكون متاحة إلا بالنسبة لمن تتوفر فيهم مؤهلات سابقة يمكن اكتسابها هى الأخرى . كما أن هناك كثيراً من الأوضاع التى كانت متاحة على أساس الإنجاز أساساً ، ثم استحوذت عليها جماعة معينة ، وحولتها إلى أوضاع موروثة .

وكما تتجمع الأفعال الاجتماعية فى صورة عادات اجتماعية ، وكما تأتلف مجموعات من تلك الأفعال فى صورة أدوار ، كذلك يمكن أن يأتلف بناء أكثر تعقيداً من الأدوار — التى تدور حول نشاط معين على قدر من الأهمية بالنسبة للمجتمع ، أو حول حاجة اجتماعية معينة — فى صورة نظام اجتماعى . ويرى رويتر Reuter فى القاموس الذى وضعه من مصطلحات علم الاجتماع أن نعرف النظام الإجتماعى بأنه : « ذلك النسق المنظم من الممارسات والأدوار الاجتماعية التى تدور حول قيمة معينة أو مجموعة من القيم[1] ، وتلك الأداة التى تنظم هذه الممارسات وتشرف على تنفيذ قواعد التعامل »[2] .

وتمثل النظم الاجتماعية بؤرة الاهتمام فى ميدان علم الاجتماع . فهى بمثابة أحجار البناء الأساسية فى صرح المجتمع . ويختلف عدد النظم كما تتباين درجة تخصصها من مجتمع لآخر . وتتميز الحضارات الراقية وكذلك المجتمعات الصناعية الضخمة الحديثة بالتخصص الشديد فى النظم التى يدور كل منها حول « مشكلة محددة » من مشكلات الحياة الاجتماعية . كما تتميز تلك المجتمعات بالتنظيم الداخلى [المحكم للأنساق الفرعية] الموجودة داخل النظم الكبرى .

---

(١) سنقوم بتعريف القيم كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع ومناقشتها فى موضع لاحق من هذا الفصل .

(٢) Edward B. Reuter, Handbook of Sociology, New York, Dryden, 1941, p. 113.

ولذلك يجب أن نميز بين النظم المحدودة والنظم الكبرى ، ومركبات النظم التى تمثل أنساقاً فرعية داخل المجتمع الكبير . وهناك على الأقل أربع مجموعات أومركبات نظم رئيسية ذات أهمية خاصة تتفق عليها غالبية علماء الاجتماع . ولو أنه سيبدو واضحاً أن كل مجموعة من هذه المجموعات الأربع يمكن أن تنقسم إلى عدة فئات أو وحدات أصغر .

المجموعة الأولى هى النظم السياسية وهى التى تتعلق بممارسة القوة ، وتتميز باحتكار الاستخدام المشروع للقوة . وتندرج تحت النظم السياسية تلك التى تنطوى على علاقات مع المجتمعات الأخرى ، بما فى ذلك الحرب . وهناك ثانياً النظم الاقتصادية وهى التى تختص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ثم النظم التكاملية التعبيرية ، وهى تضم النظم التى تتصل بالفنون ، والدراما ، والإبداع ، وهى المجموعة الثالثة فى هذه القائمة . وتضم تلك المجموعة كذلك النظم التى تتناول الأفكار ، ونقل القيم التى يتوارثها المجتمع . ولذلك يمكن أن ندرج المنظمات العلمية ، والدينية ، والفلسفية ، والتربوية تحت هذه المجموعة . أما المجموعة الرابعة الأساسية فهى النظم القرابية التى تتركز أساساً حول مشكلة تنظيم العلاقات الجنسية ، وتهيئة إطار ثابت ومضمون لرعاية الصغار وتنشئتهم .

وعلى الرغم من أنه من المفيد ، ومن الدقة إلى حد ما ، أن ننظر إلى النظم باعتبارها تدور أساساً حول مشكلة أساسية واحدة من مشكلات الوجود الاجتماعى ، إلا أنه من الخطأ أن نتصور أن إسهام كل نظام اجتماعى فى الحياة الاجتماعية يقتصر على هذا المجال الرئيسى فقط . ذلك أن كل مركب رئيسى من النظم يشارك فى حياة المجتمع ويساهم فيها بعدة طرق مختلفة . فالأسرة على سبيل المثال قد تكون ، وهى فى الغالب كذلك ، مؤسسة إنتاجية ، كما أنها تشارك باستمرار فى عملية توزيع السلع والخدمات . كذلك النظم الاقتصادية لاتقتصر فقط على إنتاج السلع والخدمات ، وانما يجب كذلك أن يكون لها نوع من النظام الداخلى ، الذى ينطوى على التدخل فى القوة السياسية ، وممارسة السلطة الشرعية . وقد أدت هذه الاعتبارات بعلماء الاجتماع إلى أن يميزوا بين البناء الاجتماعى بمعناه التحليلى (النظرى أوالتجريدى) وبمعناه المشخص الملموس . فهم عندما يتكلمون عن الأبنية الشخصية ، ويقصدون النظم التى لنا ألفة بها : كالأسرة ، والمحكمة ، والمصنع وما إلى ذلك . ويقصدون بالأبنية التحليلية كافة الأساليب الاجتماعية ، الشائعة فى العديد من النظم المشخصة ، والتى يستطيع المجتمع من خلالها أن ينتج السلع ويوزعها ، ويتحكم فى علاقات القوة ويشبع كافة احتياجات المجتمع الوظيفية الأساسية الأخرى . فنحن مثلا عندما نتكلم عن « بناء السلطة » بالمعنى التحليلى لفى أسلوب تنظيم السلطة وممارستها ، ليس فقط فى الشئون السياسية وإنما كذلك فى جماعة الجوار ، وفى الكنسية ، والمدرسة ، والأسرة ، بل وفى الجماعات غير الرسمية أيضاً . ولهذا يمكن القول بأن الأبنية التحليلية عبارة عن صور عقلية فرضية ، من نتاج العقل ، يتم تجريدها من الواقع المشخص لمجموعة من النظم المعينة .

ويتكون النسق الاجتماعي Social system من مجموعة من النظم ، التي يعتبر الواحد منها أو بعضها بمثابة نسق فرعي . ويستخدم مصطلح النسق الاجتماعي ، شأنه شأن كثير من مصطلحات علم الاجتماع الأخرى ، لوصف مستويات من التركيب والتعقيد متباينة تمام التباين . ولذلك ليس من المستغرب أن نتكلم مثلا عن النسق الاجتماعي لوحدة اجتماعية صغيرة ، كالقرية أوعصابات الطرق ، أو لوحدة اجتماعية كبيرة كالأمة مثلا . وبرغم مايسببه ذلك من غموض واضطراب ، إلا أن هذا المصطلح يمثل في المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع أداة لانستطيع أن نعمل بدونها .

وهناك ثلاثة عناصر لابد من مراعاتها عند تعريف المجتمع المحلي Community . فالمجتمع المحلي يوجد :

١ — عندما تتجاور مجموعة من الأسر في منطقة جغرافية محدودة .

٢ — عندما يوجد بين أبناء ذلك المجتمع قدر ملحوظ من التفاعل الاجتماعي المتكامل .

٣ — عندما يتحقق لديهم إحساس بالعضوية المشتركة ، أو بالانتماء المشترك الذي لايقوم على مجرد روابط القرابة الدموية فحسب . وتعد القرية الزراعية أكثر الأمثلة شيوعاً ، وأكثرها ألفة لنا ، وأكثرها قرباً إلى طبيعة الموضوع . ففي مثل هذه القرية يعيش الفلاحون وأسرهم عادة في علاقة جوار وثيق كما أن منطقة سكناهم المشتركة تكون محددة بوضوح ومعروفة لهم بصفتها كذلك . ويتم القدر الأكبر من علاقات التفاعل بين ساكني نفس القرية وبعضهم البعض . ويعتبر سكان القرية أنفسهم منتمين إليها ، يعرفون اسمها ، ويسلمون بعضويتهم في المجتمع المحلي ، وتتحدد هويتهم ويعاملون من جانب أبناء المجتمعات المحلية الأخرى تبعاً لمكانة القرية التي ينتمون إليها .

أما جماعة الجوار neighborhood فهي شكل أكثر تحديداً من أشكال المجتمع المحلي ، ولكنها فيما عدا ذلك تتميز بنفس السمات . فهي تعيش في منطقة متميزة ومحددة مكانياً ، وأعضاؤها يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مكثف نسبياً ، كما يشعرون بالانتماء المشترك . وتعد جماعة الجوار في العادة أصغر وحدة سكنية يتناولها علم الاجتماع ، بعد الأسرة بطبيعة الحال . والمألوف ألا يوصف مجتمع الأسرة بأنه مجتمع محلي ، لأنه قائم في المحل الأول على أساس القرابة .

وكلما ازداد حجم الجماعة التي تسكن منطقة معينة ، كلما حدث تناقص يكاد يكون حتمياً في احتمالات حدوث التفاعل بين أي شخصين يمكن أن يقع اختيارنا عليهما بالمصادفة وعندما تتناقص إمكانيات التفاعل بين العضو العادي وأي عضو آخر ، وتتجاوز في تناقصها نقطة معينة ، تتفاعل قدرتنا على وصف ذلك المجتمع بأنه مجتمع محلي . بمعنى آخر إن مجرد الجوار المكاني لايخلق وحده مجتمعاً محلياً إن وضع بيانات التعداد بشكل تعسفي ميكانيكي

على خريطة مدينة معينة ليست له أى علاقة ذات دلالة بالمجتمعات المحلية الطبيعية التى تتكون فى مختلف أجزاء المدينة . فبأى معنى يمكن أن نعتبر العشرة ملايين نسمة الذين يسكنون مدينة نيويورك أعضاء فى مجتمع محلى واحد ؟ وربما يمكننا أن نجيب على ذلك بالقول بأن التفاعل الشخصى المباشر يمكن أن يستعاض عنه إلى حد ما بالتفاعل الرمزى ، الذى تساهم فى تحقيقه وسائل الاتصال الجمعى . أما الإحساس بالعضوية المشتركة فيمكن تدعيمه عن طريق بعض المؤثرات الخارجية التشريعة أو السياسية التى تجعل الفرد ينظر إلى نفسه كجزء من مجتمع محلى معين .

وعلى الرغم من أن مجرد التجاور المكانى لايؤدى تلقائياً إلى خلق مجتمع محلى ، فهل يمكن القول أن المجتمع المحلى يمكن أن تقوم له قائمة مع عدم وجود مكان إقامة مشترك ؟ ذلك هو جوهر المشكلة التى تثور عندما نتساءل عما إذا كانت بعض الشعوب المتفرقة فى أرجاء الأرض ، كالغجر أو الأرمن تكون أمة واحدة ، طالما أن أبناء الشعب الواحد لايسكنون منطقة مشتركة . إن إجابتنا على هذا السؤال تتوقف على تعريفنا للمجتمع المحلى . فإذا كنا نعنى بالمجتمع المحلى مجموعة من الناس الذين يسكنون منطقة إقامة مشتركة ، فإن الإجابة ستكون بالقطع « لا » أما إذا كنا نعرف المجتمع المحلى أساساً فى ضوء كثرة التفاعل ، أو الإحساس بالعضوية المشتركة ، فإن الإجابة يمكن أن تكون « نعم » . ومن المؤكد أن فكرة اعتماد المجتمع المحلى أساساً على الإحساس أو الاعتقاد المشترك تبرز بوضوح فى بعض التعبيرات الشائعة مثل : « مجتمع الأشخاص المتجانسين فكرياً » ، « ومجتمع العلماء الدولى » . ومن الواضح أن أياً من هذين المجتمعين المحليين لا يشترك فى سكنى منطقة إقامة معينة ومحدودة .

فجوهر المجتمع المحلى هو الإحساس بالرابطة المشتركة ، والاشتراك فى هوية واحدة ، وعضوية جماعة معينة تضفى قدراً من الاحترام على بعض الأشياء المادية أو الروحية ، إلى جانب بعض الحقوق والواجبات إزاء أعضاء المجتمعات المحلية الأخرى . ويمكن أن نحدد فيما يلى بعض أنماط المجتمعات المحلية . فهناك مثلا مجتمع الإقامة residence community ويطلق عليه المجتمع الأيكولوجى ، والرابطة التى تجمع بين أفراده هى الإقامة المشتركة فى منطقة مكانية محددة اجتماعياً : كالمركب العمرانى (أو مانسميه الحى المتكامل Compound) ، أو جماعة الجوار ، أو البلدة ، أو القرية ، أو المدينة ، أو الإقليم ، أو الدولة . وهناك مصطلح المجتمع المحلى الروحى أو النفسى ، وهو ينطبق على أولئك الأفراد الذين ؛ يرتكز الإحساس بالعضوية عندهم على رابطة روحية تضم مجموعة من القيم ، أو الأصول ، أو المعتقدات. وقد يكون كلا النوعين من المجتمعات المحلية كامنا إلى حد كبير ، أى يتمتع فقط بالقدرة على القيام بأفعال مشتركة ، وقد يكون نشطاً أو فعالا حيث يتم التفاعل بين أفراده بشكل منتظم ومركز .

والملاحظ أن المجتمع المحلى الصغير الطبيعى المكون من أعضاء دائمين . كالقرية ، أو البلدة ، أو جماعة الجوار — يجمع بين هذه العناصر كلها . فهو مجتمع محلى أيكولوجى وروحى يتميز فى العادة بعدد كبير من علاقات التفاعل الواقعية ، كما يتميز بعدد كبير من الأسس الكامنة لتعبئة الإحساس بالتضامن فى العضوية المشتركة .

المجتمع — القومى والدولى :

هناك نوع من الأنساق الاجتماعية يتميز بأنه أكبر من النظام الاجتماعى ، ومختلف عن المجتمع المحلى . ومع ذلك فهو لايوجد تلقائياً بمجرد توفر مجموعة من النظم الاجتماعية . كما أنه لايتكون تلقائيا من كل مجموعة من المجتمعات المحلية . ويمثل هذا النوع من الأنساق الاجتماعية أكبر وحدة يتناولها علم الاجتماع عادة ، وهومايعرف باسم المجتمع .

وقد اقترح ماريون ليفى Livi فى كتابه « بناء المجتمع » أربعة معايير ينبغى توفرها فى الجماعة قبل أن يصح لنا اعتبارها مجتمعا . وهذه المعايير الأربعة هى : يجب أن تكون الجماعة قادرة على البقاء لمدة أطول من دورة حياة الفرد . كما يتعين عليها أن تضم إليها أعضاء جدد — على الأقل جزئياً — عن طريق التكاثر الجنسى . ويجب أن تتفق على الولاء لمجموعة مركبة مشتركة يطلق عليها اسم « نسق الفعل العام » . وأخيراً ينبغى أن يكون نسق الفاعل هذا « مكتفيا بذاته » [1] . والواقع أن المعيار الأخير فى هذه القائمة الرباعية يحتاج إلى شىء من الإيضاح فنحن نعنى بمصطلح « نسق الفاعل » المجموع الكلى للعادات الاجتماعية والقيم ، والأساليب القياسية للسلوك المشتركة بين أفراد الجماعة ، الذين تربط بينهم علاقات اجتماعية متبادلة مستمرة نسبياً. وقد تكون أنساق الفعل محدودة نسبياً ، كما قد تكون بسيطة إلى حد ما : فنجد مثلا أن العلاقات القائمة بين المدرسين والتلاميذ فى مدرسة معينة تمثل نسق الفاعل الخاص بهذه المدرسة . ونحن لانعتبر نسق الفعل « مكتفياً بذاته » إلا عندما تهىء القوانين ، والعادات الاجتماعية ، والتكنولوجيا الخاصة بجماعة معينة كافة الموارد ، والمعارف ، والسلطة الشرعية التى تنشأ عادة خلال الحياة الاجتماعية ..

وطبقاً لهذا التعريف لاتعتبر ضاحية المدينة العادية فى الولايات المتحدة ، رغم ثقافتها المادية المتقدمة وتنظيمها المركب ، مجتمعاً بالمعنى الصحيح . إذ ليست لديها القدرة على تنظيم عملية الدفاع عن نفسها ، كما أنها تضطر عادة عندما تريد مقاضاة قاتل إلى الاعتماد على شرطة

---

(١) Marion Levy, The Structure of Society (Irinceton : Princeton university Press, 1952), p. 113.

الولاية أو المنطقة ومحاكمها وسجونها وما إلى ذلك . كذلك الدير لايصلح أن يكون مجتمعا حتى ولو كانت قوانينه تغطى احتمالات التعامل مع القاتل ، لأنه لايكفل إضافة أعضاء جدد عن طريق التكاثر الجنسى . غير أن هذه التحفظات فى جوهرها تحفظات فنية . وهناك طريقة أكثر بساطة من هذا ، وإن كانت مفزعة بعض الشئ ، لتحديد ما إذا كانت جماعة ما تصلح لأن تكون مجتمعا أم لا . ذلك أن نتصور أن جميع المجتمعات المحلية الأخرى الموجودة فى العالم — فيما عدا هذا المجتمع — قد اختفت فجأة من الوجود . فإذا زادت احتمالات بقاء ذلك المجتمع واستمراره بصورته الحالية أساساً على مدى الأجيال المتتابعة، فإنه يصلح عندئذ لأن يكون مجتمعا . والواقع أن أغلب القبائل البدائية ، مهما صغر حجمها ، وكذلك جميع الدول التى تقوم على أمم تستوفى هذا الشرط . أما إذا لم يستطع المجتمع أن يستمر فى البقاء تحت هذا الاختيار القاسى ؛ أو أنه لايستطيع ذلك إلا من خلال تطوير أو تنظيم نظم اجتماعية جديدة كثيرة ، كأن يضع نسقا للقانون والعدالة لأنه كان يعتمد فى الماضى على نسق اجتماعى أكبر ، فى هذه الحالة لا يستوفى ذلك الكيان شروط المجتمع الحقيقى .

وقد يرى البعض أن السرعة المتزايدة لوسائل النقل والمواصلات ، وكذلك الطبيعة المتشابكة للاقتصاد العالمى والسياسة الدولية قد استطاعت بالفعل أن تخلق مجتمعا متفاعلا يضم كافة الناس الذين يعيشون على سطح هذه الأرض . وقد يؤكد البعض من خلال هذا المنظور أن هناك نسقا اجتماعياً عالمياً. وتقوم المشاركة فى هذا النسق على أساس فردى فى جانب منها ، وعلى أساس الجماعات غير الرسمية من الجانب الآخر ، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات القائمة بين الأقارب المنتشرين فى مختلف البلاد . كما قد تقوم المشاركة — من جانب ثالث — بين كيانات ذات تنظيم رسمى كالشركات التى تمارس عملها على نطاق دولى أو منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية ، كالصليب الأحمر مثلا . على أن الجانب الأكبر من التفاعل الذى يتم داخل نطاق النسق الاجتماعى العالمى يرجع إلى العلاقات القائمة بين الدول كوحدات للتعامل ، أو على الأقل بين الأفراد والجماعات التى تكون بمثابة ممثلين أو وكلاء لتلك الوحدات القومية . وتتضمن تلك الأنشطة العلاقات الدبلوماسية ، والإشراف على التجارة وتحرك الأفراد ، وشئون الحرب .

ولا شك أن مسألة ما إذا كان نسق الفعل الذى تشارك فيه دول العالم لم يمثل مجتمعا عالمياً حقيقياً ، بالمعنى الذى نستخدمه هنا لكلمة مجتمع ، لاشك أن هذه المسألة تقبل النقاش وتحتمل أكثر من رأى . فالمسألة تتوقف تبعاً لتعريفنا على وجود نسق للفعل يتميز بأنه مشترك بين أفراد المجتمع ، وبأنه مكتف بذاته . فإذا وضعنا المجتمع العالمى أمام هذا الاختيار ، وجدناه يفتقر إليه بشكل صارخ فالقيم المشتركة بين أغلب شعوب العالم قليلة جداً ، وأقل منها تلك القيم المشتركة بين حكوماتها

إذ لم يتوصل المجتمع العالمى بشكل مرض إلى وضع أساليب مسلم بها من الجميع لتسوية النزاعات تسوية سلمية ، وهو مايعد عنصراً لاغناء عنه لأى مجتمع . ورغم وجود الأمم المتحدة ، فليست هناك سلطة منظمة قادرة على إلزام الدول الأعضاء بالخضوع للقرارات الجماعية ويبدو أننا اليوم أبعد عن المجتمع العالمى الحقيقى من ذلك النظام الذى عرفه العالم فى ظل سيطرة روما ، أو ذروة سلطة الكنيسة فى العصور الوسطى . ومع ذلك فإن هناك من الأسباب مايدعونا إلى الإحساس بأننا قد أصبحنا منذ الحرب العالمية الثانية أقرب إلى خلق مجتمع دولى ، بشكل يفوق الوضع فى أى مرحلة من القرون القليلة الماضية .

طبيعة العلاقات الاجتماعية

استطعنا من خلال دراستنا للعناصر الأساسية للتنظيم الاجتماعى أن نتعرف على النظام ، والمجتمع المحلى ، والمجتمع ، على اعتبار أن كلا منها يعكس درجة مختلفة من الاكتمال كنسق من أنساق الفعل الاجتماعى . ولكننا فى تتبعنا لهذا الخط أهملنا النظر فى مجموعة أخرى من الفروق التى تتمتع فى علم الاجتماع بنفس المكان الأثير ونفس الاهتمام الطويل : ذلك أن أحد أساليب التحليل الرئيسية فى علم الاجتماع يركز — بصفة أساسية — على تردد العلاقات الاجتماعية وخصائصها المختلفة . ومن الممكن تطبيق هذا الاتجاه فى الدراسة على كافة الجماعات التى تناولناها بالمناقشة حتى الآن . فهى تدخل فى صميم النظم الاجتماعية ، وحياة الأسرة ، وجماعات الجوار ، والمجتمعات المحلية ، والمجتمع .

ويعد « الفعل الاجتماعى » أصغر وحدة يقوم التحليل السوسيولوجى بدراستها . وقد تناول هذا الموضوع بالتفصيل رواد الفكر السوسيولوجى ، مثل ماكس فيبر ، وجورج هربرت ميد[1] . ولكنه ظل مع ذلك مفهوما خادعا ، صعب القياس إلى حد ما . ومن الواضح أن معظم المفكرين النظريين كانوا يضعون نصب أعينهم دائما أصغر وحدة للفعل يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة . وتتميز تلك الوحدة بأن لها معنى مشتركا واضحاً إلى حد ما بالنسبة للفاعل وللآخرين الذين يدخل

---

(١) Max Weber, (A. Henderson and Talcott Parsons, trans.), Theory of Economic Economic and Social Organization, New York, Oxford university Press, 1947, especially pp. 88 - 112; George Herbert Mead (C.W. Morris, ed.), Mind, Self and Society, Chicago, university of Chicago Press, 1934, and (C.W. Morris, ed.), The Philosophy of the Act, Chicago, University of Chicago Press, 1950.

فى علاقة معهم . ويمكننا أن نضرب فى هذا الصدد مثلا بسيطا بحركة الجفن التى تتم فى أقل من اللحظة فإذا كنت « أطرف » ؛ بمعنى تلقائيا ، خاصة كفعل منعكس لا أكثر ، فإن فعلى هذا يكون فعلا جسمانيا (فيزيقيا)، وليس فعلا اجتماعيا . ولكن إذا كنت « أغمز » ؛ بمعنى لأوصل لمحدثى الذى أعتقد أنه قادر على فهم تلك الإشارة فكرة مؤداها « أننى أوافقك ، أو أؤيدك »؛ ، فإن حركة جفنى هذه تصبح « فعلا اجتماعيا » . وإذا استجاب الشخص الآخر بالإيماء موافقا أو بالابتسام ؛ ومن ثم نقل إلى استقباله للإشارة الصادرة منى ، فإن إيماءته هذه تعتبر هى الأخرى « فعلا اجتماعيا » . وإذا نظرنا إلى هذه الجزيئات فى تتابعها الواحدة بعد الأخرى ، لوجدنا أنها تمثل « تفاعلا اجتماعيا بسيطا » ؛ . فالعلاقات الاجتماعية يمكن أن نعتبرها مكونة من مجموعات أو مجموعات من سلاسل التفاعل هذه .

ومن الواضح أن هذه الأفكار تقودنا إلى عدد من التساؤلات المعقدة فقد نتساءل على سبيل المثال —: هل يمكن أن يكون الفعل اجتماعيا حتى ولو أضيفت عليه أنا وحدى معنى معينا ؟ وهل يكون اجتماعيا إذا لم يكن له معنى معين بالنسبة لى ، وإنما له معنى عند الآخرين فقط ؟ ثم ما هو الوضع بالنسبة للأفعال « الداخلية » ، التى لا يستطيع أحد آخر أن يلاحظها ملاحظة مباشرة ؟ ومن الأمور المختلفة عن هذا ، وإن كانت على نفس القدر من الصعوبة ، مهمة تعيين حدود لبداية ونهاية أى فعل اجتماعى . فإذا لم أكن « أغمز » فقط ، وإنما ضحكت أيضا وقلت « رائع جداً »، فهل تعد كل وحدة من هذه الوحدات فعلا اجتماعيا متميزا ، أم تعتبر سلسلة الوحدات كلها فعلا واحدا ؟ ومن هذا يتضح أن هناك مشكلات حادة تواجه أولئك الذين يطمحون إلى تصنيف وقياس التفاعل فى أثناء البحوث الأمبيريقية .

ومن السهل أن يتوهم الشخص وجود علاقة تشابه بين المفهومين السوسيولوجيين « الفعل » و « العلاقة » من ناحية وبين مفهومى الذرة والجزيئى فى الفيزياء ، ومفهومى الخلية والنسيج فى علم الأحياء من ناحية أخرى . إذ تمثل هذه جميعا (الفعل والذرة والخلية) الوحدات الأساسية التى تتكون منها جميع الأبنية الكبيرة الأكثر تعقيداً فى تلك العلوم على التوالى . ومن ثم لا ندهش عندما نجد كثيراً من المفكرين النظريين فى علم الاجتماع يعملون على تطوير مجموعة من المصطلحات لتمييز مختلف أنماط العلاقات ، ولزيادة فهمنا لها . والكتابات السوسيولوجية زاخرة بالمخططات والمشروعات التى تستهدف تصنيف العلاقات الاجتماعية . وهى تتباين فيما بينها تباينا كبيراً من حيث درجة التعقيد ، والدقة ، والشمول . وربما كانت أفضلها جميعا محاولة تشارلز كولى التمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية[1] . والعلاقة الأولية فى رأى كولى هى تلك التى يسيطر عليها الارتباط

(١) Charles H. Cooley, Human Nature and the Social Order, New York, Scribner, 1902.

والتعاون المباشر العميق . ويصبح الأفراد بفضلها أكثر انصهارا فى كيان مشترك يتلخص فى التأكيد على تونيز Tonnies فى ألمانيا[1] ، ودوركايم فى فرنسا[2] .

ولم تستمر هذه التصنيفات قائمة فى ميدان العلم وحسب . وإنما ظلت قائمة أيضا صعوبة استخدام المفاهيم بأى قدر من الدقة أو الإحكام . وكما أوضح كنجزلى دافيز فإن تأكيد كولى على الشعور بالنحن ، لايمكن أن يعتبر العنصر المميز فى الجماعة الأولية ، طالما أن نفس هذا الشعور يلزم إلى حد ما لأى مجتمع محلى مستمر فى البقاء بل إن هذا الشعور ينبغى أن يكون موجودا فى الأمم الكبرى ، التى لايمكن أن يقوم فيها اتصال مباشر ووثيق – كما هو واضح – إلا بين شريحة صغيرة فقط من أعضائها[3] .

والمشكلة الواضحة هى أن تلك المفاهيم ، مثل مفهوم كولى عن الجماعة الأولية ، ومفهوم تونيز عن « المجتمع المحلى » Gemeinschaft ، تفترض التماسك الفعلى لمجموعة الجوانب المنفصلة للعلاقات الاجتماعية . مع أن هذه الجوانب قد ترتبط – فى الواقع الحسى وقد لا ترتبط بنفس الطريقة التى يتصورها رجل الاجتماع . فتلك المفاهيم هى بمعنى آخر – تلخيص للواقع أقرب إلى الطابع الشامل المجمل ، وهى تعنى الجانب الفرضى أكثر مما تعنى شيئا أبدته الظواهر الأمبيريقية . ولذلك كان من أهم الواجبات التى شغلت أتباع كول وتونيز أن يتوصلوا إلى تحديد أدق لجوانب أى علاقة اجتماعية . ولاشك أن التبرير الأساسى لتلك الجهود التى تستهدف الوضوح النظرى هو أن تعيين الفروق النظرية بشكل أكثر دقة سوف يشجع القيام بملاحظات وقياس أدق . وسوف يمكننا تراكم البيانات القائمة على الملاحظة المباشرة من وصف النمط الفعلى للارتباط بين مختلف أبعاد التفاعل بشكل أكثر دقة . وهو الارتباط الذى نفترض وجوده ونحن نستخدم مفاهيم مثل « الجماعة الأولية » .

ومن الواضح أن هناك تمييزاً يجب أن ننتبه إليه عند وصف أى علاقة اجتماعية ، هو التمييز بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية لتلك العلاقة . وتتضمن العناصر الكمية فى المقام الأول : عدد الأشخاص المشتركين فى نسق الفعل ، وتركزهم أو انتشارهم فى منطقة جغرافية معينة ، ودرجة كثافة تفاعلهم مع بعضهم البعض ، والاستمرار النسبى للارتباط بينهم .

---

(١) Ferdinand Tonnies (C.P. Loomis, trans.), Fundamental Concepts of Sociology, New York, American Book, 1940.

(٢) Emile Durkheim, (G. Simpson, trans.), The Division of Labor in Society, Glencoe, Ill., the Free Press, 1949.

وقد قمنا بتعريف تلك المصلحات فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٣) Kingsley Davis, Human Society, New York, Macmillan, 1957, p. 303.

أما الجوانب الكيفية للتفاعل فالاتفاق حولها أكثر صعوبة من هذا . وقد حدد كنجزلي دافيز خمس سمات يمكن الاعتماد عليها إذا اجتمع إليها بعض المعلومات عن الجوانب الكمية (التي يسميها « الظروف المادية » كأساس لتمييز العلاقات الأولية عن العلاقات الثانوية[١] ويقدم دافيز أمثلة لتلك العلاقات على المستوى الثنائي ، وعلى مستوى الجماعة الكبيرة ويعرض الجدول رقم (٢) لتصوره هذا .

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ص ٢٩٤ — ٢٩٨ .

الجدول رقم (٢)
العلاقات الأولية والثانوية*

العلاقات الأولية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج للعلاقات	نماذج للجماعات
التجاور المكانى	تماثل الغايات	الصديق—بالصديق	جماعة اللعب
العدد الصغير	التقييم الداخلى للعلاقة	الزوج — بزوجته	الأسرة
الاستمرار الطويل	التقييم الداخلى للأشخاص الآخرين	الأب — بابنه	القرية أو جماعة
	المعرفة الشاملة بالأشخاص الآخرين	المدرس — بتلميذه	الجوار، فريق العمل
	الشعور بالحرية والتلقائية تأثير		
	وسائل الضبط غير الرسمية .		

العلاقات الثانوية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج للعلاقات	نماذج للجماعات
الاتساع المكانى	تباين الغايات	البائع — والعميل	الأمة
العدد الكبير	التقييم الخارجى للعلاقة	المذيع — والمستمع	الاكليريكية
الاستمرار القصير	التقييم الخارجى للأشخاص الآخرين	الممثل—والمتفرج	الاتحاد المهنى
	المعرفة الخاصة والمحدودة بالآخرين	الضابط—وجنوده	الشركة
	الشعور بالقيود الخارجية	المؤلف — والقارئ	
	تأثير وسائل الضبط الرسمية		

* المصدر

Kingsley Davis, Human Society, New York, Macmillan, 1957, p. 306.

ويعد مخطط البرفيسور ديفز هذا صورة مغايرة لمخطط آخر أكثر شهرة ذلك الذى وضعه تالكوت بارسونز[١] وهويستعين بخمسة «متغيرات نمط» ، لتمييز الجوانب المختلفة لأى علاقة اجتماعية . ويرى بارسونز أننا فى أى وقت نؤدى فيه فعلا اجتماعيا ، وفى كل دور نمارس فيه الفعل ، نؤكد فى الحقيقة على جانب أو آخر من هذه الأقسام الرئيسية الخمسة . فإذا كان الدور متخصصا ، فإن علاقتنا تقتصر على تبادل بعينه محدد تحديداً دقيقا . أما إذا كان الدور منتشراً ، فإن التزامنا سوف يمتد ليشمل فئة عريضة من المشكلات أو العلاقات . ونحن نؤكد إما على الوجدانية (أى الشعور ، والعاطفة ، والرضا .) ، أو على الحياد الوجدانى ، وهو مايعنى أننا نؤكد أكثر على الاعتبارات العملية المفيدة ، أو الاعتبارات الأخلاقية . وقد نبدى سمة الخصوصية عندما نبدى اهتماما خاصًّا بالناس بسبب علاقتهم بنا ، على حين أننا فى حالة العمومية نعامل كافة الناس الذين يتصلون فى وضع معين معاملة متماثلة تقريبا . أما إذا كانت معاملتى لك تتوقف أساسا على ما أنت عليه بالفعل ، فى مقابل ماتفعله أو ما فعلته ، فإننى بذلك أرجح النوعية على الأداء . أما إذا كان اهتمامى منصب أساسا على تحقيق أهداف الجماعة فإننى أظهر اهتماما بالمصلحة الجمعية ، أما إذا كنت أكثر اهتماما بتحقيق مصالحى الخاصة من خلال علاقاتى ، فإننى أرجح المصلحة الذاتية . فإذا درسنا علاقات الزوج بزوجته ، بل وجميع العلاقات القائمة داخل الأسرة النووية فى ضوء متغيرات النمط هذه ، وجدنا أنها تميل إلى الانتشار ، والوجدانية ، والخصوصية وتعكس تأكيداً على النوعية ، والمصلحة الجمعية . أما العلاقة بين البائع والعميل فإنها تقع على الطرف المقابل لكل مقياس من هذه المقاييس الخمسة .

والدقة فى تحديد المفاهيم شرط لازم ، وإن لم يكن كافياً ، لإجراء ملاحظة أمبيريقية دقيقة. فبعد عقود من الحديث عن عناصر التفاعل داخل الجماعة ، استطعنا أخيراً بعد الحرب العالمية الثانية أن نبدأ — على أساس منهجى — قياس مضمون التفاعل الاجتماعى قياساً دقيقاً . ومن أبرز الجهود التى بذلت فى هذا الصدد بحوث البرفيسور روبرت بيلز فى معمل العلاقات الاجتماعية التابع لجماعة هارفارد[٢] وقد أحرز تكنيك البرفيسور بيلز — الذى يعرف باسم تحليل عملية التفاعل — قدراً كافياً من التقدم بحيث أصبحنا نستطيع من خلال دراسة مظهر التفاعل الذى يتم فى أثناء مناقشة داخل إحدى الجماعات أن نحدد للوهلة الأولى ما إذا كانت تلك الجماعة غير راضية ، أو كانت تتمتع بروح معنوية عالية . وقد سبق أن أعطيت نموذجاً لذلك فى الجدول رقم (٥) فى الفصل السابع من هذا الكتاب .

---

(١) Talcot Parsons, The Social System, Glencoe, Ill., The Free Press, 1951.

(٢) انظر كذلك الفصلين الثالث والسابع من هذا الكتاب .

دراسة القيم :

على الرغم من أن أبرز الانتصارات التى تحققت فى الملاحظة المباشرة للعلاقات بين الأشخاص وفى قياس التفاعل قد تمت داخل المعمل ، إلا أنه أمكن كذلك إحراز تقدم كبير فى دراسة العلاقات فى الحياة الواقعية. إلا أن هذه الدراسات غالباً ما تتناول القيم المتعلقة بالعلاقات الإنسانية وليس السلوك الذى تم ملاحظته بشكل مباشر.

ويحظى مصطلح « القيم » فى علم الاجتماع بنفس الأهمية تقريباً التى يحظى بها مصطلحا « النظام الاجتماعى » ، و« النسق الاجتماعى » . إذ يقال إن الأفراد ، والجماعات ، والتنظيمات ، والمجتمعات ، والثقافات لها قيم معينة ، أو تبدو فيها قيم معينة ، أو تعمل على بلوغ قيم معينة ، ولا يختلف مصطلح القيم كثيراً عن غيره من أغلب مصطلحات علم الاجتماع فى أنه مثقل بتعريفات كثيرة . وإذا استعرضنا التعريفات العديدة للقيم التى قدمها علماء الاجتماع وعلماء الأنثربولوجيا ، وجدنا أن العنصر المشترك بينها هو الإجماع على أن القيم تعد تعبيراً عن الغايات ، أو الأهداف البعيدة (النهائية) للفاعل الاجتماعى . فالقيم لا تتعلق بما هو كائن فعلا ، وإنما بما ينبغى أن يكون ، فهى بمعنى آخر تعبير عن بعض الدوافع الأخلاقية الفعالة . وهكذا فعندما نجد فيبر يوضح أهمية الاتزان ، والأخلاق الصارمة فى المعاملات التجارية ، وتجنب الانغماس فى الشهوات فى نظر بنيامين فرانكلين ، فهو بذلك يصف القيم التى يؤمن بها فرانكلين : ويكاد أى جانب من جوانب أى علاقة اجتماعية أن يصبح موضوعاً لقيمة معينة ، هذا إذا لم يكن ذلك قد حدث بالفعل فى مكان ما . فالأمانة والنفاق ، والصمت ، والثرثرة ، والاتزان والانفعال ، والنشاط الذى لايعرف هوادة ، والاستسلام السلبى ، كل تلك كانت محل نظرة قيمية عميقة فى المجتمعات المختلفة .

ويبدو أن أغلب المجتمعات قد أدركت إلى حد كبير نفس المدى من الخصائص الإنسانية ومن جوانب العلاقات ، ولكن الفروق الرئيسية بين الثقافات المختلفة تكمن فى القيمة التى تضفيها تلك الثقافات على هذه الخصائص ، فتعتبرها هامة أو قليلة الشأن ، أو تعتبرها خيراً أو شراً . فهناك مجتمع يقدر العدوان ويستهجن السلبية ، ومجتمع آخر على عكس ذلك . بينما قد يكون هناك مجتمع ثالث لايهتم كثيراً بهذا البعد على الإطلاق ، وإنما يهتم بدلا من هذا بتفضيل الاتزان على الانفعال . وهو أمر قد لاتكون له أدنى أهمية فى كلتا الثقافتين السابقتين [1] .

---

(١) الرجوع إلى مرجع عام واحد ، انظر :

Charles Osgood, The Measurement of Meaning, urbana, university of Illinois Press, 1957.

وكما كان الحال بالنسبة لدراسة التفاعل الاجتماعى ، لم يستطع علماء الاجتماع إلا بعد الحرب العالمية الثانية أن يتجاوزوا مجرد تعريف القيم ومناقشتها . إذ بدأوا بعد ذلك يدرسونها بشكل إيجابى عن طريق قياس طبيعتها وتوزيعها . ومن أعقد وأطرف تلك الجهود الدراسة التى أجرتها . فلورنس كلاكهون . فقد بدأت بتعريف بعض المشكلات الإنسانية الأساسية المشتركة التى كان على جميع الشعوب فى جميع العصور أن تجد حلا لها[1] . وتؤكد كلاكهون أن كافة المجتمعات تتخذ موقفاً قيمياً معيناً من علاقة الإنسان بالأفراد الآخرين، وبالطبيعة ، وبالزمن ، وبالنشاط . وترى أن كافة الثقافات قد اكتشفت نفس المدى تقريباً من المواقف أو البدائل التى يمكن أن يتخذها الفرد إزاء مشكلات الحياة هذه . إلا أن الثقافات المختلفة تضفى قيمة مختلفة على كل من تلك البدائل .

ولكى تدلل الدكتورة كلاكهون على وجهة نظرها قامت بدراسة خمسة مجتمعات محلية صغيرة يتميز كل منها بأسلوب فى الحياة واضح الاختلاف عن الباقين ، إلا أنها تشترك جميعاً فى أنها تسكن نفس المنطقة فى جنوب غرب الولايات المتحدة . وضمت تلك المجتمعات .

١ — إحدى مستعمرات المرمون* .

٢ — مستعمرة لسكان تكساس القدامى .

٣ — إحدى قرى الأمريكيين الأسبان .

٤ — أحد معسكرات إقامة أبناء قبيلة الزونى .

٥ — أحد معسكرات أبناء قبيلة النافاهو . وكلا القبيلتين من قبائل الهنود الحمر .

وقدمت كلاكهون لعينات من أفراد كل مجتمع محلى نفس المجموعة من المواقف الإنسانية الأساسية ، وقامت بتسجيل الحلول البديلة التى كانوا يختارونها . وتبينت فى النهاية أن الجماعات مختلفة عن بعضها اختلافاً حقيقياً — « ولم تختار أى ثقافتين من الثقافات المدروسة تماماً نفس النوع من الحلول التى تفضلها لأى من التوجيهات القيمية »[2] .

إلا أنه تبين أن الجماعتين الناطقتين باللغة الإنجليزية كانتا أقرب إلى بعضهما ، على الرغم من اختلافهما فى بعض النواحى الهامة وبدا أنهما تمثلان أحد قطبى الموقف ، بينما يمثل الأمريكيون الأسبان القطب الآخر . أما الجماعتان الهنديتان فتقعان فى مكان ما بينهما . ونجد على سبيل المثال

(١) Florence Kluckhohn and Fred. l. Strodtbeck, Variation in Value Orientation, New York, Honper and Raw, 1961, p. 10

* طائفة دينية أمريكية أنشأها جوزيف سميث عام ١٨٣٠ (المترجم)

(٢) المرجع السابق ، صفحة ١٧٢ .

أن أهل تكساس كانوا أقرب إلى الطابع الفردى ، وأقل اهتماماً بأفراد الأسرة الممتدة . كما كانوا متطلعين إلى المستقبل وليس إلى الماضى ، يميلون إلى النظر إلى الإنسان كشئ فوق الطبيعة وليس خاضعاً لها . أما فيما يتعلق ببعد النشاط فكانوا يهتمون بالعمل فى المقام الأول . على خلاف هذا كان الأمريكيون الأسبان يؤكدون على مبدأ تسلسل الأصل (أى المبدأ الذى ينظر إلى الفرد أساساً فى ضوء موقعه من التسلسل المنظم للأوضاع الاجتماعية المستمر عبر الزمن) كما كانوا أكثر تطلعاً إلى الحاضر منهم إلى المستقبل ، وينظرون إلى الإنسان كخاضع للطبيعة ، ويفضلون الوجود على العمل[1] .

كذلك تتيح الدراسات المسحية للرأى العام ، خاصة تلك التى بدأت تجرى مؤخراً على مستوى عالمى ، الكلام بشكل أصح عن توزيع القيم فى جماعات كبرى تصل إلى حجم الأمم . من هذا مثلا أنه طلب فى عام ١٩٥٨ من بعض الأفراد البالغين فى ١١ دولة أن يدلوا برأيهم فى بعض القيم التى يرونها فى غاية الأهمية لكى تلقن للأطفال . ويلخص الجدول رقم (٣) بعض نتائج تلك الدراسة .

(١) المرجع السابق ، صفحة ١٧٠ وما بعدها .

الجدول رقم (٣)

القيم الهامة فى تربية الأطفال

موضحة بالنسب المئوية تبعاً للبلد وللمستوى الاقتصادى الاجتماعى *

الدولة وقيم تنشئة الطفل	المستوى الاقتصادى الاجتماعى		
	الأعلى	الأوسط	الأدنى
استراليا			
الطموح	٥	٣	٨
الخضوع للوالدين	١٣	١٧	٢٣
الاستمتاع	٠٠	٠٠	١
الثقة فى الله	٢٦	٣٣	٢٥
الهدوء والأمانة	٦٠	٥١	٤٥
لايعلم	٥	٤	٣
عدد المبحوثين	٩٤	٣١٣	٣٦٧
الدانمرك			
الطموح	١١	١٣	٩
الخضوع للوالدين	١٤	١٨	١٥
الاستمتاع	٢	١	٣
الثقة فى الله	١٦	٩	١٠
الهدوء والأمانة	٥٤	٥٦	٦١
لايعلم	٣	٣	٢
عدد المبحوثين	١٦٧	٣٩٠	١٢٩
اليابان			
الطموح	٢٠	٢٤	٢٢
الخضوع للوالدين	٦	٩	١٩

الدولة وقيم تنشئة الطفل	المستوى الاقتصادى والاجتماعى		
	الأعلى	الأوسط	الأدنى
الاستمتاع	٤	٣	١
الثقة فى الله	٤	٤	٦
الهدوء والأمانة	٦٤	٥٨	٤٦
لايعلم	٢	٢	٦
عدد المبحوثين	٣٦٨	٤٢٢	٦٩
هولنده			
الطموح	٨	٤	٣
الخضوع للوالدين	٤	٩	١٢
الاستمتاع	١	٢	٢
الثقة فى الله	٤٠	٤١	٣٧
الهدوء والأمانة	٤٦	٤٨	٥٠
لايعلم	٤	٢	٢
عدد المبحوثين	٢١٤	١٤٧	١٤٢

واتضح أن الهدوء والأمانة كانت أهم القيم على الإطلاق فى جميع البلاد ، وفى كافة المستويات الاقتصادية ، حيث وقع عليها اختيار نصف المبحوثين تقريبا . ويدل هذا على أن هناك بعض القيم التى تحتل نفس الدرجة من الأهمية لدى جميع الشعوب ، مما يعد أساسا لافتراض وجود مجموعة من القيم المشتركة بين كافة البشر ، إلا أنه تبين كذلك وجود فروق بعيدة فى الأهمية النسبية لقيم أخرى فى الدول المختلفة . وبدا بشكل واضح أن الطموح يمثل ثانى أهم قيمة لدى جميع الطبقات فى اليابان ، بينما كان ذا قيمة ثانوية جداً فى استراليا وهولندا . كذلك كانت قيمة « الثقة فى الله » ذات أهمية فائقة فى الدانمارك وفى استراليا ، بينما لم يكد يرد لها ذكر عند اليابانيين ، مما يجعلها جديرة بأن تلقن للصغار .

* المصدر :

Data Provided by International Research Associates, from a release of March, 13, 1958.

Alex Inkeles, "Industrial Man ; The Relation of Status to Experience, Perception and Value", American Journal of Sociology, January, 1960, 66, 224.

إن أساليب البحث التى بلغت درجة عالية من الإتقان ، والتى وضعت للملاحظة وتسجيل التفاعل الإنسانى بشكل مباشر ، وكذلك الخطوات الواسعة التى أصبح بوسعنا الآن أن نقطعها فى دراسة القيم المتصلة بالعلاقات بين الأشخاص ، والتى تؤمن بها جماعات كبيرة كأبناء أمة بأكملها ؛ إن ذلك كله يوحى بأن الدارسين الذين يعتبرون علم الاجتماع هو فى الأساس علم دراسة العلاقات الاجتماعية سوف ينجحون خلال العقود القليلة القادمة ، وبفضل نوعية بحوثهم ، أن يكسبوا مزيداً من الأنصار والمؤيدين لوجهة نظرهم .

الفصل السادس

العمليات الاجتماعية الأساسية

إذا كان علم الاجتماع لايستطيع أن يزودنا بأكثر من عدد من المفاهيم (كالمجتمع المحلى ، والمجتمع ، والمكانة ، والدور ، والجماعات الأولية والثانوية) ، إلا أنه يستطيع أن يعاوننا فى فهم موقع الإنسان داخل المجتمع . غير أن علم الاجتماع يصبح – حينئذ – علما استاتيكياً أقرب ما يكون إلى علم التشريح بعد فصله عن علم وظائف الأعضاء . ومن الجدير بالذكر أن العمليات (أى تبادل الأفعال وردود الأفعال) التى يعنى علم الاجتماع بدراستها عديدة ومتنوعة . غير أن معالجة هذه العمليات تنطوى على صعوبات من أهمها ، المسميات المختلفة التى تطلق على كل منها والمعانى المختلفة التى تشير إليها . لذلك فنحن لانأمل أن تكون معالجتنا لهذه العمليات معالجة شاملة . وقد يكون من المفيد هنا أن نعقد مناقشة قصيرة نتناول فيها عدداً من العمليات كالامتثال ، والانحراف ، والتدرج ، والتغير الاجتماعى ، على أن تكون مدخلا لتناول العمليات الاجتماعية الأكثر أهمية ، وأن نتعرف من خلالها على كيفية معالجة علم الاجتماع لهذه العمليات .

ومن الطبيعى أن تقودنا مناقشتنا لهذه العمليات الاجتماعية الثلاث إلى معالجة العمليات الاجتماعية الأخرى الأوسع نطاقا والتى تميز كل ضروب الأنساق الاجتماعية . غير أن ذلك يتطلب معالجة أشمل من تلك المعالجة المتواضعة التى نقدمها هنا . ويكفى لكى نوضح مدى تعقد وتنوع هذه العمليات الاجتماعية أن نشير إلى بعض منها مثل : المنافسة والتعاون ، والصراع والتكيف ، والهجرة والتمثل ، والتكامل والعزلة ، والتركز والتشتت ، والمحاكاة والانتشار . . . إلخ . ومن المحقق أن الاهتمامات السوسيولوجية تتباين وتختلف بمرور الزمن . فالمحاكاة – مثلا – التى نالت اهتماما كبيراً فى فترة زمنية معينة لم تعد تلقى الآن مثل هذا القدر من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن أهمية العملية الاجتماعية لاتكمن فى ذاتها بقدر ماتكمن فيما تسهم به من استمرار فى الحياة الاجتماعية .

الامتثال والتباين والانحراف :

يتوقف وجود النظام الاجتماعي على الأداء المنظم والكفء للالتزامات المختلفة التي تعين على شاغلي الأوضاع الاجتماعية أن يؤدوها داخل النسق الاجتماعي . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هي ؛ أن أكثر العمليات أهمية هي تلك التي يضمن بواسطتها المجتمع أن يؤدى أفراده الالتزامات التي تفرضها عليهم أوضاعهم الاجتماعية . ومن هنا يمكن القول أن عمليات الامتثال ، والتباين ، والانحراف تعد من أكثر العمليات أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع .

ويعتقد كثير من الناس أنهم يعرفون معنى الامتثال . فهو يعنى أن تفعل مايتعين عليك أن تفعله كأن يؤدى التلميذ واجباته المدرسية فى المنزل ، أو أن يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور بمواصلة القيادة ، أو أن يدفع المواطن الضرائب المستحقة عليه . فى كل هذه الأمثلة نجد أن المكانة (أو الوضع) محددة تحديداً قاطعا . فالسلوك الذى يتعين على الفرد أن يؤديه سلوك واضح ومحدد ، والقواعد التى تحكمه صريحة ودقيقة ، فضلا عن أن القوة التى تكفل تدعيم الامتثال قوة مجمدة وفى متناول اليد . وهنا نجد أن علم الاجتماع ينطلق من قضية نعرفها ونقبلها جميعا وهى ؛ أن الامتثال للدور الاجتماعى وأداء المهام المرتبطة به يعتمد – إلى حد كبير – على الجزاءات ، أى قوة الآخرين (سواء كانت متمثلة فى الأفراد أو الجماعات أو المجتمع المحلى) على فرض توقعاتهم باستخدام المكافأة والعقاب .

ويمثل الموت أقصى أنواع الجزاءات السلبية ؛ ذلك أن الجزاءات السلبية تبدأ بممارسة كل أشكال القوة الفيزيقية حتى ممارسة القهر . وتضم الجزاءات السلبية فيما تضم الجزاءات السيكولوجية كالتقليل من شأن الإنسان أو التهكم عليه . ولا تؤثر الجزاءات السلبية على مايجب أن يفعله الإنسان ، بل على مالا يجب أن يفعله . ومن الأفكار الشائعة التى نلمسها فى العصر الحاضر (الذى يعد بحق عصر علم النفس) فكرة التهديد « بسحب الحب » كجزاء يمارسه الآباء على أبنائهم للتحكم فى سلوكهم .

وهناك صعوبة واضحة تواجه الاعتماد على تدعيم التعهد بأداء الالتزامات التى تفرضها الأدوار الاجتماعية . وهذا يتطلب وجود أشخاص يراقبون هذا الأداء ، وينظمون المكافأة والعقاب . وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع قد يقومون جميعا بمهمة المراقبة هذه ، إلا أن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعاً يستطيع أن يمارس المراقبة ممارسة حقيقية بفضل الإشراف الوثيق . لذلك فإن الدافعية (أى استعداد الفرد ورغبته فى أن يؤدى الالتزامات التى يفرضها الدور) تمثل أساسا هاماً فى تدعيم شبكة الأدوار الاجتماعية ، وفى ضمان الانتظام

فى أداء النشاطات الاجتماعية دون الاستعانة الشديدة بإشراف أو مراقبة الآخرين . ومع ذلك فإن الجزاء والدافعية لايستطيعان أن يؤديا وظائفهما إلا إذا كان شاغلو الأوضاع الاجتماعية على وعى عميق وواضح بما يتعين عليهم أداؤه .

وإذا ما استطاع الفرد استيعاب المعرفة والمهارات الضرورية لأداء دوره الاجتماعى ، وإذا مااستطاع هذا الفرد أيضا قبول القيم السائدة أو الاستعداد لممارسة الدور ، فإنه يكون — من وجهة نظر علم الاجتماع — قد « استدمج » الدور وأسسه السيكولوجية . وهنا نجد أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يستخدم لوصف العملية التى من خلالها يكتسب الأفراد الثقافة ، سواء فى شكلها العام أو تجسداتها الخاصة حينما تتعلق بأدوار اجتماعية بعينها . وعلى الرغم من أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يشير — عادة — إلى عملية تعليم الأطفال ، إلا أنه قد يستخدم أيضا للإشارة إلى عملية تدريب الراشدين على الوظيفة الجديدة التى يلتحقون بها .

وعادة ما يوجه إلى علماء الأنثروبولوجيا — وفى بعض الأحيان أيضا علماء الاجتماع — انتقاداً مؤداه ؛ أنهم كثيراً ما يفترضون أن أفراد المجتمع يؤمنون بقيم ومعتقدات واحدة ، وأنهم — استنادا إلى ذلك — يقومون بأداء نمط معين واحد من الفعل . وعندما يحاول العلماء الاجتماعيون إقامة « نموذج » يعبر عن أى مجتمع ، فإنهم يلجأون — غالبا — إلى تقديم صورة بالغة التبسيط ، بحيث تقلل من مدى تنوع وتعدد الاتجاهات وضروب السلوك التى توجد فى أغلب المجتمعات . إن المعايير الثقافية وأساليب صنع الأشياء نادراً ماتفرض متطلبات ثابتة جامدة ؛ ذلك أننا نلحظ وجود أساليب متنوعة وعديدة يمكن من خلالها صنع الأشياء . إننا قد نتوقع من الناس أن يعبروا الطريق من الموضع المخصص للعبور ، ولكنهم قد يعبرونه من أى موضع دون التقيد بقواعد المرور . ونستطيع أن نستنتج من ذلك حقيقة أساسية ؛ هى أن الثقافة لا تمثل بالنسبة للقضايا الأساسية فى الحياة مجرد مجموعة واحدة متجانسة من المعتقدات ؛ بقدر ماتمثل قيما متنوعة تتميز بقدر من الشيوع والقبول[1] . والملاحظ أن أغلب الأمريكيين يهتمون بحاضرهم ومستقبلهم . ومع ذلك فمن الأمور المألوفة أن ينظر الناس إلى ماضيهم ويخلعوا عليه قيمة معينة . ففى الولايات المتحدة نجد بعض الجماعات الاجتماعية (وعلى الأخص فى نيوإنجلند والجنوب) تجعل من الماضى بعداً أساسياً من أبعاد التميز الاجتماعى .

---

(١) Florence Kluckhohn and Fred L. Strodtbeck, *Variations in Value Orientations* (New York : Harper & Row, 1961).

هذا وتعد فلورنس كلكهون أول من أدخلت مفهومى القيم السائدة والقيم المتباينة فى مجال علم الاجتماع . ونستطيع أن نجد شواهد أمبيريقية عديدة على الفكرة التى ناقشناها فى المتن فى دراساتها المقارنة للقيم فى الجنوب الغربى فى الولايات المتحدة . انظر بصفة خاصة الفصل الخامس .

وإذن فالانحراف لايتمثل — بالضرورة — فى الابتعاد عن المعايير المقبولة الشائعة ، كما أنه لايتمثل فى تبنى وجهة نظر أقلية معينة . إن ذلك قد يمثل انحرافا إحصائيا ، ولكنه لايمثل — بأى حال من الأحوال — انحرافا اجتماعيًّا . فالانحراف الاجتماعى ينشأ حينما ينطوى الابتعاد عن المعايير المقبولة عن فعل يحمل نحوه المجتمع مشاعر قوية إلى الحد الذى يجعله يتبنى جزاءات معينة لكى يمنع أو يتحكم فى السلوك المنحرف . بعبارة أخرى ، فإن السلوك المنحرف ليس مجرد شذوذ عن القيم السائدة أو « المحورية » ، ولكنه مضاد تماما لهذه القيم . ويبدو ذلك واضحا تماما فى حالة الجرائم الأساسية . غير أن القضية قد تتعقد بعد ذلك بحيث تصبح كلمة « انحراف » كلمة غامضة تماما . فزيادة سرعة العربة على الطريق العام قد تكون مخالفة للقانون ، ولكن هل يمكن اعتبارها انحرافا إذا ماقام بها كل شخص ؛ إن الحقيقة التى ينبغى أن نؤكدها هنا هى أن مايعد انحرافا يختلف باختلاف منظور الجماعات العديدة التى يضمها نسق اجتماعى واحد أكبر .

هذا وقد ظلت دراسة الانحراف الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية مقصورة — أساساً — على تناول مشكلات اجتماعية معينة كالجريمة ، وجناح الأحداث ، والبغاء ، وإدمان المخدرات وغير ذلك من المشكلات التى تنتشر بصفة خاصة فى الطبقات الدنيا وفى القطاعات الفقيرة داخل المجتمع الصناعى الحديث . ولقد لعب علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو دوراً بارزاً فى تطور هذه الدراسات ؛ إذ زودتهم مدينة شيكاغو بفرصة فريدة لإجراء دراساتهم الميدانية . والقضية الأساسية الموجهة فى هذه الدراسات هى ؛ أن الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة ليس نتاجا للضعف العقلى أو العصاب أو الأمراض النفسية بوجه عام ، ولكنه (أى الانحراف) ينشأ عن عوامل اجتماعية تلعب دوراً فى تدعيمه . ولقد أبرزت هذه الدراسات دور الأحياء المتخلفة فى ظهور الانحراف ، خاصة وأنها تشهد تفككا اجتماعيًّا يدعم صوراً عديدة من الانحراف .

ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال تلك التى أجراها كليفورد شو Shaw وزملاؤه عن جناح الأحداث [١] ، حيث قسموا مدينة شيكاغو إلى مناطق تبلغ كل منها ميلا مربعا ، ثم سجلوا بعد ذلك نسبة الأولاد الجانحين فى كل منطقة من هذه المناطق . ولقد اتضح للباحثين بعد ذلك أن الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من عدد صغير من المناطق المحيطة بقلب المدينة [٢] . وفى بعض هذه المناطق اتضح أن ٢٥ ٪ من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز

---

(١) Clifford Shaw, et al; *Delinquency Areas* (Chicago : University of Chicago Press, 1929), 214 pp.

(٢) Ibid; p. 203.

الشرطة مرة واحدة على الأقل خلال عام ؛ بينما اتضح للغالبية العظمى من هذه المناطق أن ١٪ أو أقل من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز الشرطة . ولقد أوضحت الدراسة أن مناطق الجناح — على الرغم من عزلتها المكانية — كانت تمثل مناطق تحول خضعت للنمو الصناعي والتجارى ، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون فى ظروف طبيعية سيئة ، فى الوقت الذى زادت فيه حدة الصراع الثقافى الناجم عن التغير السريع .

ولقد دفعت هذه الاعتبارات كليفورد شو وزملاءه إلى التوصل إلى استنتاج بشأن الجناح يشبه إلى حد كبير ذلك الاستنتاج الذى كان قد توصل إليه دوركايم فى تفسيره للانتحار . ومؤدى هذا الاستنتاج أنه فى ظل الظروف القائمة فى الأحياء المتخلفة ، يصاب المجتمع المحلى بالتفكك ، ومن ثم لايستطيع أن يتحكم تماما فى سلوك أفراده ، لأنهم لايستشعرون الضغط الذى يجب أن تمارسه عليهم المعايير الاجتماعية . ولقد قال شو وزملاؤه فى هذا المجال : « إذا ماأصيب المجتمع المحلى بالتفكك ، وإذا ما فقد التحكم فى أفراده ، فإن النظم الاجتماعية تصبح بعد ذلك عرضة للتفكك ، ومن ثم لايخضع سلوك الأفراد للضبط الذى يمكن أن تمارسه المعايير التقليدية »[١] . وفضلا عن ذلك أوضح الباحثون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح السلوك الإجرامى نمطا شائعا من السلوك ، وما يلبث أن يتحول إلى ثقافة عامة فى المناطق التى تشهد معدلات جناح عالية . وهكذا نجد أطفال هذه المناطق ينشأون فى ظل ثقافة يكون فيها السلوك الإجرامى سلوكا طبيعياً مألوفا .

والواقع أن دراسات شو وزملائه تمثل — بذاتها — تحديا سوسيولوجياً قوياً للأفكار السائدة — حينئذ — حول الجناح ، وهى أفكار تسلم بأن الجناح يعد نتاجا للأمراض العقلية والنفسية والوراثية ، تلك الأمراض التى تعد (طبقا لهذه الأفكار) حوادث طبيعية تطرأ على الأفراد . غير أن دراسات شو وزملائه مالبثت أن واجهت تحديا من دراسات لاحقة . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى أجراها شيلدون واليانور جلوك Gluecks حيث أوضحا — بطريقة قاطعة — أن مفهوم منطقة التحول لا يستطيع وحده أن يفسر الجناح ، طالما أن بعض الأولاد فى هذه المناطق (وهم قلة) هم الذين يرتكبون الجرائم[٢] .

ولقد عقد شيلدون واليانور جلوك مقارنة بين خمسمائة جانح وخمسمائة غير جانح ، وكانت المجموعتان تعيشان فى حى واحد ، وذات أعمار واحدة ومستوى ذكاء واحد تقريبا ،

---

(١) *Ibid*; *p*. 6.

(٢) Sheldon Glueck and Eleanor Glueck, *Unraveling Juvenile Delinquency* (Cambridge : Harvard University Press, 1955).

فضلا عن تشابه الأصول العنصرية ؛ والملاحظ أن نتائجهما قد أيدت الاستنتاج الذى توصل إليه شو ، من أن المشكلات النفسية (كالعصاب مثلا) لاتستطيع أن تفسر الفروق بين أفراد المجموعتين ، كما لاتستطيع أن تفسر الفروق بينهما فيما يتعلق بالقوة الفيزيقية . . . إلخ ؛ ومع ذلك فلقد أوضحت نتائجهما أن الأولاد الجانحين يأتون من أسر غير مستقرة ، كأن يقضى أحد الأبوين وقتا طويلا خارج منزله ، أو أن تكون ظروف عمله قاسية ، أو مدمنا للخمور وغير ذلك من عوامل تسهم فى تفكك الأسرة . كذلك أوضحت النتائج أنه على الرغم من انتشار ثقافة الجناح فى الحى ، إلا أنها لم تؤثر إلا على أولئك الأولاد الذين كانوا يعيشون من قبل فى ظروف أسرية عرضتهم للجناح إما بشكل مباشر أو غير مباشر .

وفضلا عما سبق نجد ريتشارد كلوارد Cloward ولويد أوهلن Ohlin[1] يجريان دراسة حديثة نسبيًّا تمثل — إلى حد كبير — تفنيدا للأفكار السابقة عن الجناح . فلقد ساد اعتقاد لدى معظم دارسى الجناح مؤداه ؛ أن الأولاد الجانحين غالبا ما يظهرون رفضا للقيم السائدة فى الطبقة الوسطى . ويذهب كلوارد وأوهلين إلى أن الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا لديهم نفس القيم التى لدى الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى . غير أنهم خلال بحثهم عن الوسائل الشرعية الضرورية لتحقيق أهدافهم يواجهون صعوبات حادة ، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى وسائل غير شرعية . وإذا كان اتجاه شو قد أظهر الحاجة إلى الاهتمام بالتخطيط الحضرى ، وإذا كان اتجاه شيلدون والپانو رجلوك قد أبرز دور التنشئة الاجتماعية فى الأسرة ، فإننا نجد اتجاه كلوارد وأوهلين يقوم على ضرورة تزويد أبناء الطبقة الدنيا بمزيد من الفرص الشرعية التى تمكنهم من تحقيق أهداف الطبقة الوسطى . ولقد انعكست هذه الفكرة بوضوح فى عنوان مؤلفهما : الجناح والفرصة Delinquencyand Opportunity . هذا وقد أصبحت نظرية كلوارد وأوهلين — فيما بعد — أساسا لدراسات تجريبية عديدة تحاول اختبار مدى صدق هذه النظرية وإمكان الإفادة منها .

وعلى الرغم من أن مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع قد زودتنا بفهم السلوك الجانح من خلال دراساتها عن مشكلات كالجناح ، إلا أن تعريفها للجناح قد بدأ وكأنه خاصية تميز الطبقات الدنيا فى المجتمع . وكنتيجة لذلك نجد إدوين سذرلاند Sutherland يقوم بثورة عنيفة ضد الدراسات الأمريكية للسلوك الجانح ، وذلك فى مقال رائد له[2] نشر فى سنة ١٩٤٠ بعنوان :

---

(١) Richard Cloward and LIOYD Ohlin, *Delinquency and Opportunity* (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1961).

(٢) Edwin Sutherland, "White-Collar Criminality" *American Sociological Review* (1940), V : 1-12. See also Albert Cohen, et al. (eds.), *The Sutherland Papers* (Bloomigton : Indiana University Press, 1956.)

« جريمة الياقة البيضاء »* . ولقد جمع سذرلاند شواهد متناثرة توضح كيف أن « كبار رجال الأعمال ، وذوى الخبرة الفنية العالية ، ورجال الثقافة وذوى السمعة الطيبة بوجه عام » ينتهكون القوانين المختلفة بنسبة عالية . ومن بين الجرائم التى أشار إليها سذرلاند فى هذا المجال : الاختلاس ، والرشوة . وسوء استغلال الاعتمادات المالية . . . إلخ ، وهى جرائم تعاقب عليها القوانين المختلفة .

ولقد رفض سذرلاند القضية الذاهبة إلى أن هذه الجرائم هى نتائج لطبيعة العمل الشاق أو المنافسة الضارية ، حيث أوضح أنه حتى فى الحالات التى لا يطلق عليها جريمة ، فإن « جريمة الياقة البيضاء » تعد جريمة حقيقية .. . لأنها تمثل انتهاكا للقانون الجنائى (ومن ثم تدخل فى نطاق دراسة علم الإجرام) . أما القضية الحاسمة . . . فهى المحك الذى يمكن على أساسه تحديد انتهاك القانون الجنائى »(١) . ولا يقتصر الأمر على هذا الأساس الفنى ، ولكنه يتعدى ذلك ؛ فجريمة الياقة البيضاء جريمة باهظة التكاليف بالنسبة للمجتمع ، كما أن اكتشافها أمر يؤدى إلى فقدان الثقة فى المسئولين . وكنتيجة لذلك نجد سذرلاند يحث علماء الإجرام على دراسة هذه الجرائم دراسة جدية شأنها فى ذلك شأن الجرائم الشائعة فى الطبقات الدنيا كالاغتصاب ، وسرقة المنازل ، والنشل . . إلخ .

ولقد كان من نتائج الحملة التى بدأها إدوين سذرلاند فى سنة ١٩٤٠ على هذه الدراسات الأمريكية ، أن ظهر اتجاه فكرى يعلن رفضه للتعريف الضيق النطاق للسلوك المنحرف . أما المنظور الواسع النطاق الذى بدأ يظهر إلى حيز الوجود فينعكس بوضوح فى المؤلفات العامة فى علم الإجرام التى ظهرت فى الستينيات والتى لا تحتوى فقط على فصول تتناول القضايا العامة للجريمة والبغاء ، بل تضم أيضا فصولا بأكملها لمعالجة مشكلات العمل والمرور والتنقل فى المدن

---

* مصطلح الياقة البيضاء مشتق من اللغة الدارجة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشير عموماً إلى العاملين فى مهن غير يدوية فى مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى الياقة الزرقاء Blue collar Workers . وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للإشارة إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى العليا بوجه عام . فى دراسة س . رايت ميلز Mills عن الطبقة الوسطى الأمريكية نجده يضمن الياقة البيضاء كل الذين لا يملكون مشروعات ، بحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضاً إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلا عن العاملين فى مهن البيع والكتابيين . انظر :

C. Wright Mills; *White Collar*, New York : Oxford University Press, 1951).

(١) (8) Sutherland, *American Sociological Review* (1940), V 5.

الكبرى ، فضلا عن العلاقات العنصرية أو السلالية . هذا ولم يلق السلوك المنحرف فى مجالى السياسة والدين الاهتمام العلمى الواجب حتى الآن ، مما يدعم ماذهب إليه روبرت ميرتون Merton من أننا لانزال بعيدين عن الوصول إلى نظرية شاملة تتناول السلوك المنحرف[١] .

التدرج والحراك :

تشير الشواهد التاريخية والمعاصرة إلى أن المجتمعات الإنسانية تميل دائما إلى إقامة تفرقة بين الأفراد ، بحيث يحتلون مكانات مختلفة ومتباينة على مقياس يعكس قيماً متفاوتة[٢] . ولعل أشهر وأقدم تفرقة هى تلك التى تمت بين الرجل والمرأة . ومع ذلك فعادة ماتستند هذه التفرقة إلى أسس ومعايير مختلفة ، بحيث يبدو لنا فى نهاية الأمر نمطين محددين من المكانة ؛ الأولى يكتسبها الفرد عن أسرته ، والثانية يحققها بنفسه تحقيقا ذاتيا . والواقع أن ظاهرة التدرج ظاهرة عامة حتى فى المجتمعات التى تتميز بتكنولوجيا بدائية ؛ ففيها نجد — على سبيل المثال — تفرقة بين القناص الماهر والقناص غير الماهر ، بحيث يمثل كل منهما مكانة معينة فى المجتمع . وكلما ازدادت التكنولوجيا تعقداً ، ازدادت درجة التخصص ، وتعددت أسس أو معايير التدرج الاجتماعى .

وعادة مايشير التفاوت فى مقدار الهيبة إلى تفاوت فى مستوى المكانة الاجتماعية . وبهذا المعنى نجد الأفراد يسعون إلى تحقيق مكانة اجتماعية أعلى من تلك التى يشغلونها . والملاحظ أن أغلب الفلاسفة الدينيين والسياسيين قد نظروا إلى ظاهرة التدرج هذه على أنها شئ يؤدى إلى حدوث تفكك فى المجتمع ، وبالتالى يسهم فى ظهور الشرور . ولقد طالب هؤلاء الفلاسفة بخلق عالم تختفى فيه ظاهرة التفرقة بين الأفراد وتسوده — بدلا من ذلك — مساواة حقيقية بينهم . ويكاد يجمع علماء الاجتماع على استحالة خلق هذا العالم ، عاونهم على ذلك الفشل الذى منيت به كل المحاولات التى سعت إلى خلق مجتمعات خيالية . ويبدو أن هناك مبرراً قوياً للتسليم بأن التدرج الاجتماعى مسألة كامنة فى طبيعة الإنسان ذاته ، وأن من الصعب أن يظهر فى المستقبل مجتمع لايستند إلى تفرقة طبقية .

واستناداً إلى ماسبق يمكن أن نرتب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار الهيبة التى يتمتع بها كل منهم ؛ بحيث نجد فى النهاية أفراداً يتمتعون بمقادير متكافئة من الهيبة ،

---

(١) Robert K. Merton and Robert A. Nisbet (eds.), *Contemporary Social Problems* (New York : Harcourt, Brace & World, 1961).

(٢) انظر مناقشتنا السابقة لموضوع القيم .

ومن ثم يشكلون مايطلق عليه بجماعة الهيبة . وقد تحدث عملية الترتيب هذه فى بعض المجتمعات بطريقة رسمية واضحة ، وقد تخضع لجزاءات دينية كما هو الحال فى نظام الطائفة الهندى ، بل قد تجد تدعيما أوسنداً قانونياً فى مجتمعات أخرى . وبالمثل يمكن ترتيب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار ممتلكاتهم الخاصة كالقوة السياسية والأرض والنقود . وكنتيجة لذلك نجد الذين يتمتعون بمستوى قوة واحدة أو مقدار ثروة واحد يمثلون مستوى اجتماعياً واحداً أو طبقة واحدة .

وحينما نتناول نسق التدرج فى أى مجتمع ، فإننا نشير – بالضرورة – إلى طبيعة تدرج الأفراد طبقا لممتلكاتهم . وتدرجهم طبقا لمكاناتهم ، كما نشير إلى الأسس التى يستند إليها هذين الضربين من التدرج ؛ فضلا عن العلاقة بينهما . والواقع أن علم الاجتماع لم يشهد خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلة لفتت الأنظار وأثارت كثيراً من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعى . والملاحظ أن الاهتمام بهذه المشكلة لم يظهر كنتيجة لأهمية القضايا التى تتضمنها ؛ بقدر ما ظهر كرد فعل للدور الهام الذى احتلته نظرية التدرج الاجتماعى فى الفكر الماركسى .

وتسعى المعالجة السوسيولوجية لمشكلة التدرج إلى الإجابة عن طائفة من التساؤلات . الأول : ماهو بناء التدرج فى أى مجتمع أو جماعة ؟ هنا تكون المهمة وصفية أساسا ؛ أى أنها تتمثل فى تقديم خريطة اجتماعية . ويحاول عالم الاجتماع فى هذا المجال تحديد عدد الطبقات القائمة ، وخصائصها فى ضوء الدخل والمهنة والهيبة ، فضلا عن حجمها وموقع أفرادها داخلها .

ولقد أوضحت دراسات عديدة أن مهمة الوصف أعقد بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى ؛ ذلك لأنها تستند إلى قرارات معينة متضمنة فى التساؤل الثانى وهو : ما هو الأساس الذى نستند إليه فى قياس التدرج . هنا نجد اتجاهين أساسيين يستخدمان فى ترتيب الأفراد طبقا للمستويات الاجتماعية . ويقوم الاتجاه الأول على عدد من المعايير « الموضوعية » كالدخل . والممتلكات والتعليم ، أو القوة التى يمتلكها الفرد . أما الاتجاه الثانى فيقوم على عدد من المعايير « الذاتية » أو السيكولوجية كالمشاعر التى يحملها الشخص نحو الطبقة التى ينتمى إليها ، أو الآراء التى لدى الآخرين حول الموقع الطبقى الذى يحتله شخص معين .

وحينما يستخدم أكثر من مؤشر لتحديد الوضع الطبقى ، فإن ذلك يثير مباشرة عدداً من القضايا الهامة تتعلق بالتساؤل الثالث الذى مؤداه : ما هى العلاقات المتبادلة بين المؤشرات أو المعايير المختلفة التى تستخدم فى تحديد الوضع الطبقى ؟ ذلك أن قبولنا لمبدأ تعدد المؤشرات يجبرنا على محاولة التعرف على درجة الارتباط بينها . فإذا ماكان هناك ارتباط بين المؤشرات ،

فلن تكون هناك بعد ذلك مشكلة خطيرة . ولعل هذا الموقف هو ما وجده لويدوارنر Warner في دراسته الشهيرة عن « اليانكي سيتي Yankee City خلال ثلاثينيات هذا القرن[١] .

وفي هذه الدراسة نجد لويد وارنر وزملاءه يضعون كل فرد من أفراد المدينة الصناعية التي درسوها (والتي يبلغ تعداد سكانها ١٧,٠٠٠ نسمة) في طبقة من ست طبقات . ولقد درسوا بعد ذلك الجوانب الأخرى من حياة كل طبقة من هذه الطبقات ، ثم وجدوا أن هذه الجوانب ترتبط ارتباطا قويًّا بالوضع الذي تحتله كل طبقة داخل السلم الطبقي . فعلى سبيل المثال اتضح أن ٨٤ ٪ من الذين ينتمون إلى الطبقة العليا — العليا كانوا — طبقا لمؤشر المهنة — من الملاك وأصحاب المهن الفنية العليا . أما النسبة المئوية المتبقية فتمثل أشخاصا ينتمون إلى مهن كتابية . ويلاحظ أن هذه الطبقة لم تشمل أيًّا من الذين يعملون في المشروعات التجارية أو الصناعية الدنيا[٢] . كذلك لوحظ أن ٩٠ ٪ من أفراد الطبقة العليا الذين في سن العمل كانوا يشغلون بالفعل وظائف معينة ، بينما لاتزيد هذه النسبة في الطبقة الدنيا — الدنيا عن ٢٦ ٪ وذلك خلال فترة الكساد الاقتصادي[٣] . وفضلا عن ذلك أوضح وارنر وزملاؤه أن أفراد الطبقة العليا — العليا قد ظلوا محافظين على مكاناتهم المهنية في الوقت الذي كانوا يحصلون فيه على أعلى الدخول الفردية (بالنسبة للأسرة) حيث بلغت ٦٤٠٠ في مقابل ٨٨٢ دولاراً بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا — الدنيا[٤] . وكنتيجة لذلك كانت أسر الطبقة العليا — العليا تعيش دائما في أرقى أحياء المدنية ، كما كانت تقطن مساكن ضخمة جيدة . ولقد بلغ متوسط قيمة الملكية العقارية بالنسبة لأسر الطبقة العليا — العليا حوالي ٥٨٠٠ دولار في مقابل ١٦٠٠ دولار بالنسبة لأسر الطبقة الدنيا — الدنيا[٥] . ولقد انعكست المزايا الاقتصادية التي كانت تتمتع بها الطبقات العليا على القوة السياسية التي كانت تمارسها ؛ فأفراد هذه الطبقات كانوا يحتلون ضعف الوظائف السياسية التي كانت تحتلها الطبقات الأخرى (مجتمعة) في المجتمع . وفضلا عن ذلك فأفراد الطبقات العليا كانوا يميلون إلى التركيز في الوظائف العامة ذات النفوذ القوى . وعلى الرغم من أن ذلك لايرقى إلى حد تشكيل احتكار للقوة السياسية ، إلا أن بالإمكان القول بأن « الطبقتين العليا والوسطى كانتا تسيطران — بالفعل — على الوظائف الأساسية في مدينة اليانكي سيتي[٦] .

---

(١) W. LIOYD Warner and paul A. Lunt, *The Social Life of a Modern Commurity* (New Haven : Yale University Press, 1941).

(٢) *Ibid*; p. 261.

(٣) *Ibid*; p. 424.

(٤) *Ibid*; p. 290.

(٥) *Ibid*; p. 282.

(٦) *Ibid*; p. 312.

وإذا كانت الطبقة العليا — العليا فى اليانكى سيتى تمثل قمة الطبقات بالنظر إلى المؤشرات المختلفة ، فإن من اليسير — حينئذ — التسليم بأنها تشكل — بالفعل — طبقة اجتماعية متميزة . والواقع أننا قد نقر حقيقة وجود الطبقات الاجتماعية حتى ولو كانت الجماعات لاتنطوى على تدرج متجانس ، طالما أن هذه الجماعات يمكن أن تدخل — بشكل أو بآخر — فى إطار تدرج طبقى . وبعبارة أخرى فإن استخدامنا لمفهوم الطبقات يظل صحيحا حتى ولو كان الذين يملكون قوة أشد يحصلون فقط على دخول متوسطة أو لديهم مؤهلات تعليمية محدودة . ولكن ماذا يحدث لو أن الذين يقبضون على مقاليد القوة قد ضموا بين صفوفهم أفراداً ذوى دخول عالية أو منخفضة جداً أو مستويات مهنية متفاوتة أشد التفاوت ؟ لقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح فى عدد كبير من المجتمعات المحلية الأمريكية ، مما دفع روبرت دال[١] Dahl إلى إجراء دراسة شهيرة على مدينة نيوهافن . ولعلنا قد لاحظنا أن الطبقة العليا فى مدينة اليانكى سيتى كانت تشارك الطبقة الوسطى ممارسة القوة ؛ وأن الطبقات الأخرى قد أظهرت قدراً ملحوظا من التجانس ، شأنها فى ذلك شأن الطبقة العليا — العليا . فعلى سبيل المثال لوحظ أن الطبقة الوسطى — الدنيا كانت تمثل — بشكل واضح جداً — كل أصحاب المهن المختلفة ابتداء من ذوى المهن الفنية العليا والملاك (١٤ ٪) حتى العمال نصف المهرة (٢٧٪)[٢] . كذلك لوحظ أن نسبة الذين يقطنون مساكن كبيرة ومتوسطة الحجم كانت تعادل نسبة الذين يقطنون مساكن صغيرة ذات ظروف فيزيقية سيئة[٣] . فهل نستطيع إزاء هذا التنوع داخل الجماعة الواحدة أن ندرس مفهوم الطبقة الاجتماعية كمفهوم محدد تحديداً قاطعاً .

وتتوقف إجابتنا عن هذا السؤال على حل كثير من المشكلات التى يثيرها التساؤل التالى : ماهى طبيعة العلاقات التى تنشأ بين أية مجموعة من الناس تشترك فى واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية ؟ يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن الطبقة تتشكل فقط حينما يكون لدى الناس منظور واحد، أو حينما يتقابلون سوياً بانتظام و يمارسون تفاعلا اجتماعياً من شأنه أن يخلق لديهم مصلحة مشتركة . وفى ضوء هذا المعنى الأخير نجد س . رايت ميلز Mills يذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لحكم « صفوة » من جنرالات الجيش ورجال الأعمال وأن هذه الصفوة هى التى تتخذ القرارات الأساسية فى حياة الأمريكيين[٤] .

---

(١) Robert Dahl, *Who Governs ? Democracy and Power in an American City* (New Haven : Yale University Press, 1962).

(٢) Warner and Lunt, *The Social Life of a Modern Community*, p. 261.

(٣) *Ibid*; p. 245.

(٤) C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York : Oxford University Press, 1957).

ومن الطبيعى أن تكون صياغة هذه التعميمات أسهل بكثير من عملية التحقق من صدقها . وعلى الرغم من أن ميلز قد قدم لنا شواهد عديدة تكشف عن مدى التداخل فى عضوية الشركات الكبرى والخدمة الحكومية، إلا أنه لم يوضح لنا مدى احتكار هذه المؤسسات للقوة بأشكالها المختلفة ، ومدى الاتفاق أو المنافسة فيما بينها . ولقد حاول دانييل بيل Bell تفنيد بعض هذه الأفكار ، فذهب إلى أن المجتمع الأمريكى يعرف صفوات متنافسة ومستقلة إلى حد كبير[1] . فمن الصعب تتبع القرارات التى تتخذ على مستوى قومى ، خاصة إذا ما قورنت بتلك التى تتخذ على مستوى محلى . أما فلويد هنتر Hunter فلقد توصل — بعد دراسته لظاهرة القيادة فى مجتمع محلى — إلى نتيجة مؤداها ؛ أن هناك بالفعل صفوة قوة تضم أولئك الذين يرتبطون فيما بينهم بروابط وثيقة ، والذين يشكلون فيما بينهم زمرة ؛ بحيث يتعين أخذ موافقتها على أى قرار هام يتعلق بالمجتمع المحلى[2] . والملاحظ أن هنتر قد استند فى بحثه إلى مقدار هيبة القادة المحليين أكثر من استناده إلى القرارات التاريخية الهامة التى شهدها المجتمع المحلى . والواقع أن الدراسات التى استطاعت تبنى مثل هذا الاتجاه النظرى (كدراسة دال لمدينة نيوهافن والتى أشرنا إليها من قبل) قادرة على إلقاء الشكوك على ما ذهب إليه هنتر من أن المدينة الأمريكية تعرف صفوة واحدة متماسكة تتحكم وحدها فى مقاليد الأمور .

وقد تظل المستويات الاجتماعية مستقرة ثابتة لفترة معينة من الزمن ، ولكنها — مع ذلك — قد تخضع لتغيرات سريعة حادة . وهناك شكلان أساسيان للحراك الاجتماعى : الأول أفقى ، والثانى رأسى . أما الحراك الأفقى فيتم حينما يتحرك فرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى اجتماعى — اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعى — اقتصادى مماثل . والملاحظ أن علماء الاجتماع لايهتمون كثيراً بدراسة هذا الشكل من الحراك . أما الحراك الرأسى فيتم حينما تحدث الحركة من مستوى اجتماعى — اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعى — اقتصادى أدنى أو أعلى السلم الطبقى . غير أن هذا الشكل من الحركة يطرح أمامنا تساؤلا خامسا لا يكف دارسو الحراك عن إثارته وهو : ماهى معدلات الحراك الاجتماعى ؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول إن معدلات الحراك الاجتماعى يمكن حسابها على مستوى الحياة المهنية للفرد الواحد ، أو على مستوى الأجيال المختلفة . وهناك اعتقاد شائع لدى كثير من علماء الاجتماع (وهو اعتقاد لايستند — بالطبع — إلى تحليل نظرى دقيق للبيانات)

---

(١) Daniel Bell, "Is There a Ruling Class in America ?" *The End of Ideology* (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1960), pp. 43-67.

(٢) Floyd Hunter, *Community Power Structure* : *A Study of Decision Makers* (Chapel Hill : University of North Carolina Press, 1953).

مؤداه : أن لدى بعض المجتمعات – كالهند مثلا – أنساق تدرج مقفلة ؛ أى أن الحراك الصاعد فى هذه المجتمعات ضئيل للغاية . وأن الأفراد غالبا ماينهون حياتهم المهنية عند المستوى الذى وصل إليه آباؤهم . ومن الطبيعى أن يتعارض هذا الشكل من التدرج مع الشكل الذى يوجد فى الأنساق الطبقية المفتوحة كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، حيث نجد (أو هكذا يفترض أن نجد) معدلا عاليا جداً من الحراك الاجتماعى الصاعد .

ولعل أهم ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة الحذر عند قبول الصور التقليدية الجامدة الشائعة عن المجتمعات[1] . فنى دراسة عن الحراك الاجتماعى بين الأجيال تناولت ثمانى عشرة دولة ، اتضح أن حركة أبناء العمال المهرة إلى وظائف الياقة البيضاء كانت حركة واسعة النطاق ، بحيث فاقت التصورات الشائعة لدى كثير من علماء الاجتماع . فنى بعض الدول النامية – كإيطاليا وبورتوريكو – استطاعت نسبة معينة من أبناء العمال اليدويين (من ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪) الالتحاق بوظائف الياقة البيضاء . ومع ذلك فلقد اتضح أنه فى تسع دول من ثمانى عشرة دولة كان معدل الحراك الاجتماعى عاليا بشكل ملحوظ ؛ إذ كان ينحصر فيما بين ٢٤ ٪ و ٣١٪ . ومع أن الولايات المتحدة لاتتميز بمعدل حراك عال جداً ، إلا أنها تشارك الدول المتقدمة فى ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فيها [2] . كذلك لوحظ أن الهند – التى يظن عادة أنها نموذج للجمود الطبقى – قد شهدت معدلا عاليا نسبيا من الحراك (٢٧ ٪) ، على الرغم من أن هذه النسبة تعبر فقط عن عينة حضرية أخذت من مدينة بونا Poona ، وهى مدينة صناعية . ولعل أكثر النتائج إثارة للدهشة هى تلك التى تتعلق بالحراك الاجتماعى الهابط ، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الذى ناله الحراك الاجتماعى الصاعد . فقد لوحظ – طبقا للدراسة السابقة – أنه فى كثير من الدول كانت حركة أبناء الذين يشغلون وظائف الياقة البيضاء إلى المهن اليدوية حركة لاتقل اتساعا عن الحركة المتجهة من المهن اليدوية إلى وظائف الياقة البيضاء . فنى ثلاث دول (هولندا ، وبورتوريكو ، وبريطانيا) تحول أكثر من ٤٠ ٪ من أبناء ذوى الياقة البيضاء ، إلى المهن اليدوية الصناعية[3] .

ويبدو أن وضع الصفوات يختلف عن وضع الطبقات الأخرى إلى حد ما . فالصفوات تستطيع المحافظة على أوضاعها إما من خلال مواهبها الخاصة أو ممارستها للقوة التى تقبض

---

(١) هذا وقد لعب سيمورليبست Lipset وريتهارد بيندكس Bendix دوراً هاماً فى تبديد هذه الصور . انظر مؤلفها

Social Mobility in Industrial Society (Berkeley University of California Press, 1959).

(٢) S.M. Miller, "Comparative Social Mobility" *Current Sociology* (1960), IX : 1-89.

(٣) *Ibid*; p. 34.

بالفعل على مقاليدها . وهذا — بدوره — يطرح أمامنا تساؤلا سادسا مؤداه : ماهو تأثير البناء الطبقى على حياة أعضاء الطبقة وعلى بقية النسق الاجتماعى ؟ الواقع أن علماء الاجتماع المعاصرين — خلال اهتمامهم الشديد بتصميم المقاييس الطبقية المختلفة والكشف عن العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التى تضمها هذه المقاييس — قد تجاهلوا بشكل واضح التساؤلات الهامة المتعلقة بالنتائج أو الآثار الاجتماعية التى تؤدى إلى البناءات الطبقية المختلفة ، وهى النتائج والآثار التى احتلت أهمية كبيرة لدى كثير من علماء الاجتماع الأوائل . فعلى سبيل المثال نجد علماء الاجتماع المعاصرين يتجاهلون مشكلة العلاقة بين الطبقات وهى مشكلة احتلت مكانة هامة فى نظرية ماركس فى الصراع الطبقى .

ويبدو أن هذه التساؤلات قد بدأت — مؤخراً — تأخذ نصيبها الذى تستحقه من الاهتمام. فعلى سبيل المثال نجد ليبست Lipset فى مؤلفه الإنسان السياسى Political Man يستعين ببيانات تتعلق بالمظاهر الحديثة للتنمية الاقتصادية لكى يختبر فكرة تعود إلى أرسطو وهى ؛ أن « المجتمع ينقسم إلى جماهير عريضة فقيرة ، وصفوة صغيرة غنية[1] » . وبعد أن استعان ليبست بمؤشرات الثروة كمتوسط الدخل الفردى ، والتصنيع ، والتحضر ، والتعليم ، أوضح أنه حينما يحدث توزيع واسع النطاق للثروة ، تميل الديموقراطية إلى الانتشار . (نستطيع أن نجد تلخيصا للبيانات فى الجدول رقم (١) وحينما كان ليبست بصدد تحليل علاقة هذه المؤشرات بالصراع الطبقى ، توصل إلى النتيجة الحالية :

(١) S. Martin Lipset, Political *Man* (New York : Doubleday, 1960), pp. 51-54.

جدول رقم (١)

العلاقة بين الحكومة الديموقراطية ومؤشرات الثروة والتصنيع والتعليم والتحضر*

الدولة في	متوسط الدخل الفردي (بالدولار)	النسبة المئوية للذكور الذين يعملون في الزراعة	عدد التلاميذ الملتحقين بمراحل تعليمية أعلى من الابتدائية بالنسبة لكل ١٠٠ من السكان	النسبة المئوية للذين يعيشون في مناطق حضرية كبرى
أوروبا				
دول أكثر ديموقراطية	٦٩٥	٢١	٤٤	٣٨
دول أقل ديموقراطية	٣٠٨	٤١	٢٢	٢٣
أمريكا اللاتينية				
دول أكثر ديموقراطية	١٧١	٥٢	١٣	١٦
دول أقل ديموقراطية	١١٩	٦٧	٨	١٥

« من الأمور الواضحة أن التنمية الاقتصادية ، وزيادة الدخل القومى والفردى ، وتحقيق الأمان الاقتصادى ، ثم إتاحة فرص التعليم العالى ، كل هذه الأمور تحدد — فى نهاية الأمر — شكل « الصراع الطبقى » ، لأنها تمكن المستويات الاجتماعية الدنيا من تبنى منظورات بعيدة المدى ، وبالتالى تتيح لهم الدفاع عن وجهات نظر سياسية معينة . إن الإيمان بالإصلاح التدريجى قد يصبح أيديولوجية الطبقة الدنيا التى تستطيع تحسين وضعها الاقتصادى .

ففى تحليل لأغنى ثمان دول (حيث كان متوسط الدخل الفردى فيها يزيد على ٥٠٠ دولار فى سنة ١٩٤٩) لوحظ أن أصوات الشيوعيين فى البرلمان لم تزد عن ٧ ٪ . أما بالنسبة للدول الأوربية الثمان التى يقل فيها متوسط الدخل الفردى على ٥٠٠ دولار ، فقد لوحظ أن الشيوعيين قد كسبوا أصواتا فى البرلمان تزيد على ٢٠ [1] .

* مقتبس من :

S. Martin Lipset, Political Man (New York : Doubleday, 1960), pp. 51-54.

(١) *Ibid*; p. 61.

وقد تؤثر الأنساق الطبقية على الجوانب الأخرى من البناء الاجتماعى وإن كانت الأخيرة يمكن أن تسهم — بشكل مباشر — فى تشكل الأولى . وبإمكاننا هنا أن نعكس اتجاه التأثير لنثير التساؤل السابع وهو : ماهو نمط المجتمع الذى قد يؤدى إلى ظهور شكل معين من أشكال التدرج ؟ ومن القضايا الهامة التى أثارها ماكس فيبر Weber (والتى لم تحظ من بعده باهتمام إمبيريقى) أنه فى فترات الاستقرار الاقتصادى ، يميل نسق التدرج إلى الاستناد إلى اعتبارات الهيبة ؛ بينما نجد فى فترات التغير الاقتصادى السريع ، يميل التدرج إلى الاعتماد — بدرجة كبيرة — على عوامل اقتصادية طبقية . وفى ذلك يقول فيبر : « من الملاحظ أن كل حدث تكنولوجى أو تحول اقتصادى يهدد نمط التدرج المستند إلى المكانة ، ومن ثم يدفع الموقف الطبقى إلى المقدمة [1] » .

على أن محاولات علماء الاجتماع الإجابة على التساؤلات السبعةالسابقة (حتى ولو كانت ناجحة) لاتعنى أنها قد وجدت حلا للمشكلات الأخلاقية والسياسية التى تنشأ عن التدرج الاجتماعى ذاته . ولسوف تظل مسألة عدالة النظم الطبقية المختلفة . وإمكانية أن يشكل الناس يوما ما مجتمعا يتساوى فيه الناس جميعا سوف يظل ذلك كله من الأمور التى تشغل أذهان الناس ، وتثير ضمائرهم ، وتحفزهم على العمل السياسى . ولاشك أن المعرفة المتاحة لعلماء الاجتماع الآن حول موضوع التدرج ، فضلا عن إمكانية نموها فى المستقبل قد تسهم فى إجراء حوار هام مفيد ، حول مستند إلى أساس صلب متين .

التغير الاجتماعى :

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذى ناله موضوع التغير الاجتماعى . ومع ذلك نجد بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن المحاولات السوسيولوجية فى هذا المجال تسعى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة ، وعدم الرغبة فى مواجهة التناقضات التى يشهدها المجتمع المعاصر ، وما يمكن أن تؤدى إليه من تقدم إلى الأفضل . ولعلنا نلحظ الآن أن الدراسات السوسيولوجية قد بدأت تحول اهتمامها من المشكلات التاريخية البعيدة المدى إلى المشكلات المعاصرة القصيرة المدى ، ومن المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بعينها أو حتى وحدات اجتماعية صغيرة .

وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة فى التغير الاجتماعى . وقد نكون أكثر دقة إذا ماقلنا إن علماء الاجتماع —

---

(١) Max Weber; *The Theory of Social and Economic Organization*; trans by A. M. Henderson and Talcott Parsons, Free Press, N.Y.; 1947.

فى دراساتهم للتغير — لا يعانون من قلة النظريات ، بل يعانون من كثرتها وتعددها . وليس هناك مشكلة اجتماعية كمشكلة التغير الاجتماعى استطاعت أن تسهم فى ظهور نظريات كبرى تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة أساسية . ومن أمثلة ذلك النظرية الماركسية فى التاريخ التى تحاول التنبؤ بالتغير فى مجالات الحياة الاجتماعية استناداً إلى التغير الذى يطرأ على علاقات الناس بنمط الإنتاج . ولم يعد علم الاجتماع الحديث يهتم اهتماما كبيراً بمثل هذه النظريات الكبرى فى التغير . غير أن ذلك لايعنى — بطبيعة الحال — أن علماء الاجتماع المحدثين لايهتمون بمشكلات التغير أو أنهم يفتقدون تماما النظرية التى فى ضوئها يمكن دراسة هذه المشكلات . إن مايبدو واضحا فى هذا المجال هو أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن فكرة البحث عن نظرية واحدة شاملة تتناول التغير . لذلك نجدهم — بدلا من ذلك — يسعون إلى معالجة التغير معالجة ملموسة أو واقعية إن شئنا الدقة ، بحيث يكون الاهتمام الأساسى موجها لدراسة الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعى ، تلك الأشكال التى تتدرج من أكبر الوحدات حتى أصغرها حجماً .

وعندما يدرس علماء الاجتماع الاتجاهات والقيم ، فإنهم يحاولون التعرف على القوى المختلفة التى تسهم فى حدوث تغير فيها . ففى دراسة شهيرة أجراها تيودور نيوكومب Newcomb على كلية للبنات فى فيرمونت Vermont نجده يحاول تفسير أسباب تخلى بعض الطالبات عن وجهات نظرهن المحافظة تحت تأثير السياسة « الليبرالية » التى كانت تتبناها الكلية ؛ بينما ظل البعض الآخر متمسكا بالقيم المحافظة التى اكتسبها من أسرته أو مجتمعه المحلى . ولقد اتضح لنيوكومب أن الطالبات اللائى غيرن اتجاهاتهن كن « يتميزن بالاستقلال عن آبائهن كما كان لديهن إحساس بالتكافؤ فى علاقتهن بالآخرين ، فضلا عن قدرتهن العالية على تغيير عاداتهن من أجل تحقيق أهدافهن الشخصية[1] » .

كذلك نجد كوتريل Cottrell يجرى دراسة فى بيئة مختلفة تماما ، حيث يتساءل عما يحدث لقيم الناس لو أن الصناعة التى يعتمدون عليها اعتماداً كليا قد تغيرت . ولقد وصف كوتريل فى مقال له ردود أفعال الناس الذين يعيشون فى مجتمع محلى صغير فى الصحراء الغربية بالولايات المتحدة ، تلك الردود التى تركزت تماما حول الاحتياجات التكنولوجية التى خلقتها الآلات البخارية [2] ، ذلك أن استخدام هذه الآلات البخارية

---

(١) Theodore Newcomb; *Personality and Social Change* (New York : Dryden, 1948), p. 126.

(٢) W.F. Cottrell, "Death by Dieselization", *American Sociological Review* (1951), XVI : 358-365.

قد تطلب وجود محطات للخدمة تقع على مسافات يبلغ طولها مائتى ميل . وحينما بدأ استخدام قطارات الديزل على نطاق واسع (مما يفقد الاهتمام بالمحطات العديدة المنتشرة فى الصحراء) تغير الأساس الاقتصادى للمدن التى ظهرت فجأة لتقديم خدمات السكك الحديدية . وعلى الرغم من أن سكان هذه المدن كانوا يستشعرون الولاء الشديد لهيئات السكك الحديدية ، إلا أن اتجاهاتهم مالبثت أن تغيرت ، مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . والملاحظ أن هؤلاء السكان كانوا يفيدون إفادة مباشرة من طابع الاستقلال الذى كان يميز المشروعات الأمريكية ، أما الآن فقد أصبحوا يأملون فى الحصول على المساعدات الحكومية .

كذلك نجد اهتماما بدراسة التغير الذى يطرأ على النظم الاجتماعية فى دراسات علماء الاجتماع المعنيين بدراسة الأسرة ، وهى دراسات تحاول — بصفة عامة — أن تجد إجابة على السؤال التالى : ماهى التغيرات التى تطرأ على الأسرة تحت تأثير التحضر والتنمية الاقتصادية ؟ والملاحظ أن معالجة هذه المشكلة قد تمت على مستوى عالمى ؛ لذلك نجد عدداً من الآراء المتعارضة تتطلب مزيداً من التحقق . ولقد أوضحت هذه الدراسات أن عملية التحديث (التنمية) فى مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة : وزيادة درجة المشاركة المتبادلة فى المسئولية على أساس الجنس، وأخيراً تشجيع الاختيار للزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذى كان يمارسه الآباء أو الأقارب . وفى نفس الوقت نجد هذه الدراسات تكشف عن حقائق أخرى منها ؛ أن الظروف الحديثة قد أسهمت أيضا فى تقوية الأسرة الممتدة كما يتبدى ذلك فى أنماط الإقامة والمساعدة المتبادلة ، وأن أشكال السيطرة (وعلى الأخص تلك التى يمارسها الرجال) لاتزال قائمة فى الأسر الحديثة وأن اختيار القرين — عادة — مايكون محكوما بالجماعات التقليدية المحيطة بالفرد والتى عادة مايختار منها[1] .

غير أن ذلك لايعنى أن علماء الاجتماع المحدثين قد تجاهلوا تماما دراسة التغيرات الاجتماعية ذات النطاق الواسع . فهناك محاولات عديدة حديثة تسعى إلى تتبع التغيرات التى طرأت على المجتمعات التقليدية بإدخال التصنيع . ولقد ذهب ويلبرت مور Moore وأرنولد فيلدمان Feldman إلى أن « هناك عناصر بنائية جوهرية مشتركة فى المجتمعات الصناعية ، وأنها (أى العناصر) تتدرج ابتداء من الملامح الواضحة تماما (كنمو نظام المصنع ، وزيادة نسبة التحضر) حتى الاتجاهات المعرفية الشائعة مثل النظرة إلى الزمن والإفادة من المعرفة ،

---

(١) See, for example the special issue on "Changesin the Family", in *International Social Science Journal* (Paris : UNESCO, 1962), XIV : 411-580.

فضلا عن التوجيهات القيمية العامة (١) » . ومع ذلك فلقد كان مور وفيلدمان بالغى الحذر حينما ذهبا إلى أنه ليست ثمة شواهد تشير إلى أنه بتقدم المجتمعات فى مجال التصنيع ، تتقدم فى مجالات الحياة الأخرى .

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الوحدات التى درسناها ، وعلى الرغم أيضا من ضروب التغير المختلفة التى نلمسها فى هذه الوحدات ، إلا أن ذلك يثير أمامنا عدداً من المشكلات الشائعة فى دراسة التغير الاجتماعى بوجه عام . ولعل أخطر هذه المشكلات وزناً هى تلك التى تنشأ حينما نخفق فى تحديد وحدة التغير ؛ أى ما إذا كان الجنس البشرى بأكمله ، أم مجتمع بعينه ؛ أم نظام اجتماعى محدد ، أم مجموعة من العلاقات الاجتماعية . ثم إن علينا بعد ذلك تحديد العناصر التى نعتقد أنها فى حالة تغير . فإذا كنا ندرس التغير الذى يطرأ على الشخص مثلا ، فهل نشير إلى اتجاهاته وقيمه ، أم إلى سلوكه أم إلى وضعه الاجتماعى كما يتحدد عن طريق المهنة ؟ وعلينا بعد ذلك أن نتفق تماما على ما يمكن — موضوعياً — أن يشكل « التغير » . لقد أخفقت مناقشات عديدة حول التغير الاجتماعى ولم تنته إلى نتيجة محددة ؛ ذلك لأنها لم تحدد ما إذا كانت تغيرات معينة — كمعدل الحراك الاجتماعى — تعد تغيرات حقيقية ، أم أنها مجرد « تعبير عن ظاهرة قديمة بطريقة جديدة » . . . إلخ .

يضاف إلى ماسبق مجموعة أخرى من المشكلات تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهه . فقد تبدو بعض المعدلات واضحة المعالم ، ولكنها لا تستطيع — بذاتها — أن تعيننا على فهم الكثير . كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية (كأن نقول إن الناس يتحولون نحو العصرية) ينطوى على بعض الصعوبات . ولعل الصعوبة الأكبر هى تلك التى تنشأ حينما نكون بصدد تحديد « اتجاه » التغير . والسؤال التقليدى الذى يثار فى هذا المجال هو هل يتقدم الجنس البشرى أم يتدهور ؟ كذلك تثار أسئلة أقل أهمية — وإن كانت أكثر قابلية للدراسة — مثل : هل يتجه أفراد المجتمع نحو الاستقلال أم يتجهون نحو الاعتماد على بعضهم البعض ؟ وهل يشهد سكان العالم المعاصر الذين ينتمون إلى أمم مختلفة ثقافة عامة عالمية صناعية مشتركة ؟

ولاشك أن كل القضايا السابقة تنبع من قضية أساسية يمكن أن نصوغها على النحو التالى : ماهى أسباب التغير الاجتماعى ؟ وهنا نجد علماء الاجتماع يفرقون بين جانبين للحياة الاجتماعية يختلفان اختلافاً تلقائياً ، غير أنهم لم يستطيعوا — بهذه البساطة — أن يقيموا سلسلة متتابعة

---

(١) Wilbert Moore and Arnold Feldman, "Industrialization and Industrialism : Convergence and Differentiation", *Transactions of the Fifth World Congress of Sociology* (Louvain : International Sociological Association, 1962), II : 165.

واضحة للأحداث . لذلك نجدهم لايحققون نجاحا كبيراً عندما يحاولون عزل العوامل السببية فى هذه السلسلة . ويعود ذلك – فى حقيقة الأمر – إلى تعدد وتنوع المواقف التى تسهم فى تشكيل المواقف الاجتماعية . وفضلا عن ذلك كله فلقد أثبت علماء الاجتماع عجزهم اقتفاء نموذج العلم الطبيعى ، عن طريق إجراء تجارب مضبوطة يمكن بواسطتها عزل تأثير بعض العوامل أو الأسباب [1] .

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن فهم عملية التغير الاجتماعى يتطلب فيما يتطلب رفع مستوى تصميم البحوث ، وتطوير المقاييس المختلفة ، وتوضيح المفاهيم المستخدمة . ولقد ظهرت الآن نظريات عديدة تتناول خصائص محددة للوحدات الاجتماعية المختلفة ؛ بحيث حلت هذه النظريات محل النظريات الشاملة التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر. كذلك يذهب بعض علماء الاجتماع المعاصرين إلى أن الصدق الواضح الذى تتمتع به النظريات الحديثة فى التغير قد يعوضهم عن بعض الجوانب الهامة التى تنطوى عليها النظريات الكلاسيكية .

(١) سنعود إلى مناقشة هذه القضية فى موضع لاحق ، حينما نتناول الجدل الذى دار حول علمية علم الاجتماع .

الفصل السابع

أساليب البحث فى علم الاجتماع

بعد أن حددنا لأنفسنا ماهو علم الاجتماع ، وطورنا تصوراً مقنعاً عن الإنسان والمجتمع ، واخترنا مشكلة محددة للدراسة ، علينا بعد ذلك أن نتخذ بعض القرارات الهامة حول كيفية بحث هذه المشكلة المختارة . وسوف يجد أولئك الذين لديهم خبرة محدودة بالميدان أن البدائل عديدة ، وأنه ليست هناك صعوبة تواجه علماء الاجتماع فى قبول طريقة معينة لتحليل المسائل الاجتماعية بدلا من الأخرى . إلا أن هناك جدلا مستمراً ، وأحياناً ما يكون شديداً حول هذه المسألة. على أن هذا الجدل ليس مقصوراً على تقييم أساليب البحث ، ولكنه يتناول مسائل رئيسية . ولقد انقسم علماء الاجتماع حول ما إذا كان علم الاجتماع علماً ، أو أن مناهجه يتعين أن تقوم على الفهم التعاطفى أو التجربة المضبوطة ، هل لديه القدرة على بناء النظرية أم يكفى الاندماج الكامل فى الوقائع ، هل يختلط علم الاجتماع بالمسائل السياسية أم أنه متحرر من القيمة . ولاشك أن القرارات التى يتخذها علماء الاجتماع حول هذه المسائل ذات أثر عميق على نوع البحوث السوسيولوجية التى يجرونها . ولكى نعرف تماماً ما الذى تفعله طائفة كبيرة من علماء الاجتماع ، ولكى نفهم أيضاً النقد الذى يوجه أحياناً إلى أعمالهم ، يتعين علينا أن ندرك أهمية هذه المسائل وماهى الحلول المستمرة للخلافات التى تظهر فى البحث السوسيولوجى .

هل يمكن قيام علم للمجتمع ؟

ربما كان أهم تساؤل انقسم حوله علماء الاجتماع ، وهو التساؤل الذى يشمل كافة الأسئلة الفرعية الأخرى هو ذلك الذى يتعلق بمكانة علم الاجتماع كعلم . والواقع أن هناك تساؤلين أساسيين فى هذا الصدد : هل يتعين أن يسعى علم الاجتماع إلى أن يكون علماً ؟ وإذا كان الأمر كذلك هل لديه القدرة على مواجهة معايير العلم كما نفهمها اليوم ؟

إن لعلم الاجتماع جذوره فى الفلسفة الاجتماعية ، تلك التى لاتعد بالتأكيد علما بالمعايير المعاصرة . لكن الفترة التى شملت سنوات صياغة علم الاجتماع ، كانت فكرة العلم خلالها بالغة القوة ، حيث تمتع العلم بهيبة تفوق أى شىء آخر . وكان كونت يتحدث دائماً عن علم الاجتماع كعلم ، والحقيقة أنه رفعه فوق مصاف العلوم جميعا . وهكذا ، كان

نموذج العلم يسيطر على كل شيء . فمنذ عام ١٨٧٣ طرح سبنسر التساؤل الذى مؤداه: « هل هناك علم اجتماعى ؟ » [(١)] ، وذلك فى مواجهة هجوم مماثل جداً لما نقرأه اليوم فى مجلة نيويورك تايمز [(٢)] .

ومع ذلك هناك دائما قلة من علماء الاجتماع ينظرون إلى علم الاجتماع بوصفه يمثل أساساً نوعاً من الدراسة الإنسانية ، يهتم بالتقييم ، والنقد ، والفهم التعاطفى أكثر من اهتمامه بالمسائل المألوفة للعلم . وهم غالباً ما ينظرون إلى علم الاجتماع كفرع من التاريخ أو السياسة بدلا من اعتباره علماً مستقلاً ، ويميلون إلى الإشارة للحقيقة التى مؤداها أن رفيبر قد صنف علم الاجتماع ليس بين العلوم الطبيعية ، ولكنه بين التاريخ والدراسات الاجتماعية . وهناك علماء اجتماع معاصرون عديدون يتبنون هذا الموقف ، منهم على سبيل المثال رايت ملز C. Wright Mills الذى ذهب إلى أن علم الاجتماع يحاول أن يصبح « حرفة » أكثر من كونه علما ؛ وهو يقول إن الضبط والتنبؤ يهتم بهما طراز بيروقراطى جديد لعالم الاجتماع ابتعد عن النموذج القديم [(٣)]. وذهب روبرت بيرستد Robert Bierstedt فى خطابه الرئاسى للجمعية الشرفية لعلم الاجتماع عام ١٩٦٠ إلى « أن علم الاجتماع يحتل مكانه الحقيقى ليس فقط بين العلوم ، ولكن بين الفنون التى حررت العقل الإنسانى » [(٤)]

على أن أولئك الذين يريدون لعلم الاجتماع أن يكون دراسة إنسانية أكثر من كونه علما يقيمون دعواهم على شيء يفوق مجرد التفضيل . فهم يرون أن هناك قيوداً مفروضة على دراسة الظواهر الاجتماعية تعوق علم الاجتماع عن تحقيق الوضع العلمى الحقيقى ؛ وهم يذهبون إلى أن الأحداث الهامة تتميز بالتفرد ، وأن الظواهر الاجتماعية لا تتبع قوانين طبيعية ، وأن تطبيق المنهج العلمى على الأحداث الاجتماعية يحطم المعنى الذى تنطوى عليه هذه الأحداث .

---

(١) Herbert Spencer, the Study of Sociology, (New York : D. Appleton, 1929) pp. 22-42.

(٢) Rusell Kirk, "Is Social Science Scientific ? " New York Times (June 25 1967). sec, 6; 14, Russell Kirk, The Battle of Sociology" New York Times (July23, 1961), see 6 : 30, Letters, New York Times (August 6, 1967) Sec. 6 : 52.

(٣) C. Wright Mills, The Sociological Imagination (New York : Oxford University Press, 1959), pp. 113-117.

(٤) Robert Bierstedt, "Sociology and Human Learning" American Sociological Review, (1960), XXV. 3.

الانفرادى فى مقابل المتكرر :

لايمكن أن يوجد علم يتناول ظاهرة منفردة . فالعلم يتناول القوانين التى تحكم الأحداث المتكررة الوقوع أو المتعددة . ومع ذلك ، فإن أهم الأحداث التى يتناولها علم الاجتماع ، من وجهة نظر أصحاب النزعة الإنسانية من علماء الاجتماع ، هى بالتحديد القوى التاريخية الفريدة والأفعال التى شكلت مجرى الخبرة الإنسانية . وقد عبر بيتريم سوروكين عن فكرته بقوة حين قال : « إننى لاأعرف كيف نستطيع أن نعرّف إجرائياً وأن ندرس ظواهر مثل الدولة ، والأمة ، والديانة الصينية أو المسيحية ، والنزعة الكلاسيكية أو الرومانسية فى الفنون الجميلة ، والقصص ، والكوميديا ، والتراجيديا ، ، والحب أو الكراهية ، أو التاريخ الماضى للإنسان ، إن تلك الأحداث التاريخية بما تتميز به من تفرد (مثل مصرع جوليوس قيصر) قد حدثت فعلا ولا يمكن أن يعاد وجودها فى أى وضع إجرائى حاضراً أو مستقبلا » [1] .

وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه تنطوى على شىء من الصدق ، إلا أنها لاتحل المشكلة تماماً . فالعلم لايتناول دائما الأحداث المتكررة . [فالعصر الجليدى أو المرحلة الجوراسية فى الجيولوجيا ومولد النظام الشمسى فى الفلك كلها أحداث فريدة ذات أهمية بالغة ، لكنها مع ذلك ليست متعذرة على الدراسة والتفسير . يضاف إلى ذلك أن الإشارة إلى تفرد الأحداث التاريخية غالباً ما تتجاهل الحقيقة التى مؤداها : أن أحداثاً معينة مثل مصرع القيصر ، مع أنها فردية ، إلا أنها تمثل مظاهر تاريخية ملموسة لفئة أشمل قد تكون متعددة بدرجة تكفى لتدعيم التعميم العلمى . فالعالم لم يعرف إلا عدداً قليلا من الحكام الديكتاتوريين ، ومن بينهم كثيرون كانت نهايتهم مؤلمة ، ومن ثم فمن الممكن القول إنه حتى بالنسبة لموت الحكام الديكتاتوريين ، هناك أمثلة كافية لأحداث تاريخية هامة تدعم التعميم العلمى[2] . وكما يقول موريس كوهن M. Cohen : « إن الحقيقة التى مؤداها : أن المادة الاجتماعية أقل تكراراً من مادة العلوم الطبيعية ، تخلق صعوبة أكثر أمام التحقق من صحة القوانين الاجتماعية ، لكنها لاتلغى النموذج العام لكل العلوم » [3] .

---

(١) Pitirim Sorokin, Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences, Chicago : Regnery, 1956 p. 50

(٢) George W.F. Hallgarten, Why Dictators ? New York Macmillan, 1955.

(٣) Morris Cohen, Reason and Nature, An Essay on the Meaning of Scientific Method, (New York Macmillan, 1931) p. 345

وطبيعى أن عالم الاجتماع الذى يصوغ تعميماً تاريخياً لن يقع بسهولة فى خطأ افتراض أن أى حالة خاصة تتبع الحالة العامة من حيث الشكل والتفاصيل . هذه الفكرة تؤدى إلى إثارة أولئك الذين لديهم وعى بالخصائص الفريدة والمتميزة للأحداث التاريخية الهامة ، ويؤدى بهم ذلك إلى القول بأن علماء الاجتماع المعاصرين ينقصهم « الإحساس بالتاريخ » . ومع ذلك ، فإن أولئك الذين يهتمون بالتاريخ غالباً مايفشلون تماماً فى فهم طبيعة عملية التعميم العلمى . فالجهد الذى يبذل لاكتشاف الجوانب المتكررة لموت الحكام الديكتاتوريين وتحديد العلاقات بين هذه الجوانب ، يمكن أن يكون غاية فى حد ذاته . فمثل هذا الجهد هو الذى يؤدى إلى تلك المعرفة التى توصف بأنها علمية . إن القضية التى تنطوى على انتظام إحصائى ليست هجوما على فكرة التفرد . فحينما نقدم تعميمات إحصائية فليس معنى ذلك تأكيداً بأن أى حالة خاصة يجب أن تشبه كافة الحالات الأخرى . ومن الأمور التى غالبا مانتجاهلها أن معرفتنا بالعام تيسر إلى حد بعيد فهمنا لما هو خاص .

على أننا حتى إذا اعترفنا بأن الحادثة التاريخية الفريدة تخرج عن نطاق العلم ، فليس معنى ذلك أنه لايوجد علم اجتماع علمى . وحتى إذا سلم علم الاجتماع بأنه سوف يتخلى عن دعواه فى تحليل أحداث التاريخ الهامة ، مثل مصرع القيصر ، فإنه سوف يحتفظ بموضوع للدراسة هو كافة صور العلاقات الاجتماعية التى تتكرر فى الحقيقة بصفة يومية خلال العصور . فى علاقة أمة بأمة أخرى ، والعلاقات بين الناس فى التجارة والحرب ، فى التناسل والقرابة ، فى السلطة والتبعية ، فى التدريس والتعليم ، وفى كافة جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى ، ليست هناك نهاية للأحداث الاجتماعية المتكررة التى تشكل موضوع الدراسة فى علم الاجتماع العلمى . والحقيقة أن الصعوبة هنا لاتكمن فى قلة الأحداث المتكررة المتاحة للتحليل ، بل فى تعددها . وحينما نستعرض مصادرنا وإنجازاتنا الماضية ، تبدو عظمة هذه المهمة كبيرة ؟

إمكانية القوانين الاجتماعية :

إن احتمال وجود علم الاجتماع العلمى لايستند فقط إلى أن الأحداث الاجتماعية متكررة ، ولكنه يرتكز أيضا على الاعتقاد فى أنها منتظمة أو خاضعة لقانون . ولقد وضع هذا الافتراض دوركايم منذ فترة بعيدة بوصفه يمثل « خطاً » يسير عليه كافة علماء الاجتماع . فى مقدمته للعدد الأول من الحولية الاجتماعية كتب يقول : « إن كافة النظريات . . . التى تعنينا

إنما تضع لنا تلك المسلمة التى يستند إليها علم الاجتماع والتى مؤداها أن القوانين توجد ويستطيع العقل أن يساعدنا على اكتشافها » [1] .

وبعد سبعين سنة من المحاولات . لم نجد لدى علماء الاجتماع ذلك التفاؤل الشديد فيما يتعلق بإمكانية اكتشاف قوانين الظواهر الاجتماعية . والواقع ، أن موريس كوهين قد ذهب إلى أنه ليست هناك أية قوانين اجتماعية . لقد اعترف كوهين بأن الظواهر الاجتماعية محددة ، وهى بذلك تشبه كافة الظواهر الطبيعية الأخرى . ولكن فيما يتعلق بالقوانين الطبيعية تكون لدينا « وظائف تحليلية بسيطة تشتمل على عدد ضئيل من المتغيرات » . على حين أن الظواهر الاجتماعية تجعلنا نضطر إلى معالجة طائفة كبيرة من المتغيرات تنتظم فى نمط معقد من العلاقات المتبادلة بحيث تبدو « للعقل المحدود فى وقت معين أنها لاتنطوى على أية قوانين مطلقاً [2] » .

وطبيعى أن تتضمن مؤلفات علم الاجتماع إشارات إلى قوانين متعددة . وربما كان قانون دوركايم الذى مؤداه أن معدلات الانتحار تختلف باختلاف درجة التماسك الاجتماعى فى أى جماعة ، هو أظهر هذه القوانين ، وهو بالتأكيد من أكثر القوانين تحديداً وصياغة دقيقة . لكن هذا القانون ذاته يعانى من نقص يبدو واضحاً فى العديد من القوانين الاجتماعية التى درسها تاريخ علم الاجتماع . إن القوانين تعد مجردة ؛ فهى تقرر ما سيحدث إذا ظلت كل الظروف الأخرى ثابتة . وعلى الرغم من أن ذلك يحدث غالبا بالنسبة للعالم الطبيعى ، فإنه لايحدث مطلقاً فى العالم الاجتماعى . وقد يثبت أحد علماء الاجتماع ، فى ميدان من ميادين السلوك الإنسانى أو بعد دراسة جمهور معين ، أن الناس يستجيبون لمصالحهم الاقتصادية ، بينما نجد عالماً آخر يدلل على أنهم يتأثرون بديانتهم ، وقد يكشف ثالث أن التربية تشكل هذه الاستجابة ، بينما يثبت رابع أن العمر يلعب دوراً فى هذا الصدد ، وهكذا تتعدد العوامل . وهكذا ، يصبح فشلنا فى تطوير قوانين سوسيولوجية بسيطة يعكس إلى حد كبير ذلك التعقيد الشديد للظواهر الاجتماعية .

ومع تطور علم الاجتماع فى الماضى القريب ، ظهر فيه ميل واضح نحو تطوير صياغات أكثر تعقيداً من تلك النظريات البسيطة التى تصف كيف أن « س تختلف باختلاف ص » . ولقد أشار الأستاذ روبين وليامز Robin Williams فى خطاب الرئاسة الذى ألقاه

---

(١) Kurt H. Wolf (ed.), Emile Durkheim, 1858-1917 : A Collection of Essays, with Translations and a Bibliography (Columbia; Ohio State University Press, 1960) p. 345.

(٢) Cohen Raeson and Nature, p. 356.

أمام الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٥٨ إلى أننا لم نعد نقبل الفروض الكلاسيكية البسيطة التي اكتشفناها فيما سبق ، فهو يشير على سبيل المثال إلى أننا كنا مقتنعين بتفسير التجاذب الشخصي المتبادل بالقضية التالية : « كلما ازداد معدل تكرار التفاعل بين شخصين ، زاد معدل التجاذب المتبادل بينهما ، مع ثبات كافة الظروف الأخرى » [1] . ويقترح الباحثون المعاصرون القضية التالية : « داخل موقف التفاعل ، يلاحظ أن تكوين الصداقة سوف يظهر كلما استمر هذا الموقف ، وكلما ازداد معدل تكراره ، وكان أكثر ألفة ، وقلت المنافسة فيه ، وكان الجو السائد مريحاً ، وازدادت الحاجة إلى النشاط المتبادل » [2] .

على أن ما كان يتسم بالبساطة أصبح الآن بالغ التعقيد . وإذا كان هذا التعقيد الشديد للظواهر الاجتماعية هو الذي يحول دون تقدم علم الاجتماع ، فإن الحل قد يكمن في الطرق الرياضية الحديثة للتحليل وفي الآلات الإلكترونية الحاسبة ، تلك التي تتميز على العكس من « العقل المتناهي » للإنسان ، بأنها معقدة بصورة غير محدودة . وبالطبع ، فإن هذه الآلات تستطيع أن تؤدي وظيفتها الفريدة وهي المعالجة السريعة لكمية كبيرة من البيانات البالغة التعقيد ، إذا كان في وسعنا فقط قياس التفاعل الاجتماعي بالتفاصيل الكافية وعلى درجة عالية من الدقة . ولسوء الحظ أننا — باستثناءات قليلة — لا نزال بعيدين عن تحويل ملاحظاتنا إلى صيغ إجرائية وتسجيل الظواهر الاجتماعية . ومع ذلك ، يجد البعض تشجيعاً في اعتقاد الأستاذ هربرت سيمون H. Simon بأن الرياضيات تقدم وعداً بأن تتغلب على تعقيد الظواهر الاجتماعية : « إن الرياضيات أصبحت هي اللغة السائدة في العلوم الطبيعية ؛ ولا يرجع ذلك إلى أنها كمية — وهو وهم شائع — وإنما لأنها تسمح في المحل الأول بإيجاد صيغة واضحة ودقيقة تعبر عن الظواهر المعقدة التي يتعذر تناولها بالكلمات . ومثل هذه المزية التي تجعل الرياضيات متفوقة على اللغة العادية لاشك أنها سوف تكشف عن فائدة أكثر بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، تلك التي تتناول ظواهر أشد تعقداً ، من تلك التي تعالجها العلوم الطبيعية [3] » .

---

(١) Robin Williams, "Continuity and Change in Sociological Study" American Sociological Review, (1958), XXII, 624.

(٢) Quoted in American Sociological Review, XXIII, 624.

(٣) Herbert A. Simon, Models of Man : Social and Rational (New York : Wiley, 1957) p. 89.

الصراع بين المعنى والقياس :

بقدر ماتتطلب العلوم الاجتماعية مزيداً من الدقة ، والقياس الموضوعى ، والتعبير الرياضى والمعالجة الآلية ، بقدر ماتفقد ما تنطوى عليه الظواهر من معنى . فلقد اعتقد ڤيبر Weber أن مايميز العلوم الاجتماعية « أننا نحقق شيئا لاتستطيع العلوم الطبيعية تحقيقه ألا وهو الفهم الذاتى لأفعال الأفراد . إن العلوم الطبيعية . . . لاتستطيع أن تفعل ذلك . . . إننا لانفهم سلوك الخلايا ، ولكننا نستطيع فقط أن نلاحظ العلاقات الوظيفية الملائمة وأن نعمم على أساس هذه الملاحظات » (١) . ولقد عبر سوروكين عن فكرة مماثلة حول فقدان المعنى الذى اعتقد أنه ينتج عن عدم ممارسة عالم الاجتماع المباشرة للمواقف الاجتماعية التى يحللها ، وذلك غالباً هو مايتحقق لدى أولئك الذين يوجهون كل عنايتهم إلى المعالجة الإحصائية للبيانات . ويذهب سوروكين إلى أنه « من خلال التعاطف المباشر فقط » يستطيع المرء أن يقف على الطبيعة الحقيقية والاختلافات القائمة بين العصابة الإجرامية وبين الجماعة الحربية ، وبين الأسرة المتكاملة والأسرة المتصدعة » (٢) .

ولا شك أن المعالجة الإحصائية للدرجات اللاشخصية التى تستند إلى ترتيب الملاحظين غير المشاركين فى جماعة معينة ، يمكن أن تؤدى إلى تشويه أو فقدان المعنى . ومع ذلك ، فإن المخاطرة لاتقل عن ذلك خطورة بالنسبة لأعمال الملاحظ المشارك ، الذى قد تؤدى مشاركته الكاملة فى الموقف إلى إضعاف قدرته على أن يكون ملاحظاً ومحللا غير متحيز . وربما أمكننا أن نخضع تأكيد الأستاذ سوروكين إلى اختبار بسيط ، وأكثر صرامة من ذلك الذى ذهب إليه . إن الفارق بين العصابة الإجرامية والجماعة المحاربة هو فارق واضح تماما . ومع ذلك ، فقد نحتاج إلى أداة بالغة الحساسية للتمييز بين جماعتى مناقشة متشابهتين إلى حد بعيد ، تشتمل كل منهما على خمسة طلاب من جامعة هارفارد ، تكونت كل منهما بطريقة عشوائية ، وكلتا الجماعتين تناقشان دراسة واحدة فى العلاقات الإنسانية . ولكن باستخدام الأدوات الفنية الحديثة يستطيع عالم الاجتماع أن يحدثنا بالتحديد ، بمجرد الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية البسيطة ، أى الجماعتين أكثر « سعادة » وتكاملا ،

---

(١) Max Weber (A. Henderson and Talcott Parsons, trans) Theory of Social and Economic Organization, New York, Wiley, 1947) p. 103.

(٢) Sorokin, Fads and Foibles, p. 160.

وأيهما تعانى التوتر وعدم التكامل . ويمكن أن نتوصل إلى ذلك باستخدام سجلات تفاعل الجماعة وعن طريق منهج تحليل عملية التفاعل (١) .

ففى معمل دراسة الجماعات للأستاذ بيلز نلاحظ وجود جماعات قوامها خمسة أو ثمانية أشخاص تناقش إحدى مسائل العلاقات الإنسانية . مثال ذلك هل يلجأ مدير المدرسة إلى فصل مدرس لديه موهبة فريدة نظراً لأن سلوكه مختل ؟ ويوجد فى حجرة المناقشة بمعمل بيلز مرآة ذات وجهين متقابلين ، بحيث يتيسر تسجيل كل فعل يصدر عن أحد أعضاء الجماعة ، ثم إعطائه درجة بواسطة ملاحظ مدرب على مقياس يضم الفئات من ١ إلى ١٢ . وبعد انتهاء الساعة التى تستغرقها المناقشة يتم جمع درجات كل أعضاء الجماعة ، ومن توزيع هذه الدرجات على الفئات الاثنى عشر نستطيع أن نتعرف على وصف لشكل الجماعة (٢) .

ومن خلال خبرة محدودة بهذه الطريقة يمكننا أن نتعرف عن طريق بناء الجماعة على روح الجماعة ومزاجها ومعنوياتها . والجدول رقم (١) * يعرض صورة لأفعال جماعتى مناقشة تتكون كل منها من خمسة أشخاص . ولتبسيط العرض فى هذا الجدول صنفت البيانات إلى أربع فئات أساسية . واختيرت الصورة الخارجية للجماعة الثانية لتوضيح درجات الروح المعنوية للجماعة أو تماسكها . وقد أمكن قياس الروح المعنوية من خلال معرفة مدى رضا أعضاء الجماعة عن مشاركتهم ، وتعبيرهم عن مشاعر إيجابية نحو عضو يتهم

---

(١) انظر أيضاً الفصل الخاص بنماذج الإنسان والمجتمع فى التحليل السوسيولوجى .

(٢) Robert F. Bales, Interaction Process Analysis, (Cambridge : Addison-Wesley, 1950) pp. 1 - 29.

* جدول رقم (١)

الأفعال الخارجية لأعضاء جماعتى مناقشة

فئة العمل	نسبة الروح المعنوية عالية	نسبة الروح المعنوية منخفضة
الأسئلة :		
الاتجاه والرأى والإيحاء	٤	١٠
الإجابات :		
تكشف عن الاتجاه والرأى والإيحاء	٥٧	٥٦
إيجابية : تمنع التوتر وتكشف التضامن والاتفاق	٣٤	١٧
سلبية : تعبر عن التوتر ، والعداء ، والتباين	٥	١٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

فى الجماعة ، ورغبتهم فى مزيد من العمل مع أعضاء من نفس الجماعة . والجماعة (ا) هى جماعة على درجة عالية من الرضا ، أما الجماعة (ب) فهى جماعة لايسود الرضا بين أعضائها .

وليست أمامنا صعوبة فى تحديد الجماعات عن طريق الإشارة إلى الشكل الخارجى لأفعالها . فالأفعال الإيجابية من النوع التكاملى ، مثل التعبير عن الاتفاق ، تكررت مرتين فى الجماعة (ا) المرتفعة فى روحها المعنوية والجماعة (ب) المنخفضة فى الروح المعنوية أيضاً. والأفعال السلبية مثل التعبير عن العداء أو عدم الاتفاق ، تتكرر ثلاث مرات فى الجماعة المنخفضة فى روحها المعنوية مثل الجماعة ذات الروح المعنوية العالية . أما فى الجماعة الأخيرة فيلاحظ أن التعبيرات الإيجابية ترتبط بالتعبيرات السلبية بنسبة ٧ : ١ ، بينما فى الجماعة ذات الروح المعنوية المنخفضة تصل هذه النسبة إلى ١ : ١ . مع الأخذ فى الاعتبار أيضاً ذلك الوقت الإضافى الذى استنفدته الجماعة (ب) فى طرح الأسئلة ، وهذا يعكس عدم قدرتها على الفهم السريع للوقائع والمسائل ، ومن ثم عجزها على التوصل إلى حل لمشكلات العلاقات الإنسانية التى تسعى الجماعة إلى حلها .

ولاشك أن تقدير الروح المعنوية فى هذه الجماعات يمكن أن يقوم به ملاحظ مشارك ما هو مدرب على أن يكون ذا حساسية عالية لمشاعر الجماعة . ومع ذلك ، فإن الأفراد الذين لديهم هذه المهارة نادرون ، بينما يمكن تدريب أشخاص أقل ذكاء على استخدام طريقة بيلز لتسجيل التفاعل وتحديد الروح المعنوية للجماعات . يضاف إلى ذلك أن طريقة بيلز تضع أمامنا سجلا واقعياً وموضوعياً ، بحيث إن الفروق فى التأويل التى تنتج عن الاختلافات بين الملاحظين فيما يتعلق بتحديد مايحدث فى الجماعة ، سوف تقل إلى أبعد حد . كذلك تقدم لنا طريقة بيلز سجلا دائما ، إذ ليس من الضرورى التواجد لتقييم مناقشة الجماعة . وأخيراً ، تساعدنا طريقة بيلز على مقارنة جماعة بأخرى بطريقة دقيقة وصحيحة ، وذلك ليس الأمر اليسير عند الحديث عن الجماعات ، وبخاصة حينما ينشغل عدة ملاحظين بالعمل فى جماعات مختلفة ، ولا توجد لديهم خبرة مشتركة . ويبدو أنه من المنطقى القول إن طريقة بيلز فى تحليل عملية التفاعل تجيب عن الانتقادات التى وجهها الأستاذ سوروكين .

الصراع بين بناء النظرية والأمبيريقية :

إن التفاعل بين النظرية والواقع يتسم فى ميادين عديدة بالسرعة والتكامل . فالدراسة الأمبيريقية تركز على مشكلات تكشف النظرية أهميتها . والنظرية ، بدورها ، تتضمن نتائج أمبيريقية جديدة، وتكسبها المعنى عن طريق تحقيق التكامل بينها وبين النتائج الأخرى والنظريات القائمة . وبهذه الطريقة تفتح الطريق أمام بحث أمبيريقى جديد . غير أن هذا الوضع الصحيح نادراً مايتحقق لعلم الاجتماع . فما يطلق عليه « النظرية » و « البحث الأمبيريقى » يمثلان تخصصين مستقلين إلى حد بعيد . وليس علم الاجتماع هو العلم الوحيد فى ذلك . ففى الفيزياء ، مثلا ، لايمارس المتخصص فى النظرية العمل التجريبى ، والتجريبيون غالبا مايصفون أنفسهم بأنهم فئة مختلفة تماما عن علماء الفيزياء النظريين . أما الشىء الذى يميز علم الاجتماع فهو أن نظريته تطورت إلى حد بعيد بصورة مستقلة عن البحوث الجارية ، وبنفس الدرجة غالباً ما يكون البحث الأمبيريقى فى علم الاجتماع ذا صلة ضعيفة باهتمامات النظريين .

على أن هذا الانقسام قائم منذ فترة بعيدة : فقد أطلق فيبر على النموذجين : « المتخصصون فى التأويل » و « المتخصصون فى موضوع الدراسة » . وأطلق عليها رايت ملز بروح الازدراء « مدرسة النظرية الكبرى » و « مدرسة الأمبيريقية المجردة » ، واختار تالكوت بارسونز بوصفه الممثل الحقيقى للأولى ، وبول لازارسفيلد ممثلا للثانية . وجدير بالذكر أن هذه التفرقة فى أسلوب الدراسة السوسيولوجية محددة تماما ، والمشاعر نحوها قوية ، بحيث يتعذر على المرء دراسة علم الاجتماع دون أن يوجد لديه وعى بالمسائل المطروحة .

ومن ناحية أخرى يجب أن يفهم هذا الانقسام تاريخياً . فطالما أن علم الاجتماع قد تطور عن الفلسفة الاجتماعية ، فإنه مال نحو تأكيد الجانب التأملى والتقييمى فى دراساته أكثر من البحث الأمبيريقى . ولقد كانت لدى كونت فكرة أو مخطط شعر أنه يستوعب المجتمع وتطوره . وكانت هذه الفكرة من وحيه ومن تبريره . وعلى الرغم من أنه فهم أهمية وضع تصوراته موضع الاختبار فى مواجهة الوقائع المعروفة ، إلا أنه فى الحقيقة لم يقم بجهد ملموس فى هذا الصدد . وفى نفس هذ الوقت تقريبا ، فى منتصف ، القرن التاسع عشر ، ظهر اهتمام مستقل عن أعمال كونت وسبنسر ، وربما كان معارضا لهما ، يسعى إلى اكتشاف الوقائع الأساسية للحياة الاجتماعية . وهكذا ، نجد أن المقالة الأولى فى مجلة الجمعية الإحصائية فى لندن عام ١٨٣٨ تلاحظ « أن هناك ميلا نحو عدم الثقة فى النظريات الافتراضية المجردة

والفروض القبلية ، وتزايد الاعتقاد بأن مهمة العلوم الاجتماعية هى تطبيق المبادئ الصادقة طالما أنها تعبر عن استنتاجات من الوقائع التى لوحظت بدقة وصنفت بطريقة منهجية »[1] .

على أن عدم اهتمام أصحاب الأطر النظرية بالوقائع ، وعداء أولئك الذين يهتمون بجمع الوقائع لما أطلقوا عليه « الأشكال اللغوية المجردة » ، قد أدى إلى ظهور نماذج متنافسة للدراسة السوسيولوجية برزت أمام الأجيال اللاحقة . ولسوء الحظ أن هذه المداخل المتعارضة للبحث السوسيولوجى استمرت تجذب إليها صغار علماء الاجتماع . ولاشك أن التفضيل الشخصى يلعب دوراً هاماً فى تحديد الدور الذى سوف يقوم به عالم الاجتماع الشاب . والحقيقة أنه حتى إذا لم توجد هذه الأطراف المتنازعة بالفعل ، فمن المحتمل أن تكشف عن نفسها مرة أخرى . ولكن الحقيقة التى مؤداها أننا نضع خبرتنا فى صورة كتابية دائماً كمعيارها ، تعنى أنه من اليسير اتخاذ أحد الجانبين ، ومن ثم فطالما أن كل متخصص فى علم الاجتماع أمامه طريق مهنى طويل ، فإنه يميل إلى تبنى أحد الاتجاهين المتصارعين .

وعلى أية حال ، فإن التعارض بين النظرية والأمبيريقية سطحى وغير حقيقى ، على الأقل إلى المدى الذى يطبق فيه على المسرح المعاصر . فالمعارك أيديولوجية إلى حد كبير ، والهجمات فيها توجه إلى أعداء وهميين . وكثيراً مانسمع طلقات عديدة ، لكن دون أن يسفك دم حقيقى . وتتضح المسائل إلى حد بعيد إذا تجنبنا الشعارات التى يرفعها أولئك الذين ينتمون إلى المعسكرات المختلفة ، ثم أقمنا تحديدات أكثر حول نماذج الدراسات التى تجرى بالفعل .

ولقد أشار روبرت ميرتون تحت عنوان النظرية[2] إلى أن علماء الاجتماع غالباً مايشغلون فى نوعين من الدراسات :

١ — إعطاء توجيه عام : ذلك أن المتخصص فى النظرية يهتم أساساً بتوضيح أهمية بعد أو متغير معين . وهو يقول بالتالى : « إنك تتجاهل انتظام الوقائع نتيجة هذه المخاطرة » . ومثالنا على ذلك هو مثال عالم النفس الاجتماعى الذى يذهب إلى أن البحث الذى يتناول ظاهرة الانتحار يجب ألا يقيس فقط درجة التماسك الاجتماعى فى جماعة معينة ، ولكنه يتناول أيضاً بالدراسة خصائص شخصية أعضائها . وثمة مثال آخر هو مثال الباحث

---

(١) Nathan G. Glazer, The Rise of Social Research in Europe, in Lerner, The Human Meaning of Social Science, 1959.

(٢) Robert, K. Merton, "the Bearing of Sociological Theory on Empirical Research" Social Theory and Social Structure, (Glencoe Ill. :, the Free Press, 1957) p.86.

ويلاحظ أننى فى الصفحات التالية لم أقتبس الإطار الذى قدمه ميرتون تماماً ، وإنما أدخلت عليه بعض التعديلات .

الذى يدرس الجماعات الصغيرة والذى يزعم أن المرء يعطى اهتمامه ليس فقط إلى النتيجة المترتبة على القواعد التى تحكم تفاعل الجماعة ، ولكننا نهتم أيضا بالنتيجة التى يحدثها حجم الجماعة على العمليات الاجتماعية فيها . وفى ميدان الديموجرافيا ، فإن مثالنا هو ذلك الشخص الذى يؤكد أهمية الدين ، أو بعض التوجيهات القيمة المشابهة ، بوصفها ذات أثر على معدل المواليد . وفى دراسة الحراك الاجتماعى ، يمكن أن يكون هو الباحث الذى ينبهنا إلى عدم تجاهل أثر مستوى الذكاء فى الحركة التى يشهدها العالم . وعموماً ، ليس هناك عالم اجتماع يعارض هذا النوع من بناء النظرية طالما أن المنافسة بين الدارسين حول توجيه الاهتمام إلى متغيرات بالذات تؤثر فى قدرتهم على إدراك المتغيرات التى يهتمون بها شخصياً .

٢ — تطوير مفاهيم علم الاجتماع : لاشك أن المفاهيم هى أدوات أى بحث علمى ، بالرغم من أنها فى ذاتها لاتكفى كأسس لإجراء البحث . والمفاهيم تحدد شكل ومحتوى المتغيرات التى يحددها الاتجاه السوسيولوجى العام للباحث ويعطيها أهميتها . وهكذا ، لم يهتم دوركايم فقط بدرجة التماسك الاجتماعى للجماعة ، ولكنه حدد نماذج مختلفة للتماسك ، وأكثرها معرفة هو ذلك الذى يصفه مصطلح الأنومى Anomie ، أو حالة فقدان المعايير . ولم يحصر تولكوت بارسونز نفسه فى الفكرة التى مؤداها أن كل سلوك يميل إلى اكتساب نمط معين ، ولكنه قدم أيضاً مجموعة مفاهيم مثل متغيرات النمط [1] ، وجد أنها ضرورية من أجل حسن إدراك الجوانب المختلفة للطرق التى يرتبط الناس من خلالها ببعضهم البعض .

ومع أن هذه المفاهيم ضرورية لأى علم ، إلا أنه من سوء الحظ أن كثيرين من علماء الاجتماع يتوقفون عند هذه النقطة . ويقدم عالم الاجتماع الأمبيريقى النزعة اعتراضين على هذا الأسلوب : أولا فبينما يعرف المتخصص فى النظرية المفهوم ، إلا أنه لايضع غالبا أى دليل يمكن أن يستعين به المرء فى معرفة ما إذا كان الشيء المعرف يوجد بالفعل فى الواقع . والنقد الثانى ربما كان أقوى من الأول هو أن عالم النظرية غالبا ما يفشل فى تحديد ماذا يمكن أن يفعله المرء بمفاهيمه غير مجرد استخدامها كمسميات ، حتى تستبدل هذه المسميات بالأشياء الفعلية المرتبطة بها . وقد ذهب جورج هومانز إلى « أن معظم نظريات علم الاجتماع الحديث تتضمن كل المميزات وينقصها التفسير . ومن بين أسباب هذه المشكلة أن معظم هذه النظريات تتكون من مجموعات من الفئات ، أو الوحدات ، التى يصنف إليها عالم الاجتماع جوانب السلوك المختلفة [2] » .

---

(١) انظر تعريف متغيرات النمط فى الفصل الثالث .

(٢) George Homans, Social Behavior; Its Elementary Forms (New York : Harcourt Brace & World, 1961) p. 10.

٣ — صياغة التعميمات الأمبيريقية : يعرف ميرتون التعميم الأمبيريقى على طريقة جون ديوى بقوله : « قضية مفردة تلخص علاقات مشاهدة بين متغيرين أو أكثر[١] والمثال الذى يقدمه على ذلك هو النتيجة التى خلص إليها هالفاكس من أن العمال ينفقون فى إطعام أبنائهم أكثر موظفى الياقة البيضاء الذين يحصلون على نفس الدخل. ويلاحظ ميرتون أن الكتابات السوسيولوجية مليئة بهذه النتائج الأمبيريقية[٢] . فهناك باستمرار نتائج جديدة متعددة تنشر فى المقالات التى تتضمنها دوريات علم الاجتماع ، وهى النتيجة الأساسية لنموذج الباحث الأمبيريقى .

وعند هذه النقطة يذهب أصحاب الاتجاه النظرى إلى أن هناك خطأ آخر يقع فيه الباحث الأمبيريقى . فهناك وقائع لامتناهية ، ولكنها متعارضة فيما بينها . ونتائج البحوث تختلف باختلاف الظروف التى تجرى فى ظلها الدراسة ، والعينة المستخدمة ، إلى غير ذلك من عوامل . والشىء الأهم أن هذه النتائج لاتضيف شيئاً ولا تؤدى إلى تراكم المعرفة بصورة تزيد من القدرة على التنبؤ أو الضبط . والواقع أن نتائج بحوثنا تفشل حتى فى إعطائنا ذلك الإحساس بأننا قد فهمنا الظاهرة المدروسة فهما أفضل . ولقد عبر روبرت ليند R. Lynd عن عدم رضا الكثيرين من علماء الاجتماع ذوى التوجيه النظرى عن النتائج الأمبيريقية غير المترابطة بقوله : « إن البحث الذى من وجهة نظر إيجابية مختارة يماثل حقيبة يحملها شخص أبله تكتظ بالأحجار ، والقش ، والريش وغيرها من الأشياء العشوائية »[٣] .

٤ — تطوير نظرية علمية : إن ما نريده هو بالطبع ليس الوقائع المتناثرة ، ولكن القانون العلمى ، وهو ما يعرفه ميرتون « بأنه عبارة استنتاجية مشتقة من نظرية »[٤] . وهذا النموذج من القوانين السوسيولوجية نادر ، كما لاحظ ذلك ميرتون وغيره من علماء الاجتماع وهنا نعود مرة أخرى إلى صديقنا القديم دوركايم . فالعبارة التى ذكرناها من أن الانتحار يختلف باختلاف درجة تكامل الجماعة الاجتماعية تعبر عن ذلك القانون . إذ يستطيع المرء على أساسها التنبؤ بتلك الجماعات التى ستشهد معدلات عالية للانتحار من بين جماعات تختلف فى الدين ، والظروف الزواجية ، والجنس ، ومستوى التعليم .

ولكى نفسر كيفية التوصل إلى هذا القانون علينا أن نفهم سلسلة من الخطوات التى توضح

---

(١) Merton, Social Theory and Social Structure, p. 25.

(٢) Ibid, p. 95

(٣) Robert Lynd, Knowledge for What ? (Princeton, Princeton University Press, 1939) p. 183.

(٤) Merton, Social Theory and Social Structure, p. 96.

المنطق الكامن خلفه والذى يعبر عن مجموعة علاقات . وقد لخص ميرتون هذه الخطوات على النحو التالى :

١ — التماسك الاجتماعى يوجد دعامة سيكولوجية لأعضاء الجماعة الذين يخضعون لضغوط قوية ويعانون من التواترات .

٢ — إن معدلات الانتحار هى وظيفة للتوتر والقلق الذى يخضع له الأشخاص .

٣ — الكاثوليك (وبعض الجماعات الأخرى) لديهم تماسك اجتماعى أكثر من البروتستانت .

٤ — وإذن ، فمن المتوقع أن تقل معدلات الانتحار بين الكاثوليك أكثر منها بين البروتستانت [١] .

وهكذا ، يتعين دائماً استكمال الدائرة التى تبدأ من تطوير القضايا المتسقة فيما بينها ، ثم قيام جيل من الباحثين باختبارها ، ومراجعة النظرية على ضوء نتائج البحوث ، وتسلم هذه الخطوة إلى تصميم بحث جديد . وقد لاحظ ميرتون ظاهرة « عدم استمرار البحث الأمبيريقى من جهة ، وعدم إخضاع النظريات للاختيار الأمبيريقى من جهة أخرى » [٢] ومع ذلك فليست هذه الظاهرة مستمرة ، ولانود أن تكون كذلك . فمعظم علماء الاجتماع المعاصرين يعترفون بأن كتابات الرواد الأوائل من أمثال دوركايم وفيبر كانت تسيطر عليهم اهتمامات نظرية ، حتى وإن كانت ذات طابع إمبيريقى . والأمثلة الملائمة على ذلك هى دراسة الانتحار والأخلاق البروتستانتية . وهكذا ، فإن علينا أن نضع الأسس التى ترتكز عليها العلاقة الحقيقية بين النظرية والبحث ، ويبقى على الأجيال المقبلة من علماء الاجتماع أن يضعوا موضع التطبيق ما أدركه كثيرون من الجيل الحالى على مستوى المبدأ فقط .

علم الاجتماع والقيم والسياسة :

من اليسير أن يعتقد دارس المجتمع بأن معرفته المتخصصة تؤهله لأن يكون طبيب المجتمع ، وأيضاً الموجه الروحى له ، وربما المخطط ، وأحياناً المرشد . ولقد كانت لدى أوجيست كونت رؤية خاصة لمجتمع ذى شكل جديد يستند إلى المعرفة المستقاة من علم الاجتماع الجديد . وسيترتب على ذلك تحول أخلاقى كامل للإنسانية ، مما دعاه إلى وضع خطة تفصيلية لدين الإنسانية الجديد يوجهه كهنة مزودون بمعرفة علمية خاصة عن الإنسان والطبيعة .

---

(١) Ibid, p. 97.

(٢) Ibid, p. 99.

على أن المحتوى العلمي الضعيف لهذه الأطر من حيث قدرتها على إصلاح الإنسانية قد وضع أساس فصل علم الاجتماع عن السياسة .

ولقد حاول دوركايم أن يجعل التفرقة بين علم الاجتماع والمذاهب الاجتماعية واضحة بقدر الإمكان حينما كتب يقول في مؤلفه : قواعد المنهج في علم الاجتماع « لن يكون علم الاجتماع . . . فردياً ، أو شيوعياً ، أو اشتراكياً ... فهو يتجاهل هذه النظريات من حيث المبدأ ، فهي لاتنطوي على قيمة علمية ، طالما أنها لاتصف أو تفسر ، ولكنها تحاول إصلاح التنظيم الاجتماعي »[١] . وقد فرض رواد آخرون تحذيرات كثيرة على الميدان . فقد حذر باريتو من خطر أن تؤدي العواطف الشخصية لعالم الاجتماع إلى جعله لايكتب عما هو قائم وإنما عما ينبغي أن يكون لكي يتلاءم ذلك مع عواطفه الدينية ، والأخلاقية ، والوطنية ، والإنسانية[٢] . ويذهب ڤيبر بدوره إلى أن علم الاجتماع يظل متحرراً من القيمة[٣] .

وعلى الرغم من أن التطلع إلى علم اجتماع متحرر من القيمة أو محايد سياسياً كان هو الاتجاه السائد بين علماء الاجتماع المعاصرين ، إلا أن عدداً منهم عارض هذا الموقف بشدة . « فروبرت ليند ، الذي اشترك في دراسات الميدلتون Middletown الشهيرة ، كان يدعو بقوة إلى علم اجتماع أكثر ميلا نحو التطبيق . ففي محاضراته القصيرة ببرينستون عام ١٩٣٨ ، والتي نشرها تحت عنوان : المعرفة لماذا ؟ رفض ليند فكرة عدم ارتباط العلوم ، وأكد أن العلوم الاجتماعية كانت وستظل دائما أدوات ، أو وسائل لمعالجة التوترات والضغوط التي توجد في الثقافة . ومن ثم أخذ يحفز العلماء الاجتماعيين إلى الاستجابة للحاجات العامة إلى الإرشاد والتوجيه في السياسة عن طريق تخطي تقليد الموضوعية العلمية[٤] . ونجد عواطف مماثلة لدى رايت ملز في مؤلفه « الخيال السوسيولوجي » (١٩٥٩) حيث أخذ ينعي على فقدان علم الاجتماع لدفعة الإصلاح . وذهب ميلز أيضاً إلى أن علماء الاجتماع المعاصرين

---

(١) Emile Durkheim (G. Catlin ed; S. Solovay and Muller trans) The Rules of Sociological Method, 8th ed. (Chicago : University of Chicago Press, 1938), p. 142.

(٢) From Vilfredo Pareto (T. livingston, ed.) Mind, Self and Society (New York, Harcourt, Brace & World, 1939) quoted in V.F. Calverton (ed.), the Making of Society, (New York : Modern Library, 1937). p. 545.

(٣) See Alvin Gouldner, Anti-Minotaur : The Myth of a value Free Sociology" Social Problems, 1963 7], 199-213.

(٤) Lynd, Knowledge For What ? p. 114, ff 120.

قد فشلوا فى الدفاع عن الحرية والعقل ، اللذين تعرضا إلى تهديد خطير فى العالم الحديث[1] . ويشترك ليند وميلز فى تأكيدهما على هذا النوع من العلوم الاجتماعية مع الاقتصادى السويدى جونار ميردال Gunnar Myrdal الذى تعرض لهذه المسألة فى مقال ممتاز له عن : « النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية » ، حيث كتب يقول : « إننا بحاجة إلى وجهات نظر، على أن تسلم بالتقويم . والعلم الاجتماعى الذى ينفصل عن التطبيق ، يعد من وجهة النظر هذه شيئا فارغا تماما . ولم يحدث أن وجد هذا العلم ، كما لن يكون له وجوداً »[2] .

ولم تثر أفكار ليند وميلز مسألة واحدة بل عدة مسائل حول ارتباط علم الاجتماع بالواقع . وأحياناً ما كانت ترتكز على أسس ثابتة ، وأحيانا أخرى كانت تستند إلى أسس ضعيفة . وبدلا من أن نتناول المسألة على مستوى عام ، سنحاول أن نعرض للأبعاد المختلفة مستقلة .

إننا لانستطيع أن نعارض أولئك الذين يطالبون بعلم اجتماع أكثر ميلا نحو التطبيق ، فهم يؤكدون أن البحث السوسيولوجى ، يشبه كل البحوث العلمية ، له نتائج تطبيقية ، ويتعين الاعتراف بهذه النتائج . ولانستطيع أيضاً أن ننجح فى معارضة تأكيدهم بأن القيم توجه البحث سواء بطريقة واعية أو غير واعية . وفضلا عن ذلك ، فطالما أن القيم غير الواضحة يصعب تحديدها والتحكم فيها ، فإننا نوافق على أنه من الأفضل أن يوضح الباحث قيمه تماما . غير أنه من اليسير أن نقول ذلك أكثر مما نفعله ؛ فالقيم التى توجه بحثا معينا غالباً مالا يعرفها الباحث نفسه . والأهم من ذلك أن علينا أن نعترف بأن حب الاستطلاع ، والرغبة فى المعرفة هى أيضا من القيم .

أما أولئك الذين ينتقدون البحث الاجتماعى لأنه موجه أساساً بقيم أخلاقية وسياسية قوية ، وكذلك الذين ينتقدونه لأنه لايدافع أو يقدم أية قيمة اجتماعية أو سياسية على الإطلاق ، إنما يغفلون ما يعد بالنسبة لغيرهم من علماء الاجتماع مسألة محورية . فالهدف الرئيسى لدى عدد كبير من علماء الاجتماع هو تقدم المعرفة . ولايسلم أحد بأن المعرفة المفيدة والفهم سوف ينبعان بالتأكيد من البحوث ذات الاهتمامات السياسية أكثر من تلك التى تدعى الحياد . فالسؤال الأساسى لايتعلق بالدافع إلى دراسة المشكلة ، بل بما نفعله بصدد هذه المشكلة . فالدوافع النبيلة قد تؤدى إلى بحث غير ذى قيمة ، وحب الاستطلاع البحت قد يخلص إلى نتائج ذات أهمية بالغة . والمسألة الرئيسية تتعلق بما إذا كان إجراء البحث وعرض الشواهد

---

(١) Mills; the Sociological Imagination, pp. 165-176.

(٢) Gunnar Myrdal, The Relation Between Social Theory and Social Policy "British Journal of Sociology, 1953, XXIII 242.

يتبع تلك القواعد التى يقررها المنهج العلمى ، مع إدراك العلم من منظور شامل بدلا من ذلك المنظور الضيق .

ولقد كان ميردال على حق حينما قال : « إن العالم لم ينظم نفسه وفق أى نظام كونى متناغم . إننا نحتاج إلى وجهات نظر »(١) . لكن هل يمكن القول إن وجهة النظر المسموح بها فقط هى تلك التى تعبر عنها الفلسفة التحررية التقليدية من أن الدافع هو الشفقة على مايعانيه الإنسان أو اتباع العقل ؟ أليس للعالم حق العزلة ؟ إننا لايجب أن نتجاهل عبارة الأستاذ كوهن التى مؤداها : « إن العزلة التى ينطوى عليها الاشتغال بالعلم البحت هى شرط تلك الحرية التى جعلت الإنسان متحضراً »(٢) .

والعالم ذو النزعة الإيجابية لا يذهب فقط إلى أن علينا أن ندع قيمنا ترشد بحوثنا ، ولكنه يحدثنا أيضا عما ينبغى أن تكون عليه هذه القيم . فعلينا أولا وقبل أى شىء آخر أن ننتقد الأوضاع القائمة . وهكذا يقول روبرت ليند « إن دور العلوم الاجتماعية يتمثل فيما تثيره من اضطراب ، يهدف إلى تخليصنا من تلك الترتيبات التى تعودنا عليها فى إدارة حياتنا لفترة طويلة ، والتدليل على إمكانية حدوث التغير فى اتجاهات أكثر ملاءمة »(٣) .

إن أى بحث فى مجال العلوم الاجتماعية لمجرد أنه يكشف عن حقائق الوجود الاجتماعية ، قد يعرض الباحث السوسيولوجى إلى هجوم مؤداه أنه يسعى إلى تحطيم معتقد راسخ أو أنه يعترض على الحقيقة المقررة . وعلى الرغم من أن كل عالم اجتماع عليه أن يقبل هذه المخاطرة ، إلا أنه من المبالغ فيه الإصرار على أن هدفه هو تأكيد هذه الفكرة . فلماذا لايجعل هدفه أيضا هو الإصلاح ، والمحافظة ، وتحقيق التكامل ؟ وعموما ، فأيًّا كان الهدف ، فإن الاختيار يبدو أنه مسألة تفضيل شخصى أو سياسى . إن الإنسان فى العالم المتحضر لديه الحرية فى اختيار الموقف الذى يجده ملائما . وقد يجد الشخص ذو الاتجاه السياسى الإيجابى أن ذلك أمر يدعو إلى النقد على مثل هذه السلبية . ولكننا كعلماء اجتماع سوف نجعل تقييمنا مستنداً إلى نوعية البحث السوسيولوجى ومدى دقته . فالمعيار العام للحكم فى هذه الحالة هو مدى ماقدمه من معرفة عن الإنسان والمجتمع .

على أن العالم الإيجابى سوف يرد على ذلك بقوله إنه من الخطأ البالغ المقابلة بين البحث السوسيولوجى الجيد ، والبحث الذى يصدر عن دافع سياسى ، ذلك أن البحث الجيد

---

(١) loc cit.

(٢) Cohen, Reason and Nature, p. 350.

(٣) Lynd, Knowledge for What ? p. 181.

هو ذلك الذى يستطيع أن يجد حلولا للمشكلات العملية التى تواجه العالم . أما اختيار أى مشكلة أخرى فهو أمر ينظر إليه أولئك الذين يتبنون وجهة النظر الإيجابية بوصفه يمثل هروباً أو جبناً . وحتى إذا كان هذا التشخيص صحيحاً ، فإن أولئك الذين يفضلون العمل فى مشكلات أخرى لايلتزمون إلا باختيارهم الشخصى . أما بالنسبة للطريق الذى يتخذه العلماء ذوو الاتجاه الإيجابى ، فهو يقودنا حتما إلى البحوث الموجهة حينما تختار السلطة العامة المشكلات التى يتعين أن يدرسها العلماء الاجتماعيون . ولعل من يعرف منا شيئا عن الأقطار التى يسود فيها النظام الشمولى مثل روسيا السوفيتية أو ألمانيا النازية سوف يجد أن ذلك يعنى فساد العلوم الاجتماعية أو حتى القضاء عليها نهائياً . بل إنه حتى فى حالة الأقطار الديمقراطية فإننا نجد أنه كما يقول موريس كوهن «إن تبعية البحث عن الحقيقة للاعتبارات العملية يجعلنا عديمى الحيلة فى مواجهة أطراف متعصبة ودعائية لاتتطلع إلى أكثر من تطبيق سياساتها بدلا من البحث عما إذا كانت صحيحة أم غير صحيحة »[1] .

وحتى إذا قبلنا الدعوى القائلة بأن الالتزام الأول لعلم الاجتماع هو المعاونة على حل المشكلات الاجتماعية ، فليس من الضرورى بأية حال أن يترتب على ذلك أن الطريق الآمن الوحيد لهذه الحلول هو أن نكرس كل اهتمامنا إلى هذه المسائل . إن ذلك معناه تماما يماثل قولنا بأن انتشار السرطان أصبح أمراً محتماً . ولايتعين على المرء أن يضيع وقته فى دراسة الكيمياء الحيوية للنمو فى الخلايا الطبيعية . ويذكرنا كوهن مرة أخرى بأن « المصلح الاجتماعى يشبه عالم الفيزياء ، والمهندس ، والمهندس الزراعى العلمى ، يستطيع تحسين النوع الإنسانى إذا استخدم أعمال أولئك الذين يشتغلون بالعلم لذاته بغض النظر عن تطبيقاته العملية »[2] .

وأخيراً ، تصبح المسألة هى مدى شرعية العلم البحت . إن أولئك الذين يطالبون بعلم اجتماع يهتم بالتطبيق ، والنقد ، والتمركز حول المشكلات ، لديهم بالتأكيد كل الحق فى تفضيلهم هذا . والأكثر من ذلك أنه من المسلم به أن البحوث التى تدور حول مشكلات عملية فى العلوم الاجتماعية ، سوف تؤدى إلى نتائج مثمرة أكثر من بحوث العلوم الطبيعية . لكن الخطأ هو مايذهب إليه العالم ذو الاتجاه الإيجابى من رفض شرعية أى نوع آخر من العلم الاجتماعى ، وبخاصة ذلك الذى يحاول أن يكتسب خصائص العلم البحت . إن نموذج العلم البحت ، وبخاصة العلم الاجتماعى البحت ، قد يصعب فى الواقع التوصل إليه . والإجابة الوحيدة على حد تعبير موريس كوهن أيضا « أن ذلك يصدق أيضاً على مثال الجمال ، والوحدة ، وأى شىء آخر يكتسب طابع النبل الإنسانى »[3] .

(١) Cohen, Reason and Nature, p. 350.

(٢) Ibid, pp. 349-350.

(٣) Ibid, p. 350.

تلخيص :

إن المشكلات والعقبات التي تواجه علماء الاجتماع ترجع إلى عدم اتفاقهم هذا الذى يعكس عدم نضج ميدانهم . إنهم لايدركون الحقيقة التي مؤداها أن الجدل الذى يسير فيه البحث أصبح غير ذى موضوع فى العلم . فنى مقال شهير بعنوان « ماذا يفعل العلماء ؟ » سجل جوزيف شواب Schwab نتائج تلخيصه لأربعة آلاف مقالة كتبها علماء أوربيون وأمريكيون خلال فترة تبلغ تقريبا خمسة قرون[1] . والبحوث التي تناولها كانت تنتمى إلى علم الحياة ، وعلم النفس ، والعلوم السلوكية ، وكان يهدف إلى التعرف على الجدل بين علماء حول الطريق الذى يجب أن تسير عليه بحوثهم .

ولقد أدى بحث الأستاذ شواب به إلى النتيجة التي مؤداها : « أن المسائل المطروحة والمواقف التي تظهر فى الجدل حول أساليب البحث العلمى كانت ثابتة بصورة ملحوظة فى هذه العلوم ومن فترة إلى أخرى[2] » . وعلاوة على ذلك انتهى إلى النتيجة المثيرة وهى أن الاختيارات التي يقوم بها العلماء بين الأساليب البديلة للبحث ليست نتاجا لحتميات المنطق أو التاريخ ، ولكنها تتشكل من خلال التفضيلات الشخصية التي تستند إلى عوامل تتعلق بالشخصية وتغير الظروف . وليست هناك فائدة من البحث عند الأستاذ شواب عن منهج ثابت . فنى ضوء تاريخ العلم أفضل فإن المناهج ، كما انتهى شواب ، وأكثرها فائدة هو أن نعتقد «أن هناك طرقاً عديدة لدراسة أو إجراء أى بحث ، وليس لأى منهما أفضلية على الآخر ؛ فكل منها قادر على إظهار عالم الأشياء بطريقة يصعب أن تتكرر بالتحديد باستخدام منهج آخر »[3] .

وهكذا ، توضح لنا دراسة الأستاذ شواب كيف نكون حكماء فى مقاومة ذلك الإغراء بتضييع طاقتنا فى الجدل حول أى مناهج البحث السوسيولوجى أصدق أو أفضل . فكل منهج له إسهام يقدمه ، وعلينا أن نتبنى اتجاها أكثر تسامحا نحو تلك المناهج التي تختلف عن المنهج الذى نميل إليه شخصياً . فالسؤال الحاسم لايتعلق بأيديولوجية البحث التي يتبناها المرء ولكن مدى مايقدمه من سهام للمعرفة . ومن المسلم به أن الناس أصبحوا ملتزمين عاطفياً بمواقفهم العلمية ، وغالبا مانجدهم لايقبلون التسليم بأن منهجهم أو نظرتهم

---

(١) Joseph J. Schwab, What Do Scientists Do ? Behavioral Science (1960), V : 1-27.

(٢) Ibid, p. 1.

(٣) Ibid, p. 23.

المفضلة تتميز بأنها مؤقتة أو نسبية . وهكذا، من الملائم أن نتذكر التحليل النزية لباريتو ومؤداه : « إن العلوم المنطقية التجريبية تتكون من مجموعة نظريات تشبه الكائنات الحية ، من حيث إنها تولد ، وتعيش ، وتموت ، والصغير يحل محل الكبير ، والذى يستمر فقط هو الجماعة . وطالما أن هذا هو حال الكائنات الحية ، فإن أعمار النظريات تختلف فى طولها ، وليس من الثابت دائما أن أكثر النظريات استمراراً فى الحياة هى أكثرها إسهاما فى تقدم المعرفة . إن الاعتقاد والميتافيزيقا كلاهما يطمع فى البقاء المطلق . أما العلم فيعرف أنه لايمكن أن يحقق أكثر من الوقتية ، والأوضاع المتغيرة . إن كل نظرية تؤدى وظيفتها ، وليس هناك مانطالبها به أكثر من ذلك »[1] .

(١) Calveriton (ed); The Making of Society, ص 539.

الفصل الثامن

علم الاجتماع كمهنة

إن علم الاجتماع ليس مجرد ميدان من ميادين المعرفة ، ولكنه مهنة أيضاً . ونحن حينما نتناول أى فرع من فروع العلم بوصفه فرعاً من فروع المعرفة ، فإننا نضع نصب أعيننا القضايا الأساسية التى يؤسس عليها أصحاب ذلك العلم دراساتهم ، والأفكار والتيارات الفكرية التى تجمع بينهم أو تحولهم شيعاً وأحزاباً ، والأساليب المميزة التى يستخدمها أصحاب ذلك العلم فى التبرير وإقامة الحجة ، وأنماط البيانات التى يعتمدون عليها ، والأساليب التى تستخدم فى جمع تلك البيانات ، والطريقة التى يتبعونها فى تناول هذه البيانات . أما عندما نتكلم عن ذلك العلم كمهنة ، فإننا نشير فى المقام الأول إلى موضوعات معينة مثل الاستخدامات أو التطبيقات العملية لمجموعة من المعارف ، كاستخدامها مثلا للتعليم أو لعلاج بعض المشكلات والإطار الذى يستخدم فيه ذلك العلم ، ما إذا كان إطاراً عامًّا أو خاصًّا ، مع جماعات كبيرة أو فى علاقة مواجهة مع فرد واحد . والأسلوب الذى يكسب به المشتغلون بذلك الميدان عيشهم ، ونوع العلاقة التى تربطهم بعملائهم ، والعلاقة التى تربطهم ببعضهم البعض ، وبالمجتمع الكبير ، ومدى الحرية والاستقلال الذى يتمتعون به ، ومدى تقدم أو تأخر التنظيم الذى يجمعهم ، وما إلى ذلك من الموضوعات . فطبيعة أى علم من العلوم وظروف ممارسته هى التى تحدد نوع الأعمال الفكرية التى ينجزها ، والمهنة التى يصير إليها .

علم الاجتماع كمهنة تدريس

يمتص التدريس الجانب الأكبر من جهود علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة . ونجد أن حوالى ثلاثة أرباع الحاصلين على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع يقومون بالتدريس فى الجامعات أو المعاهد العليا . كما تستعين المعاهد العليا المتخصصة — خاصة معاهد المعلمين والخدمة الاجتماعية ، وفى الآونة الأخيرة معاهد الإدارة والقانون والمعاهد الطبية — تستعين برجال الاجتماع فى التدريس لطلابها . ونجد أن سبع الاجتماعيين الحاصلين على درجة جامعية عليا يرتبطون بالعمل فى إحدى المعاهد العليا المتخصصة ، أو معاهد البحث داخل

الجامعات ، أو غير ذلك من الأقسام الجامعية غير المتخصصة فى علم الاجتماع [١] .

ويتميز تطور علم الاجتماع فى الجامعات الأمريكية بالحقائق التالية : أنه ظهر متأخرا جداً على المسرح الأكاديمى ، أن المشتغلين به لم يستطيعوا الاعتماد على تراث فكرى سابق له صفة الاستقرار والاحترام ، ولا أن يدعوا لأنفسهم أصولا اجتماعية راقية ومتميزة . وبرغم ذلك فقد نما علم الاجتماع فى الجامعات الأمريكية بمعدل هائل . وقد لعبت تلك الحقائق دوراً هاماً فى تحديد نوع الاستقبال الذى لقيه علم الاجتماع فى المجتمع الجامعى الأمريكى ، وفى رد فعل علماء الاجتماع لذلك الاستقبال .

نمو علم الاجتماع فى أمريكا :

كان على جميع العلوم الاجتماعية أن تناضل من أجل أن تحصل لنفسها على مكان فى البرامج التقليدية أو الكلاسيكية للكليات والجامعات الأمريكية . ربما كانت هذه المهمة أيسر ماتكون بالنسبة لعلم التاريخ ، الذى يضرب بجذوره إلى هيرودوت ، والذى تحول بالفعل إلى واحد من فروع المعرفة الإنسانية . أما الاقتصاد فكان أقل قبولا ، إلا أن تفوق آدم سميث وأهمية الموضوع بالنسبة للمجتمعات الإنجليزية والأمريكية التى تمر بتطور اقتصادى سريع ، قد يسر السبيل أمامه إلى حد كبير . ثم جاء علم الاجتماع فى آخر هذه السلسلة من تطور العلوم الاجتماعية . ولم يتأسس أول قسم لعلم الاجتماع إلا فى عام ١٨٩٣ فى جامعة شيكاغو . ثم أسس الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع * فى عام ١٩٠٥ بواسطة مجموعة متواضعة من العلماء الذين انفصلوا عن الاتحاد الاقتصادى الأم [٢] . وعلى الرغم من أن نظرية سبنسر التطورية كانت قد لاقت بعض الرواج فى الولايات المتحدة ، فإن قلة قليلة جداً من الناس هم الذين كانوا قد سمعوا فى ذلك الوقت عن علم الاجتماع ، وأقل منهم أولئك الذين كانوا يفهمون معنى ذلك المصطلح الجديد الغريب الحديث الصك .

وقد رحبت جامعات وكليات الغرب الأوسط الجديدة آنذاك بالعلم الجديد الذى نما وازدهر فيها ، وكانت تلك الجامعات تتلقى دعما من حكومات الولايات ، وتتميز بطابع أكثر ديمقراطية بصفة عامة . على أن علم الاجتماع لم يكن مستبعداً أبداً من جامعات الشرق . فقد قامت جامعات براون ، وكولومبيا ، ودارتموث ، وبنسلفانيا ، وييل بإدخال مواد فى

(١) Elbridge Sibley, data from unpublished study.

(*) American Sociological Association

(٢) Roscoe C. Hinkle, Jr., and Gisela J. Hinkle, The Development of Modern Sociology, New York, Random Hause, 1954, p. 3 ff.

علم الاجتماع ضمن برامجها ، وذلك قبل تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع . واستقبلت جامعة ييل وليم جراهام سمنر ، من أوائل علماء الاجتماع الأمريكيين العظام إلا أنه كانت هناك برغم ذلك بعض جيوب المقاومة الرئيسية لهذا العلم الجديد الغريب من جانب بعض جامعات شرق أمريكا ذات التمويل الخاص والطابع الارستقراطى المحافظ . فلم تؤسس جامعة هارفارد قسما لعلم الاجتماع فيها إلا بعد أن عين سوروكين بالجامعة فى عام ١٩٣٠ . ومن اللافت للنظر أنه حتى عام ١٩٦٠ كانت لا تزال هناك خمس كليات آداب من بين العشرين كلية آداب « البارزة »(١) لا يتم فيها تدريس علم الاجتماع بعد .

على أنه لم يعوض ظهور علم الاجتماع على المسرح الأكاديمى متأخراً لا الوضع الاجتماعى لرواده الأوائل ، ولا المكانة الكامنة لموضوع دراسته . فالملاحظ أن قلة قليلة جداً من أبناء الأسر العريقة الثرية فى الساحل الشرقى للولايات المتحدة هى التى كانت تتناول علم الاجتماع كما تتناول الآداب واللغات القديمة أو الأدب أو التاريخ . فالسمة البارزة فى علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل أنهم كانوا ينتمون إلى القطاع الريفى وليس إلى القطاع الحضرى من البلاد . بل إننا نجد أن العشرين رئيساً الأوائل للاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع كانوا — بلا استثناء تقريبا — ينتمون إلى أصول ريفية . ولقد كانت تلك السمة من الانتشار بحيث أن س رايت ميلز يريد أن يرى فى أعمال الدارسين الأمريكيين للباثولوجيا الاجتماعية (الأمراض الاجتماعية) ذلك التعصب الريفى المتميز ضد المدينة . وهو الاتجاه الذى يرى فى المدينة منبعاً للرذائل والمأوى الطبيعى للجرائم ، والأسر المفككة وماشابه ذلك(٢) . وكثيراً ما ارتبطت الأصول الريفية للرواد الأوائل لعلم الاجتماع بصلة بالوزارة . فهناك نسبة عالية ملفتة للنظر من علماء الاجتماع الأوائل انحدرت من أسر وزراء أو مارست هى نفسها العمل فى الوزارة . وتضم هذه القائمة بعض الشخصيات البارزة مثل ليستر وارد ، أحد المريدين الأوائل لكونت ، والذى كثيراً مايعتبر الأب المؤسس لعلم الاجتماع الأمريكى ، وفرانكلين جيدنجز مؤسس قسم الاجتماع بجامعة كولومبيا ورئيسه لفترة طويلة من الوقت ، والبيون سمول مؤسس قسم الاجتماع العظيم بجامعة شيكاغو ورئيسه أيضاً ، وغيرهم كثيرون .

والملاحظ أن علماء الاجتماع الأوائل فى أوربا قد ركزوا بصفة أساسية على نظريات التاريخ ، أو اعتمدوا على نماذج حياة الشعوب البدائية ليوضحوا من خلال ذلك أفكارهم

---

(١) تعتبر كليات الآداب الحرة من الكليات « البارزة » إذ حصل ١٥ أو أكثر من بين كل ألف من خريجيها على درجات زمالة أو على درجة الدكتوراه .

(٢) C. Wright Mills, "The Professional Ideology of Social Pathologists", American Journal of Sociology, 1943, XLIX, 165-180.

عن التطور ، والدين ، والمجتمع . وعلى الرغم من أن الموضوعات والمصادر المشابهة قد احتلت مكانة بارزة فى أعمال وارد وسمنر ، إلا أن علم الاجتماع الأمريكى فى بداياته الأولى قد ركز الجانب الأكبر من اهتمامه على تناول المشكلات الاجتماعية الملحة التى بدا أنها موجودة فى كل مكان من المجتمع الأمريكى السريع التغير . وتصدق هذه الملاحظة بصفة خاصة على جامعة شيكاغو التى ظلت لأكثر من عشرين عاما (من عام ١٩١٥ — ١٩٤٠) المركز الرائد — بلامنازع — لتدريس علم الاجتماع فى أمريكا . وقد اتخذ علماء مدرسة شيكاغو من مدينتهم معملا حيًّا درسوا فيه الأحياء المتخلفة ، وأحياء الجيتو ، ومشكلة البغاء وانحراف الأحداث ، والمجرمين المحترفين ، وموسيقى الجاز ، والإدمان على المخدرات [1] .

والواقع أن علم الاجتماع قد نما بسرعة هائلة فعلا برغم الأصول المتواضعة للمشتغلين به والطابع الخام فى الغالب لموضوعاته ، أو ربما بسبب تلك الظروف نفسها . فازداد النيف ومائة عضو الذين أسسوا الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ١٩٠٥ إلى سبعة أضعاف تقريبا وقت أن دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى . ثم شهدت طفرة أخرى فى النمو بعد الحرب ، حيث تضاعف عدد أعضائها خلال السنوات العشر التالية على الحرب . وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء قد انخفض خلال سنوات الكساد الاقتصادى العالمى ، إلا أن فترة مابعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت النمو من جديد فى عدد الأعضاء . وأخذت عضوية الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع تتزايد بمعدل غير عادى فى فترة مابعد الحرب يقدر بحوالى عشرة فى المائة سنويًّا ، حتى وصل عدد الأعضاء أكثر من ستة آلاف فى عام ١٩٦٠ .

وتكاد لاتوجد كلية أو جامعة لايدرس فيها علم الاجتماع اليوم . وقد أجريت إحدى الدراسات على عينة من تلك الكليات قدرها ٢٦٣ كلية ، كشفت أن الكلية الواحدة تقدم لطلابها فى المتوسط حوالى ١٤ مقرراً فى علم الاجتماع [2] . وفى عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩

---

(١) ومن الإسهامات التى قدمها علماء مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع : —

Robert Park, Edward W. Burgess, and R.D. McKenzie, The City, Chicago : University of Chicago Press, 1925; Nels Anderson, The Hobo : The Sociology of the Homeless Man, Chicago, University of Chicago Press, 1923; Louis Wirth, The Ghetto, Chicago, University of Chiago Press, 1929; Harvey Zorbaugh, The Gold Coast and the Slum, Chicago, University of Chicago Press, 1929; William I. Thomas, The Unadjusted Girl, Boston, Little Brown, 1931; Clifford Shaw, The Jack Roller, Chicago, university of Chicago Press, 1930; Frederic Thrasher, The Gang, Chicago, University of Chicago Press, 1927.

(٢) Lawrence Podell, Martin Vogelfanger, and Robert Rogers, „Sociology in American Colleges", American Sociological Review, 1959, XXIV, 95.

قررت وزارة التعليم فى حكومة الولايات المتحدة أن هناك ٦٤١ جامعة وكلية (دون احتساب معاهد الخدمة الاجتماعية) منحت درجة الليسانس فى علم الاجتماع لحوالى سبعة آلاف طالب تخرجوا فى تلك السنة[١] . والملاحظ أن عدد الخريجين الذين درسوا علم الاجتماع كتخصص رئيسى يزيد قليلا على عدد الخريجين فى علم السياسة ، ويقل قليلا عن عدد الخريجين فى علم النفس وفى علم الاقتصاد . وإزاء هذا الاهتمام المتزايد وهذا الترحيب المتزايد بعلم الاجتماع ، بدأ الاجتماعيون يحسون نحو تخصصهم إلى حد كبير بالكلمات التى كتبها لافوازييه عن علم الكيمياء فى عام ١٨٠٥ : « إننى لا أتوقع أن تلقى أفكارى قبولا على الفور ... فأولئك الذين كرسوا أنفسهم لتأمل الطبيعة وفق وجهة نظر معينة خلال الجانب الأكبر من حياتهم العملية ، لا يصلون إلى الأفكار الجديدة إلا بصعوبة . ولذلك فمرور الوقت هو الذى سيؤكد أو يهدم الآراء التى قدمتها . هذا فى الوقت الذى ألاحظ فيه بعظيم الرضا أن الشباب . . . قد بدأوا يدرسون العلم دون تعصب »[٢] .

برامج الدراسة فى مرحلة الليسانس :

من الصعب أن نقدر مدى تأثير الصورة الأكاديمية لعلم الاجتماع كعلم فى تحديد المواد الدراسية التى تقدم لطلابه . وعلى الرغم من أن البرنامج الدراسى قد لا يكون ذا أهمية لأولئك الذين يتفرغون للبحث تفرغاً كاملا ، إلا أنه يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لرجل علم الاجتماع المشتغل بالتدريس .

والملاحظ أن المواد التى تقدم فى أغلب أقسام الاجتماع أقل تنوعاً بكثير مما يوحى به المسح الذى قدمناه لميدان العلم فى أول هذا الكتاب (انظر الفصل الثانى) . وإن كان القاسم المشترك الأعظم هو مقرر تمهيدى عام فى علم الاجتماع (وكذلك فى الانثروبولوجيا فى الأقسام المشتركة) . وفيما عدا هذا فأبرز المواد التى تدرس هى مايلى مرتبة تبعا لدرجة ترددها : الزواج والأسرة ، علم الإجرام ، المشكلات الاجتماعية ، الخدمة الاجتماعية ، الانحراف الاجتماعى ، علم النفس الاجتماعى ، والنظرية الاجتماعية . وتمثل تلك الموضوعات الرئيسية العشرة حوالى ثلثى مجموع المقررات التى تدرس فى العادة لطلاب مرحلة الليسانس فى علم الاجتماع[٣] . ولما كان نصف تلك المواد يمكن أن يعتبر جزءاً من موضوع مركب يهتم بمسألة

---

(١) Earned Degrees, Conferred, Bachelor's and Higher Degrees. United States Office of Education, 1958-1959, p. 179.

(٢) Quoted in Charles C. Gillispie, The Edge of Objectivity, Princeton, Princeton University Press, 1960, p. 232.

(٣) Podell, Vogelfanger, and Rogers, American Sociological Review, 1959, XXIV, 92.

التكيف الفردى والاجتماعى ، فإن درجة التركيز على هذا الموضوع تكون كبيرة جداً بالفعل . ويكاد لايوجد قسم من أقسام الاجتماع — مهما كان صغيراً — لايقدم برنامجاً أو أكثر حول هذا الموضوع .

ونلاحظ فى مقابل هذا أن برامج علم الاجتماع المتاحة لكثير من طلاب مرحلة الليسانس فى أمريكا تهمل بشكل خطير كثيراً من عناصر الحياة الاجتماعية ذات الأهمية الفائقة ، وكذلك النظم الاجتماعية الرئيسية ، والمشكلات الاجتماعية التى أفرد لها مؤسسو علم الاجتماع مكانا هاماً ، والتى مازالت بارزة على السطح فى علم الاجتماع الأورو المعاصر . فنجد مثلا أن مقرراً فى التدرج الاجتماعي ، أو علم الاجتماع الدينى ، أو علم الاجتماع الاقتصادى ليس متاحاً إلا فى قسم واحد فقط من كل عشرة أقسام ، أما مقرر علم الاجتماع السياسى فلا نجده إلا فى قسم واحد من كل عشرين قسما [١] .

ولهذا نقول إن تدريس علم الاجتماع فى الكليات الأمريكية يعانى من وضع فريد . فالموضوعات التى تحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام فى التراث الفكرى لعلم الاجتماع ،والتى تتمتع بقدر كبير من العناية فى مرحلة الدكتوراه ، والتى تمثل فى الأغلب موضوع اهتمام لدى القائمين بالتدريس أنفسهم ؛ هذه الموضوعات نادراً ما تدرس لطلاب مرحلة الليسانس . ولنضرب مثلا على هذا : أن مجموعة المواد التى تضم الخدمة الاجتماعية ، والرفاهية الاجتماعية ، ورفاهية الطفل ، وتنظيم المجتمع المحلى تحتل المكانة الأولى بين المواد التى تقدم لطلاب مرحلة الليسانس بينما تشغل المرتبة الرابعة عشر بين اهتمامات علماء الاجتماع عند تعيينهم لمجال تخصصهم المفضل [٢] . وعلى نهاية السلم من الناحية الأخرى نجد أن ميدان علم النفس الاجتماعى الذى يقع اختيار علماء الاجتماع عليه كأهم ميدان للتخصص ، لايحتل سوى المكانة السابعة بين مواد الدراسة فى أقسام الاجتماع .. أما ميدان التنظيم الاجتماعى الذى يحتل المرتبة الثانية كمجال لتخصص علماء الاجتماع ، فلا يشغل سوى المرتبة العاشرة بين مواد الدراسة . وقد علق بعض مؤلفى الدراسات المسحية التى أجريت حول هذه المشكلة — على هذه النتيجة قائلين : « كلما كان الموضوع بعيداً عن بؤرة الاهتمام فى علم الاجتماع ، كما تعرفه الفصول الأولى لمعظم الكتب الدراسية . . . كلما كثر عدد المواد التى تدرس فيه فى أقسام الاجتماع »[٣] . وقد حدد

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) Mathilde White Riley, "Membership of the American Sociological Association", American Sociological Review, 1960, XXV, 925.

(٣) Podell, Vogelfanger, and Rogers, American Sociological Review, 1959, XXIV, 95.

مؤلف آخر القضية بشكل أكثر إحكاماً وأكثر مباشرة عند ما قال : « إن برامج الكليات في علم الاجتماع لاتعكس اهتمامات القائمين بتدريس تلك المواد »[١] .

وأيًّا كان تفسير تلك الظاهرة فإنه لايسعنا إلا أن ندهش من المدى المحدود الذى يتاح لأكثر دارسى علم الاجتماع فى ميدان النظرية الاجتماعية والبحث الاجتماعى . ولايقل عن ذلك غرابة موقف أساتذتهم الذين لايدرسون سوى جزء صغير مما ينبغى أن يقدمه علمهم ، والذين لايستطيعون فى تدريسهم أن ينقلوا إلى طلابهم تراث علمهم ولا أن يمارسوا المهارات الخاصة التى اكتسبوها فى دراساتهم العليا .

وعلى الرغم من أن هذه الحقائق تعتبر مثيرة ولافتة للنظر ، إلا أنها لاتكاد تحكى القصة كاملة لعلم الاجتماع كمهنة تدريس . فأيا كان ضيق حدود المواد التى يدرسها علماء الاجتماع ، فإنهم جميعاً — بلا استثناء تقريباً — يجدون أن عملية تدريس موضوعهم تجربة غنية كل الغنى . فهم يقيمون أول جسر للاتصال بين طلابهم وبين موضوع لم يسبق لهم دراسته فى المدارس الثانوية* : فمن خلال هذا اللقاء يتكون لدى الطالب أول انطباع منظم ، وربما أول وعى له ، ببناء مجتمعه ، وطبيعة الظروف الإنسانية ، والحلول المختلفة التى جربتها المجتمعات للمشكلات الإنسانية ، أو التى تستطيع تجربتها لمواجهة تلك المشكلات . ولاشك أن القدرة على نقل هذه الخبرة إلى الطلاب مبرر كاف لجعل معظم علماء الاجتماع يقبلون على مهمة التدريس بسعادة فائقة .

علم الاجتماع كميدان لإجراء البحوث

يمكن القول بأن علماء الاجتماع — فيما عدا قلة قليلة — يكسبون عيشهم من التدريس أو إجراء البحوث ، أو الجمع بين الاثنين على نحو ما . بل إن أولئك الذين يشغلون بعض الوظائف الإدارية يعملون عادة فى إطار إحدى الجامعات ، أو إحدى الهيئات الحكومية ، أو إحدى المؤسسات التجارية . وقد أوضح الإحصاء الذى أجرى فى عام ١٩٥٩ لأعضاء الاتحاد الأمريكى

(١) Richard L. Simpson, "Expanding and Declining Fields in American Sociology", American Sociological Review, 1961, XXVI, 464.

* هذا على خلاف الوضع السائد فى مدارسنا الثانوية ، وكذلك المدارس الثانوية فى بعض البلاد الأوروبية ، حيث يدرس علم الاجتماع لطلاب القسم الأدبى .

(المترجم)

لعلم الاجتماع أن ٧٠ ٪ منهم ينتمون إلى الجامعات والكليات المختلفة ، بينما يعمل ٥ ٪ منهم لدى الحكومة الاتحادية ،ويعمل ٦ ٪ منهم لدى المؤسسات الصناعية والتجارية . ويشتغل العدد الباقى فى المنظمات التابعة للولايات والمنظمات المحلية ، كالمدارس ، والمستشفيات ، والسجون ، وما إلى ذلك[١]. وإذا نظرنا إلى المهن التى يمكن إجراء مقارنة معقولة بينها وبين علم الاجتماع ، لوجدنا أن هذا النمط ربما يكون أقرب مايكون إلى معدلات اشتغال الاقتصاديين. أما المشتغلون بالتاريخ . فهم على خلاف هذا يكادون لايعملون إلا فى وظائف التدريس ، بينما يعمل المتخصصون فى علم النفس بين المشتغلين بعلم الاجتماع[٢] .

ومن سوء الحظ أننا لانستطيع أن نتتبع هذا النمط من اشتغال علماء الاجتماع إلى فترات تاريخية بعيدة ، لكى نقف على درجة ثباته أوتغيره . وليس تحت أيدينا إحصاء مشابهاً لما أجرى فى عام ١٩٥٩ ، إلا ذلك الذى أجرى عام ١٩٥٠ . [٣] ورغم قصر الفترة الزمنية بين الإحصائين فقد برزت بعض الاتجاهات ، التى قد تكون ذات دلالة بعيدة المدى .

فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٩ انخفضت نسبة الاجتماعيين العاملين بالجامعات والكليات من ٧٥ ٪ إلى ٧٠ ٪ من المجموع الكلى لرجال الاجتماع ، بينما زادت نسبة العاملين بالمؤسسات الحكومية وغيرها من ٢٢ ٪ إلى ٢٦ ٪ [٤] وعلى الرغم من أن حجم هذا التغيير لايكاد يوحى بحدوث تحولات جذرية فى المهنة، إلا أنه يشير إلى الارتفاع التدريجى فى نسبة المتفرغين للبحوث أو فى الاستخدامات التطبيقية لعلم الاجتماع ويدعم هذا الاتجاه الحقيقة التى مؤداها أن نسبة متزايدة من العاملين فى الكليات والجامعات يتجهون إلى العمل فى المعاهد المهنية المتخصصة . فزادت نسبة العاملين فى مثل هذه المعاهد من بين رجال الاجتماع من ٨ ٪ إلى ١١ ٪ . [٥]

وقد تستخدم الحقائق المتاحة للتدليل على أن علم الاجتماع لم يعد يقتصر على مجرد كونه علماً أكاديمياً أوعلما بحتاً، وإنما أصبح يتجه بشكل متزايد لأن يكون عنصراً أساسياً من عناصر الدراسات التطبيقية .

---

(١) Riley, American Sociological Review, XXV, 921.

(٢) Molly Harrower, "Psychologists in Independent Practice", in B. Webb (ed.), The Profession of Psychology, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1962, p. 130.

(٣) Riley, American Sociological Review, XXV, 921.

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الإنفاق على البحوث الاجتماعية :

من الصعب الحصول على أرقام عن حجم الاستثمار القوى فى ميدان البحوث السوسيولوجية ، والأكثر صعوبة أن نحكم على سلامة الأرقام التى يمكننا الحصول عليها فى هذا الصدد ، فالبيانات المتاحة تصف لنا حجم الإنفاق على العلوم الاجتماعية ككل ، وليس من الممكن تحديد نصيب علم الاجتماع وحده من مجموع تلك المبالغ . بل إن تلك الأرقام تقتصر – لسوء الحظ – على الإنفاق على البحوث المنصوص عليه صراحة وبوضوح إلى حد ما فى ميزانيات المؤسسات المختلفة . فنحن نعلم بالطبع أن جانباً كبيراً من البحوث الاجتماعية يجرى فى ظروف قد لايلتفت إليها الشخص عند دراسته لميزانيات البحوث . ذلك أن كثيراً من أساتذة علم الاجتماع الذين يتلقون أجورهم بالكامل من التدريس ينفقون ثلاث ساعات أو أكثر كل يوم فى إجراء البحوث فى المكتبة أو فى المعمل ، أو فى الميدان . ولاشك أن نظام محاسبة دقيق سوف يستطيع بالتأكيد أن يحدد قيمة هذا الوقت ووزنه بالنسبة لمجموع ميزانية البحث . وبرغم أوجه القصور هذه فإن البيانات المتاحة عن حجم الإنفاق على بحوث العلوم الاجتماعية تحكى لنا قصة لاتخلو من الطرافة .

فقد أصبحت بحوث العلوم الاجتماعية تتم اليوم على نطاق بالغ الضخامة . ويقدر الدكتور هارى ألبرت – المدير السابق لقسم العلوم الاجتماعية بالمؤسسة القومية للعلوم * أن إجمالى الإنفاق الأمريكى على البحوث الاجتماعية – الأساسية والتطبيقية على السواء – بلغ فى عام ١٩٥٩ حوالى ٢١,٥ مليون دولار . (١) ويقل هذا المبلغ عن نصف تكلفة واحدة فقط من حاملات الرءوس الذرية ، وشريحة بالغة الضآلة من مجموع ما ينفق على البحوث فى العلوم الطبيعية ، والفزيائية ، والهندسية . والواقع أن نصيب العلوم الاجتماعية من ميزانية البحوث الخاصة بالحكومة الفدرالية قد انخفض من ٢٤ ٪ فى عام ١٩٣٩ إلى ٢ ٪ فقط فى عام ١٩٥٣ . إلا أن هذا لايعنى انخفاضاً مطلقاً فى المبالغ المخصصة للعلوم الاجتماعية ، ولكنه حدث نتيجة الزيادة الهائلة فى الميزانية الفدرالية لبحوث العلوم الفزيائية والطبيعية فالحقيقة أن مبلغ ٢١,٥ مليون دولار يمثل زيادة كبيرة فى الاستثمارات المطلقة فى ميدان بحوث العلوم الاجتماعية . فقد أنفقت الحكومة

---

(١) National Science Foundation.

(٢) Harry Alpert, "The Growth of Social Research in the United States", in D. Lerner (ed.), The Human Meaning of the Social Sciences, New York, Meridian, 1959, p. 74.

الفدرالية فى هذا الميدان ١٧ مليون دولار فقط فى عام ١٩٣٧ ، بينما ارتفع هذا الرقم فى عام ١٩٥٣ إلى ٥٣ مليون دولار [١] .

على أن الحكومة الفدرالية لاتمثل أهم مصادر الأموال التى تنفق على بحوث العلوم الاجتماعية ، وإنما تحتل تلك المكانة المنظمات الصناعية والتجارية . فقد قدمت فى عام ١٩٥٩ ١٣٧ مليون دولار ، أو مايمثل حوالى ٦٤ ٪ من إجمالى المبالغ التى أنفقت على بحوث العلوم الاجتماعية [٢] ، وقد أنفق بعض هذه الأموال على إجراء دراسات للرأى العام . أما القدر الأكبر منها فقد أنفق على « بحوث السوق » ، وهو مصطلح استخدم للدلالة على البحوث التى تجرى على آثار الإعلان ورغبات المستهلكين ، وما يفضلونه من أنواع السلع . والمعروف عادة أن نتائج تلك الدراسات توضع فقط تحت تصرف الشركات التى قامت بالتمويل . على أن هذا النوع من البحوث لايستأثر على أى حال باهتمام كبير من جانب معظم علماء الاجتماع . وعلى هذا فلا مناص من أن نسلم بأن الجانب الأكبر من الأموال التى تنفق على البحوث الاجتماعية لايساهم إلا بقدر ضئيل — وقد لايساهم على الإطلاق — فى تقدم العلوم الاجتماعية بصفة عامة . ولو أنه قد يقال بالطبع أنه من الأنسب تضمين ذلك النوع من الإنفاق المبالغ المستخدمة لدعم البحث العلمى .

ثم تأتى الحكومة الفدرالية فى المقام الثانى كمصدر للأموال التى تنفق على بحوث العلوم الاجتماعية فهى تقدم حوالى ربع المبالغ التى تنفق فى هذا الصدد ، وتدفع الجانب الأكبر منها بشكل مباشر بينما تخصص بقية المبلغ للمنظمات الأخرى . وقد قام الدكتور ميلتون جراهام من مؤسسة بروركينجز Brookings Institution فى عام ١٩٥٣ بإجراء دراسة خاصة عن الأموال التى تنفقها الحكومة الفدرالية على العلوم الاجتماعية ، وقد كشفت تلك الدراسة عن بعض الاتجاهات التى تدعو إلى الدهشة والألم فى نفس الوقت [٣] .

ويقرر الدكتور جراهام أن « عقد إجراء البحث » قد أصبح الوسيلة الأساسية التى تستخدمها الحكومة للتصرف فى الأموال المخصصة لتدعيم منظمات البحث التى لاتهدف إلى الربح ؛ كالجامعات مثلا . والعقد ، على خلاف المنحة غير المقيدة بقيود معينة ، يستلزم عادة أداء بحوث محددة تحديداً دقيقاً ، وتقديم تقرير معين أو غير ذلك مما ينتهى إليه البحث . ويرى أغلب العلماء أن نظام العقود « يقلل بشكل غير مباشر — ولكنه حتمى عند الدراسات

(١) Milton Graham, Federal utilization of Social Science Research : Exploration of the Problem, Washington, D.C. The Brookings Institution, 1954, mimeographed report, p. 46.

(٢) Alpert in D. Lerner (ed.), The Human Meaning of the Social Sciences, p. 75.

(٣) Graham, Federal Utilization.

الاستكشافية ، خاصة فى الاتجاهات التى لاتتركز عليها الأضواء فى ذلك الوقت » [1] .

وفى عام ١٩٥٢ أنفق ٦ ٪ فقط من أموال الحكومة الفدرالية المخصصة للعلوم الاجتماعية لتدعيم البحوث الأساسية ، على حين أنفق ٤٤ ٪ من تلك الأموال على جمع إحصاءات يمكن أن تخدم أغراضًا متعددة «كبيانات التعداد . وأنفق ٥٠ ٪ من تلك الأموال على البحوث التطبيقية [2] . وهكذا نتبين فى العلوم الاجتماعية ، كما هو الحال فى العلوم الفزيائية ، مايسميه فانيفار بوش Bush — الذى عمل مديراً لإدارة التنمية والبحث العلمى خلال الحرب العالمية الثانية — « القانون الفاسد » ، حيث « تتفوق البحوث التطبيقية دائمًا على البحوث البحتة » [3] . كما أوضح الدكتور جراهام كذلك أنه على الرغم من أن كل إدارة من إدارات الحكومة الفدرالية تقوم الآن بإجراء بحوث فى العلوم الاجتماعية، وأن كل مجال تقريبًا من مجالات الحياة الأمريكية وكذلك كل مشكلة اجتماعية تستأثر بقدر من الاهتمام، إلا أنه يمكن القول بأن كل الزيادات الأخيرة تقريبًا فى الأموال التى تنفقها الحكومة الفدرالية على البحث الاجتماعى يمكن إرجاعها إلى الزيادة فيما تنفقه على المؤسسات العسكرية .

ولاشك أننا يجب أن نسلم بأن هذه النماذج تخضع للتغيير . ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن تقرير الدكتور جراهام قد أعد فى عام ١٩٥٣ . ومنذ ذلك التاريخ قامت المعاهد القومية للصحة العقلية ، التى أنشأها الكونجرس، بتقديم الدعم للبحوث الاجتماعية الأساسية على نطاق واسع . وربما كانت الحقيقة الأكثر أهمية من ذلك أن المؤسسة القومية للعلوم قد أنشأت قسما خاصًا للعلوم الاجتماعية . وأهمية هذه الخطوة أن المؤسسة القومية للعلوم لاتنفق إلا على البحوث الأساسية وبفضل الجهود التى بذلها الكونجرس استطاع قسم العلوم الاجتماعية بالمؤسسة القومية للعلوم أن يحصل عام ١٩٦٢ على ميزانية قدرها ٧ مليون دولار تقريبًا [4] . وعلى الرغم من أن هذا المبلغ لايمثل سوى ٣,٣ ٪ فقط من الميزانية الإجمالية للمؤسسة القومية للعلوم [5] ، إلا أنه يمثل زيادة واضحة فى الإنفاق القومى على البحوث الأساسية فى العلوم الاجتماعية . كما أنه من المهم أن نلاحظ أن أموال المؤسسة القومية للعلوم تنفق أساسًا فى صورة منح صغيرة لباحثين أفراد، وليس فى صورة مبالغ كبيرة لبحوث المؤسسات .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢ .

(٥) National Science Foundation, Federal Funds for Science, Vol. X, Sunvey of Science Resources Series, N.S.F. 61-62, p. 23.

وتقدم المؤسسات الخاصة ، بما فيها المؤسسات « العملاقة » ، مثل مؤسسة فورد حوالى ١٥ مليون دولار سنوياً للإنفاق على البحوث الاجتماعية . كما تحصل الجامعات والكليات من تلك المؤسسات نفسها على خمسة ملايين دولار أخرى[١] . والملاحظ أن الجانب الأكبر من الأموال التى تقدمها تلك المؤسسات وكذلك جانب كبير من الأموال التى تقدمها الحكومة ، يتحول إلى الجامعات ونتيجة لهذا نجدها تنفق سنويا حوالى ٣٥ مليون دولار على نشاط البحث فى العلوم الاجتماعية ، وهو مايمثل حوالى ١٦ ٪ من إجمالى الإنفاق القومى . والأرجح بالطبع أن البحوث الأساسية تجرى عادة فى الجامعات والكليات .

وعلينا بعد ذلك أن نواجه الحقيقة التى مؤداها أن ثمن الإنفاق القومى فى الولايات المتحدة على البحوث الاجتماعية هو من النوع الأساسى ، أو الحر أو غير المقيد . فالجانب الأكبر من الأموال يخصص للإنفاق على جمع الإحصائيات أو إجراء البحوث التطبيقية . ولاشك أن أى شخص يحسن فهم تاريخ العلم لابد وأن يتألم لانخفاض نسبة الإنفاق على البحوث الأساسية . ذلك أن هذا النوع من البحوث هو الذى يجب أن نعتمد عليه للوصول إلى المكتشفات الهامة والحصول على استفسارات وآراء جديدة ، تمثل الأساس الذى يعتمد عليه تقدم الجهود العملية .

الإطار البيروقراطى والباحث الفرد :

الملاحظ أن مهنة علم الاجتماع آخذة فى النمو بسرعة فائقة ، ففى عام ١٩٦٠ كانت هناك حوالى ٢١٠٠ من الأحياء الحاصلين على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع[٢] . وقد حصل أكثر من نصف هذا العدد على درجاتهم العلمية فى السنوات العشر السابقة على ذلك التاريخ . ولما كان عدد الحاصلين الجدد على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع يزيد بمعدل ٢٠٠ كل سنة ، فإن العدد سوف يكون قد تضاعف خلال السنوات العشر التالية على ذلك التاريخ ، أى حتى عام ١٩٧٠ . ويدفعنا بعض النقاد ، مثل س رايت ميلز ، إلى الاعتقاد بأن هذه الأعداد المتزايدة من الاجتماعيين المؤهلين تأهيلا عالياً تبتلعهم أجهزة البحث البيروقراطية الضخمة فى الحكومة ، وخاصة فى المؤسسة العسكرية ، وفى إدارات الإعلان فى الصناعة والتجارة . ويفترض تبعاً لذلك أن أولئك الاجتماعيين الشبان المساكين يصبحون عبيداً فكريين يخضعون للنظام البيروقراطى ، وينفذون أوامر رؤساءهم الذين ليس لديهم أى اهتمام حقيقى بعلم الاجتماع أو تطوره فى المستقبل . والواقع أن هذه النتيجة تمثل أحد الاحتمالات الممكنة الحدوث فى

---

(١) Alpert in D. Lerner (ed.), The Human Meaning of the Social Sciences, p. 74.

(٢) Sibley, unpublished study.

العالم المعاصر . إلا أن البيانات المتاحة لا تؤيد أولئك الذين يزعمون أن علم الاجتماع الذى حصل على استقلاله الفكرى، قد تدهور وهبط إلى حالة من العبودية والعجز .

فحوالى ثلاثة أرباع أصغر الحاصلين على درجة الدكتوراه – أولئك الذين يقل سنهم عن ٣٥ سنة – وكذلك الجماعات المتقدمة فى السن والتى تزيد عن ٥٥ سنة ، ثلاثة أرباع كل هؤلاء لا يعملون لدى منظمات بحث رسمية كبيرة ، وإنما يعملون فى الجامعات والكليات . وقد كشفت إحدى الدراسات المسحية التى أجريت عام ١٩٦٠ عن أن ١٧٠ فقط من علماء الاجتماع يعملون فى الحكومة الفدرالية، وأن المجموعة الأكبر من هؤلاء – ٦٣ شخصًا – يعملون فى مؤسسات الرعاية الصحية ، والتعليمية والاجتماعية . ولم يكن يعمل فى وزارة الدفاع سوى ١٦ شخصًا فقط[1] . بل حتى فى المجتمع الأكاديمى نفسه نجد أن ٢ ٪ فقط من أولئك الذين يشغلون وظائف دائمة فى أقسام الاجتماع يعملون فى مجال البحث وحده . أما أولئك الذين لا يشغلون مناصب دائمة ، فإن ٢٠ ٪ منهم فقط يعملون كباحثين متفرغين[2] .

فهذه الحقائق تجعل من الصعب علينا أن نقبل تصوير س رايت ميلز لموقف علم الاجتماع وأنه تحول إلى تنظيم بيروقراطى « على استعداد لأن يخدم أى أهداف يريدها عملاء ذلك الجهاز البيروقراطى »[3] . كما أننا لا نستطيع أن نتقبل تأكيده بأن : «فكرة الجامعة كمجموعة من كبار المتخصصين ، يعمل مع كل واحد منهم عدد من التلاميذ ، ويمارس كل منهم عملا معينًا ، هذه الفكرة تميل إلى الاختفاء لتحل محلها فكرة عن الجامعة كمجموعة من أجهزة البحث البيروقراطى ، التى ينطوى كل منها على نظام محكم لتقسيم العمل ، ومن ثم على مجموعة من المتخصصين الفكريين »[4] .

وعلى الرغم من أننا نسلم بنمو منظمات بحث بيروقراطية ضخمة ، إلا أننا يجب أن ندرك أن الأنشطة التى تقوم بها لا تغير بشكل أساسى موقف الباحثين الأفراد ، الذين مازالوا يمثلون الغالبية العظمى من المشتغلين بالمهنة . فإذا كان هناك بعض الباحثين الذين يعملون فى « مشروعات بحث » منبثقة عن « برامج » بحث معينة ، تعتمد فى إجرائها على جهود الباحثين المتخصصين فى إجراء المقابلات ومساعدى البحث الذين يعملون لقاء أجر ، وكان هذا الفريق

---

(١) Nahum Z. Madalia and Ward S. Mason-, "Position and Prospects of Sociologists in Federal Empéoyment", American Sociological Review, 1963, XXVIII, 282.

(٢) Sibley, unpublished study.

(٣) C. Wright Mills, The Sociological Imagination, New York, Oxford University Press, 1959, p. 101.

(٤) Ibid., p. 103.

يضع بياناته فى أجهزة IBM للعقول الإليكترونية ، ويقلبون بياناتهم على مختلف الوجوه، فلا يعنى ذلك أن الآخرين يجب أن يفعلوا نفس الشىء .

والحقيقة الحاسمة على أى حال هى أن معظم رجال الاجتماع مازالوا يعملون خارج أجهزة البحث البيروقراطية . فالمكتبات التى كان يعتمد عليها علماء الاجتماع الكلاسيكيون الذين كانو يمارسون عملهم بصورة فردية مازالت مفتوحة ومازالت حرة كما كانت عندما وضع دوركايم وماكس فيبر مؤلفاتهم . أنه من الضعف حقيقة أن يبرر أحد الباحثين فشل بحوثه فى تقديم نتائج باتهام زميله بأنه استخدم أساليب بحث فاسدة يضاف إلى هذا أن كثيراً من الاجتماعيين الذين يعملون كباحثين أفراد يعتمدون اعتماداً بالغاً على المواد التى تقوم بجمعها أجهزة البحث البيروقراطية . وليس هناك من سبيل لجمع إحصائيات عن سكان وحدة قومية كبرى ، أو عن نظام سياسى أو اقتصادى معقد ، إلا من خلال تطوير مثل هذه الأجهزة . إن القضية الحاسمة ليست ما إذا كان لدينا أجهزة بحث أم لا ، وإنما هى ماذا نفعل بما تقدمه لنا من ناتج عملها . إن رجل الاجتماع الشاب يتمتع اليوم بنفس الحرية التى يتمتع بها أسلافه — قبل عصر أجهزة البحث الضخمة — من أن يجرى بحوثاً ممتازة ، كما أنه يتعرض لمخاطرة أن يجرى بحوثاً سيئة .

علم الاجتماع والنقد الاجتماعى :

كتب جونا — ميردال دراسة ممتازة عن « العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسية الاجتماعية»[1] يقول فيها إن العلوم الاجتماعية تمثل شيئاً هاماً للنظم الديموقراطية لأنها تشجع المناقشة العلنية للمسائل الهامة من خلال مخاطبة الفكر الرشيد لدى الشعب ، وليس من خلال اللجوء إلى الخرافة أو ضيق الأفق . إلا أن عالم الاجتماع لا يستطيع أن يقدم مثل هذا الإسهام ، إلا إذا كان الموقف الذى يوجد فيه يكفل له قدراً معقولا من الحرية والأمن .

ولاشك أن بعض المجتمعات وبعض المنظمات الحكومية يمكن أن تكون أكثر تسامحاً من غيرها مع أولئك الذين « يخرجون عن الصف » . كما أن هناك بالطبع عدد من السبل التى يستطيع من خلالها المتخصص الاجتماعى أن يدافع عن أفكاره داخل تنظيم بيروقراطى معين . ومع ذلك فإن أغلب العاملين فى المؤسسات الحكومية والخاصة ذات التنظيم البيروقراطى والتى تفرض النظام والولاء للرؤساء سوف يحسون بالطبع ببعض القيود التى لاتسمح لهم بأن يلعبوا دوراً مستقلا سواء فى التطرف إلى المسائل الهامة أو فى توجيه الناس إلى حل تلك المشكلات من خلال المناقشة العامة الحرة .

---

(١) Gunnar Myrdal, "The Relation Between Social Theory and Social Policy", British Journal of Sociology, 1953, XXVII, pp. 210-242.

ولما كانت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع لاتعمل فى مثل هذه الأجهزة البيروقراطية ذات المصالح الخاصة ، وإنما تمارس عملها كباحثين مستقلين داخل الجامعات والكليات ، فإننا يمكن أن نخلص إلى أن الضغوط التى تفرضها عليهم المواقف التى يعيشون فيها والتى قد تحملهم على التخلى عن التزاماتهم إزاء الديموقراطية ، قد لاتكون ضغوطاً ذات حجم كبير . والصورة المثالية لأستاذ الجامعة ، حسب كلمات ميردال هو أن يكون «حراً فى البحث عن الحقيقة دون أن يشغله التماس تصفيق الجمهور أو محاولة تجنب غضب الرأى العام » . [1] أما فى الواقع العملى ، وكما أوضح ميردال ، وميلز ، وغيرهما فإن الظروف التى تكفل استقلال مكانة الأستاذ إما أن تكون قاصرة بشكل مخل جداً ، أو غير متوفرة على الإطلاق . .

وهناك ثلاثة ظروف مميزة لمرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية ، تؤدى بشكل خاص إلى تقييد حرية المتخصص الاجتماعى فى المبادرة إلى طرح المشكلات الجوهرية التى تواجه المجتمع الأمريكى للمناقشة العامة .

فقد أصبح أساتذة الجامعة أكثر التزاماً بالعمل كمستشارين للأجهزة الحكومية ، وكثيراً مايجمعون بين التردد على جامعتهم وعلى مقر الحكم والسلطة فى المدينة . وفى عام ١٩٣٨ شكت لجنة الموارد القومية من أن : « الأكاديميين كثيراً مايجهلون كمية أو طبيعة الدراسات والبحوث ذات القيمة العلمية الفائقة التى تجرى فى الأجهزة الحكومية ، وأن الأجهزة الحكومية لاتستفيد على الوجه الأكمل بالموارد الفكرية المتاحة فى الوطن . » [2] ولاشك أنه لايوجد اليوم مايبرر نفس هذه الشكوى . ولكن إقامة الأساتذة لعلاقات وطيدة مع الأجهزة الحكومية ، تحد من حريتهم فى توجيه النقد إلى تلك الأجهزة . فإذا كانوا قد شاركوا فى وضع سياسة تلك الأجهزة ، فإنه من غير المحتمل أن يقوموا بانتقاد العمل الذى أنجزوه بأنفسهم . ولكن حتى إذا لم يكونوا قد شاركوا بشكل مباشر فى وضع السياسة ، فقد يميلون إلى التزام الحذر فى نقدهم حتى لايفقدوا وضعهم الطيب عندما يأتى اليوم الذى قد يستدعون فيه للإسهام فى العمل . أما إذا كانوا يعتمدون فى تمويل بحوثهم على عقود أو منح حكومية ، فإن ذلك سوف يضيف بالطبع مزيداً من القيود على عملهم .

على أن المشكلة لاتقتصر على إقبال الأساتذة الأفراد على الالتزام الوثيق مع الأجهزة الحكومية ، وإنما يصدق ذلك على الجامعات أيضاً . ذلك أن بعض الجامعات البارزة ، بما فيها تلك التى تتمتع بموارد خاصة مرتفعة جداً ، تتلقى اليوم نسبة تصل إلى ٤٠ ٪

(١) British Journal of Sociology, XXIII, p. 218.

(٢) Quoted in Graham, Federal Utilization, p. 141.

من إجمالى ميزانيتها السنوية فى صورة منح وفى صورة عقود بحث مع الحكومة الفدرالية . وحتى فى الحالات التى يكون فيها أستاذ الجامعة بعيداً عن الضغوط المباشرة ، فإنه قد يتأثر من خلال حرصه على ألا يوقع جامعته فى حرج أو يعود عليها بضرر . فقد يخفف من حدة ملاحظاته ، وقد يتحاشى المسائل الخلافية كلية رغبة منه فى الحرص على مصالح جامعته. ولاشك أن قدرة الجامعة على الوفاء بالتزامها إزاء الحرية الأكاديمية لأساتذتها قد تهبط إلى حد كبير إذا كان اعتماد الجامعة على الأموال العامة اعتماداً فائقاً .

والواقع أن أهم العوامل التى تؤثر على حرية الأستاذ فى التعبير هى طبيعة التقاليد السائدة فى وطنه فيما يتعلق باستقلال الجامعة وذاتيتها ، ومناخ التعبير عن الرأى الذى يسود الدولة فى فترة معينة من الزمن . وهناك كثير من الجامعات الأوروبية التى تتمتع بكيان متميز يكفله لها القانون، وتلتزم عرفاً وقانوناً، يرجع إلى العصور الوسطى . أما دعم الحكومة لها فيعتبر التزاماً تقليدياً من جانب الحكومة لايعطى أصحاب السلطة حق التطفل على الشئون الداخلية للجامعة ، أكثر مما هو موجود مثلا بالنسبة للكنيسة . ونجد علاوة على هذا أن جمهور موظفى الدولة فى أوروبا غالباً مالايكون لديهم وعى كبير بحياة الجامعة وأساتذتها ، ولا اهتمام بالتأثير عليها ، ولا قدرة على هذا التأثير .

إلا أن الوضع يختلف عن هذا تمام الاختلاف فى الولايات المتحدة . فالجامعات هنا ، خاصة تلك الممنوحة أرضاً للإنفاق من ريعها عليها ، وكذلك الهيئات التى تعيش على الدعم الحكومى ، قد أنشئت لتواجه الحاجة العامة إلى التعليم أو إلى التدريب العملى فى ميدان الزراعة ، والفنون الآلية ، والمهن المختلفة . ثم إن التراث الديمقراطى فى أمريكا قد ألزم الكليات والجامعات بتبنى السياسات التى تحظى بقبول الجمهور العام . ويؤدى اعتمادهم المالى على أجهزة الدولة ، وكثرة مراجعة تلك الأجهزة لميزانياتهم ومناقشتها علناً ، يؤدى إلى جعلهم شديدى الحساسية للرأى العام بشكل غير مألوف . وكثيراً مايقعون تحت تأثير أى تيار عاطفى عام ، مهما كانت حماقته ، يسود المجتمع المحلى فى فترة معينة .

إن العلوم الاجتماعية أكثر تعرضاً للنقد بشكل خاص لأن مصطلح « علم الاجتماع » غالباً مايفهم عند العامة — الذين يدخل ضمنهم طائفة كبيرة من أعضاء الكونجرس وأعضاء مجلس الشيوخ — على أنه مرتبط على نحو ما بمصطلح الاشتراكية* ، بل إنه يعنى نفس المعنى .

(*) يلاحظ القارىء أن كافة هذه الملاحظات تصدق بدرجة أكبر على علاقة علماء الاجتماع مع الحكومات الرأسمالية لأنها تمثل مصالح الطبقة المسيطرة. أما فى البلاد النامية فإن هذه المشكلة ليست واردة بشكل ملحوظ بنفس الدرجة السابقة، حيث تمثل الحكومات فى الغالب مصالح وطنية عامة . (المترجمة)

ومما يجعل هذه المشكلة أكثر إلحاحا أن علماء الاجتماع كانوا فى طليعة العلماء الاجتماعيين الذين كان لديهم من بعد النظر والشجاعة مادفعهم إلى الدراسة العلمية لمجتمعات البلاد الشيوعية كالاتحاد السوفييتى والصين . وكثيراً ما كان جزاؤهم على ماتحملوه من جهد فى إجراء الدراسات الرائدة عن المجتمعات الشيوعية ، أن اعتبروا هم أنفسهم شيوعيين .

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول	: ميادين علم الاجتماع	اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٤
الكتاب الثانى	: نظرية علم الاجتماع	تأليف نيقولا تيماشيف ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٤ .
الكتاب الثالث	: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى	تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .
الكتال الرابع	: تمهيد فى علم الاجتماع	تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى دار الكتب الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣
الكتاب الخامس	: مجتمع المصنع — دراسة فى علم اجتماع التنظيم	تأليف الدكتور محمد على محمد ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .
الكتاب السادس	: الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى	تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .
الكتاب السابع	: الطبقات فى المجتمع الحديث .	تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .
الكتاب الثامن	: علم الاجتماع الفرنسى المعاصر	تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

الكتاب التاسع : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع	للدكتورين علياء شكرى ومحمد على محمد ، دار النشر المتحدة ، ١٩٧٢ .
الكتاب العاشر : دراسات فى التنمية الاجتماعية	تأليف الدكاترة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ .
الكتاب الحادى عشر: مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية	تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد سعيد فرح ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ١٩٧٣ .
الكتاب الثانى عشر : دراسات فى التغير الاجتماعى	للدكاترة محمد على محمد والسيد محمد الحسينى وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع	اختيار وترجمة الدكاترة ، محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
الكتاب الرابع عشر : دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى	للدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
الكتاب الخامس عشر : مقـــدمة فى علم الاجتماع	تأليف اليكس إنكلز ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٧٤ .
الكتاب السادس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى	تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار الكتب الجامعية الطبعة الأولى ، ١٩٧٥ .
الكتاب السابع عشر: علم الفولكلور . دراسة فى الأنثروبولوجيا الثقافية .	تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٧٥ .

مطابع دار المعارف بمصر – ١٩٧٤
٢٥/٧٤/٣


Bibliotheca Alexandrina
09940188